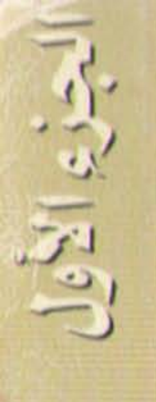






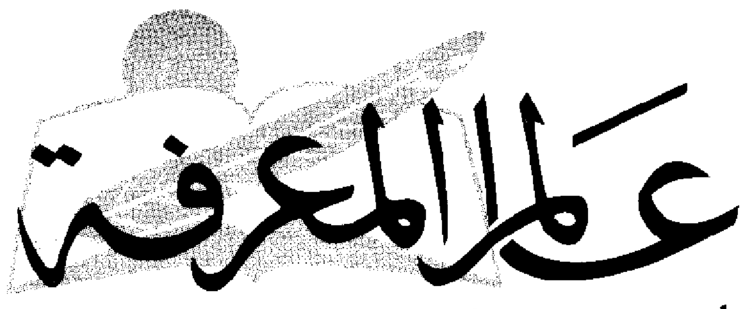
الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

● الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات

تأليف: بيتر تيلور — ترجمة: عبدالسلام رضوان

تأليف: كولن فلنت — ترجمة: د. إسحق عبيد





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

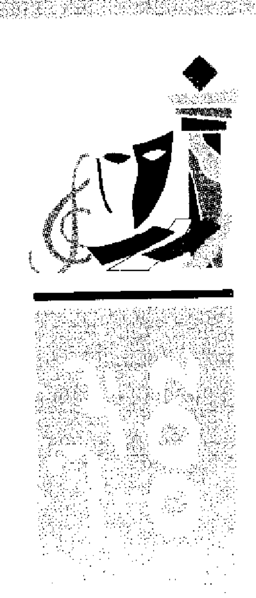
282

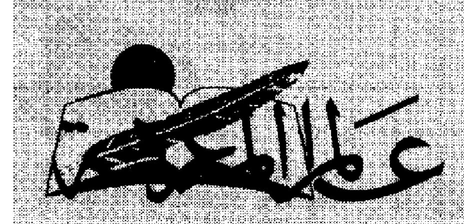
الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات

تأليف: بيتر تيلور ترجمة: عبدالسلام رضوان

تأليف: كولن فلنت ترجمة: د. إسحق عبيد





سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**15** د.ك
للمؤسسات	**25** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**17** د.ك
للمؤسسات	**30** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**25** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**50** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**50** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**100** دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي*13147*
دولة الكويت

الموقع على الإنترنت:
www.kuwait culture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 082 -1

رقم الإيداع (٢٠٠٢/٠٠٠٠٨)

العنوان الأصلي للكتاب

Political Geography

World-Economy, Nation-State and Locality

by

Peter J. Taylor

And

Colin Flint

Pearson Education, England, Fourth Edition 2000

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

ربيع الأول ١٤٢٣ ـ يونيو ٢٠٠٢

المحتوى

المحتوى
المحتوى

قبل أن تقرأ

عندما غاب عبدالسلام رضوان المدير السابق لتحرير «عالم المعرفة» في أغسطس الماضي، ظن كثير من أحبائه والمقربين منه في الكويت والقاهرة، أن الأمر مجرد دعابة - ثقيلة هذه المرة - من دعاباته اليومية المتواصلة التي لم تكن تتعارض قط مع جديته الصارمة في العمل، وتصوروا أن عبدالسلام رضوان ربما أراد أن يتغيب أياما قليلة، ثم سرعان ما سيعود مستأنفا عمله، معلما قديرا ورفيقا حانيا لزملائه ومحبيه في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت. فلم تكن فكرة «موت» هذا الرجل قابلة للتصديق بسهولة لدى كل من عرفوه وعايشوه، على رغم أنهم كانوا يعلمون أن جسده وقع فريسة المرض الخبيث، وهو الذي كان يتميز بعريكة صلبة تستعصي على التنازل والانحناء.

كان عبدالسلام رضوان معلما حتى في مرضه الذي ظل يشاغبه طوال العامين الأخيرين من عمره، فلم يجعل من جسده الفارع مجرد جسر سهل يعبر عليه الموت بحوافره المدببة، بل لقد رأينا هذا الرجل وهو ينازل المرض، يصارعه، بل ربما اقتحمه مسددا إليه بعض

«أنا لا يهمني شيء سوى القارىء».

«كان... يمارس الترجمة بوصفها عملا نهضويا تنمويا على المستويين الفكري والاجتماعي».

الكلمات (٤). لم يتوارَ وراء مرضه، ولم يهرب من الصدام، بل كان بطبيعته المعاندة يواجه هذا الضيف الثقيل بالانهماك الشديد والواعي في العمل، كأنه يريد أن يكشف للناس من حوله أنه حتى هذا المرض الخبيث يستطيع المرء أن ينتصر عليه لو تسلح بالإيمان والثقة بنفسه وبرسالته... وكان «عبدالسلام» يعي جيدا الرسالة والدور المنوطين بمدير تحرير أشهر سلسلة كتب عرفتها الأمة العربية.

لم يكن تقلد عبدالسلام رضوان إدارة تحرير «عالم المعرفة» هو أول عهده بالعمل الثقافي في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فقد عمل سكرتيرا لتحرير مجلة «الثقافة العالمية»، ثم انتقل إلى مجلة «عالم الفكر» مديرا لتحريرها إلى جانب إدارة تحرير «إبداعات عالمية»، إلى أن تولى إدارة تحرير سلسلة «عالم المعرفة» سنة ١٩٩٨، ليستكمل علاقة مع السلسلة كان قد بدأ أولى حلقاتها في أكتوبر ١٩٨٦، عندما ترجم كتاب «المتلاعبون بالعقول».

ولعل هذا يقودنا إلى الحديث عن جانب مشرق آخر من جوانب هذه الشخصية المتميزة، فلم يكن «رضوان» مثقفا فقط، ولا مجرد قارئ نهم واع بأبعاد ما يقرأ، وهو الذي تخرج في قسم الفلسفة بجامعة عين شمس المصرية سنة ١٩٦٩، بل كان عبدالسلام رضوان، إلى جانب ذلك، مترجما جادا، لم تكن الترجمة لديه مجرد مهنة يرى نفسه من خلالها، بل اتخذ - رحمه الله - منها رسالة وقضية، فقد كان يرى أن الثقافة «العصرية» بمعناها العميق لا يمكنها أن تنتشر في ربوع وطننا العربي وأن تؤتي ثمارها المرجوة من دون أن يجري تعميمها على أكبر عدد ممكن من الناس؛ ليمثلوا قاعدة شعبية صلبة لوعي حديث يمكنه تطوير مجتمعنا العربي إلى مجتمع منتج للثقافة والحضارة من جديد. وكان يرى أن الترجمة هي أحد الجياد التي يتعين أن نراهن عليها لتشد عربة نهضتنا إلى ما يليق بنا من مكانة على الخريطة الدولية، ومن ثم فقد كان عبدالسلام رضوان يمارس الترجمة بوصفها عملا نهضويا تنمويا على المستويين الفكري والاجتماعي.

ويبدو أن الرجل كان مترجما «بالضرورة»، فقد كان مغرما ليس بنقل الأفكار من لغة إلى لغة فحسب، بل بنقلها من تعقيدها وتركيبها اللذين يجعلانها وقفا على النخبة، إلى لغة بسيطة - لا تفتقر إلى العمق - تدفع بالفكرة إلى عقول الناس العاديين، وقد كان عبدالسلام يجيد هذه الطريقة

حتى في كلامه العادي، فيشرح كلام هيغل وشوبنهور ونيتشه بلهجة شعبية مصرية وتعابير تحاكي الناس البسطاء، فكنا في أيام العمل نتلقى منه الأفكار والآراء في صورة دعابة أو نكتة أو عبارة ربما «أولية»، لا تجيء إلا على لسان رجل بسيط، فقد كان يحمل ثقافة كبيرة، وتواضعا صادقا ينظر إلى الإنسان - أيا كانت قيمته - بتقدير وحنو. كان يقول: «لو لم يكن المترجم واعيا ومثقفا وممتلكا لأدواته ومدركا لرسالته القومية فالأجدر به أن ينتقل إلى عمل آخر يقبل الوقوف في مناطق الوسط».

كانت الترجمة في تقديره صناعة ثقافية ثقيلة، كما كان يؤمن بأن الترجمة، على المستوى الشخصي، هي مغامرة حقيقية مع النص بين لغته الأصلية واللغة العربية، فكان له أسلوبه المتميز في الترجمة الذي يحافظ للنص على خصوصيته الأصلية، ويحرص على الأمانة في نقله، من دون أن يغفل الأسلوبية الخاصة باللغة العربية، مستثمرا بأقصى ما يستطيع مرونتها وطواعيتها من أجل تقديم النص كما لو كان مكتوبا بالعربية أصلا، في عبارة راقية وصافية، وكلمة رشيقة جميلة تعانق جوهر المعنى المراد وحقيقته العميقة.

لكن تظل الميزة الخاصة لعبدالسلام رضوان أنه كان يحقق عشقه للمغامرة في الترجمة، بتنويع النصوص التي يعكف على ترجمتها، فلم يرضَ - مثل بعض المترجمين - بأن يقف نفسه على مجال بعينه من مجالات العلم يتخصص في ترجمته، بل كان كل نص يترجمه ينتمي إلى فرع مختلف من أفرع المعرفة؛ فقد نشرت له سلسلة «عالم المعرفة» وحدها سبعة كتب، ثامنها هذا الكتاب (الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر)، ما بين ترجمة، ومشاركة في الترجمة، ومراجعة للترجمة، وهي باقة تتنوع ما بين البحث السياسي والاجتماعي، وعلوم الحاسوب، والمعلوماتية، وعلوم الكون (الكوزمولوجيا)، وهي بالترتيب حسب صدورها: «المتلاعبون بالعقول» العدد ١٠٦، «حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي» (١٥٠)، «النهاية: الكوارث الكونية وأثرها في مسار الكون» (١٩١)، «جيران في عالم واحد» (٢٠١)، «المعلوماتية بعد الإنترنت» (٢٣١) «ثورة الإنفوميديا» (٢٥٣)، «اللغة والاقتصاد» (٢٦٣)، وأخيرا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر»، الذي ترجمه مشاركة مع د. إسحق عبيد، وهو الكتاب الذي شاءت إرادة الله أن يشتد عليه المرض الخبيث وهو منهمك في ترجمته وتحريره وإعداده للنشر.



عندما زاره بعض زملائه في المستشفى في الأيام الأولى من مرضه ـ وكان يعمل في كتاب «اللغة والاقتصاد» ـ كانوا يظنون أنهم سيجدونه مستلقيا على السرير منهكا، شأن أي إنسان يصعقه خبر إصابته بذلك المرض اللعين، لكنهم وجدوا عبدالسلام رضوان منهمكا في ترجمة الكتاب، وقد تبعثرت حوله الأوراق والمراجع والقواميس، وحين أحس بوجودهم، نهض من فوق سريره، رافعا رأسه، مبتسما إلى الزوار يسألهم عن أخبار العمل، قبل أن يسألوه عن أخبار صحته (!). وعندما لاحظ أنهم يطيلون النظر إلى الكتب من حوله باغتهم متحديا: «أنا رجل لا يخاف الموت، وسأظل أترجم حتى آخر ساعة من عمري، الشيء الوحيد الذي أخشاه أن يتمكن مني المرض، ولذلك، فأنا أعمل لأقهره، قبل أن يقهرني»!

لقد واجه عبدالسلام رضوان مرضه بكبرياء الفارس النبيل، وعناد المصارع قوي الشكيمة، فلم يعقه المرض عن العمل، بل كان وهو في ذروة معاناته يحمل شيئين لم يتخل عنهما لحظة واحدة: ابتسامة واثقة تملأ وجهه، وهاجس «عالم المعرفة» وعلاقتها بقارئها في أرجاء الوطن العربي الكبير. كنا نسمع منه عبارة تتكرر على لسانه دائما «أنا لا يهمني شيء سوى القارئ»، وقد كان هذا أهم ما يميزه كمدير لتحرير السلسلة، فقد وطد علاقتها بقرائها من ناحية، وبكتابها ـ مؤلفين ومترجمين ـ من ناحية أخرى. وكان يؤمن بأن العمل الثقافي عمل جماعي يثمر بتراكم حصيلة الجهود الجمعية للعاملين في الإصدار، فلم يكن يهمل دورا أو جهدا، ولو صغيرا، يبذله أحد العاملين، وكانت كلمة «شكرا» سباقة منه دائما.

عندما اقترب موعد إصدار هذا الكتاب «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر» في أغسطس ٢٠٠١، وكان المرض اللعين قد تمكن منه، لمح عبدالسلام نظرات القلق والشفقة في عيون الزملاء؛ خشية أن يحول مرضه دون صدور الكتاب في موعده، لكنه مرة أخرى باغتهم مطمئنا: «لا تقلقوا... الكتاب سيصدر في موعده... فأنا أعمل بأقصى جهد لتحقيق ذلك». قالها بعزيمة من سيظل يعمل كأنه يعيش أبدا، لم يكن يعرف أن قلبه سيتوقف بعد ساعات قليلة، وأن الجسد الذي كان قد أنهكه مرض لا يرحم ستسكن حركته التي كانت دائبة كإعصار. وتوقف الكتاب عن الصدور قبل أيام من دفعه إلى المطبعة، لأن الموت عاجل الجسد الواهن قبل أن ينهي صاحبه الأجزاء الأخيرة من الكتاب.

ولأن الموت لا يستطيع الانتصار إلا على ما هو قابل للفناء، فقد رحل جسد عبدالسلام رضوان، وبقي لنا ما آمن به من قيم مازلنا نقتدي بها، وأعمال متميزة ننهل من معينها.

وها هو كتاب «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر» بين يدي القارئ، يحمل آخر لمسات عبدالسلام رضوان، بعد أن استكملها إعدادا وتحريرا صديقه وتلميذه الأستاذ أحمد خضر، الذي توفر بشكل خاص على تحرير الفصول الثلاثة التي حال غياب - ولا أقول فقد - الأستاذ عبدالسلام رضوان دون أن يكملها. فللأستاذ أحمد خضر الشكر الجزيل لقاء جهده في هذا الكتاب.

أخيرا، إذا كان يجوز للسلسلة أن تهدي هذا الكتاب لأحد، فإن الإهداء واجب إلى أسرة الأستاذ عبدالسلام رضوان: زوجته الكريمة وأبنائه فيروز وسوزان ومحمد، لعل هذا الكتاب، إلى جانب كتب أبيهم الأخرى، يكون تجسيدا لما تركه هذا الرجل الكبير من أثر في سلسلة «عالم المعرفة»، ومن ثم في الحصيلة الثقافية المعاصرة للأمة العربية، كما نهدي الكتاب إلى روح الراحل العزيز، لعله يطمئن إلى أنه أخيرا، قد نجح على رغم الغياب - من خلال أسرة السلسلة - في إصدار الكتاب ليصل - ولو متأخرا قليلا - إلى القارئ الكريم الذي كان يمثل دائما للفقيد الرهان الأخير لنهضة الوعي العربي.

* * *

الأستاذ عبدالسلام رضوان، يبدو أن الغياب سيطول، فرحلتك ذات طريق أحادي، بلا رجوع، لكن بصماتك العزيزة باقية في السلسلة، كما هي باقية في قلوبنا وعقولنا... ولا يسعنا إلا أن نقول لك في حروف قليلة: شكرا.

أسرة التحرير

عبدالسلام رضوان

لم أتصور يوما أن أرثي عبدالسلام رضوان، صديقي، وأخي وأستاذي. ففي حياة كل منا من نعتقد أنه يبقى هناك دائما ينتظرنا عندما نحتاج إليه، نستمد منه القوة عندما نضعف وتخوننا قوانا، والأمان عندما يخذلنا الآخرون وينكرنا عالمنا، والدفء عندما تتقطع بنا السبل وتوصد في وجوهنا الأبواب. وقد كان عبدالسلام كذلك بالنسبة إليّ، وبالنسبة إلى كل أصدقائه ومن عاش إلى جانبه. وعندما كان يفعل ذلك كان يفعله كفارس نبيل، لا يسألك حتى كلمة شكر أو لفتة امتنان.

وعندما دهمه المرض الخبيث كنت أخاف التطلع إليه، حتى لا يلمح في عيني نظرة حزن تجرح كبرياءه، فأهرب منه لأبكي وحدي. وكان يعرف ذلك، فيمازحني ويتندر على رومانسيتي الساذجة. وفي اللحظة التي كان من المفترض أن نكون فيها حوله، كان هو حولنا، يحتوينا، ويعلمنا مجددا درسا في شموخ الروح رغم أوجاع الجسد.

عاش عبدالسلام رضوان حياته مترجما ومات مترجما. والمترجمون هم شهداء الثقافة العربية. أقول هذا لا من باب المبالغة، وإنما أقصد المعنى الحرفي للكلمة.

«في اللحظة التي كان من المفترض أن نكون فيها حوله، كان هو حولنا يحتوينا، ويعلمنا مجددا درسا في شموخ الروح رغم أوجاع الجسد».

«المترجمون هم ملح الثقافة العربية، يموتون فقراء دون ضجة».

فالترجمة مهنة من أصعب المهن، وعلى رغم العمل الشاق، فإن امتهانها لا يعود على أصحابها بمقابل يذكر. المترجم يترجم ويسمي نفسه مترجما، هكذا ببساطة، على عكس كثير من «مؤلفينا» و«محللينا» الذين يملأون حياتنا الثقافية والسياسية ضجيجا، ويتصدرون صفحات الأخبار وشاشات الفضائيات. المترجمون معدن آخر يحترقون في عطائهم النبيل من أجلنا جميعا، ويموتون دون تكريم، وأحيانا دون كلمة شكر. ولقد ترجم زهير الشايب كتاب «وصف مصر» ومات قبل أن يطبع كاملا دون أن يجني من عمله الفذ هذا جزاء ولا شكورا.

المترجمون هم عصب أي نهضة مرتجاة لثقافتنا، وهم حملة مشعل التنوير الذين يضحون بعافيتهم ورفاهة أبنائهم من أجل أن نستفيق من غفوتنا، أي من أجل أن نقرأ ونفهم ونعرف ونتعلم. المترجمون هم ملح الثقافة العربية، يموتون فقراء دون ضجة. وهم شهداؤها الأحياء لأنهم ارتضوا طواعية هذا الدور، وهم يعرفون الثمن مسبقا.

وقد جسد عبدالسلام رضوان كل المعاني السامية لرسالة المترجم في زمن هوان الثقافة العربية. وغادرنا بالكبرياء نفسها التي عاش بها، بل ظل يترجم حتى اليوم قبل الأخير من حياته. وعندما أسلم الروح، كان لا يزال يعمل في ترجمة آخر كتبه، «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر»، وهو ترجمة مشتركة مع أستاذ التاريخ البارز الدكتور إسحق عبيد، أمد الله في عمره.

وبين أوراقه التي تركها بعد رحيله وجدت مخطوطة الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب فأعدت ترتيبها، وأكملت بعض النواقص، ليخرج الكتاب في سلسلة «عالم المعرفة»، تلك السلسلة التي نعتز بها جميعا، والتي منحها عبدالسلام رضوان، مدير تحريرها السابق، عصير روحه.

ولا بد من الإشارة هنا إلى العلاقة الفريدة التي جمعت بين عبدالسلام رضوان وإصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بشكل عام، وسلسلة عالم المعرفة بشكل خاص. بل إن ارتباطه بقيم الاستنارة والديموقراطية التي تمثلها الثقافة العربية النابعة من الكويت جعله واحدا من أوائل المثقفين العرب الذين عادوا إلى الكويت بعد التحرير ليقدم كل ما تبقى من حياته الحافلة بالعطاء المتميز من أجل إعادة الحياة إلى إصداراتها الثقافية المتوقفة. وبالإضافة إلى عمله في إصدار سلسلة عالم المعرفة من

القاهرة في سبتمبر ١٩٩١ لتظل تصدر من هناك بانتظام قبل أن تعود إلى أحضان الوطن المحرر بعدها بسبعة أشهر، أسهم أيضا في إعادة إصدار مجلة الثقافة العالمية (تولى سكرتارية تحريرها ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، ثم مجلة عالم الفكر (كان مدير تحريرها خلال الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨)، قبل أن ينتقل ليتسلم منصب مدير تحرير سلسلة «عالم المعرفة» (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠) ليعمل إلى جانب أستاذه الدكتور فؤاد زكريا. وخلال هذه الفترة، شارك أيضا في إعادة الحياة إلى سلسلة «من المسرح العالمي»، وقدم للمكتبة العربية عشرات الكتب والأبحاث والدراسات المترجمة من خلال السلاسل الثقافية المختلفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وإذا كان لنا أن نهدي هذا الكتاب، فإننا نهديه إلى أبنائه وزوجته، فأبسط حقوقهم علينا أن نقول لهم إن أباهم كان إنسانا نبيلا جسد في حياته مزجا رائعا بين استقامة الثائر ابن سنوات الستينيات الجميلة، وفلسفة الحكيم. فضلا عن كونه واحدا من أفضل المترجمين العرب الذين قدموا خدمات جليلة للثقافة العربية.

أحمد خضر

1

منهج «النظم العالمية» في تحليل الجغرافيا السياسية

فلنفكر معا قليلا في الرقمين التاليين: «٣٥٨» و «٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠».

إن الرقم الأول قد يمثل عدد السكان في بلدة أرضها صعبة التضاريس في ولاية كانساس، أو عدد المشاهدين في إحدى الحفلات الموسيقية بمدينة برلين، أو عدد الأصوات التي حصل عليها مرشح ينتمي لحزب صغير في الانتخابات البريطانية. أما الرقم الثاني، أي البليونان ونصف البليون، فهو أمر مختلف تماما. فهذا الرقم - الأكبر بكثير جدا من عدد سكان الصين الحاشد، والبالغ عشرة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة - هو أقل من نصف عدد من يعيشون اليوم على سطح كوكبنا، وقد شكلت العلاقة بين الرقمين السابقين بندا إحصائيا مثيرا للدهشة نُشر في «تقرير التنمية للعام ١٩٩٦» الصادر عن الأمم المتحدة: **فالأفراد الـ ٣٥٨ الأكثر ثراء في العالم يتساوى مجموع ثرواتهم مع إجمالي ما يملكه البليونان ونصف البليون الأفقر في العالم... حقيقة**

«إن جغرافيتنا السياسية هذه، وكما يتضح من اسم نهجنا في دراستها، تتجاوز مجرد التركيز على الدولة».

المؤلفان

مذهلة، أليس كذلك؟! من النادر أن تلخص حقيقة واحدة عالما كاملا، لكن هذه الحقيقة تقترب كثيرا من ذلك. لقد أصبح الاستقطاب المتزايد في الثروة ـ الأغنياء يصبحون أغنى، ومعظم الباقين يصبحون أفقر ـ بادي الوضوح داخل المدن وفيما بينها، وداخل الدول وفيما بينها، على مدى العقدين السابقين، غير أن النتائج الكاملة التي ترتبت على تنامي هذه الاتجاهات أصبحت الآن واضحة لدرجة السفور في شموليتها الكونية. إنها حقيقة من حقائق، أو ربما «حقيقة»، العولمة.

إن العولمة هي النغمة السائدة في العلم الاجتماعي على مدى تسعينيات القرن العشرين، ولقد بلغت من الرواج حدا وصلت معه إلى الخيال الشعبي. إذ ألف الناس الآن، في مختلف أنحاء العالم، أن يشاهدوا مباريات «كأس العالم» لكرة القدم على شاشات تليفزيوناتهم أينما أقيمت تلك المباريات؛ فهي بحق «حدث كوني». وربما كان الأهم من ذلك أن العولمة دخلت حلبة الجدل السياسي: فالمنافسة الاقتصادية الكونية أصبح يشار إليها، على سبيل المثال، على أنها السبب في تخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدول. وبعد ما يقارب القرن من سياسة إعادة توزيع الثروة الممارسة تحت أقنعة متعددة ـ برامج الإصلاح الاجتماعي new deals، مكافحة الفقر، برامج المساعدات الدولية، دول الرعاية الاجتماعية «الاشتراكية الديموقراطية»، الرعاية «الأبوية» للحكومات الديموقراطية المسيحية ـ هذه السياسة تنقلب الآن رأسا على عقب. فأوجه الخفض المتواضعة ـ والتاريخية مع ذلك ـ للفجوات بين الدخول والثروات على مدى أغلب سنوات القرن العشرين يتم نقضها الآن في ظل العولمة.

والواقع أن مستقبل الدولة ذاته أصبح الآن موضع تساؤل. وبالنظر إلى أن الدولة ظلت تمثل على الدوام الشاغل الأساسي للجغرافيا السياسية، فإن هذا الجدال سيشغل حيزا بارزا ضمن صفحات هذا الكتاب. على أن الأمر ليس بتلك البساطة التي تقترحها عملية العولمة. فالدولة تتغير بكل تأكيد، لكن هناك مدى واسعا من الآراء حول ذلك الذي يحدث بالفعل. فهل هو «زوال» الدولة فعلا أم أنه مجرد المرحلة الأحدث في تلك السلسلة الطويلة من عمليات تكيفها مع الظروف الجديدة؟ الواقع أنه وقت بالغ الإثارة الآن لدراسة الجغرافيا السياسية.

وفي هذا الكتاب، نتبنى نهج «النظم العالمية» في التعامل مع الجغرافيا السياسية. وسوف تتكشف الطبيعة المحددة لنهج «النظم العالمية» هذا، في الفصل الأول من الكتاب. على أننا يمكن أن نذكر مباشرة الآن أن جغرافيتنا السياسية هذه، وكما يتضح من اسم نهجنا في دراستها، تتجاوز مجرد التركيز على الدولة. وفضلا عن ذلك فإن نهج «النظم العالمية» الذي نتعامل معه هو أقدم بكثير في واقع الأمر من العمليات التي يجري تسليط الضوء عليها من قبل من يكتبون عن العولمة. ولا ينكر نهجنا التغيرات الهائلة للعصور الحديثة وإنما يحاول بالأحرى أن يضعها في منظور جغرافي تاريخي. والنقطة الجوهرية هنا هي أن العولمة لم تتطور في فراغ، بل إن هناك تاريخا من التفاعلات عالمية النطاق وما اقترن بها من «جغرافيا» للسلطة وللفوارق في الثروة أثرت جميعا تأثيرا عميقا في طبيعة العولمة وشكلها. وتفاديا لنسيان ذلك كله، فإن العولمة المعاصرة يجري تفسيرها في هذا الكتاب على أنها آخر تجليات العمليات الجغرافية التاريخية طويلة الأمد، والتي نستخلص منها جغرافيا سياسية مدهشة للسلطة، والتآمر، والنفوذ.

العولمة (أو العولمات) والجغرافيا السياسية

ما هي على وجه التحديد هذه العولمة؟ إن بإمكاننا أن نخمن من الكلمة أنها تشير إلى نطاق معين للأنشطة الإنسانية، وقد افترضت مناقشتنا الموجزة فيما سبق أن القراء قد أقاموا هذه الصلة بالأنماط والعمليات الاجتماعية عالمية النطاق. غير أنه يتعين أن يتم تحديدها نوعيا على نحو أكثر دقة وتفصيلا من ذلك. على أن مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الأوجه التي تستعصي على التعريف الدقيق. ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين عليك أن تنظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدامه. فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي، على سبيل المثال، من المرجح أنها ستختلف كثيرا عن الطريقة التي يمكن لباحث جغرافي أن يتناول بها التعبير. وفي ضوء ما تقدم، يمكننا أن نحدد ثمانية أبعاد للعولمة:

١ ـ العولمة المالية: وتصف السوق العالمية الآنية للنتاجات المالية المتعامل بها في «المدن المالية» عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يوميا.

٢ - العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها «انضغاط الزمان/المكان»، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

٣ - العولمة الاقتصادية: وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن «الشركات الكونية» من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه.

٤ - العولمة الثقافية: وتشير إلى استهلاك «النتاجات الكونية» عبرالعالم، وتعني ضمنا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير «الكوكلة» Cocacolaization و«عالم ماك» McWorld.

٥ - العولمة السياسية: والتي سلطنا عليها بعض الضوء فيما سبق، وتمثل انتشار الأجندة «الليبرالية الجديدة» المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، و«الاقتصادات المفتوحة» بوجه عام.

٦ - العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء ككوكب حي، وهي تطمح إلى أن تصبح «عولمة سياسية خضراء».

٧ - العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات «الدولية» في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة، عالم سينظر إليه في أغلب الأحيان على أنه شبكة من «المدن العالمية».

٨ - العولمة السوسيولوجية: هي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور «مجتمع عالمي» واحد، أو «كل» اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

إن هذه الأبعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة معقدة وهي ذاتها موضوع نقاش وخلاف أكاديمي كبير. على أن هناك شيئا واحدا لن يختلف عليه أحد في تصوري هو أن بعض التغيرات الأساسية الحادثة على نطاق واسع قد تضمنت نوعا من إعادة تشكيل النطاقات الجغرافية التي نعيش عبرها حياتنا بوصفنا عاملين، ومستهلكين، ومستثمرين، وناخبين، ومشاهدين، إلى آخر أنشطتنا الاجتماعية العديدة.

إن الجغرافيا السياسية المتبنية لنهج «النظم العالمية» لا تؤكد أي تفرد كوني للوضع الراهن، فالشواغل الكونية ليست بالشيء الجديد على علماء الجغرافيا السياسية. وتراث المشتغلين بالجغرافيا السياسية على مختلف

مدارسهم ومشاريبهم، إلى جانب كثرة البحوث حول خريطة العالم السياسية يحفزان، بل يجعلان عالم الجغرافيا السياسية اليوم في موقف الحذر والتيقظ تجاه ذلك «الاكتشاف» الحديث للساحة العولمية سواء على المستوى الشعبي أو في دوائر العلوم الاجتماعية الحديثة. ولقد عبر واحد من رواد الجغرافيا السياسية منذ تسعين عاما عن شواغل عولمية مماثلة بقوله:

> «من الآن فصاعدا بعد أن ولى عصر كولومبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم، يتسم بنظرة شمولية تغطي الكرة الأرضية كلها، ذلك لأن كل إرهاصة للقوى الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة انفجارها، وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصي الأرض» (ماكيندر، 22:1954).

لقد عبر ماكيندر عن قضية كانت تشغل هموم العالم مع بدايات القرن العشرين. ولئن كان مديرو الشركات متعددة الجنسية يخططون لإستراتيجياتهم العالمية اليوم، فبالمثل كان البعض من قبل «يلونون خريطة العالم باللون الوردي الأحمر في أواخر القرن التاسع عشر، ليقنعوا أنفسهم بأن الشمس لن تغيب أبدا عن الإمبراطورية البريطانية. ولقد شهدت تلك الفترة ثلاث أيديولوجيات، لكل منها نموذجها السياسي لما ينبغي أن تكون عليه صورة العالم: فقد تمسك الاستعماريون بمبدأ المنافسة بين الدول بحيث تزدهر أحوال الدول القوية على حساب الدول الضعيفة. وأدت هذه السياسة الاستعمارية إلى نشوب حربين عالميتين هلك فيهما أربعة وعشرون مليونا من الأنفس. أما الليبراليون فقد كانوا يعارضون هذه السياسة الاستعمارية وترسانتها العسكرية، واقترحوا نموذجا عالميا بديلا في شكل «السوق الحرة» بين مختلف الدول، بحيث تنتعش كل دولة وفق تفوقها النسبي في منتجاتها التي تقوم بتصديرها للبلدان الأخرى، واهتدوا من هذا المنطلق إلى إنشاء المنتديات الدولية لتشارك فيها مختلف البلدان من أجل حفظ السلام العالمي، وذلك من خلال منظمات «عصبة الأمم» ثم «هيئة الأمم المتحدة» تباعا.

أما الاشتراكيون فقد كانوا أصحاب نظرة أكثر رحابة، وذلك بتأكيدهم على أهمية الشرائح الاجتماعية في مختلف بلدان العالم أكثر من اهتمامهم بالبلدان نفسها. ومن هذا المساق أنشأ الاشتراكيون أكثر بنى صنع القرار الدولي إحكاما، أي «الاشتراكية الدولية»، والتي تلتزم جميع الأحزاب الاشتراكية في العالم بأطرها.

من ذلك يتبين أن القضايا العالمية كانت واضحة جلية في عقول الكثيرين من مختلف المدارس مع بدايات القرن العشرين، وهو الوقت الذي تزامن مع بروز الجغرافيا السياسية كعلم جدير بالاهتمام. وليس من باب التزيد أن نقول إن الجغرافيا السياسية تملك في جعبتها ميراثا مهما من «العولمة». ونحن بدورنا سوف نحرص على صيانة هذا الميراث والأخذ به في هذه الدراسة. وفي الإمكان العودة إلى أبعد من هذا الحد في الماضي لإبراز حقيقة الاهتمام بالقضايا العالمية: من ذلك حركة الاستعمار الأوروبي والاستيطان والحروب التي اشتعلت بين القوى الأوروبية خارج حدود أوروبا قبل القرن العشرين، وهي جميعا تكشف عن الصراعات والإستراتيجيات الدولية. كذلك شهد القرن التاسع عشر وحَما أوروبيا في التكالب على السيطرة على قارة أفريقيا. وفي القرن الثامن عشر اشتبكت بريطانيا مع فرنسا في معارك ضارية امتدت ساحتها من أراضي كندا وصولا إلى الهند. وفي القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدى إسبانيا على جانبي الكرة الأرضية وفي جزر الهند الشرقية. وفي القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وإسبانيا تتوسعان في الكرة الأرضية وفق معاهدة torديزيللاس (Tordesillas)، التي كان البابا إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م، بحيث يقتسم الطرفان الإسباني والبرتغالي العالم خارج حدود أوروبا بينهما، وذلك وفق خط وهمي في المحيط الأطلنطي، على أن تسيطر إسبانيا على الأراضي الواقعة غربي هذا الخط، وأن تهيمن البرتغال على الأراضي الواقعة شرقيه. من هذا يتضح أن تاريخ الانشغال بالكرة الأرضية في ساحتها العالمية تاريخ طويل.

وينبغي ألا ننظر إلى اهتمام الدارسين بالأرض ككيان عالمي واحد في الماضي نظرة استخفاف، فأي قرار فيما يتعلق بماهية الفترة الزمنية التي بدأ فيها ظهور العالم الحديث سوف يُبنى على نظرية، ضمنية كانت أو صريحة، حول طبيعة عالمنا الحديث. وعلى سبيل المثال فإن الحد الزمني الشائع

الاستخدام هو «الثورة الصناعية» (١٧٦٠ ـ ١٨٤٠)، التي تسبغ على المجتمع الحديث توصيفا صحيحا هو «المجتمع الصناعي» على أن إحدى سمات العولمة المعاصرة هي أن الإنتاج الصناعي أصبح موزعا في بلدان متفرقة بعد أن تحول العديد من الدول الأغنى في العالم عن الارتباط الجغرافي المباشر بعمليات التصنيع، خلال العقدين الماضيين. ولم يعد الامتلاك المباشر لمصانع الصلب دليلا على وجود الحداثة كما كانت الحال في الماضي (تايلور، 1998). ومن خلال فصم الارتباط بين «الصناعي» و«الحديث»، يتعامل منهج «النظم العالمية» مع منظورات زمنية أطول كثيرا. وهنا يتم ربط أصول الحداثة بالتوسع الجغرافي للقوة الأوروبية. ويستلزم ذلك إطارا ركيزته الأساسية الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي ظهر في أوروبا في الفترة التي أعقبت العام ١٤٥٠ وتوسع ليشمل العالم كله بعد العام ١٩٠٠. وبذلك يصح القول إن كلا من البابا إسكندر السادس في «تروديزيللاس» سنة ١٤٩٤م ومشجعي كرة القدم البرازيليين أو النيجيريين، أو اليابانيين أو الإيطاليين الهاتفين لفرقهم في مبارياتها بكأس العالم وهم يشاهدونها في بار أو مقهى في سان باولو أو لاجوس أو طوكيو أو ميلانو العام ١٩٩٨ يمثلون معا ـ برغم التباين الشديد في مجال النشاط ـ خطا متصلا في هذه المنظومة الحديثة الواحدة.

إن كل عولمة من «العولمات» التي تم وصفها بإيجاز في موضع سابق تختلف عن غيرها لسبب واضح وبسيط هو أن أشياء كثيرة تغيرت عبر القرون. وتمثل العولمة المعاصرة المثال الأكثر سفورا للضغوط الكونية على حيوات الناس والتي يتمثل أحد أسبابها في أن الاتصالات الفورية عبر العالم قد انطوت على أثر جديد كليا. وكانت حرب الخليج، على سبيل المثال، هي أول نزاع دولي كبير يشاهد الناس تفاصيله وقت حدوثها على شاشات التليفزيون في غرف المعيشة بمنازلهم.

لذلك لم يكن مستغربا أن يكون شيوع استخدام تعبير «العولمة» للإشارة إلى العمليات الجارية عبر العالم أمرا حديثا جديدا. وبوصفها اختراعا من اختراعات عصرنا، تعكس هذه الكلمة واقعنا السياسي العالمي المعاصر. وهي تُعد، أو يمكن اعتبارها في الأساس التعبير الذي خلف التقسيم الثلاثي للعالم إلى «عالم أول» و«عالم ثان» و«عالم ثالث». فلقد اختفى العالمان الأخيران في تلك الثلاثية كمقولتين تحمِّلان معنى: فالعالم الثاني بوصفه بديلا اشتراكيا اختفى بتفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، واختفى «العالم

الثالث» المكون من البلدان الأفقر مع ظهور الاقتصادات الآسيوية الباسيفيكية. وتمثلت النتيجة النهائية في وجود «عالم واحد» مرتكز على ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وآسيا الباسيفيكية. ولنلاحظ أن هذا بعيد عن الاتصاف بـ «الكونية» بالمعنى الشامل والحصري وأنه يشار إليه أحيانا على أنه «عولمة غير متكافئة» (هولم وسورينسون، 1995). ومن المؤكد، في هذا الصدد، أن الاتصالات الفورية الطابع لم تسفر عن «نهاية الجغرافيا»، كما يرى البعض.

وهذه النقطة الأخيرة مهمة، وذلك لأن الجغرافيا السياسية قد ركزت جهودها كفرع من فروع علم الجغرافيا - برغم «تراثها الكوني» - في فهم الدولة الحديثة وعلاقاتها بكل من الأقاليم والأمة. على أن من المهم أن ندرك أنه في حين تتضمن العولمة المعاصرة عملية «إعادة تحديد نطاقي» rescaling للأنشطة، فإن تلك العملية ليست كل الموضوع بحال. فالاهتمام بالكوني لا ينبغي أن يؤدي إلى إهمال النطاقات الجغرافية الأخرى، مثل «المحلي» و«القومي».

وتلك هي النقطة الأساسية بالنسبة للجغرافيا السياسية، وعلى النحو ذاته أيضا فإن العلاقات بين النطاقات الجغرافية المختلفة سوف تمثل نقطة محورية بالنسبة للجغرافيا السياسية التي نرسم معالمها ضمن صفحات هذا الكتاب. على أن النطاقات الجغرافية ليس بالإمكان دراستها مستقلة عن نظرية اجتماعية تمدنا بالتفسير وتنظّم الحجة. وهنا يدخل تحليل «النظم العالمية» إلى حلبة النقاش.

لقد حفز نهج النظم العالمية، لدى إيمانويل ولارشتاين، في التعامل مع العلم الاجتماعي بوجه عام ظهور كم هائل من الدراسات في السنوات الأخيرة، وقد تضمن العديد منها إضافات علمية ونظرية مهمة للأفكار والإسهامات النقدية الأصلية من خلال مجموعة من المنظورات البديلة. ولا يتسع المقام هنا للخوض في جدل حول هذه القضايا والرؤى، والمهم في هذا الصدد أن اختيارنا للإطار النظري لولارشتاين مبني على حقيقة أننا وجدناه الوسيلة الأنفع لفهم وترتيب المادة العلمية للجغرافيا السياسية (تايلور، 1982). وفي الفصول التالية من هذا الكتاب سنحاول التدليل على كفاية الجغرافيا السياسية القائمة على نهج النظم العالمية، وأما بقية هذا الفصل فإنها تنصب على شرح نهج النظم العالمية وتطويرنا الخاص له للمجال البحثي للجغرافيا السياسية.

منهج النظم العالمية في التحليل

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي. لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح «المجتمع» ومصطلح «البلدان»، وبذلك خرجوا بنتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض «البلدان»، ومن ثم نتحدث عن «المجتمع» البريطاني، والأمريكي، والبرازيلي، والفيتنامي... وهلم جرا. ولما كان هناك ما يقارب مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أنه يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب مائتي مجتمع. وهذا أمر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية ويمكن أن نسميه فرضية «تعددية المجتمعات». إلا أن منهج «النظم العالمية» التحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة انطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعالمنا المعاصر.

والجديد في فكر ولارشتاين أنه لا يقبل فكرة التحولات الاجتماعية في «بلد» أو «مجتمع» ما في معزل عن البلدان الأخرى، ويفترض وجود «نظام عالمي» راهن كوني النطاق من هذا المنطلق الشمولي النظرة، تصبح بعض البلدان مجرد أجزاء أو عناصر في بنية أكبر وأكثر رحابة. وبذلك لا يمكن لنا أن نتفهم ما يقع من تحولات اجتماعية في مجتمع ما إلا من خلال سياق الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحديث في كليته. فعلى سبيل المثال لم يكن انهيار الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر مجرد ظاهرة مجتمعية بريطانية، وإنما جاء هذا الانهيار كنتيجة لمتغيرات لعملية تغير عالمية أوسع يمكن أن نطلق عليها «انهيار الهيمنة». أما محاولة تفسير هذا الانهيار من خلال التركيز على المجتمع البريطاني فقط فإنه يؤدي إلى نتائج مبتورة ومنقوصة، لأن هذا التحول كان أوسع حجما من بريطانيا نفسها، إذ إنه ينطوي على أبعاد عالمية أخذت مكوناتها تبرز هنا وهناك على خريطة العالم في نهاية القرن التاسع عشر.

وبطبيعة الحال فإن منهج النظم العالمية ليس أول المحاولات للاعتراض على المناهج التقليدية في العلوم الاجتماعية. وتكمن أهمية الأستاذ ولارشتاين في أنه سعى بوعي إلى الجمع بين تحديين سابقين واجها المنهج التقليدي في العلوم الاجتماعية. فهو من ناحية يتبنى أفكار مدرسة «الحوليين الفرنسيين» (French Annales) في مجال التاريخ، حيث استنكر هؤلاء المؤرخون التطويل

والحشو الزائد في الكتابات التاريخية في أوائل القرن العشرين، والتي كانت تركز على الأحداث السياسية والمناورات الديبلوماسية. ولقد دعا هؤلاء المؤرخون إلى نظرة شمولية بحيث تصبح الأحداث السياسية مجرد مكون واحد ضمن مكونات أخرى متعددة تتصل بحقيقة روح العصر والحياة اليومية لبسطاء الناس. ذلك أن السياسيين على مختلف ضروبهم وسياساتهم يجيئون ثم يروحون، ولا يبقى في نهاية الأمر إلا نمط الحياة اليومي للشعوب في تفاعلهم مع بيئاتهم من حولهم. ولهذا فإن هذه المدرسة الفرنسية قد اهتمت بالبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بدلا من التركيز على الواجهة السياسية التقليدية. ولقد عبر الأستاذ فرناند برودل عن هذا البعد الجديد بمصطلح «الدوام الطويل» (Longue duree)، الذي يعني عنده الاستمرار المادي الذي تتقلب على سطحه الأحداث السياسية (ولارشتاين ١٩٩١).

أما التحدي الثاني فقد استقاه ولارشتاين من نقد الماركسيين الجدد لنظريات التطور في العلم الاجتماعي الحديث. ولقد تزامن نمو العلم الاجتماعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع نمو الدول الجديدة في المستعمرات الأوروبية السابقة. والحق أن تطبيق هذا العلم الاجتماعي الحديث على المشكلات التي واجهت تلك الدول، هو الذي كشف عن أوجه القصور الخطيرة في فروعه المختلفة. وفي العام ١٩٦٧م، نشر الأستاذ جندر فرانك نقدا عنيفا لأطروحة «التحديث» بالنسبة للدول التي نالت استقلالها من الاستعمار الأوروبي، مبينا أن الأفكار التي استقرت في بعض البلدان الغنية في العالم لا يمكن نقلها بحذافيرها إلى البلدان الفقيرة دون أن نصيب المنظومة العالمية بالتشويه والخلل. والنقطة الجوهرية عند فرانك هي أن الأنشطة الاقتصادية في بلدان العالم تتخذ أشكالا متباينة، ففي حين أن بلدان غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية قد خبرت عمليات التنمية في تاريخها، فإن معظم بلدان العالم الأخرى مرت بمرحلة مختلفة تماما، فهي ليست مرحلة تنموية بقدر ما هي مرحلة «تنمية التخلف» (Development of under-development). وهذا المصطلح الأخير هو الذي يبلور المحور الأساسي للفكر الجديد، بمعنى أن هم الدول الحديثة الاستقلال، من وجهة نظر هذه المدرسة، ليس في «اللحاق» بركب الدول الغنية، ولكن في التغيير الجوهري لمجمل عملية التنمية من منظور عالمي يطل على الكرة الأرضية كقرية عالمية واحدة (ولارشتاين، 1991).

ويحاول نهج «النظم العالمية» الجمع بين عناصر منتقاة من الدراسات النقدية للتاريخ التي قدمها برودل وبين دراسات فرانك الماركسية الجديدة للتطور الاجتماعي، إلى جانب بعض الملامح الجديدة الأخرى، بهدف الوصول إلى علم اجتماعي تاريخي يتسم بالشمولية. وكما عبر غولد فرانك (١٩٧٩م) بقوله: «إن ولارشتاين يمسك بتلابيب التاريخ ويعيده دون مواربة إلى ساحة العلوم الاجتماعية». ويمكننا أن نضيف، تطويرا لتعبير فرانك، أنه يعيد الجغرافيا إلى دائرة العلوم الاجتماعية أيضا: وولارشتاين نفسه (١٩٩١) يشير إلى «واقعات الزمان والمكان» بوصفها مجال اهتمامه والمسألة في بساطة هي أن فهمنا للعولمة المعاصرة للعالم الذي نعيش فيه لن يصبح كاملا إذا نحن اقتصرنا في دراساتنا على وضع نموذج الدول «المتقدمة» في أواخر القرن العشرين كمحك نحتكم إليه، كما فعل البعض في دراسات تبدو للقارئ منهجية وبراقة.

النظم التاريخية

تمثل العلوم الاجتماعية بالمفهوم الحديث تتويجا لتراكم محاولات بلورة قوانين تصلح لمختلف الأزمان والأمكنة. من ذلك - على سبيل المثال - محاولة عقد مقارنة بين أسباب تدهور واضمحلال الإمبراطورية البريطانية وتدهور الإمبراطورية الرومانية قبل ذلك بألفين من السنين. وأيضا هناك افتراضات تطرح في أحيان كثيرة بأن «الطبيعة الإنسانية» خاصية مشتركة بين جميع أبناء البشر. ويعني هذا أن ما تزخر به بعض البلدان المتقدمة اليوم من دافعية للتقدم يمكن أن تسترشد به بلدان أخرى ذات ثقافات مختلفة في أقصى أرجاء المعمورة، ولعل أبرز مثال يضرب هنا هو «دافعية الربح» في أسواق تثبيت الأسعار، والتي ارتبطت تاريخيا بالمجتمعات الحديثة. على أنه لا يصح أن نطبق هذه الدافعية على حضارات قد انتهى أجلها منذ زمن بعيد، فهذا خطأ أطلق عليه العالم بولاني (١٩٧٧م) مصطلح «المغالطة الاقتصادية». والمهم هو أن نحدد بالدقة نطاق تعميماتنا في الأحكام، ولأجل هذا استخدم ولارشتاين مصطلحا جديدا هو «الأنظمة التاريخية».

والنظم التاريخية هي «المجتمعات» لدى ولارشتاين. وهي تتألف من عناصر متداخلة تكون الكل الموحد، وهي في الوقت نفسه ذات أبعاد تاريخية من حيث إنها ولدت ثم نمت على مدى فترة زمنية ما، ثم تبلغ أخيرا نهاية دورتها. ومع أن ولارشتاين لا يعترف إلا بمنظومة واحدة في عالمنا المعاصر، فقد كانت هناك نظم لا حصر لها فيما مضى من تاريخ.

نظم التغير

على الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي يتفرد بها، فإن ولارشتاين يقول إنه يمكن تصنيف هذه النظم في ثلاثة كيانات رئيسية على أساس أسلوب الإنتاج، والذي يفهمه ولارشتاين بشكل عام على أنه تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعني. ويمثل مفهوم ولارشتاين بعدا أكثر رحابة من المفهوم الماركسي التقليدي، لأنه لا يتوقف عند وسائل الإنتاج وتقسيم العمل، وإنما يتضمن أيضا اتخاذ القرار بشأن حجم الإنتاج والاستهلاك والتراكم وتوزيع الإنتاج. ثم يحدد ولارشتاين، من خلال استخدامه هذا التعريف الواسع، ثلاث طرائق رئيسية فحسب تم بها تنظيم الأساس المادي للمجتمعات، من أجل صورة أشمل لتفسير نهج المنظومات العالمية للنظم التاريخية (انظر دراسة: Chase-Dunn and Hall 1977) وهذه الأساليب الثلاثة للإنتاج كل منها يرتبط بنمط من أنماط الكيان أو نظم التغير.

وأول هذه النظم النظام الصغير Mini System الذي يقوم على نمط تبادل الإنتاج، وهو الأصل تاريخيا، وهذا النمط يتسم بالتخصص الدقيق، فالبعض يشتغل بالصيد، والبعض يقوم بالتقاط الثمار، وتتم بين الجماعتين مقايضة الإنتاج. والعوامل التي تتحكم في هذا النمط من الإنتاج هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة. ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب، وهي بطبيعة تكوينها جماعات محلية جغرافيا، وتعيش لبضعة أجيال معدودة ثم تندثر. لقد كان هناك عدد لا محدود من مثل هذه النظم الصغيرة، ولم يبق أي منها حتى وقتنا الراهن، لأنها جميعا تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر حجما.

بعد هذا النظام الصغير يأتي نظامان عالميان. ولا يقصد ولارشتاين بـ «عالمي» صفة «الكونية»، بل مجرد النظم الأكبر من الأنشطة المحلية اليومية لأفراد محددين. وهناك نظامان عالميان يحددهما نمط الإنتاج.

أولهما يتمثل في الإمبراطوريات العالمية World - empire التي استفحل أمرها نتيجة لتوزيع فائض الإنتاج. ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات في أشكال مختلفة عبر التاريخ، وهي جميعا تشترك في النمط نفسه من الإنتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفي لتضمن إنتاجا فائضا يفوق الاستهلاك المحلي. وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم. وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند. وما من شك في أن فائض الإنتاج هو الذي يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وهو أمر لا نجده في النظم الصغيرة. لقد كانت إعادة توزيع فائض الإنتاج سمة مميزة للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ، كما كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية، أو للبنى المجزأة مثل أوروبا الإقطاعية. وعلى رغم الفروق السياسية بين النظامين (الروماني والإقطاعي)، فإن ولارشتاين يرى أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتى الماضي القريب كانت تقوم على أساس مادي. وهي بطبيعة الحال أقل عددا من عشرات النظم الصغيرة، ثم أخذت في الزيادة بعد ثورة العصر الحجري الحديث.

أما النظام الثالث فهو نظام الاقتصاد العالمي (World economy) الذي يعتمد نمط الإنتاج الرأسمالي ومعيار الإنتاج فيه هو مبدأ الربحية، الذي دافعه الأساسي هو تكديس فائض الإنتاج بوصفه «رأس مال». وفي حين أنه لا يوجد لهذا النظام هيكل سياسي يهيمن عليه، فإن المنافسة بين وحدات الإنتاج تتحدد وفق أحوال السوق، بحيث تصبح القاعدة الأساسية: إما الإنتاج الفائض وإما الانهيار. وفي هذا النظام تنتعش أحوال السلع الجيدة، وتتدهور أحوال السلع الأقل جودة، التي يضطر أصحابها إلى تخفيض أسعارها نظرا لعدم الإقبال على شرائها. وهذا النمط من الإنتاج هو الذي يحدد معالم الاقتصاد العالمي.

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الإنتاجية الصغيرة والهشة قد ابتُلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى. والاستثناء الوحيد الذي قدر له أن يتواصل هو الاقتصاد الأوروبي الذي ظهر في أعقاب سنة ١٤٥٠م،

وراح يتسع ليغلف أرجاء الكرة الأرضية. والتاريخ المحدد لهذه النشأة هو العام ١٥٥٧م، عندما أفلس كل من آل هابسبورج النمساويين ـ الإسبان، ومنافسيهم آل فالوا (Valois) الفرنسيين، في محاولة الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي الوليد آنذاك (ولارشتاين ١٩٧٤أ: ١٢٤). والجدير ذكره هنا أن هذا الفشل في خلق نظام أوروبي موحد يهيمن على إمبراطورية عالمية لا يرجع إلى هزائم عسكرية، ولكن إلى سيطرة رجال البنوك على المستوى الدولي، على أنه مع حلول العام ١٥٥٧م كان الاقتصاد الأوروبي قد تجاوز مرحلة الحرج ليصبح المثل التاريخي الوحيد لنظام اقتصادي عالمي متكامل. ولقد قدر لهذا النظام الأوروبي أن يتسع ويزيح من طريقه النظم الصغيرة، ليصبح وحده النظام العالمي مع حلول العام ١٩٠٠م.

أنماط التغيير

أما وقد وضحت لنا الصورة الكاملة للنظم في إطار تحليلي، فإنه يمكننا التعرف على الأشكال الرئيسية للتحول الاجتماعي. وينبغي التأكيد من جديد على أن هذه الكيانات المعرضة للتغير، هي «مجتمعات» هذه الدراسة التاريخة الاجتماعية. وضمن هذا المنظور نتلمس أربعة أنماط أساسية للتحول:

النمطان الأولان هما شكلان مختلفان من التحول من نمط إنتاج معين إلى نمط إنتاج مغاير. وقد يحدث هذا كعملية داخلية، بمعنى أن يتطور نمط بعينه إلى نمط آخر دون مؤثرات خارجية. من ذلك على سبيل المثال تطور بعض النظم الصغيرة إلى «إمبراطوريات» كبرى في ظروف مواتية سواء في العالم القديم أو العالم الحديث. فلقد كان النظام الإقطاعي في أوروبا سلفا للاقتصاد الرأسمالي الأوروبي فيما تلا من تاريخ. ويمكن أن نطلق على هذا التحول مصطلح «النقلة»، وأشهر الأمثلة على ذلك هو التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا في أعقاب العام ١٤٥٠م.

أما «نمط التحول» الذي يقع نتيجة لعوامل خارجية فإنه يحدث عن طريق «الدمج»: فمع اتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وازدياده فإنها تبتلع في الطريق النظم الأصغر حجما. وهذا ما وقع للشعوب المغلوبة على أمرها، إذ عمل الغزاة أو المستعمرون على إعادة تنظيم إنتاجية هذه الشعوب المقهورة، بحيث يصبح هذا الإنتاج ترسا في العجلة الكبرى لإنتاج القوى الغازية، ولكأن

هذا كان بمنزلة الضريبة التي توجب على المغلوب أن يؤديها للغالب. ولقد خبرت شعوب كثيرة من أهل الأرض هذا التحول الذي أملاه الاستعمار الأوروبي على تلك الشعوب في السنوات الخمسمائة الماضية.

أما النمط الثالث فيمكن أن نطلق عليه مصطلح «النمط المتوقف» الذي يتأتى نتيجة لوجود مركزين للإنتاج في رقعة جغرافية واحدة، ويسيران في إنتاجهما على الوتيرة نفسها، وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما. والمثل التقليدي لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التي اندمجت في وحدات إنتاجية أكبر، ثم انتكست في أوقات الفوضى والاضطراب السياسي التي يشار إليها باسم «عصور الظلام». وكانت أوروبا في العصور الوسطى مثالا لهذا «الظلام» فيما بين انهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع.

النمط الرابع والأخير هو ما يمكن تسميته بنمط «الاستمرارية»، وهو عادة ما ينبع من داخل النمط نفسه من تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء. وعلى رغم ما يلتصق بأذهان الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان، فإن الأنماط الإنتاجية تتصف بالديناميكية والحركة والتحول الدائب. هذه التحولات هي على نوعين أساسيين: المسار الخطي والمسار الدائري. ولقد مرت إمبراطوريات العالم الكبرى عبر التاريخ بهذه الحلقات الدائرية من مولد ونمو ثم سقوط، أي من نظم صغيرة إلى بيروقراطيات عسكرية انتهى بها المطاف إلى الانحلال والسقوط.

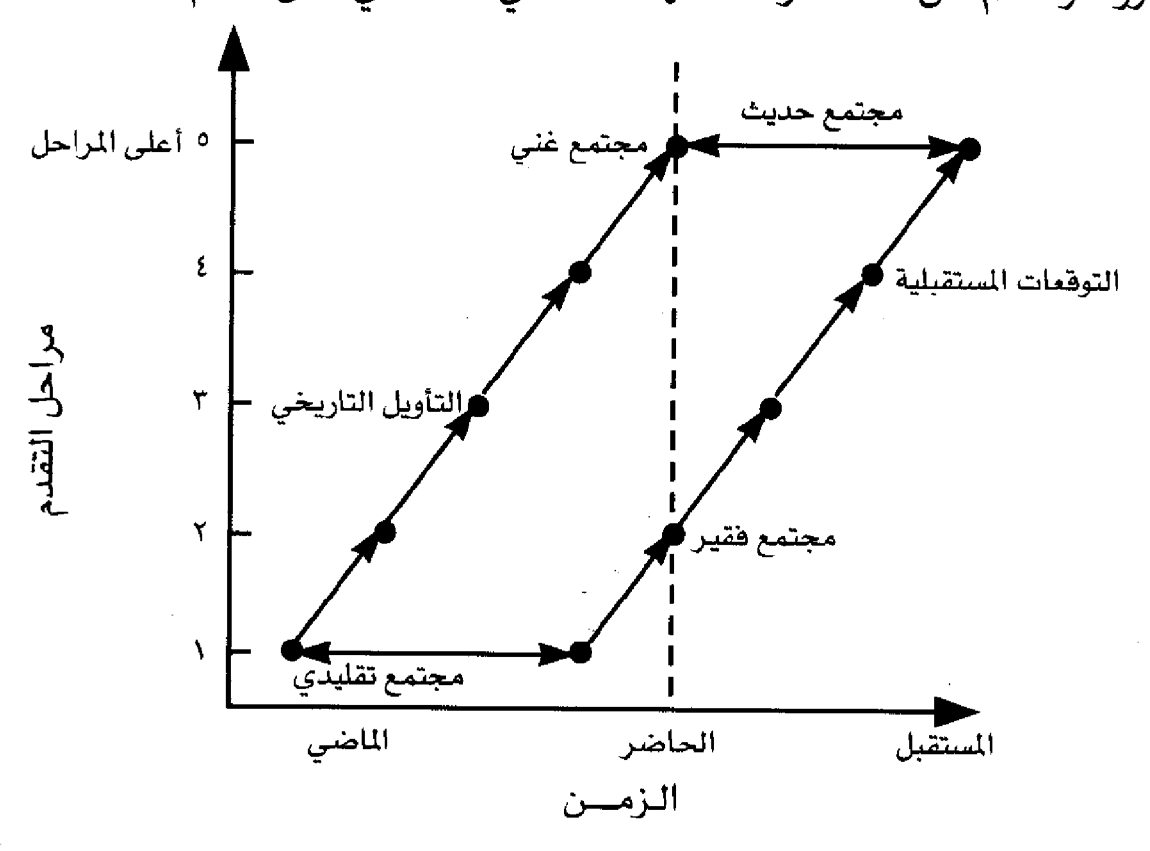
وفي مجال الاقتصاد العالمي تمثل هذه التحولات الخطية والدائرية من نمو إلى ركود جزءا متكاملا في دراستنا التحليلية، كما سيتضح في العرض التالي.

مكمن الخطأ في النزعة القائلة بالتطور

أوضحنا فيما سبق السبل التي يستخدمها تحليل «النظم العالمية» لفهم التحول الاجتماعي. وفيما يلي سوف نركز على نظام معين هو الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي ابتلع في مسيرته جميع الأنظمة الأخرى، ومن هنا تأتي فرضيتنا المتعلقة «بالمجتمع الأوحد» من أجل دراسة التغير الاجتماعي المعاصر. وهذه الفرضية الجديدة هي التي تكشف لنا عن مكمن الضعف والخطأ في النزعة القائلة بالتطور التي تميل إلى تبنيها المناهج التقليدية للعلوم الاجتماعية (تايلور، 1989، 1982 أ).

لقد صممت العلوم الاجتماعية الحديثة مراحل نموذجية للتطور، وهي جميعا تتبع مسارا خطيا لمراحل تاريخية متعاقبة يتوقع أن تمر بها جميع المجتمعات ـ الدول،

والقاعدة الأساسية هي استخدام التفسير التاريخي في الكشف عن الكيفية التي أمكن بها لمجتمع ما أن يحقق لنفسه هذا القدر من الثراء، وفي ذلك ما يحفز البلدان الفقيرة على اتباع المنهج نفسه كي تصبح غنية بدورها (انظر الشكل: ١ ـ ١) وأشهر الأمثلة على ذلك مراحل التطور التي قدمها روستو، والتي تصور تاريخ الاقتصاد البريطاني في شكل سلم مؤلف من خمس درجات، يقبع في أسفله المجتمع في بداياته التقليدية ثم يتدرج إلى أعلى وصولا إلى قمة السلم في مرحلة «أوج الاستهلاك الشامل». ولقد استخدم روستو (١٩٦٠م) هذا النموذج ليضع مجتمعات (دولا) مختلفة على درجات مختلفة من سلّمه؛ فالدول المتقدمة (أي الغنية) تقع في قمة السلم، أما الدول الفقيرة من العالم الثالث فهي في أسفل الدرك من السلم. إن هذا المنهج في رسم صورة للعالم قد لقي رواجا واسعا في علم الجغرافيا، حيث طُبقت النماذج المرحلية على نطاق واسع شمل التحولات الديموغرافية (السكانية) وشبكات المواصلات. وتفترض كل هذه النماذج ببساطة أن الدول الفقيرة في مقدورها أن تتبع خطا تنمويا شبيها بالخط الذي انتهجته الدول «المتقدمة» الآن. ولكن هذا النهج يجانب الصواب كثيرا ويتجاهل السياق العام الذي تحدث فيه التنمية كعملية متكاملة. ولنا أن نتساءل: فعندما كانت بريطانيا تقبع في درك السلم السفلي الذي تصوره روستو... لم تكن هناك حركة «استهلاك» سلعي نشطة في أعلى السلم.



الشكل (١ ـ ١): النزعة القائلة بالتطور

إن هـذه النمـاذج التطورية للتغير الاجتماعي تكشف عن الضعف الـذي يعتور القول بتعددية المجتمعات. فإذا كان في الإمكان تفهم التحول الاجتماعي عن طريق متابعة تاريخ كل مجتمع في العالم على حدة، فإن وضع البلدان الأخرى على سلم روستو البريطاني يصبح غير مبرر بالمرة، «على أساس أن كل مجتمع يمثل وحدة مستقلة تتحرك عبر هذا التدرج نفسه في تاريخ معين»، ويأتي التدرج على السلم إن طولا وإن قصرا، بغض النظر عن هذا السلم البريطاني الذي يتخذه روستو كمحك. ولا يقبل منهج النظم العالمية التحليلي بهذا النموذج لتفهم أحوال عالمنا المعاصر، ذلك أن وجود بعض المجتمعات الغنية والأخرى الفقيرة لا يرجع إلى عوامل التوقيت أو التزامن في مسيرة عالمية قبالة الثراء والرخاء، وإنما العكس هو الصحيح. إذ إن مسألة الغنى والفقر مفردة واحدة من مفردات منظومة كبرى تتشكل من خلال عمليات متداخلة ومتواصلة: إن صُعُدا نحو الغنى وإن تدنيا إلى مدارك الفقر والعوز. كل ذلك يتم داخل المنظومة التي عبر عنها فرانك عندما فرق بين «التنمية» عند البعض، والمجاهدة للخلاص من التخلف أو «تنمية التخلف» على حد تعبيره كما سبق أن بينا. ومن هنا فإن الحقيقة الأكثر أهمية بالنسبة لتلك البلدان في أسفل سلم روستو حاليا هي أن بعض البلدان تتميز بميزة وجودها أعلاها على قمة السلم.

وربما كان أكبر تحد يضعه منهج النظم العالمية أمام المدرسة التقليدية، هو أن العالم البسيط الذي يطرحه منظور السلم الدولي قد تم تجاوزه من قبل التصور الاقتصادي العالمي والرأسمالي الأكثر تعقيدا.

العناصر الأساسية للاقتصاد العالمي (World - ecnomy)

الآن وقد وضعنا دراسة عالمنا ضمن الإطار العام لمقولة النظم العالمية، فإن بإمكاننا تلخيص العناصر الأساسية المكونة لنظامنا التاريخي، والتي سوف تحكم كل تحليلاتنا التالية. ويميز ولارشتاين ثلاثة من تلك العناصر.

السوق العالمية الواحدة

يقوم الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة، وهي سوق رأسمالية، والإنتاج في هذه السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس للاستهلاك المحلي، بمعنى أن المنتجين لا يستهلكون ما ينتجونه من سلع، وإنما يسوّقون هذه السلع في السوق العالمية. وتتحدد أسعار هذه المنتجات وفق متطلبات هذه السوق العالمية. وبذلك تصبح السوق الرأسمالية هي المؤسسة الوحيدة التي تُحدَّد فيها أسعار السلع، وذلك بخلاف الحال في أسواق ما قبل مرحلة الرأسمالية حيث كانت أسعار السلع ثابتة (بولاني، 1997). وحيث إنه لا توجد أسعار ثابتة في السوق العالمية، فإنها تخضع بالضرورة لمبدأ المنافسة بين المنتجين. وفي هذه المنافسة يستطيع المنتجون الأكثر كفاءة أن ينقصوا من أسعار المنتجين الآخرين المنافسين تمهيدا لإزاحتهم كلية من السوق العالمية. وبهذا يصح القول إن السوق العالمية هي التي تحدد على المدى البعيد حجم الإنتاج ونمطه وأيضا مواقع تصنيعه. والنتيجة الملموسة لهذه العملية هي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم. وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث، والأكثر تطورا، للسوق العالمية.

النظام متعدد الأطراف

مع التسليم بوجود سوق عالمية واحدة، فإن هناك نظما سياسية متعددة على خريطة العالم. وهذا التعدد أمر مهم للمنظومة الاقتصادية الكبرى، ذلك لأنه لو قدر لنظام سياسي بعينه أن ينفرد بالهيمنة على العالم، فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته. وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي في عباءة هيمنة إمبراطورية تغلف الكرة الأرضية بأسرها. لذلك فإن العلاقات الدولية بين بلدان العالم على مختلف نظمها السياسية، كل منها مع الآخر، أمر جوهري لبقاء منظومة الاقتصاد العالمي. وعلى رغم ذلك فإن بعض البلدان قد تهدد هذه السوق العالمية عندما تسعى لترقية مصالح أصحاب رأس المال في بلدانهم وفي ما وراء حدود بلدانهم من الشركاء الآخرين في رأس المال. وبعض تفسيرات العولمة، على سبيل المثال، يراها على أنها

«أمْركة»، أو تعبير واضح عن قدرة الولايات المتحدة على كبح الانحدار النسبي في اقتصادها خلال العقدين السابقين. وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو «الاقتصاد السياسي العالمي»، كما أصبحت تسمى بصورة متزايدة. والنتيجة الملموسة لهذه العملية هي وجود نظام قائم على مبدأ المنافسة الحرة، بحيث تسود حالة من «توازن القوى». وقد كان هذا «التوازن» أمرا واضحا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بين قطبي العالم الكبيرين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي قبل أن ينهار الأخير. وفي ظل ظروف العولمة ربما يظهرتسابق ثنائي مختلف تماما ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

المنظومة الثلاثية

هذا العنصر الأساسي الثالث «سياسي» الطابع أيضا لكنه أكثر مرونة من سابقه، ويرى ولارشتاين أن عمليات الاستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية الأطراف، وواقع الأمر أنه في حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين اثنين. أما إن دخل طرف ثالث في الحلبة فإن هذا قد يكون مدعاة لشيء من الاستقرار النسبي. وفي حين أن البلدان القوية تسعى لخلق هذا الطرف الثالث أملا في مناخ من التوازن، إلا أن البلدان الفقيرة تظل حبيسة لاستحواذ ثنائي ملح عن صراع بين «هُم» (الأقوياء) و«نحن» (الفقراء) من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن الوجود المتواصل للاقتصاد العالمي إنما يرجع جزئيا إلى نجاح الجماعات الحاكمة في الحفاظ على وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراع، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد أحزاب الوسط التي تلعب دور «الوسيط» بين اليمين واليسار في العديد من النظم السياسية في العالم. ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى في المجتمعات في خلق التوازن بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر. ومن هنا يمكن القول، من منظور تحليل النظم العالمية، إن النزوع الاستقطابي للعولمة المعاصرة يتسم بعدم الاستقرار في المدى المتوسط بالنظر إلى تآكل

الطبقة الوسطى. وفي سياقات أخرى، يعد قبول جماعات إثنية «وسطية» من قبيل ما يسمى «الفقراء البيض» (Poor Whites) عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة في بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن في المجتمعات التعددية. ولم يكن الاعتراف الرسمي بالهنود والملونين في صفوف السود والبيض في جنوب أفريقيا العنصرية سوى محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم «حاجز إثني» وسطي.

ومن الناحية الجغرافية يصر ولارشتاين على مفهوم «دول شبه الأطراف» التي تفصل بين قطبي الثراء الفاحش في عالمنا المعاصر... ولسوف نعرض لمفهوم دول القلب، أو المركز، ودول الأطراف في القسم التالي من العرض.

أبعاد المنظومة التاريخية

حيث إننا نصالح التاريخ مع أطر الجغرافيا السياسية، فإننا نجد أنفسنا أمام سؤال مهم ألا وهو: أي تاريخ نقصد؟ لقد كشفت الدراسات الحديثة عن خطأ الجغرافيين الكبار في إغفالهم للتاريخ، ومن ثم فقد تصدى نفر من العلماء لتصحيح الوضع بأن قدموا مختصرات لتاريخ العالم في الفصول الاستهلالية لأعمالهم. ولكن هذا الابتسار ينطوي على خطورة كبرى، إذ كيف تتأتى تغطية معقولة لتاريخ العالم في بضع صفحات هزيلة؟ وعليه فإنه ينبغي على الكتاب أن يكونوا على وعي بما يمكن اختصاره وبما يتحتم عليهم التدقيق في تفصيله، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن التركيز على حقبة تاريخية بعينها دون غيرها أمر تمليه أهمية هذه الحقبة أو تلك بذاتها. وليس هذا بالأمر الجديد فهو ينسحب على كل التواريخ العالمية. ولقد نشر باراكلاف أطلسا زمنيا لتاريخ العالم العام ١٩٧٩ (وصدرت طبعته الخامسة العام ١٩٩٨) وهو مختصر لا بأس به لمن يتصدى للكتابة في الجغرافيا السياسية، مسترشدا بمنهج ولارشتاين عن المنظومات العالمية للإلمام بحس واضح بحركة التاريخ على الدرب الطويل. ويقسم هذا الأطلس تاريخ العالم إلى سبعة أقسام وفق الترتيب الزمني كالآتي:

١ ـ عالم الإنسان الأول.
٢ ـ الحضارات الأولى.
٣ ـ الحضارات الكلاسيكية في أوروبا وآسيا.
٤ ـ العالم وتواريخ أقاليمه ما بين سنة ٦٠٠ ـ ١٥٠٠م.
٥ ـ العالم وقت بزوغ الغرب كقوة كبرى (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠م).
٦ ـ عصر الهيمنة الأوروبية (القرن التاسع عشر).
٧ ـ عصر الحضارة العالمية (القرن العشرون).

ومع أن هذا الأطلس يغطي تاريخ العالم ويتحاشى التركيز على الحضارات المبكرة للتاريخ الأوروبي، فإنه يحمل بين طياته سمات التاريخ التقليدي الكلاسيكي بتتبع مراحل تقدم البشرية من أوقات العصر الحجري وصولا إلى العصور الحديثة. ولا عجب في أن ولارشتاين قد وصف هذا الأطلس الزمني (١٩٨٠م) بأنه يمثل آخر مراحل المدرسة التقليدية، وليس به من إضافات جديدة. وفي الإمكان أن نطلق على المراحل السبع لهذا الأطلس الزمني مصطلحات أخرى مميزة كالآتي: العصر الحجري، العصر البرونزي، عصر الحديد القديم، العصور المظلمة، عصر الكشوف الجغرافية، عصر القرن التاسع عشر وازدهار حركة التجارة والإمبريالية، عصر القرن العشرين وهو عصر العولمة والحروب العالمية الكبرى. ويود ولارشتاين من جانبه (١٩٨٠) أن يطلق على العصر الذي أعقب سنة ١٤٥٠م عصر الإمبراطوريات العالمية واقتصاد رأس المال العالمي. ومع ذلك فما من شك في أن هذا الأطلس، كما هو عليه، يمدنا بحقائق بيانية، وإن كانت كلاسيكية تراثية تعيننا على تفهم ما تنطوي عليه النظم أو المنظومات العالمية من أبعاد تاريخية.

إن إحدى مزايا تبني نهج تحليل النظم العالمية هي أنه يمكننا من أن نكون أكثر وضوحا في نظريتنا حول التاريخ الإنساني.

ولسوف ينصب اهتمامنا في هذا الجزء من الكتاب على بناء هيكلية تاريخية للجغرافيا السياسية لا تكتفي بمجرد إبراز خطى التقدم الإنساني على درب التاريخ كما فعل الكثيرون من الكتاب الذين أشرنا إليهم في بداية نقاشنا. ونحن خلافا للتقليد الكلاسيكي لن نلهث وراء التسلسل الزمني لخطى التاريخ، وإنما سوف نبرز حقب الصعود وأوقات الهبوط في

اقتصاديات العالم، ومدى تأثر بلدان العالم بهذه التقلبات، وذلك من مساق مكاني زماني للاقتصاد العالمي في كليته. ولا مجال لمقارنة طرحنا هذا بما ورد من تسلسل في الأطلس الزمني لباراكلاف. وسوف نؤكد أيضا على الأحداث الكبرى التي أثرت في العالم من منطلق جغرافي سياسي. وليس هذا التصور مسألة اعتباطية أو مفتعلة، وإنما هو خطة قصدية تتصدى لرصد الاقتصاد العالمي في إطاره التاريخي الملموس والواضح، ببعديه المكاني والزماني، مع ملاحظة أن البعدين المكاني والزماني ليسا مجرد وعاء لاستيعاب «رحلة» الاقتصاد العالمي، وإنما هما بالأحرى نتاج لتفاعل العلاقات الاجتماعية والدولية. وفي حين ننظر إلى البعد الزمني على أنه الناتج الاجتماعي لديناميات الاقتصاد العالمي، فإن البعد المكاني يمثل ناتجا اجتماعيا لبنية الاقتصاد العالمي. وهذا المساق نموذج متداخل يربط بين القوى الديناميكية الفاعلة والبنية وصولا إلى إطار عام للجغرافيا السياسية.

ديناميات (آليات فعل) الاقتصاد العالمي

يتمثل أحد أسباب الاهتمام الراهن بالنطاق الكوني للتحليل في حقيقة أن العالم في مجمله يسعى بقوة للخروج من فترة ركود اقتصادي تجلت معالمها بوضوح منذ عقدين أو ثلاثة، وأرجع أسباب بداية ظهورها، في أغلب الحالات، إلى الارتفاعات الحادة في أسعار النفط في عقد السبعينيات.

ولقد أصبح واضحا بما لا يدع مجالا للشك أن التباطؤ الأصلي في النمو الاقتصادي لم يكن مشكلة أمريكية أو بريطانية أو مشكلة أي دولة فردية أخرى، وإنما كان بالأحرى مشكلة عالمية. وفي ظل ما أصبح يسمى حديثا بالعولمة، وبرغم عودة عجلة النمو الاقتصادي للتحرك مجددا، فإن مستويات الفقر ترتفع في الولايات المتحدة، وبلغت نسبة البطالة رقما قياسيا في ألمانيا، وهددت أزمة مصرفية في آسيا الحركة النشطة للتجارة والمال على النطاق الكوني. ومثل هذا الغموض في التغيرات الاقتصادية يضيق المجال كثيرا أمام إمكان أن نحدد بأي درجة من اليقينية إذا ما كان الاقتصاد العالمي يمر اليوم بفترة انتعاش. ويتمثل هذا الغموض بطبيعة الحال، في استقطاب العولمة الذي بدأنا به.

فأحد هؤلاء الـ ٣٥٨ - وهو المستثمر الدولي جورج سوروس - والذي استثمر ٢٠ بليون دولار في مضارباته في الأرجنتين، يمتلك الآن، على سبيل المثال، الـ «جاليريا باسيفيكو»، وهو مركز تجاري فاخر يضم محلات ومكاتب تجارية فاخرة ضمت مكاتب ديكور مثل «لاكوست» و «تمبولاند» لتلبية مطالب طبقة جديدة من المهنيين، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة البطالة في الأرجنتين حوالى ٢٠٪، وأصبح العديد من العمال ممن تعدوا سن الأربعين دون فرصة للعمل ودون معاش. وذلك هو المثال الكلاسيكي لعولمة قوامها «النمو والفقر معا».

ومن الواضح أنها ليست المرة الأولى، وبغض النظر عما إذا كانت العولمة المعاصرة تعكس أو لا تعكس الاقتصاد العالمي الناجم عن كسادها الأخير، التي يمر فيها «العالم» بمثل هذا الكساد العام الذي تعقبه استعادة العافية مجددا. فلقد أعقب الازدهار الكبير خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الكساد الكبير الذي شهده عقد الثلاثينيات.

ومن يقلّب في صفحات التاريخ يجد أمثلة أخرى من قبيل ما وقع في أواخر عصر الملكة فكتوريا قبيل العام ١٨٥٠م، فيما عرف باسم «مجاعات أعوام الأربعينيات». وبين كل ركود وآخر ظهرت فترات انتعاش، ومن ذلك تلك الطفرة الاقتصادية الهائلة التي شهدها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

من هذه الملاحظات البسيطة خرج البعض بتصورات عن نمو الاقتصاد العالمي في شكل دورات متعاقبة، ورائد هذه الدورات في تاريخ الاقتصاد العالمي هو العالم الروسي كوندراتيف الذي تنسب إليه اليوم خمسون دورة كاملة.

دورات كوندراتيف (Kondratieff)

تتألف دورات كوندراتيف من مرحلتين، واحدة للانتعاش الاقتصادي (أ)، وأخرى للركود الاقتصادي (ب)، وهناك شبه اتفاق بين الدارسين على دورات أربع وقعت بالفعل (مع اختلاف حول التحديد الزمني لهذه الدورات):

١ ـ ١٧٨٠/٩٠ ـــــ (أ) ـــــ ١٨١٠/١٧ ـــــ (ب) ـــــ ١٨٤٤/٥١

٢ ـ ١٨٤٤/٥١ ـــــ (أ) ـــــ ١٨٧٠/٧٥ ـــــ (ب) ـــــ ١٨٩٠/٩٦

٣ ـ ١٨٩٠/٩٦ ـــــ (أ) ـــــ ١٩١٤/٢٠ ـــــ (ب) ـــــ ١٩٤٠/٤٥

٤ ـ ١٩٤٠/٤٥ ـــــ (أ) ـــــ ١٩٦٧/٧٣ ـــــ (ب) ـــــ ؟

وقد وضعت الدورات في تسلسل زمني لرصد العديد من الظواهر الاقتصادية من قبيل الإنتاج الزراعي والصناعي، وإحصاءات المعاملات التجارية لبلدان كثيرة في العالم (جولدشتين، 1988). وطبقا لهذه الدوائر أو الدورات فإن العالم يمر اليوم بمرحلة الركود (ب) ـ وربما كان قرب نهايتها ـ وذلك في الدورة الرابعة من دورات كوندراتيف.

وفي حين أن هنالك اتفاقا حول هذه الدورات الأربع، إلا أن الأسباب وراء وقوع هذه الدورات في التواريخ المحددة لها لا تزال موضع جدل بين الدارسين. وأغلب الظن أن هذه الدورات ترتبط بالتحولات التكنولوجية التي شهدها العالم: فمراحل الانتعاش الاقتصادي لصيقة بحقب تاريخية شهدت تطويع تقنيات جديدة لخدمة الاقتصاد العالمي. ويبين الشكل (١-٢) ارتباط مرحلتي الانتعاش والركود بقطاع اقتصادي معين كانت له مواقع الصدارة في حينها: فعلى سبيل المثال تتزامن المرحلة الأولى للانتعاش مع قيام الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية وتصنيع القطن. وتتوافق مرحلة الانتعاش الثانية مع الاختراعات الخاصة بالسكك الحديدية وصناعة الصلب، وتتزامن مرحلة الانتعاش الثالثة مع ظهور قطاعات البترول والمواد الكيماوية المصنعة منه والكهرباء، وتأتي مرحلة الانتعاش الرابعة في فترة التقدم الملموس في علوم الفضاء والإلكترونيات. على أنه لا يمكن أن نعزو الانتعاش في هذه الدورات إلى التقدم التكنولوجي فقط، ويظل السؤال قائما: لمَ جاءت كل هذه التقنيات الجديدة دفعة واحدة متزامنة، ولم تحدث في تعاقب زمني الواحدة بعد الأخرى؟ تتمثل الإجابة عن هذا التساؤل من منظور تحليل النظم العالمية في أن هذا النموذج الدوري جزء مكون من منظومتنا التاريخية نتيجة لتأثير نمط الإنتاج الرأسمالي. أما التناقضات في تنظيم القاعدة المادية فتعني أن المسار التراكمي الخطي البسيط للنمو هو أمر غير ممكن، وأن المراحل المتقطعة للكساد هي أمر واقع لا محالة. وهذا الأمر يحتاج إلى المزيد من الشرح.

الشكل (١ - ٢): دورات كوندراتيف

من الملامح الرئيسية لنمط الإنتاج الرأسمالي غياب أي شكل من أشكال التحكم المركزي لهذا الإنتاج، سواء على المستوى السياسي أو غيره من المستويات. أما والحال كذلك، فإن المنافسة فقط هي التي تتحكم في السوق، وذلك من خلال العديد من الجهات اللامركزية التي تقوم بصنع القرار الذي يحقق لها المكاسب العاجلة. وفي أوقات الانتعاش (أ) فإنه من مصلحة رجال الأعمال أن يستثمروا أموالهم في إنتاجية التقنية الجديدة حيث الفرصة متاحة لجني الأرباح الطائلة. على أنه نظرا لعدم وجود هيئة مركزية تخطط لهذا الاستثمار، فإن تلك السياسات قصيرة الأجل سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى فترة من انتهاء الانتعاش أي إلى فترة من الركود. وعلى العكس من ذلك فإننا نجد في مراحل الركود (ب) توقعات متواضعة للربحية، ولذا فإن الاستثمار في هذه الفترات يكون قليل الحجم. وهذا أمر منطقي بالنسبة لكل مستثمر من حيث هو رجل أعمال فرد، ولكن هذا الموقف ليس منطقيا بالنسبة للنظام ككل. ويوصف هذا التناقض في الموقفين بأنه «فوضى الإنتاجية»، وهي التي تؤدي إلى صعود وهبوط دورات الاستثمار. فبعد أن يحصل المستثمرون على أكبر عائد ممكن من مجموعة معينة من العمليات الإنتاجية المبنية على حزمة بعينها من التكنولوجيات في مرحلة الانتعاش، تصبح مرحلة الركود دورة ضرورية لإعادة تنظيم الإنتاج، وخلق ظروف مواتية للتوسع بناءً على حزمة جديدة من الاختراعات التكنولوجية. من هذا يتضح أن فترات الركود تلعب دورا إيجابيا في إعادة هيكلة الإنتاج، تهيؤا «لقفزة إلى الأمام». وهذا ما يطلق عليه الدارسون «موجات كوندراتيف» عن تقلبات الاقتصاد العالمي إن صعودا أو هبوطا.

وتتضمن عملية إحلال حزمات جديدة من التكنولوجيا محل الحزمات القديمة القرارات السياسية والمنافسة. وتمثل مراحل الركود الفترة التي تتم فيها إعادة «موضعة» الصناعات الأكثر تقدما ذات يوم في مناطق العمالة الأقل أجرا، كما حدث في عمليات «التحول عن التصنيع» في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الثمانينيات. ولإحلال هذه الصناعات الجاري تهميشها يجري إدخال الاختراعات والصناعات الجديدة التي ستقود الإنتاج في مرحلة الانتعاش التالية، ومن ذلك أنشطة المعلوماتية والخدمات المالية التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز العولمة. على أنه لا يكفي بحال أن يجري تخفيض التكاليف للصناعات القائمة وتوفير منتجات جديدة، فمرحلة جديدة من الانتعاش تتطلب أيضا طلبا استهلاكيا مزيدا على نطاق الاقتصاد العالمي.

وتمثل النضالات السياسية داخل البلدان، وفيما بينها، تدافعا نحو الاحتفاظ بالعمليات المركزية داخل حدود الدولة، كما اتضح من خلال التغيرات السياسية التي شهدتها الدول التابعة للاتحاد السوفييتي السابق في الثمانينيات والتسعينيات... أو التسابق على الحصول على وضع الانتماء إلى أوروبا. لكن إذا كانت كل مرحلة ركود قد أدت إلى زيادة عدد من يحظون بفرص التوظيف والاستهلاك في حدودهما الدنيا، إذن يمكن أن تختفي تراتبية «المركز ـ الهامش» في النهاية. ولتعويض هذه الزيادة في عدد من يستهلكون في مستويات الحاجات الأساسية، فقد شهدت مراحل الركود السابقة توسعا في حدود الاقتصاد العالمي مع توالي تهميش أقاليم وجماعات سكانية جديدة. والآن وقد أصبح الكوكب الأرضي كله مغطى بالاقتصاد العالمي الرأسمالي، فإن هؤلاء العمال الكائنين في الهامش هم من يتحملون عبء الاستغلال المكثف حتى يتوازن النظام.

وترجع أهمية دورات كوندراتيف بالنسبة للجغرافيا السياسية إلى أنها تساعد على توليد دورات من السلوك السياسي. (وهذه الصلة سيجري تطويرها على نحو مباشر في موقع لاحق)، غير أن النماذج الدورية ستتخلل تحليلاتنا. وفي الفصل الثاني، سيتم ربط إيقاعات موجات كوندراتيف بدورات أطول تتعلق بازدهار وسقوط دول الهيمنة وسياساتها الاقتصادية المتغيرة. وفي الفصل الثالث، سنرى كيف تتبع الإيقاعات التاريخية للإمبريالية الرسمية وغير الرسمية الدورات الاقتصادية. ولقد أصبح مثل هذا التوحيد أو تلك المطابقة بين الدورات السياسية والتكرارات الدورية للتاريخ أمرا شائعا في صفوف المعلقين السياسيين. فروبرت رايخ (١٩٩٨) ـ وزير العمل السابق في إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون ـ يقارن على سبيل المثال المناخ الراهن للاسترخاء السياسي ولامبالاة الناخبين في الولايات المتحدة بمناخ مشابه منذ خمسين عاما خلال فترة رئاسة أيزنهاور، ومنذ مائة عام خلال رئاسة ماكينلي. ويوضح رايخ، في لهجة متشائمة، أن كلا من هاتين الفترتين من فترات الهدوء السياسي انتهت بصورة مفاجئة بإصلاحات وتغيرات سياسية راديكالية، مثل حركة الحقوق المدنية في الستينيات. وما يوضحه هذا الكتاب إنما هو أن بنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي ودينامياته توفران إطارا من الجغرافيا السياسية لتفسير مثل تلك الأفعال السياسية. وهناك الكثير مما يمكن قوله عن توالد هذه الدورات، وعلى سبيل المثال فقد أوردنا الجغرافيا الأساسية للتوسع وإعادة البناء في الشكل (١ ـ ٢).

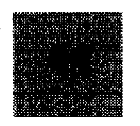
وهذا «التطور المتفاوت» يرجع هو ذاته إلى العوامل السياسية كمدخلات للآليات ومخرجات من زاوية القوى العظمى العالمية. والنقطة التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن آليات الاقتصاد لا تعمل في معزل عن مجريات الأمور على صُعد أخرى متعددة، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الثاني عند التعرض للاقتصاد السياسي. على أننا نكتفي عند هذا المنعطف بالتسليم بأن الاقتصاد العالمي هو الذي يخلق دورات من النمو كتلك التي صاغها كوندراتيف وسيوفر هذا الجزء الرئيسي من مقياسنا للبعد الزمني لمصفوفتنا.

الموجات «اللوجستية»

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف كانت أحوال العالم الاقتصادية قبل حلول عام ١٧٨٠م؟ وكنا قد أشرنا سلفا إلى أن الاقتصاد العالمي قد أخذت بوادر معالمه تبرز إلى الوجود بعد عام ١٤٥٠م. ولكنا حتى الآن لا نملك مقياسا نحدد به معالم زمنية بعينها، ويرجع ذلك إلى أن المادة العلمية التي يمكن الحصول عليها لا تكفي للخروج بنتائج قاطعة وموثوق بها عن القوى المحركة للاقتصاد العالمي آنذاك. على أن بعض الباحثين، ومن بينهم الأستاذ برودل، يزعمون بأنهم قد وجدوا مصداقية لدورات كوندراتيف قبل حلول سنة ١٧٨٠م. ولكننا نقول إن هذه الفروض عن الفترات التاريخية المبكرة تفتقر إلى قبول المتخصصين لمصداقيتها، وإن كان هنالك اتفاق بين العلماء حول وجود موجات أطول تصل إلى حوالى ثلاثمائة عام يطلق عليها مصطلح «اللوجستيات» (Logistics)، وهي مثل دورات كوندراتيف تحوي فترات انتعاش وفترات ركود. وتبرز من هذه الحقبة فترتان ذواتا أهمية خاصة بالنسبة لتحليل النظم العالمية: وهي كالآتي:

١ ـ حوالى سنة ١٠٥٠ ـ ١٢٥٠م	فترة انتعاش
سنة ١٢٥٠ ـ ١٤٥٠م	فترة ركود
٢ ـ حوالى سنة ١٤٥٠ ـ ١٦٠٠م	فترة انتعاش
سنة ١٦٠٠ ـ ١٧٥٠م	فترة ركود

وعلى رغم أن هذه التواريخ ليست في دقة تواريخ دورات كوندراتيف، فإن هنالك من الدلائل بشأن استخدام الأراضي الزراعية والمعطيات الديموغرافية ما يكفي لتأييد فكرة وجود دورتين طويلتين من الانتعاش والركود في تعاقب تاريخي.



يلاحظ أن هاتين الفترتين تأخذاننا إلى ما قبل ظهور مفهوم الاقتصاد العالمي. وللحقبة الأولى من هاتين الفترتين أهمية خاصة نظرا لأنها شهدت تصاعدا ماديا أعقب انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا. وهذا الانتعاش المادي يمثل السلف المباشر للاقتصاد العالمي الحديث. وهناك كم هائل من الكتابات عن فترة الانتقال من عصر الإقطاع إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، على أنه ليس من همنا في هذا الكتاب أن نخوض في هذه الجزئية.

هذا ويمكن تطبيق منظور ولارشتاين (١٩٧٤م) على اللوجستية الأولى (من ١٠٥٠ إلى ١٤٥٠م) التي برزت في أعقابها فكرة الاقتصاد العالمي. وتعكس مرحلة الركود في اللوجستية الأولى تدهورا في الإنتاج بسبب تقلص النشاط الزراعي في كل أرجاء القارة الأوروبية آنذاك، وتعرف هذه الحقبة باسم «محنة الإقطاع». وتنتهي مرحلة الركود عند وجود حلول للخروج من المأزق، وذلك عند بروز نمط جديد للإنتاج نتيجة للكشوف الجغرافية ونهب الأوروبيين لثروات الأمريكتين المكتشفتين، هذا إلى جانب ظهور أنشطة تجارية جديدة على شاكلة ما عرف باسم «تجارة بحر البلطيق». مع تقدم تكنولوجي في الإنتاج الزراعي، والنتيجة كما يصفها ولارشتاين هي ظهور كيان جديد للاقتصاد العالمي يقوم على الرأسمالية الزراعية. وقد ولد هذا النظام الجديد موجة لوجستية واسعة الآفاق خلال القرن السادس عشر، ثم أعقبها فترة ركود فيما عرف باسم «محنة القرن السابع عشر».

على أن ولارشتاين يؤكد أن فترة الركود الثانية التي أعقبت الرأسمالية الزراعية تختلف نوعيا عن فترة الركود السابقة، التي حلت في أعقاب انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا. ففي حين ترجع فترة الركود الأولى إلى انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا، تعزى فترة الركود الثانية إلى كساد حل ببلدان العالم جميعا عندما أعيدت صياغة القاعدة المادية، بحيث أفادت منه بعض الجماعات والمناطق، في حين خسرت جماعات ومناطق أخرى. وفي هذا المخاض لم يكن هناك أفول عام مثلما حدث في أزمة الإقطاع، بل من إدماج للنظام في نمط جديد. ومن هذه الزاوية يمكن أن نشبه فترة الركود الثانية بفترة الركود الواردة في دورات كوندراتيف.

ومثلما هي الحال في الجدال حول ما إذا كانت دورات كوندراتيف تصلح للتطبيق على أوقات ما قبل سنة ١٧٨٠م، يوجد جدل مماثل عما إذا كانت الموجات اللوجستية تصلح للتطبيق حتى وقتنا الحاضر. وإذا طالت الدورة

الخاصة أو دورة من دورات كوندراتيف، فسوف نجد أنفسنا أمام مشكلة عويصة في كيفية عقد صلة بين الدورتين على رغم اختلاف المسافة الزمنية، لهذا فإننا سوف نحرص في عرضنا هذا على تجنب هذا الصدام بين المنظومتين، ونكتفي بالالتزام بما اتفق عليه العلماء حول الدورتين ما بين العامين ١٠٥٠ و ١٧٥٠م. وبذلك يصبح مقياس الضبط الزمني للاقتصاد العالمي عندنا مؤلفا من عشر وحدات ما بين انتعاش وركود للموجة اللوجستية في أعقاب سنة ١٤٥٠م، إلى جانب أربع دورات من تقسيمة كوندراتيف. وهذه الوحدات الزمنية المتلاحقة تعكس مرحلة الرأسمالية الزراعية ثم مرحلة الرأسمالية الصناعية كنمطي إنتاج متعاقبين للاقتصاد العالمي.

البنية المكانية للاقتصاد العالمي

تعرضنا للخاصية الديناميكية للاقتصاد العالمي في البداية، لأن مصطلح «البنية المكانية» يوحي بصورة استاتيكية (ثابتة الحركة) لنمط ثابت. على أننا هنا نبادر بالقول إن البنية المكانية في سياق طرحنا تمثل جزءا لا ينفصل عن العملية التي تولد الدورات التي أفضنا في الحديث عنها. وعلى ذلك تصبح البنية المكانية والدورات الزمانية وجهين لحركة واحدة تولد إطارا مكانيا زمانيا واحدا. وإن كنا قد تعاملنا مع المكان والزمان كل على حدة فإن هذا يعود إلى أسباب تعليمية. والمهم ألا يغيب عن الأذهان أن البنية المكانية هي أيضا بنية حيوية دائبة الفعالية والحركة.

النطاق الجغرافي للنظام

إن الخطوة الأولى في هذا المضمار هي أن ننظر إلى النطاق الجغرافي للاقتصاد العالمي. وكنا قد بينا أن الاقتصاد العالمي اصطبغ بالصبغة الأوروبية في أعقاب سنة ١٤٥٠م حتى شمل سائر أنحاء الأرض مع حلول سنة ١٩٠٠ تقريبا. على أننا لم نحدد بالضبط المقصود جغرافيا بتعميم القول عن «سائر أنحاء الأرض». والواقع أن الوحدات الجغرافية تعرف في تعبيرات ملموسة ومدركة من خلال النطاق الجغرافي لتقسيم العمل، أي التقسيم الخاص بالإنتاج والأنشطة الأخرى اللازمة لديناميكية الاقتصاد العالمي. ووفقا لذلك نجد بعض الأنشطة التجارية عنصرا مهما في النظام في بعض السلع المعينة، في حين أن بعض الأنشطة التجارية الأخرى تظل هامشية وعرضية لا يتجاوز تأثيرها الأطراف

المشاركة فيها بشكل مباشر. من ذلك على سبيل المثال تجارة سلع الرفاهية بين الرومان والصين التي لا تمثل نظاما تجاريا بين أوروبا وآسيا يمكن أن يؤخذ في الحسبان. وقد عبر ولارشتاين عن حجم تلك المبادلات العرضية بقوله «إن الصين في هذا النشاط التجاري تدخل ضمن إطار النشاط التجاري للرومان مع الخارج مثلما تمثل روما جزءا من ساحة نشاط الصين التجاري خارج حدود الصين».

وباستخدام هذه المعايير يقصر ولارشتاين النظام الاقتصادي الأوروبي في مراحله الأولى على بلدان الغرب الأوروبي وشرقي أوروبا، وبلدان جنوبي ووسط أمريكا اللاتينية التي كانت تحت السيطرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال). أما بقية العالم فإنه يقع خارج هذه الدائرة، بما في ذلك الموانئ البرتغالية حول المحيطين الهندي والهادي، والتي اهتمت بتجارة سلع الرفاهية التي لم تكن ذات أثر يذكر في شعوب آسيا أو أوروبا، مع ملاحظة أن البرتغاليين قد حلوا محل التجار العرب في هذه الأنشطة. وعلى العكس من ذلك كان نشاط الإسبان في أمريكا، خاصة في تصدير الذهب والفضة، مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد العالمي. ولهذا فإن ولارشتاين يرى في إسبانيا عنصرا أكثر فعالية من البرتغال في أصول الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم مما كانت تملكه البرتغال من أراض أكثر سعة فيما وراء البحار عما كانت تملكه إسبانيا.

ومنذ تلك المرحلة فصاعدا، أخذ الاقتصاد الأوروبي العالمي في التوسع ليشمل بقية أنحاء المعمورة في جزر البحر الكاريبي، وشمال أمريكا، والهند، ومنطقة شرقي آسيا، ثم استراليا وأفريقيا، وصولا إلى جزر المحيط الهادي. وقد تمت هذه الهيمنة في أشكال متعددة، أبسطها أسلوب النهب لموارد البلاد، ولو لفترة وجيزة، لتحل محلها أنشطة إنتاجية تجمعت من حركة الاستيطان الأوروبي في تلك البقاع المكتشفة من العالم. وهذا ما تم بالفعل في أمريكا اللاتينية. وأما في البلدان الأخرى فقد تم فيها القضاء على النظم الوطنية القائمة بالفعل لتحل محلها نظم جديدة أقامها المستوطنون الأوروبيون، كما حدث في أمريكا الشمالية واستراليا. وفيما عدا ذلك ظلت المجتمعات القديمة تمارس نشاطها بعد أن أعيد توجيهه ليسخر لخدمة متطلبات أكثر طموحا في ساقية الاقتصاد العالمي. وقد تمت هذه الخطوة عن طريق السيطرة السياسية، وهذا ما وقع في الهند، أو عن طريق فتح مجالات للتسويق كما حدث في الصين. والنتيجة في الحالين هي القضاء التام على كل ما يقع خارج دائرة الهيمنة الأوروبية فيما عرف حينها باسم «الساحة الخارجية».

مفهوما المركز والأطراف

إن مفهوم الأطراف هنا يعني المناطق الجديدة من العالم التي لم يحسب لها حساب في النظام الاقتصادي العالمي كشركاء، وذلك لأن هذه المناطق الجديدة قد لحقت بهذه المنظومة الكبرى تحت شروط غير منصفة بالنسبة لها. وقد أصبح من المألوف اليوم أن نحدد معالم العالم الحديث وفق مفهوم المركز (أي البلدان الغنية في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان)، والأطراف (أي البلدان الفقيرة في العالم الثالث). وعلى رغم أن بلوغ اليابان وضع دول المركز تحقق بصورة متسارعة في النصف الثاني من القرن العشرين فإن الدارسين يميلون إلى التعامل مع نموذج «المركز - الأطراف» هذا على أنه ظاهرة استاتيكية طبيعية. على أن استخدام الاقتصاد العالمي لمصطلحي «مركز» و«أطراف» مختلف تماما. فكلاهما يشير إلى عمليات مركبة وليس إلى المناطق أو الأقاليم أو الدول على نحو مباشر. وهذه الأخيرة لا تصبح متسمة بالمركزية إلا نتيجة لسيادة عمليات وأنشطة مركزية في تلك المنطقة أو الإقليم أو الدولة. وكذلك فإن المناطق والدول التي توصف بالأطراف هي تلك التي تقوم بأنشطة «أطرافية». والمسألة هنا ليست مسألة دلالية هامشية وإنما هي تتصل مباشرة بالطريقة التي تتم بها «نمذجة» البنية المكانية. ذلك أن المكان في حد ذاته ليس هو الذي يحدد مركزية أو طرفية المكان، وإنما المحك هو واقع ما يتم داخل هذا المكان من أنشطة إنتاجية في نقطة زمنية معينة. وحيث إن هذه الأنشطة لا تتم بطريقة عشوائية، وإنما تولد تنمية متفاوتة فإننا نلقى مناطق عريضة في خريطة العالم موزعة ما بين المراكز والأطراف. وهذه المناطق قد تشهد فترات من الثبات والاستقرار على حالها، ثم لا تلبث أن تشهد تحولات وهي في منظومة الاقتصاد العالمي، من ذلك ما وقع من حالات صعود إلى دول المركز في بعض البلدان غير الأوروبية كما هي الحال مع الولايات المتحدة واليابان تباعا.

ويحدد ولارشتاين العلاقة بين المركز والأطراف من حيث كون المركز هو المستغِل والطرف هو الجانب الذي يتم استغلاله (المستغَل). غير أنها لا تحدث على أساس أن المناطق تستغل بعضها، وإنما تحدث عبر العمليات المختلفة الحادثة في مناطق مختلفة. وتمثل هذه العلاقة نمطين متعارضين في عملية الإنتاج المعقدة. ولتبسيط الأمر نقول إن العمليات التي تتم في المركز

في مجال الإنتاج تقوم على حال من الأجور المرتفعة نسبيا للعمالة وعلى تقنية متقدمة وتنوع في الإنتاج. أما الأطراف فهي مناطق الأجور المنخفضة للأيدي العاملة مع تقنية بسيطة وإنتاج متواضع.

على أن هذه السمات العامة عرضة للتغيير مع تطور نظام الاقتصاد العالمي. ولا تتحدد هذه التغيرات بسبب سلعة بعينها هنا أو هناك. ويقدم الأستاذ فرانك (١٩٧٨م) مثالين لتوضيح هذه النقطة. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان على الهند أن تزود مصانع لانكشير البريطانية بما يلزمها من خام القطن، في حين كان على استراليا أن تزود المركز نفسه بخام الصوف أي أن البلدين كانا ينتجان المواد الأولية لصناعة النسيج في المركز، ومن ثم فقد تماثلت وظيفة كل منهما الاقتصادية في إطار الاقتصاد العالمي إلى حد كبير. غير أن العلاقات الاجتماعية المتضمنة في هذين النمطين للإنتاج كانت مختلفة، فأحدهما كان عملية أطرافية مفروضة (الهند) بينما كان الثاني عملية مستزرعة من المركز البريطاني نفسه. ومن الواضح أن الفارق بين البلدين ارتبط أساسا بالعلاقات الاجتماعية هذه وليس بنمط الإنتاج الخاص بكل منهما.

ويسوق فرانك مثالا آخر لمنتج ينطوي على علاقات متناقضة أيضا في مجال الإنتاج، وذلك في مثال الخشب الصلد الوافد من المناطق المدارية في أفريقيا، والخشب اللين المنتج في أمريكا الشمالية والدول الإسكندنافية. ففي حين ينتج وسط أفريقيا أخشابا ثمينة بأجور عمالة رخيصة، فإن أخشاب أمريكا الشمالية والدول الإسكندنافية رخيصة الثمن، ولكنها عالية الأجور للأيدي العاملة فيها.

مناطق أشباه الأطراف

تتسع رؤية ولارشتاين لأكثر من مجرد إشكالية المركز والأطراف في قضية الهيكلة المكانية. والحق أنه من الصعوبة بمكان الحكم القاطع على منطقة بعينها على أنها مركزية أو طرفية، لأنها قد تجمع بين الخاصيتين في بنية الاقتصاد العالمي، ومن هنا فإن ولارشتاين يضيف نطاقا ثالثا إلى المركز والأطراف بمسمى مناطق «أشباه الأطراف». ولنلاحظ أنه لا وجود لعمليات «شبه أطرافية»، وإنما يمكن تطبيق تعبير «أشباه الأطراف» على

الأقاليم أو المناطق أو الدول عندما لا تظهر سيادة لأي من عمليات المركز أو العمليات الأطرافية. ويعني ذلك أن العلاقات الاجتماعية الممارسة في تلك المناطق تتضمن مناطق أطرافية مستغلّة، في حين أن المنطقة شبه الطرفية نفسها تعاني من استغلال المركز.

وهذه الأخيرة تمثل أهمية خاصة كمحرك ديناميكي دافع في منظومة الاقتصاد العالمي، ففيها تتم إعادة الهيكلة المكانية في أوقات الكساد الاقتصادي إن صعودا وإن هبوطا، بحيث تصبح مناطق أشباه الأطراف هذه نقاطا في قلب المركز. ويعطي ولارشتاين للعوامل السياسية دورا أكثر ثقلا من العوامل الاقتصادية في هذا التحول، وهذا ما يؤهل هذه البلدان للقيام بدور «الوسيط» مكانيا بين المركز والأطراف. وسوف نتوقف كثيرا عند هذه الثلاثية من مركز وأطراف وأشباه أطراف في نقاشنا التالي.

مصفوفة مكانية زمانية للجغرافيا السياسية

يقودنا النقاش السابق إلى مصفوفة تتضمن عشر حقب تاريخية للانتعاش والركود الاقتصادي وثلاثة أنماط مكانية من مركز وأطراف وأشباه أطراف. وفي الجدول (١ ـ ١) يستخدم هذا الإطار لرسم تلك السمات للاقتصاد العالمي عبر مراحل تطوره اللازمة لفهم جغرافيتنا السياسية. وهذا الجدول يتعين أن يقرأ وأن يوضع في الحسبان خلال قراءة الفصول التالية. وتمثل الأحداث التاريخية المذكورة في هذا الجدول تجليات للعمليات التي ستناقش تفصيلا في الفصول التالية. وتعكس النظريات الجغرافية التي سنناقشها في الفصل الثاني الأوضاع السياسية للمنافسة فيما بين دول المركز في دورتي كوندراتيف الثالثة والرابعة. أما الفصل الثالث فيصف تكوّن الإمبراطوريات والحفاظ على علاقات المركز ـ الأطراف على مدار تاريخ الاقتصاد العالمي. وتناقش الفصول الباقية التعبيرات المختلفة لعمليات إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية داخل الدول، حيث نطرح تفسيرا للممارسات السياسية للانقلابات والانقلابات المضادة في العالم الثالث على أنها قضية متعلقة بالتهميش. وعلى رغم أن الجدول (١ ـ ١) واضح بذاته، فإنه يستحق تعليقا موجزا في هذا السياق لبيان صلته بما نذهب إليه من آراء في الفصول اللاحقة.

الجدول (١ - ١): مصفوفة مكانية زمانية

الدورات		دول المركز	دول أشباه الأطراف	دول الأطراف
اللوجستية	أ	الكشوف الجغرافية المبكرة على يد إسبانيا والبرتغال لكن الانتعاش الاقتصادي في مناطق شمال غرب أوروبا	تدهور نسبي لمناطق وسط أوروبا وشواطئ البحر المتوسط الأوروبية.	إمبراطورية أيبيريا في العالم الجديد - مرحلة الإقطاع الثاني في شرقي أوروبا.
	ب	دول شمال غربي أوروبا تحكم قبضتها على الاقتصاد العالمي، التنافس الهولندي ثم الفرنسي - الإنجليزي حول المستعمرات	تدهور أحوال أيبيريا - ارتفاع مستوى السويد وبروسيا وشمال شرقي الولايات المتحدة.	انكماش في أمريكا اللاتينية وبلدان شرقي أوروبا. انتعاش صناعة السكر في دول الكاريبي - هزيمة فرنسا في الهند وكندا.
دورة كوندراتيف (١)	أ	الثورة الصناعية في بريطانيا - الثورة الكبرى في فرنسا - هزيمة فرنسا.	تدهور نسبي في كل مناطق أشباه الأطراف - قيام الولايات المتحدة الأمريكية.	تصفية بعض المستعمرات - حركة التوسع - السيطرة على مقدرات الهند رسميا، وعلى أمريكا اللاتينية بصورة غير رسمية.
	ب	سيادة بريطانيا الاقتصادية - بدايات الفكر الاشتراكي في بريطانيا وفرنسا.	انتعاش نسبي في أمريكا الشمالية وبلدان وسط أوروبا.	اتساع دائرة النفوذ البريطاني في أمريكا اللاتينية - بدايات الانفتاح على بلدان شرقي آسيا.
دورة كوندراتيف (٢)	أ	بريطانيا تصبح «ورشة العالم في الصناعة» في زمن التجارة الحرة.	إعادة تشكيل مناطق أشباه الأطراف - الحرب الأهلية في الولايات المتحدة - الاتحاد الألماني، الوحدة الإيطالية، روسيا تدخل الحلبة.	المرحلة الكلاسيكية «للاستعمار غير المباشر» - نمو بلدان أمريكا اللاتينية.
	ب	تدهور أحوال بريطانيا مقارنة بالولايات المتحدة وألمانيا - ظهور الدولية الاشتراكية الثانية.	تدهور أحوال روسيا وبلدان سواحل البحر المتوسط الأوروبية.	حركة التوسع - الصراع الأوروبي حول أفريقيا - عصر الاستعمار بصوره الكلاسيكية.
دورة كوندراتيف (٣)	أ	السيادة الاقتصادية للولايات المتحدة وألمانيا - سباق التسلح.	دخول اليابان في الحلبة - ظهور دول السيادة.	المستعمرات الجديدة في أفريقيا - انتعاش التجارة في الصين.
	ب	هزيمة ألمانيا - الإمبراطورية البريطانية وكيفية صيانتها - السيادة الأكيدة للاقتصاد الأمريكي.	انتصار الاشتراكية في روسيا وقيام الاتحاد السوفييتي - دخول الأرجنتين في الحلبة.	إهمال أحوال بلدان الأطراف وثورات بلدان الأطراف - بدائل الاستيراد في بلدان أمريكا اللاتينية.
دورة كوندراتيف (٤)	أ	الولايات المتحدة كقوة عظمى اقتصاديا وعسكريا في العالم - مرحلة جديدة للتجارة الحرة.	قيام بلدان شرق أوروبا - الحرب الباردة - ظهور مجموعة أوبك في الساحة العالمية.	انتصار الاشتراكية في الصين - تصفية الأشكال القديمة للاستعمار ليحل محلها الاستعمار في ثوبه الجديد.
	ب	تدهور أحوال الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا واليابان - سباق التسلح النووي.	بروز دول «شبيهة باليابان» في بلدان شرقي آسيا - انهيار النظام الشيوعي في شرقي أوروبا - نهاية الاتحاد السوفييتي - ازدياد ديون بلدان العالم الفقيرة لدول المركز.	أزمة اقتصادية حادة وقيام الصراعات الدولية - استشراء الفقر في بلدان العالم.

اقتضت عملية إرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي شامل على ثقل النشاط التجاري، الذي شمل بلدان أوروبا الشرقية وصولا إلى العالم الجديد، تنمية النشاط التجاري عبر المحيط الأطلنطي وبحر البلطيق. وقد أخذت أيبيريا (أسبانيا والبرتغال) دور المبادرة في هذا المجال، ثم آلت الهيمنة المالية على هذا النشاط إلى دول المركز في الشمال الغربي لأوروبا وقاعدتها تجارة بحر البلطيق. ومع إرساء قواعد هذا المركز تبوأت أيبيريا مركز الصدارة وصارت تلعب دور «الحزام الموصل» الذي يقوم بنقل فائض الإنتاج من المستعمرات الأيبيرية إلى دول المركز. وفي المرحلة التي وصفناها بـ «اللوجستية المتدهورة» تبلورت أشكال الاقتصاد العالمي في صيغ ثلاث: الصيغة الأولى: قيام سوق عالمية واحدة تهيمن عليها مناطق شمال غربي أوروبا. الصيغة الثانية: ظهور قانون دولي ينظم علاقة هذه البلدان واحدتها بالأخرى. والصيغة الثالثة: قيام هيكلة ثلاثية الأبعاد تستند إلى تقسيم جديد للعمالة والإنتاج الزراعي: من عمالة بأجور حرة أي قابلة للزيادة في بلدان المركز شمال غربي أوروبا، تشاركها في ذلك بلدان أشباه الأطراف في حوض البحر المتوسط وبعض بلدان الأطراف الأخرى، ثم عمالة تقوم على السخرة والقهر في العالم الجديد، ثم عمالة ما يعرف باسم «مرحلة الإقطاع الثاني» في بلدان الشرق الأوروبي.

وعلى الرغم من حدوث تغييرات كثيرة في الاقتصاد العالمي ـ منذ ذلك الحين ـ فإن هذه الخصائص الرئيسية للصيغ الثلاث تبقى جوهرية ومهمة في اقتصاديات وقتنا الحاضر، مثلما كانت الحال في القرن السابع عشر.

لقد مر الاقتصاد العالمي بفترات انتعاش في دورات متعاقبة كما يتضح من دورات كوندراتيف، ويلاحظ في هذه الدورات أنها على درجة كبيرة من التساوق (راجع الجدول ١ ـ ١). ويمكن أن نصف هذه الفترات من الانتعاش على أنها عصور هيمنة كل من أمريكا وبريطانيا، بعد أن أزاحتا من الطريق منافستيهما فرنسا وألمانيا تباعا. ويعقب ذلك مرحلة تدهور في الاقتصاد الأمريكي والبريطاني مع ظهور منافسين أشداء على الساحة الدولية (إلى جانب تنامي النزعة «الحمائية» (Protectionism)، أي حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة، وأخيرا قضية الإمبريالية العالمية). وهذه القضايا جميعا سوف نتناولها في الفصل الثاني.

ولكي نتابع بقية مفردات المقياس ينبغي أن نبين جليا مسار الدول الكبرى المعاصرة عبر هذه المصفوفة. فلقد صارت بريطانيا ضمن دائرة المركز وقت الركود الذي أصاب اللوجستية (ب)، وذلك عندما أعادت بريطانيا بناء نفسها في أعقاب الحرب الأهلية التي كانت قد اجتاحتها. ولقد حافظت بريطانيا على هذه المكانة التي حققتها على رغم بعض التدهور النسبي الذي رصده كوندراتيف منذ دورة الركود (ب). وكانت فرنسا تتمتع بالمكانة نفسها مثل بريطانيا، ولكن الهزائم التي منيت بها فرنسا في مناطق الأطراف والتي تزامنت مع دورة الركود في اللوجستية (ب) دفعت فرنسا إلى أن تعيد بناء نفسها من جديد، وذلك من خلال ثورتها الكبرى سنة ١٧٨٩م. وبعد أن منيت فرنسا بالهزيمة فيما لحق من تاريخ ما بعد الثورة الكبرى، خلال موجة كوندراتيف الأولى عاشت مرحلة ركود نسبية أخرى، ولكن داخل المركز هذه المرة. أما بالنسبة للولايات المتحدة وألمانيا (بروسيا سابقا) فلقد شهدتا تقلبات كثيرة في تاريخهما، فمع أن كلا منهما قد حقق لنفسه مواقع شبه أطرافية في مرحلة لوجستية التدهور، فإنهما كانتا دوما عرضة لعدم الاستقرار السياسي. فلقد جاءت حرب الاستقلال الأمريكية لتزيح الولايات المتحدة من موقع الأطراف، وتعزز هذا الانتصار من خلال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة التي تزامنت مع مرحلة الانتعاش (أ) في دورات كوندراتيف نجحت الولايات المتحدة في إعادة بناء اقتصادها عن طريق منتج القطن في الولايات الجنوبية الذي آل إليها بدلا من بريطانيا التي كانت تسيطر على هذا القطن قبل ذلك.

ومنذ تلك اللحظة فصاعدا ازدهرت الولايات المتحدة حتى صارت القوة الأعظم في القرن العشرين. أما ألمانيا فإنها قد نجحت أيضا في إعادة بناء قوتها الاقتصادية في تزامن مع دورة الانتعاش الثانية (كوندراتيف) تحت قيادة بروسيا، وصارت منافسا قويا للولايات المتحدة، حتى أصيبت بنكسة في أعقاب الهزيمة العسكرية، إلى أن نصل إلى تسعينيات هذا القرن لتصبح ألمانيا مرة أخرى قوة اقتصادية تناطح الولايات المتحدة نفسها في قلب المركز. ثم تأتي اليابان لتصبح المنافس الأخطر قدرا في الاقتصاد العالمي (دورة كوندراتيف الثانية)، بعد أن نجحت في إعادة بناء نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما روسيا فكانت قد لحقت

بموكب الاقتصاد العالمي منذ وقت مبكر، ولكنها أخذت تتراجع مع دورة كوندراتيف الثانية، وبعد أن أعادت صياغة أحوالها فيما عرف باسم الاتحاد السوفييتي برزت من جديد كقوة عسكرية عظمى وإن ظلت اقتصاديا ضمن مناطق أشباه الأطراف. وأخيرا يأتي دور الصين التي ولجت بوابات الاقتصاد العالمي ضمن مناطق الأطراف مع نهاية دورة كوندراتيف الأولى، وسعت بعد ذلك إلى الصعود إلى مناطق أشباه الأطراف بإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية مع دورتي كوندراتيف الثالثة والرابعة (أ). والحق أن إعادة الصين هيكلة بنيتها الاقتصادية بعد أن تحولت إلى جمهورية الصين الشعبية كانت محاولة ناجحة بكل المعايير.

إن هذا العرض يؤكد على الدور المهم لعملية إعادة تنظيم الدولة في ارتقاء الدول إلى مستوى المركز أو «أشباه الأطراف» وفي قدرتها على الحفاظ على هذا الموقع. وتمثل العولمة المعاصرة مثالا آخر لإعادة التنظيم الحادة للدولة: وبيان «عقد جديد لأمريكا» الصادر عن الجمهوريين عام ١٩٩٤ مثال كلاسيكي على ذلك، وسوف نعرض له تفصيلا في الفصل الرابع. على أن هذا لا يعني أن مجرد إعادة الهيكلة السياسية يضمن النجاح اقتصاديا، فلم تنجح الإمبراطورية العثمانية في تحقيق هذا النجاح على رغم إعادة هيكلة نفسها سياسيا (دورة كوندراتيف الثانية (أ)) على سبيل المثال لا الحصر. وحقيقة الأمر أن دول العالم قد درجت على إعادة بنائها السياسي مسايرة لروح العصر، خاصة في مناطق أشباه الأطراف، تماما مثلما تفعل بعض الدول في برامجها للإصلاح الاقتصادي من حين إلى آخر. وهذا يقودنا إلى قضية السلطة والممارسات السياسية في النظام العالمي الحديث.

القوة والسياسة في الاقتصاد العالمي

قوبل طرح ولارشتاين للاقتصاد العالمي بانتقاد شديد على أنه يفتقر إلى البعد السياسي. ولقد عبر الأستاذ زولبرج (١٩٨١م) عن ذلك بقوله «إن السياسة هي الحلقة المفقودة في نهج النظم العالمية». ولكننا نقول إن قارئ هذا الكتاب لابد أن يكون قد أدرك عند هذا المنعطف أن هذه الانتقادات الموجهة لولارشتاين إنما هي ناجمة عن سوء فهم للإطار العام الذي تبنيناه. ذلك أن التأكيد على

القاعدة المادية للمجتمع كما يحدده نمط الإنتاج لا يعني بحال أننا نغفل البعد السياسي أو نقلل من شأنه، ففي الجزء السابق الخاص بالمكونات الأساسية للاقتصاد العالمي نجد مكونين من هذه المكونات الثلاثة ذواتي طبيعة سياسية بالدرجة الأولى، ونقصد بذلك النظام متعدد الدول والبنية ثلاثية الأطراف. وسوف نركز في الجزء المتبقي من هذا الفصل الاستهلالي على بلورة البعد السياسي وصولا إلى صورة الاقتصاد العالمي من منظور جغرافيتنا السياسية.

إن تفسيرنا للأحداث السياسية المؤثرة في الاقتصاد العالمي ينطلق من القواعد التحليلية التي قدمها الأستاذ شيس - دون (Chace-Dunn, 1981,1982,1989). ذلك أن نمط الإنتاج الرأسمالي يقوم على استخلاص فائض الإنتاج وتكديسه داخل إطار الاقتصاد العالمي. وهذا الفائض يجري تحويله قصريا بطريقتين مترابطتين. السمة المميزة لنظامنا هي تحويله للفائض عبر السوق، غير أن الأسلوب التقليدي المميز للإمبراطوريات العالمية لتحويل الفائض لم ينحسر تماما. والأسلوب الثاني هو استخدام النفوذ السياسي والقوة العسكرية في الحصول على هذا الفائض ثم تسويقه بطريقة أو بأخرى. وهذا النمط الأخير هو ما شاهدناه في مسلك إسبانيا في نهبها لثروات ومقدرات العالم الجديد، وفيما نشاهده اليوم في وقوف الولايات المتحدة الأمريكية وراء الشركات الأمريكية متعددة الجنسية. ولا ينبغي أن ننظر إلى أحد هذين المسارين في معزل عن الآخر، أو أن نرى في أحدهما منطقا سياسيا والآخر نهجا اقتصاديا، فالمساران في نهاية المطاف متلازمان. ونحن من جانبنا سوف نعالج هذين المسارين أو الاتجاهين كوجهين لعملة واحدة سياسية - اقتصادية ما. وقد عبر شيس - دون (١٩٨٢ : ٢٥) عن ذلك بقوله: «إن الاعتماد المتبادل فيما بين القوة السياسية العسكرية والميزة التنافسية في الإنتاج في الاقتصاد العالمي. يكشف عن أن منطق عملية التراكم يتضمن في داخله منطق بناء الدولة وتوجهاتها السياسية تجاه العوامل الجغرافية والبشرية».

وهذا الرأى أيده، وبنى عليه، بيرش (١٩٢٤: ٥٢)، حيث ذهب إلى أن «السمة المميزة للعالم الحديث إنما تتمثل في ذلك التفرد الصميمي والذي لا حل له للرأسمالية ونظام الدولة». أو بعبارة أخرى إن العمليات السياسية إنما تقع في قلب الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وأنها لا توجد هناك منفصلة ومعزولة عن بقية مكوناته.

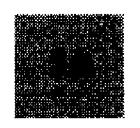
ولقد ساوى هذا الطرح حتى الآن بين السياسة والأنشطة المحيطة بالدولة وفي حين تعد العمليات السياسية المرتبطة بالدولة ضرورية من أجل فهم الاقتصاد العالمي، فإن هذه العمليات السياسية لا تشكل المجموع الكلي للأنشطة السياسية.

ولو أننا ساوينا بين السياسة واستخدام القوة فسوف ندرك على الفور أن العمليات السياسية لا تبدأ وتنتهي بالدول ومعها، فكل المؤسسات الاجتماعية لها عملياتها، أو أنشطتها السياسية.

طبيعة القوة: الأفراد والمؤسسات

نستطيع أن نبدأ بالنظر إلى مسألة القوة في أكثر مستوياتها بساطة: فلنفترض أن شخصين ـ ولنرمز لهما بـ (أ) و (ب) ـ دخلا في صراع على النتيجة المستقبلية لحدث ما. ولنفترض أن مصالح (أ) تخدمها النتيجة (ب) في حين تفيد مصالح (ب) النتيجة (و). بعد ذلك سيمكننا دون عناء، من خلال ملاحظة أي النتيجتين هي التي تتحقق، أن نستنتج موقع كل منهما في صراع القوة الدائر بينهما. فلو أن النتيجة (ب) هي التي تحققت، على سبيل المثال، فإن بإمكاننا أن نؤكد أن (أ) أكثر قوة من (ب). وعندما نبحث في فوز (أ) على (ب)، فعلينا أن نتوقع أن (أ) امتلك، بمعنى ما، موارد أوفر من الطرف الآخر (ب). ولو أن هذا الصراع كان شجارا يدور في فناء إحدى المدارس، فقد نجد أن (أ) حشد زمرة الرفاق الأشد بأسا.

يوفر لنا هذا المثال نوعا من الفهم الأولي لطبيعة القوة، ولا شيء أكثر من هذا. على أن عالم السياسة لا يتألف من ملايين وملايين الصراعات بين أطراف فردية غير متكافئة، فالخاسرون المحتملون لم يكونوا بهذا القدر من السذاجة في يوم من الأيام ليدعوا أمرا كهذا يأخذ مجراه. ولنعد مرة أخرى هنا إلى مثالنا البسيط عن الشجار في فناء المدرسة لاستيضاح كيفية تخطي مسألة الصراع الثنائي تلك. إن كلا من المتشاجرين سيسعى لا محالة إلى كسب تأييد حشد من الزملاء. لقد خسر (ب) كما رأينا، فماذ يفعل؟ الإجابة بسيطة: إن عليه وقبل أن تكتمل الهزيمة أن يوسع نطاق الصراع بأن يدعو زمرة الرفاق إلى المشاركة. ومن خلال توسيع دائرة الصراع سيغير (ب) ميزان القوى. ولو أن الزمرة المؤيدة لـ (ب) أقوى من مؤيدي (أ) فسيكون من مصلحة (أ) هذه المرة أن يوسع دائرة الصراع أكثر، كأن يستنجد مثلا بإدارة المدرسة لإيقاف هذه الدوامة من حرب العصابات الصغيرة.



إن هذا المثل الفج البسيط يوضح لنا طبيعة القوة، ففي عالم السياسة المؤلف من ملايين البشر لا يتصارع الناس كل اثنين منهم في مبارزة في معزل عن الآخرين، فالمسألة أكثر تعقيدا من هذا بكثير جدا، ولو قدر لطرف ما أن يخسر جولة من جولات الصراع، فلا يعني هذا أنه سوف ينكفئ على نفسه ويتوارى عن مسرح السياسة والأحداث. إن هذا المثال لشرح طبيعة القوة (من واقع فناء إحدى المدارس)، من بين ما بسطه الأستاذ شاتشنايدر (Schattschneder، ١٩٦٠)، يوضح أن محصلة أي صراع في العالم لا تتوقف فقط على قوة الطرفين المتصارعين، وإنما هي مرهونة أيضا بالأطراف الأخرى التي تتدخل في الصراع كلما اتسعت ساحته. من هنا فإن أهم عنصر في الإستراتيجية السياسية هو تحديد ساحة الصراع وتوسيع دائرته لتغيير ميزان القوى، خاصة بالنسبة للدول التي لا تتمتع بالقوة الكافية.

ومن الناحية التاريخية توجد أمثلة على هذا الصراع وإستراتيجية إدارته في قوى اليسار واليمين. ففي حين تبنى اليسار سياسات شمولية الطابع تضع الجماعة فوق الفرد، فإن اليمين جعل من الفرد قيمة أساسية في حد ذاته. ولقد شهد القرن التاسع عشر صراعين سياسيين بين الأيديولوجيتين والإستراتيجيتين على أرض الواقع. فلقد عمل اليمين على توسيع دائرة قاعدة الحق الانتخابي، في حين سعى اليسار، إلى توسيع دائرة السياسة الوطنية على مستوى العالم لتكتسب صفة الدولية. وبالنسبة لليمين انطوت الإستراتيجية على تغيير سياسات الأحزاب وممارسات الحكومات التي كانت حليفة لليمين. أما معسكر اليسار فقد اهتم بقيام النقابات العمالية لتوسيع دائرة الصراع في عالم الصناعة لتتجاوز حد النزاع غير المتكافئ بين العمال وأصحاب العمل. ومن جانبهم وقف أصحاب العمل في وجه النقابات العمالية وعملوا على تقليص نفوذها وأنشطتها بتشريعات قانونية. من هنا يتضح أن تاريخ مسيرة الديموقراطية من ناحية، ونمو حركة النقابات العمالية من ناحية أخرى هما في حقيقة الأمر نوع من تغيير نطاق الصراعات.

والنتيجة الطبيعة المترتبة على أفكار شاتشنايدر هي أن «الصراعات السياسية التحتية» ستوسع في النهاية دائرة الصراع حتى يعم أرجاء المعمورة كلها. والحق أن فكرة «دولية» الصراع هذه تحتل مكانا مقدسا في سياسات أهل اليسار، والتي ترجع أصولها إلى «الأممية الأولى» التي نظمها ماركس

عام ١٨٦٢. ويلاحظ في وقتنا الحاضر أن البلدان الفقيرة هي الأكثر لجوءا إلى هيئة الأمم المتحدة أملا في «تدويل» مشكلاتها، ولكن هذا المسعى لم يتمخض عنه إلا أقل القليل من الآثار الملموسة.

والواقع أن العولمة يمكن تفسيرها في هذا السياق بأنها نوع من النقض التاريخي لسياسة توسيع النطاق: فرأس المال المنظم اليوم على صعيد عالمي هو الذي يحكم الموقف مارشال وشومان (Marshall and Schumann، ١٩٩٧: ٦ـ٧). ونطاق أغلب الممارسات السياسية كوني بأي حال، وذلك لأن منظومة واسعة من المؤسسات قد استحدثت في المساحة الواقعة بين الفرد والنطاق النهائي للممارسة السياسية على الصعيد الكوني.

وموضوع بحثنا الرئيسي في هذا الكتاب هو فهم الكيفية التي ضُيِّق بها نطاق الصراعات، وما المؤسسات الرئيسية المؤثرة في هذه العملية.

من بين التعدد الكبير للمؤسسات يحدد ولارشتاين (١٩٨٤) أربع مؤسسات هي الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي: أولا: الدولة: وهي التي تمتلك ناصية الهيمنة الرسمية على الاقتصاد، فهي المسؤولة عن سن القوانين التي تحدد النشاط الاقتصادي ومساراته. وسوف نلقي المزيد من الضوء على القوة التي تتمتع بها الدولة «كمؤسسة» في الفصول التالية.

ثانيا: هناك الشعوب: بمعنى تجمعات الأفراد الذين يشتركون في انتماءات حضارية واحدة. ولا يوجد مسمى واحد متفق عليه لهذه المؤسسة، فأحيانا يطلق عليها «الأمة» أو الدولة. وقد توجد داخل الأمة أقليات عرقية، تسعى لكي يصبح لها كيان مستقل كما هي الحال مثلا مع التاميل في سيريلانكا، أو قبائل الباسك في إسبانيا. ويزداد الأمر تعقيدا عندما ننظر إلى جنسيات متعددة في أمة واحدة كما كانت الحال في الاتحاد السوفييتي. ومهما كانت الحال فإن الشعوب تلعب دورا مهما في أحوال عالمنا المعاصر.

الفئة الثالثة، وهي فئة مؤسسية أقل تعقيدا لكنها مثيرة للجدل بنفس القدر الذي تثيره «الشعوب». فسكان العالم يمكن تقسيمهم إلى شرائح أو فئات بناء على معايير اقتصادية، وتُسمى هذه الشرائح طبقات. ويتبع ولارشتاين الخط الماركسي في تعريفه للطبقات، وذلك وفق موقعها من نمط الإنتاج، ولما كان نمط الإنتاج في عالمنا المعاصر يتسم بالكونية، فإن الطبقات بدورها تصبح فئات أو شرائح كونية.

وفي الطرف الآخر من الميزان هناك العائلات: (Households) وهي المؤسسة الرئيسية الرابعة عند ولارشتاين وهي لا تتحدد على أساس القرابة أو النسب، وإنما الذي يجمعها شراكة أو تضامن في نشاط مالي، ومن ثم فهي مجموعة متضامنة من الأفراد في مواجهة عالم يضمر لهم العداء، كما أن سلوك هذه الجماعة الأساسي هو تشغيل موازنة تجمع الموارد وتخصص أوجه الإنفاق. ويعتبر ولارشتاين ـ مقتديا في ذلك بالتطبيق الماركسي ـ هذه «العائلات» بمنزلة «الذرات» المكونة لمنظومة الاقتصاد العالمي، واللبنة الأساسية للمؤسسات الأخرى. وهذه العائلات بأفرادها الذين تظلهم كمؤسسة تخضع لقوانين الدولة، وتقع اقتصاديا داخل طبقة بعينها من طبقات المجتمع.

وهذه المؤسسات الأربع ـ طبقا لولارشتاين (١٩٨٤) ـ هي المكونات المميزة للرأسمالية العالمية، وهي تتفاعل واحدتها مع الأخرى من خلال قنوات عدة، وعنها تتوالد الأنماط الزمانية والمكانية التي ناقشناها فيما سبق.

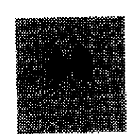
وفي حين ترتبط أهمية العائلات بعوامل مثل الحفاظ على الملامح الحضارية لشعب من الشعوب، فإن الشعوب هي التي تؤثر في هيكلة بنية الدولة وتحديد طبيعة الصراع بين الطبقات. وهذه الدورات من التفاعل ـ في رأي ولارشتاين أيضا ـ هي التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي وآلياته في عصرنا الحديث. ولعل أهم مهمتين تضطلع بهما هذه المؤسسات هما رعاية شؤون أفرادها، والعمل على عدم تجاوز الحدود المرسومة من خلال القوانين والقواعد والعادات وأنماط السلوك. ولكل من هذه المؤسسات الأربع مكانتها وصلاحياتها التي تستطيع من خلالها تنفيذ أهدافها. ولكل قطاع داخل المؤسسة الواحدة نصيبه من النفوذ بدرجات متباينة تختلف من مؤسسة لأخرى ومن الممكن أن نسأل ـ على سبيل المثال، وفي الوقت ذاته ـ من الذي يحكم دولة معينة وما درجة سيطرة هذه الدولة داخل النظام الداخلي للدولة. وبهذه الطريقة نستطيع أن نحدد تراتبيات القوة داخل المؤسسات الأربع وفيما بينها. وسوف نوضح ذلك في القسم التالي من خلال التركيز على هذا التوزيع غير الرسمي للقوة، تاركين أمر القوة أو السلطة الرسمية الأكثر تعقيدا لقسم تالٍ.

القوة داخل العائلات

إن تجميع أموال الدخول قد يختزل إلى ميزانيات يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، إلا أنه استمرارية ذات طبيعة جيليَّة. وعلى رغم أن العائلات تتغير بوفاة بعض أفرادها ومولد آخرين، فإنها تظهر ديمومة واطرادا يتيحان استمرار دورات إعادة الإنتاج: ففي داخل العائلات تتربى وتتخرج الأجيال التالية. ويفترض ذلك نمطا معينا من العلاقات «الجنسوية» داخل العائلات. والنمط السائد، من هذه العلاقات في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو النمط المرتكز على «السلطوية الأبوية» (Patriarchy) بمعنى هيمنة الذكور على الإناث.

وفي مسألة المساهمة في الدخل المالي للأسرة نلاحظ أنه لا توجد مساواة فيها بين الرجل والمرأة، ففي غالبية مجتمعات العالم يتوزع العمل بحيث يسهل على الرجال الحصول على المال ومن ثم التحكم في السوق، بينما يترك للمرأة مهمة تدبير شؤون المنزل. وهكذا انحط قدر المرأة ونصيبها في المشاركة حتى في بلدان نقاط المركز. وفي مناطق الأطراف تقوم المرأة بنصيب وافر في إنتاج الغذاء، بينما ينصرف الذكور إلى إنتاج المحاصيل التي تدر عائدا كبيرا من الأموال. وهكذا فإن توزيع العمل يتم هنالك بحيث يبقى الذكور ممسكين بناصية المال، بينما يتدنى موقع المرأة لتصبح مجرد أداة لإنتاج الغذاء. وفي هذا ما يعكس لنا بعض الدلالات عن العالم الصغير داخل الأسرة، ناهيك عن العلاقات بين الزوج والزوجة. وهذا النمط على المستوى الأسري الضيق يؤكد حقيقة خطيرة مؤداها نوع من التواطؤ أو التغافل في مفهومنا للقوة والنفوذ، في هذا المسلك من «العنف المادي» أو هيمنة الذكورة. والأعراف في تلك المناطق لا تبيح للأغراب أو المستويات الرسمية أو حتى على مستوى الجيرة أن يتدخلوا في هذه الخصوصية المنزلية. والنتيجة الحتمية لهذه الأعراف أن تتكفئ المرأة على نفسها ومشاغل منزلها الداخلية، وفي هذا الانزواء نكران فاضح لحقوقها، فليس ثمة نقابات لربات البيوت ولا للنساء اللاتي يقمن بجمع المحاصيل الغذائية لإطعام أفواه الرجال.

إن هذا النمط من السلطوية التي يمارسها الذكور على مستوى الأسرة هو النمط السائد على مختلف الأجهزة في عالم الاقتصاد الدولي: ففي



مجال العمل تحصل المرأة على أجور أقل من أجور الرجال، وكلما صعدنا على سلم الوظائف الكبرى نجد نسبة ضئيلة من النساء. وفي مجال السياسة نجد هذه التفرقة أيضا، حيث يهيمن الرجال على غالبية برلمانات بلدان العالم، كما يتضح من الجدول (١ ـ ٢). ويلاحظ أن نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية أفضل من غيرها في برلمانات الدول الإسكندنافية وبعض البلدان الشيوعية. والجدير ملاحظته هنا أن نسبة تمثيل النساء ضعيفة في بلدان الديموقراطية الليبرالية العظمى كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، ودول الاتحاد السوفييتي سابقا. وتتضح هذه التفرقة بشكل أكثر حدة في السلطة التنفيذية في مختلف الحكومات والأنظمة، من ليبرالية إلى ديموقراطية إلى شيوعية إلى ديكتاتورية عسكرية إلى ملكيات تقليدية... إلخ. ومما يثير السخرية في هذا الصدد أن معظم رئيسات الحكومات (أو الدول) رجع الفضل في تبوئهن هذا المنصب إلى المكانة الخاصة لعوائلهن. ومن أمثلة ذلك أن رئيسة الفلبين السابقة كورازون أكينو، أرملة زعيم سياسي تم اغتياله، أو بنظير بوتو ـ ابنة الرئيس الباكستاني الأسبق ذو الفقار على بوتو. أما الشخصيات من نوع مسز تاتشر فهي حالات نادرة في عالمنا ولا يمكن القياس عليها بحال.

القوة على مستوى الشعوب

تعكس «الشعوب» التنوع داخل البشرية الذي عرفته منذ بدايات التاريخ. وقد استخدم هذا التنوع البشري، في الاقتصاد العالمي، لاستحداث فئات نوعية من «الشعوب» تبريرا للتمايز المادي والسياسي فيما بينها، وقد نتجت عن ذلك ثلاثة أنماط من «الشعب» ـ الأعراق، والأمم، والجماعات العرقية ـ وارتبط كل منها بسمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي.

ويمثل «العرق» نتاجا لتوسع النظام العالمي الحديث، خاصة بعد أن دخلت بلدان غير أوروبية دائرة الاقتصاد العالمي كمناطق أطراف، حيث بات العرق هو العامل الذي يحكم تقسيم العمل، فالرجل الأبيض في نقاط المركز هو الذي يتحكم في شعوب الأطراف من الملونين. وحتى وقت قريب

كانت حكومة جنوب أفريقيا تتمسك بهيمنة البيض على السود، حتى رجال الأعمال اليابانيون الذين كانوا يزورون جنوب أفريقيا، يصنفون على أنهم «في عداد البيض»، وإن كانوا قد وفدوا من بلاد الشرق، وذلك تماشيا مع سياستها القائمة على التفرقة العنصرية (Apartheid). وبصفة عامة فإن هذه الأيديولوجية العنصرية قد ساهمت في إضفاء شرعية على التفرقة والتمييز على مدار تاريخ الاقتصاد العالمي.

وقد برز مفهوم «الأمة» إلى حيز الوجود تعبيرا عن التنافس بين دول العالم. وهي تسبغ المشروعية على مجمل البنية الفوقية السياسية للاقتصاد العالمي، أي منظومة العلاقات بين الدول: فكل دولة تطمح إلى أن تكون «دولة قومية». ومن خلال تسويغ التشرذم السياسي للعالم، تلعب الأمم دورا أساسيا في إدامة التفاوت وانعدام المساواة بين البلدان. وقد مثلت الأيديولوجية الموحدة، أي النزعة القومية، القوة السياسية الأوسع تأثيرا في القرن العشرين حيث الملايين من الشبان يضحون بأرواحهم دون تردد من أجل بلادهم وشعبهم.

أما الجماعات العرقية فتمثل أقلية دائما داخل البلد المعني. ويلاحظ أنه في البلدان التي تحوي أعراقا متعددة تتوزع فيها أنواع العمل في شكل تراتبي بحيث يصبح لكل جماعة عرقية نطاق عمالة لصيق بها. وفي حال الجماعات العرقية المهاجرة، قد تجد هذه التفرقة في توزيع العمل ما يبررها، ولكن هذه التفرقة ضد أقليات عرقية أصلية في بلد ما يولد شعورا بالبحث عن قومية مغايرة تستظل بها هذه الأقلية أو تلك. ولعل هذا ما يمثل أكثر الأمور حرجا لبعض البلدان التي بها أقليات عرقية.

ويغطي مفهوم «الشعوب» خليطا معقدا من الظواهر الثقافية. وعلى رغم أننا لا نتعرض بالتفصيل لهذه النقطة المهمة في هذا السياق، فقد أوضحنا أن الشعوب موجودة بقوة في تراتبيات القوة، بداية من المستوى العالمي حتى مستوى الحوار الإقليمي، وتظل الشعوب تمثل مؤسسات أساسية لتبرير أوجه التفاوت والمقاومة السياسية في آن. وفي ظل أوضاع العولمة المعاصرة تزايد تأثيرها بوصفها جماعات تؤكد خصوصياتها في مواجهة تيارات المجانسة الثقافية. وسوف نعرض هذه المسائل بالتفصيل في الفصل الخامس.

الجدول (١ ـ ٢): النسبة المئوية للعضوات النساء في برلمانات العام ١٩٩٧

البلد	النسبة المئوية	البلد	النسبة المئوية
السويد	٤٠	المكسيك	١٤
النرويج	٣٩	بولندا	١٣
فنلندا	٣٤	البرتغال	١٣
الدنمارك	٣٣	جامايكا	١٢
هولندا	٣١	أمريكا	١٢
نيوزيلنده	٢٩	جزر الرأس الأخضر	١١
جزر سيشل	٢٧	إيطاليا	١١
النمسا	٢٦	أنجولا	١٠
ألمانيا	٢٦	روسيا	١٠
الأرجنتين	٢٥	المملكة المتحدة	١٠
أيسلندا	٢٥	كرواتيا	٨
جنوب أفريقيا	٢٥	ماليزيا	٨
إسبانيا	٢٥	بنين	٧
إريتريا	٢١	البرازيل	٧
سويسرا	٢١	رومانيا	٧
جرينادا	٢٠	فرنسا	٦
كوريا الشمالية	٢٠	اليونان	٦
لوكسمبرج	٢٠	اليابان	٥
فيتنام	١٩	هايتي	٤
كندا	١٨	أوكرانيا	٤
ليتوانيا	١٨	كوريا . ج	٣
ناميبيا	١٨	البارجواي	٣
تركمنستان	١٨	سنغافورة	٣
تشاد	١٧	بوتان	٢
أستراليا	١٦	اليمن	١
سلوفاكيا	١٥	الكويت	صفر
ج . التشيك	١٥	تونجا	صفر
زيمبابوي	١٥	سان لوسيا	صفر
أيرلندا	١٤		

المصدر: الأمم المتحدة، ١٩٩٧

القوة على مستوى الطبقات

يرتبط تحليل الصلة بين القوة والطبقات باسم كارل ماركس، ففي صلب تحليله للرأسمالية نجد صراعا جوهريا بين رأس المال والعمالة. وعلى حد تعبير ماركس فإن البورجوازية تملك وسائل الإنتاج، وتقوم بشراء قوة العمل لدى البروليتاريا. ويعني ذلك تحكم البورجوازية في خيوط الإنتاج جميعا، وذلك على حساب جهد البروليتاريا. ومن ثم فإن هذا التوزع الهرمي (التراتبي) للقوة أو السلطة وما ينجم عنه من صراع طبقي يُعد النقطة المحورية في التحليل السياسي الماركسي.

وبينما يقبل ولارشتاين بمحورية صراع الطبقات في منظومته عن الاقتصاد العالمي، إلا أنه يضع تصورا أوسع مدى لنمط الإنتاج، الأمر الذي يجعل مفهومه للطبقات مختلفا عن القالب الماركسي التقليدي؛ فشريحة العمال عند ولارشتاين، على سبيل المثال، تضم جميع الأطراف التي تساهم في إنتاج السلع، بمن في ذلك الأجراء والمنتجون بغير أجور. وهؤلاء وأولاء ينسحب عليهم مصطلحه الجديد «المنتجون المباشرون»، وفي ذلك توسيع لدائرة البروليتاريا لتشمل الفلاحين المنتجين، والنساء والأطفال الذين يكدحون هم أيضا، حتى داخل نطاق الأسرة الضيق، دون أن يدخلوا في حسبان العمالة والإنتاج.

في الجانب الآخر من الصراع الطبقي نجد المهيمنين على إدارة دفة الإنتاج، وقد يكون بعضهم من أصحاب رأس المال، وقد لا يدخل البعض الآخر في عداد الرأسماليين بالمفهوم الماركسي. ويلاحظ على سبيل المثال أن نمط رأس المال في أواخر القرن العشرين قد اتخذ شكل المؤسسات متعددة الجنسية، وليس من الضروري في هذه المؤسسات أن تكون الصفوة التي بيدها تسيير الأمور من كبار حملة الأسهم. ومع أن هؤلاء الموظفين «الصفوة» ليسوا من أصحاب رأس المال، فإنهم يتمتعون بقوة فاعلة داخل هذه المؤسسات. ويدخل ضمن هذه الشريحة أيضا كبار موظفي الدولة الذين لهم صلات بهؤلاء الموظفين الذين يملكون ثروات طائلة. ويمثل هؤلاء وأولاء ما يعرف باسم «البورجوازية الجديدة» للقرن العشرين.

لقد اعترف ماركس بوجود طبقة «وسطى» بين البروليتاريا والبورجوازية، ولكنه تنبأ بأن هذه الطبقة الوسطى سوف تتدهور وتذوب كلما احتدم الصراع بين رأس المال والعمالة. إلا أن واقع الأمور يشير إلى غير ما تنبأ به

ماركس، إذ لم يحدث انهيار للطبقة الوسطى في أي من نقاط المراكز المهيمنة على دفة الاقتصاد العالمي. بل إن العكس هو ما قد وقع بالفعل: إذ إن شأن هذه الطبقة الوسطى قد أخذ في الصعود مع نمو وظائف أصحاب «الياقات البيضاء» حتى باتت أعدادهم تفوق أعداد «أصحاب الياقات الزرقاء». وتضم هذه الشريحة من «الوسط» العديد من الوظائف المتباينة والتي لا رباط بينها على السطح. ويرى ولارشتاين أن أفراد هذه الشريحة «الوسطى» هم بحق «كوادر الاقتصاد العالمي» الحديث، فهم الذين يوجهون إدارة المؤسسات ويتولون ضمان حسن سير العمل. لقد كانوا بالأمس مجرد مندوبين عن أصحاب رأس المال، وأما اليوم فهناك تشكيلة واسعة من المهن تستلزمها الإدارة السلسة للنظام، ويتضمن ذلك المهن القديمة، كالمحامين والمحاسبين، والعديد من المواقع الجديدة، مثل نواب المديرين في داخل الشركات أو البيروقراطيين داخل مؤسسات الدولة. وتتمثل الحصيلة النهائية في تشكل شريحة وسطى هائلة من الكوادر فيما بين أصحاب الشركات والمنتجين المباشرين. وذلك مثال كلاسيكي لبنية ولارشتاين ثلاثية الأطراف التي تسهّل استقرار الاقتصاد العالمي، والتي تتعرض للتقويض، كما سبق أن ذكرنا، بفعل العولمة المعاصرة.

وكما سبق أن لاحظنا، فما دامت الطبقات تُعرَّف من زاوية نمط أو أسلوب الإنتاج فينتج عن ذلك، في ظل الاقتصاد العالمي الراهن، طبقات عالمية النطاق. وسوف نسميها هنا طبقات «موضوعية» بالنظر إلى أنها مستخلصة منطقيا من التحليل.

وهكذا فعلى المستوى العالمي تتوزع الطبقات بين مستويين: المستوى المحلي، وهنا يمكن وصف الطبقة بأنها «ذاتية» الهوية، ثم المستوى العالمي، وهناك يمكن وصف الطبقة بأنها «موضوعية». وفي حين أن البروليتاريا قد علا صوتها على الساحة العالمية في صور أكثرها بلاغية وخطابية، نجد أن الفاعلية الحقيقية تبقى في أيدي الرأسماليين وجهاز إدارة المؤسسات على المسرح الدولي، ومعنى هذا أن الطبقة «الذاتية» محلية المنبت قد استقطبت لتتلاءم مع طبقة أصحاب رأس المال على مستوى الكرة الأرضية، لتصبح معها ضمن أطر الطبقة «الموضوعية»، وهذا ما نجده في الشركات متعددة الجنسية على الساحة الدولية من أقصاها إلى أقصاها. ولا يملك المنتجون

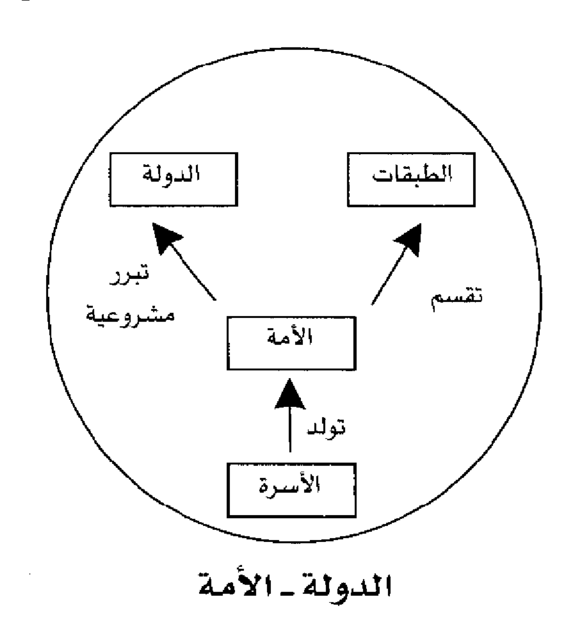
المباشرون (العمال) أي إستراتيجيات منظمة يواجهون بها أحابيل هذه المؤسسات في خلق مناطق إنتاج متعددة وموزعة جغرافيا، بحيث تغطي معظم أجزاء المعمورة. وهذا الموقف هو الذي يجر الدولة إلى حلبة الصراع في عالم مُعَولم، وذلك أمر يدخل في صلب الجغرافيا السياسية كما نطورها في هذا الكتاب.

السياسة والدولة

تمثل الدولة بؤرة السياسة الرسمية للمجتمع ككل، وتبقى الدولة بنظام حكومتها في أذهان غالبية الناس صاحبة اليد الأولى في السلطة ورسم السياسة، أي أنها «ساحة السياسة». وقد أدى هذا الانطباع بالكثيرين من دارسي العلوم السياسية إلى حصر تحليلاتهم في الدولة والحكومة. غير أن هذا يعني معادلة السلطة والسياسة في مجتمعنا بالممارسة الرسمية لسياسة الدولة. وقد أوضحت مناقشتنا السابقة عن المؤسسات الأخرى سطحية هذا النهج. كما أنه ليس هنالك ثمة «علة قبلية» (a priori) تحصر السلطة في يد الدولة، ذلك أن جميع المؤسسات الأخرى في المجتمع ـ غير مؤسسات الدولة ـ تملك نصيبا من هذه السلطة، حتى على مستوى الأسرة الصغيرة. ولقد نبه الماركسيون إلى الفاعلية المحورية لطبقات المجتمع في تناولهم لقضية السلطة، وهذا أمر لا يمكن إغفاله في كتابنا هذا.

على أنه لابد من التنبيه أيضا إلى أنه لا يمكن لنا الحديث عن كل مؤسسة بمفردها في معزل عن بقية المؤسسات المتشابكة معها. ولقد نبه ولارشتاين (١٩٨٤م) إلى هذا التشابك وأطلق عليه «دوامة المؤسسات». وإن كنا قد تناولنا كل مؤسسة على حدة حتى الآن، فإن هذا كان بقصد التبسيط التعليمي فحسب، أما في واقع الأمر فإن السلطة في عالمنا المعاصر تمارس وجودها من خلال تشابكات عدة للمؤسسات وقد أحصت دراسة حديثة، من خلال هذا المنظور، ما لا يقل عن أربعة عشر نمطا من الممارسة السياسية المختلفة في العالم (تيلور ١٩٩١م)، ومعنى ذلك أن لدينا أربع عشرة جغرافيا سياسية متباينة، لا يتسع هذا العمل للخوض في تفصيلاتها جميعا.

والملاحظ أن معظم الكتابات في الجغرافيا السياسية، كغيرها من علوم السياسة الأخرى، تركز اهتمامها على نقطة واحدة وهي الدولة فقط كوحدة جوهرية للتحليلات العلمية. ولكن منظور النظم العالمية، وإن كان يقدر للدولة قدرها ودورها، فإنه في الوقت نفسه لا يحصر في مؤسسة الدولة وحدها فعاليات التحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم اليوم. ومن ثم فسوف نسعى إلى تحاشي ضغوط «مركزية» دور الدولة دون أن يعني ذلك أننا لن نعتبرها عنصرا بالغ الأهمية من عناصر دراستنا، أي أن الدولة، باختصار، ينبغي أن توضع في سياق يحافظ على أهميتها دون أن يهمش في الوقت عينه المؤسسات الأخرى. وذلك ما حاولنا أن نحققه في الشكل (١-٣)، الذي يوضح واحدة من العلاقات المتعددة القائمة بين المؤسسات الأربع.



الدولة - الأمة

الشكل (١-٣): روابط وتشابك المؤسسات

ولنبدأ بمؤسسة الأسرة التي تحتل القاعدة الاجتماعية التي تولد النظام الاجتماعي، ففي محيط هذه النواة الصغيرة يتطبع الأبناء اجتماعيا ليحتل كل فرد منهم فيما بعد موقعه في المجتمع. والأسرة هي التي تنقل الهوية الثقافية لأبنائها، الذين هم في نهاية المطاف مجموع «الشعب»، والأمم التي يتشكل منها العالم. وهذه الأمم ترتبط من ثم بالمؤسستين الأخريين بطريقتين متناقضتين تماما. فبالنسبة للطبقات فإن وضعها الكوني «الموضوعي»، كما سبق أن ذكرنا، يوازنه تنظيمها الذاتي بوصفها طبقات قومية.

وعلى ذلك، فإن علاقة الطبقة بالأمة تبدو علاقة انقسام وليست علاقة مؤازرة. أما في حالة الدولة، فإننا نجد أن مفهومها يتداخل مع مفهوم الأمة، حتى أننا في لغتنا المعاصرة نخلط بين الاثنين، ونستخدم الواحدة لتعني الأخرى: فعندما نتحدث عن الألعاب الأولمبية مثلا فإننا نتحدث عن «الدول» المتنافسة في الدورة الأولمبية، ولا نكاد نذكر لفظ «الأمة». إن مفهوم الأمة ـ الدولة يطمس الفارق المميز البالغ الأهمية بين هاتين المؤسستين، ونحن لن نسعى في هذا الكتاب إلى مجرد تصحيح هذا الخلط المفاهيمي الشائع بل إلى فهم كيفية حدوثه. ومن ثم فإن الاهتمام الخاص في هذه الدراسة السياسية سيوجه نحو كل من الدولة والأمة ولكن من دون إهمال المؤسسات الأخرى، والذي يمكن أن ينجم عن المنظور الأحادي المركّز على الدولة.

ويمكن تبرير نزوعنا هذا بأسباب جغرافية؛ فالدولة والأمة بوصفهما مؤسستين اجتماعيتين تتسمان، كما سنرى في الفصول القادمة، بالتفرد في علاقتهما بالمكان، فهما لا تشغلان الحيز أو المكان فقط مثل أي مؤسسة اجتماعية أخرى، بل إنهما تطالبانا بوجود ارتباط خاص بأماكن بعينها. فليس هناك معنى للحديث عن وجود أمة في معزل عن «وطن تاريخي» لها، كما أنه لا وجود للدول إلا من خلال سيادتها على أراض معينة. وبمعنى آخر فإن الموقع المكاني للدولة والأمة هو مكون أصيل من مكونات وجودها. ويترتب على ما سبق أن الجغرافيا السياسية ينبغي أن تركز على التصور الوارد في الشكل (١-٣) بوصفه نافذتنا الخاصة على «النظام العالمي» الحديث، وسوف نعرض لهذا بصورة أكثر تفصيلا في القسم الأخير من هذا الفصل، وفي غضون ذلك سوف نواصل استكشافنا لطبيعة علاقات القوة غير الأنشطة المألوفة للدولة.

مكر القوة ـ مقومات الدولة القوية

في دراستنا حتى هذه النقطة ركزنا على فرضية بسيطة مؤداها أن محصلة الصراع تكشف عن تراتبية للقوة توضح الموارد المتباينة التي يمتلكها كل طرف من أطراف الصراع، وكلما تغيرت ساحة الصراع تبدلت معها تراتبية القوى المهيمنة. ويعن لنا هنا سؤال مهم: ماذا يحدث لو أن القوة التي تتمتع بالهيمنة لم تكن واثقة من حساباتها للنجاح أو الفشل في حلقة ما من

حلقات الصراع؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نقول ـ وذلك في ضوء بعض الصراعات العالمية قريبة العهد ـ إن القوة بطبيعتها قضية بعيدة الغور أكثر تعقيدا بكثير مما يفترضه المحللون السياسيون حتى الآن.

لقد ظلت حسابات القوة النسبية للدول مشكلة ملحة دائمة تؤرق العاملين بالجغرافيا السياسية، ذلك لأنه لا يمكن بحال قياس القوة بالمسطرة والقلم. أما والحال كذلك، فإن الدارسين يلجأون إلى منحى آخر هو التعرف على بعض الخصائص البارزة في الدول المختلفة والتي تنبئ بقوة هذه الدولة أو تلك. ومن بين ما قيل في حساب هذه المحصلة عن القوة إنها حاصل تكعيب المنتج القومي الكلي للدولة مضروبا في الجذر التربيعي لعدد سكانها (موير: ١٩٨١م: ١٤٩). ولكن هذا الحساب لا يشفي غليلا، لأن العبرة في النهاية لا تكمن في المتغيرات التي تصيب قطاع الإنتاج والسكان فحسب، وإنما في عوامل أخرى مساندة. والحق أن قياس القوة في معظم الدراسات يعتمد على الطريقة الاستقرائية، وذلك في غياب نظرية ينطلق منها الباحثون. ولننظر إلى المقومات التي استندت إليها بعض القوى العالمية قبل نشوب الصراع بينها وبين قوى أخرى عالمية أو «متوسطة» الحجم. ولابد لنا أيضا أن نعرج على ما حل بالولايات المتحدة الأمريكية ـ وهي قوة عظمى ـ على أيدي قوة أقل وهي فيتنام، لكي نتأنى في أحكامنا، كذلك ينبغي ألا نغفل ما حل ببريطانيا العظمى في السبعينيات على أيدي «قوة صغرى» وهي أيسلندا فيما عرف باسم «حرب الحيتان» في شمال الأطلنطي، وما أعقب هذا من انتصار لبريطانيا على قوة متوسطة الحجم هي الأرجنتين في الثمانينيات. إن هذه النتائج التي تمخضت عنها هذه الحروب لم تكن في حسبان أحد قبل نشوب الصراع.

يقترح الأستاذ موير (١٩٨١:١٤٩) أن نتواضع قليلا في زحام حساباتنا عن القوة، لأنه ـ على حد قوله ـ «لا سبيل هنالك لبلورة مقياس كامل نقيس به القوة»، وأمام هذه الصعوبة في تقدير موير لا مفر أمامنا إلا النكوص إلى الخلف والاسترشاد بالتقديرات الجغرافية من موقع وتوقيت وملابسات لتفهم طبيعة القوة. ويقدم موير (١٩٨١:١٥٠) خمس معاملات تعيننا على حساب القوة وهي: مساحة الدولة، عدد سكانها، حجم إنتاجها من معدن الصلب، حجم جيشها، ثم قوة غواصاتها النووية. إن معاملات موير تبدو صحيحة من

الناحية الحسابية، ولكن هذه المعاملات لم تثبت مصداقيتها في حرب الولايات المتحدة مع فيتنام، أو حرب بريطانيا مع أيسلندا على سبيل المثال. لقد كان العالم يتوقع انتصار القوتين العظميين على القوتين الأصغر حجما (فيتنام وأيسلندا)، ولكن هذا لم يحدث وإنما العكس هو ما قد وقع بالفعل. ولذلك لابد من القول إن قوة دولة ما تعتمد على ما هو أكثر من مجرد الملابسات التي استخدمت فيها.

نحن في حاجة إلى مقاربة جديدة كليا في دراستنا لقوة الدولة، وذلك ما يمكن تحقيقه من خلال نهج «النظم العالمية» باستخدام مفاهيم القوة الظاهرة والقوة الكامنة أو الخفية، وعلاقة هذه بتلك في لعبة الأمم. وفي حين أن القوة الظاهرة هي ما يلمسه الجميع على ساحة الصراع أو القتال، إلا أن القوة الكامنة هي تلك الملكة الخفية الذكية التي بها يمكن لطرف ما أن يحقق أهدافه دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه، وهذا هو بيت القصيد. ويقودنا هذا إلى البحث في أربعة أنماط من مفردات القوة: نمطان ظاهران وآخران كامنان.

الموقع الهيكلي

إن أكثر أشكال علاقات القوة أهمية هو الشكل الهيكلي. وهو ينجم مباشرة عن أداء الاقتصاد العالمي بوصفه نظاما. ولنأخذ مثالا هنا كلا من البرازيل وسويسرا. فعلى مستوى أغلب مؤشرات القوة سوف تبدو البرازيل أكثر قوة من سويسرا، فهي طبقا لمقاييس موير تملك مساحة أكبر، وعدد سكان أضخم، وإنتاجا أوفر من الصلب، وعددا أكبر من الجنود، لكن هذا كله ليس إلا مقياسا يرتبط بحرب محتملة مع سويسرا، والبرازيل وسويسرا لم يدخلا أبدا في حرب فيما بينهما، ومن غير المرجح كذلك أن يحدث ذلك في المستقبل. والواقع أن سويسرا لم تدخل في حرب مع أي دولة منذ الحقبة النابليونية. أما في الهيكل التراتبي لمواقع الدول في الاقتصاد العالمي، فإن فرنسا تعد دولة «مركز»، بينما تعد البرازيل دولة «شبه أطراف» وعلى ذلك يمكن القول إن سويسرا، بحكم التعريف، «تستغل» البرازيل، وذلك لأن الاقتصاد العالمي مُهَيّكل بطريقة تعطي الأفضلية لسويسرا على حساب البرازيل. وليس على سويسرا أن تنخرط في أي

أفعال قوة معلنة خارج إطار علاقات المتاجرة «الطبيعية» لكي تفرض سيطرتها: فرجال البنوك السويسريون هم جزء من مجتمع البنوك الدولي الفارض للشروط على البرازيل لإعادة جدولة ديونها. والشركات السويسرية متعددة القومية مثل شركة «نستله» تشارك في مشاريع مربحة تفيد في النهاية حاملي الأسهم السويسريين. ومن ثم فالمسألة ببساطة أن أداء السوق العالمية، وعلاقة كل من سويسرا والبرازيل بتلك السوق، يكفلان الغلبة السويسرية، والتدفق الناجم عن ذلك الفائض إلى سويسرا. وذلك أمر يفصله بون شاسع عن النهب الإسباني القديم للأمريكتين والمبني على استخدام مكشوف وسافر للقوة، غير أنه لا يقل عنه حقيقية - على رغم ذلك كله - بل إنه استغلال أرخص تكلفة وأكثر كفاءة في واقع الأمر، فالسويسريون لا ينخرطون في أي تلاعب بالنظام، بل الأمر على النقيض. فهم يمارسون قواعد اللعبة تماما كما هو مطلوب أن تُمارس. وكل ما في الأمر أن تلك القواعد، قواعد أداء الاقتصاد العالمي، هي في مصلحتهم بوصفهم دولة اقتصادها مبني على علاقات إنتاج «المركز». ومن خلال إنتاج أعلى كفاءة، يمكنهم أن يملكوا زمام المبادرة في العلاقة مع البلدان التي لا تستطيع أن تتنافس اقتصاديا معهم، مثل البرازيل.

وتتمثل أعلى أشكال القوة الناجمة عن الموقع الهيكلي في الهيمنة العالمية. وفي نظرية النظم العالمية تعد الدولة «مهيمنة» عندما تمسك بزمام أغلبية الإمكانات الاقتصادية للاقتصاد العالمي. وهذا الموقع حققته الولايات المتحدة، وذلك هو السبب في أن القرن العشرين يسمى أحيانا «القرن الأمريكي». وسوف ندرس المزيد حول الدورات التاريخية لصعود وأفول القوى المهيمنة في الفصل الثاني، أما هنا فسوف نركز على كل من الطبيعة العلنية والمستترة للقوة المهيمنة. إن القوة الاقتصادية للدولة وقدراتها العسكرية تجعلها الدولة الأقوى. والكفاءة في الإنتاج الاقتصادي. تنجم عنها السيطرة في حقل التجارة الكونية، والتي توفر بدورها إيرادات تؤمن السيطرة المالية عبر ساحة الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد العَلَن، تعبئ الدولة المهيمنة القوة العسكرية المبنية على تفوقها الاقتصادي. وفي الوقت ذاته تعبر الدولة المهيمنة عن قوتها، تلميحا، من خلال طرح وإدارة أجندة عمل لبقية الدول في الاقتصاد العالمي (أرّيجي، ١٩٩٠). فهي قائد العالم الذي تتبعه البلدان الأخرى وتحاكيه (تايلور، ١٩٩٦).

فالولايات المتحدة عبرت، على سبيل المثال، عن قوتها المهيمنة اقتصاديا وعسكريا، لكنها عبرت عن ذلك أيضا من خلال الترويج الناجح نسبيا لحرية التجارة والديموقراطية الليبرالية. وربما اعتبرت العولمة ذروة تلك التعبيرات عن القوة الأمريكية.

صنع «اللاقرار»

يوصف أشهر أشكال القوة المستترة باستخدام التعبيرالغريب «صنع اللاقرار»، والذي استخلص من دراسة شاتشنايدر (١٩٦٠) للديموقراطية الأمريكية، وفيها يذهب إلى أن «كل تنظيم هو انحياز». وكان يقصد بذلك أنه في أي ممارسة سياسية هناك بعض صراعات المصالح هي التي يجري تمثيلها وحدها في الأجندة السياسية. أما الصراعات الأخرى فيتم «تنظيمها خارج نطاق السياسة» لكي لا تصبح موضوعا لأي علاقات قوة معلنة. وترتبط أمثلة شاتشنايدر بالأحزاب السياسية وبوجه خاص المجموعة الضيقة من الخيارات المطروحة أمام جمهور الناخبين الأمريكيين. وسوف ندرس أفكار شاتشنايدر في الفصل السادس. ولقد أصبحت كتاباته معروفة على نطاق واسع بوصفها مصدر مفهوم باشراش وباراتز (Bachrach & Baratz ١٩٦٢) المتعلق بصنع «اللاقرار» في الدراسات عن المجتمعات الحضرية. وهما يذهبان إلى أن الاكتفاء بدراسة العملية المعلنة لصنع القرار في الحكومة الحضرية ينطوي على إغفال لعملية وضع أجندة تتوخى حدوث ما تم وما لم يتم أخذه بعين الاعتبار. وذلك ما يمثل في الأساس شكلا من أشكال المناورة يتيح تمرير القرارات عبر وجهات معينة مناسبة عادة للحفاظ على الوضع القائم. والقوة هنا تعد «مستترة» من حيث إن «القرارات» في المسائل غير المدرجة في الأجندة ليس هناك من موجب لاتخاذها (ومن هنا تعبير «صنع اللاقرار»). وهذه الوجهة من النظر تأخذنا خطوات بعيدة على طريق فهم قوة «الوضع القائم» statusquo في الاقتصاد العالمي.

وقد حدثت المحاولة الأكثر استدامة لتغيير أجندة السياسة العالمية في الأمم المتحدة بعد إحراز أغلبية «عالم ثالثية» في الجمعية العامة عشية انحسار الظاهرة الاستعمارية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وأطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «عقدين للتنمية»، وتشكلت «لجنة برانت» (حول حالة الاقتصاد العالمي)، وعقد عام ١٩٨١ «مؤتمر كانكون» الذي جرت فيه «مفاوضات كونية» بين الزعماء السياسيين لكل من «الشمال» و«الجنوب». لكن على رغم الكلام المعسول عن تنمية البلدان الأفقر في مؤتمر كانكون فإن أجندة السياسة العالمية لم تتغير. ذلك أن قضايا «الشمال والجنوب» لم تكن هي التي تحكم العلاقات بين الدول في الثمانينيات، بل كان الصراع بين الغرب والشرق لا يزال يحتل رأس القائمة في بنود تلك الأجندة، وبدا واضحا أن ضغط الأمم المتحدة من أجل التغيير لم يسفر سوى عن إضعاف مكانة تلك المنظمة في أعين الدول المسيطرة، وبوجه خاص الولايات المتحدة. والدرس المستفاد بسيط للغاية: فالأجندات السياسية ما إن توضع حتى يصبح من المتعذر تماما تغييرها، بالنظر إلى أنها تمثل، أو تجسد، الفرضيات الأساسية التي بنيت عليها الممارسة السياسية. ولقد وضعت الممارسات السياسية لفترة الحرب الباردة ما بين العامين ١٩٤٦ و١٩٨٩ فرضيات السياسة العالمية والتي حذفت التفاوتات المادية الهائلة لعالمنا من الأجندة الرئيسية. وذلك نوع من «صنع اللاقرار» بالنظر إلى أنه يترك الوضع القائم كما هو دون أن يطوله المسار الرئيسي للسياسة العالمية. والمفارقة الغريبة هنا هي أنه عندما انتهت الأجندة السياسية للحرب الباردة في العام ١٩٨٩م فإنه لم يحل محلها بديلها السابق - على الصعيد الجغرافي السياسي - العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب، بل حلت محلها «العولمة»، التي أغفلت ممارساتها السياسية، إلى حد كبير، الهدف السياسي المتعلق بالتنمية الاقتصادية للعالم الثالث.

القوة الفعلية والقوة الكامنة

القوة المعلنة هي التي تفصح عن نفسها في العلاقات السياسية وقت نشوب الصراع كما بينا من قبل. فإذا كان الصراع بين دول وأخرى فإن نتيجة الصراع قد تكون الحرب، والتي بها يحقق الطرف الأقوى مصالحه على حساب الطرف الآخر. وهذا ما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية بين ولايات الشمال والجنوب حيث يمكننا القول إن الشمال كان أقوى من الجنوب، وفي الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور حيث مثل الحلفاء الطرف

الأقوى. وقد سجل العالمان سمول وسنجر (١٩٨٢م) ٢٠٩ حروب بين الدول وحروبا إمبريالية، و١٥٠ حربا أهلية شهدها العالم ما بين عامي ١٨١٦ و١٩٨٠م راح ضحيتها الآلاف من البشر في كل معركة.

على أنه يجب أن نذكر أن اللجوء إلى القوة أو الحرب هو السبيل الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد استنفاد محاولات الإقناع السياسية والدبلوماسية. ومثل هذه الدبلوماسية لا تقوم عادة على منطق الحجة ولكنها تستند في الواقع على حجم القوة التي تملكها هذه الدولة أو تلك، والتي يمكن بها أن تهدد الأطراف الأخرى. وخير مثال يوضح دلالة هذه القوة «الكامنة» ما حدث في أزمة الصواريخ في كوبا سنة ١٩٦٢م، عندما تراجعت البوارج السوفييتية دون أن تدوي في البحر أو البر طلقة واحدة. إن هذا الحدث هو ما يمكن أن نسميه بسياسة «حافة الهاوية»، وهو وإن كان نادر الحدوث، إلا أن شكلا مخففا منه كان سمة من سمات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا في أوقات مختلفة من القرنين الأخيرين، فيما يمكن تسميته «دبلوماسية الزوارق الحربية» (Gunboat diplomacy). وعلى سبيل المثال يعدد العالمان بلشمان Belchman وكابلان kaplan (١٩٧٨م) مائتين وخمس عشرة حادثة وقعت ما بين العامين ١٩٤٥ و١٩٧٦ تم فيها استغلال القوات المسلحة الأمريكية سياسيا لتحقيق المصالح الأمريكية دون اللجوء إلى القتال: من ذلك على سبيل المثال الزيارة التي قامت بها أشد السفن الحربية ضراوة في الأسطول الأمريكي - حاملة الطائرات ميسوري - إلى سواحل تركيا سنة ١٩٤٦م، وقت أن تحرش الاتحاد السوفييتي بتركيا مطالبا بأجزاء من أراضيها. وقد عبر بلشمان وكابلان عن دلالة هذا الحدث بقولهما (١٩٧٨: ٢):

> «إن الرسالة التي ينطوي عليها هذا الحدث كانت جلية للعيان، لقد نبهت واشنطن باستعراضها هذا الاتحاد السوفييتي والقوى الأخرى أن الولايات المتحدة قوة عسكرية عظمى، وبأنه في مقدورها أن تستخدم هذه القوة خارج حدودها، حتى في أكثر الشطآن بعدا عن واشنطن».

ويحدد بلشمان وكابلان أربع حقب زمنية استخدمت فيها أمريكا قوتها الكامنة لتحقيق مصالحها دون اللجوء إلى القتال في ثمان من ساحات العالم السياسية. ويبين الجدول (١-٣) ثلاثمائة وستا وستين حالة من حالات القوى

الكامنة عند القوتين العظميين، ويلاحظ منه أن اهتمام الولايات المتحدة بالقضايا الأوروبية في الحقبة الأولى قد أخذ يتقلص ليحل محله تورط الولايات المتحدة في شؤون شرق آسيا في الحقبة الثانية. أما الحقبة الثالثة فإن قضايا أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا هي التي شغلت السياسة الأمريكية. وفي الحقبة الرابعة تظهر مشاكل الشرق الأوسط والشمال الأفريقي وجنوب شرقي آسيا كساحات الاهتمام للسياسة الأمريكية. ومن الواضح أن تصاعد الأحداث كان يدور حول الأزمات المهمة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من ذلك أزمة برلين في الحقبة الأولى، والحرب الكورية في الحقبة الثانية، وأزمة كوبا في الحقبة الثالثة، وأزمة فيتنام في الحقبتين الثالثة والرابعة، وإسرائيل في الحقبتين الثالثة والرابعة. والنقطة المهمة هنا هي أنه على رغم تعدد الأزمات، فإن اللجوء للقوة العسكرية لم يحدث إلا في حالتين، هما الحرب الكورية وحرب فيتنام.

الجدول (١ - ٣)

الساحة	الفترات الزمنية							
	١٩٤٦ - ٤٨		١٩٤٩ - ٥٥		١٩٥٦ - ٦٥		١٩٦٦ - ٧٥	
	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
أوروبا/البحر المتوسط	١٥	١٠	٦	٢٤	١٣	٢٤	٥	٢٣
الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا	٣	٢	٢	٢	١٨	٥	١٥	٢٣
جنوب آسيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	١	٣
جنوب شرق آسيا	صفر	صفر	٤	صفر	٢٦	٥	١٢	١
شرق آسيا	١	٦	٨	٥	٧	٣	٥	٦
أفريقيا جنوب	صفر	صفر	١	صفر	٨	٣	١	٦
الصحراء	٢	صفر	٣	صفر	٣٥	٢	٦	٢
الكاريبي	٣	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	صفر	صفر
المجموع	٢٤	١٨	٢٤	٣١	١١٨	٤٢	٤٥	٦٤

وينبغي التنبيه إلى أن «استعراض العضلات» لم يكن وقفا على الولايات المتحدة فقط بل كان الاتحاد السوفييتي يفعل الشيء نفسه أيضا، كما كشف عن ذلك العالم كابلان (١٩٨١م) في دراسة مائة وتسعين حدثا دوليا استغلت

فيها القوات السوفييتية كأداة ضغط سياسي ما بين العامين ١٩٤٤ و١٩٧٩م، وقد أضيف ١٥٥ حدثا منها ـ ما بين العامين ١٩٤٦ و ١٩٧٥ ـ إلى الجدول (١ـ ٣) لأغراض المقارنة، وهي تفصح عن بروز الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية عظمى. كذلك يلاحظ أن أحداث الحقبتين الأوليين قد وقعت في ساحات جغرافية قريبة من أراضي الاتحاد السوفييتي. أما في الحقبتين التاليتين فقد اتسع نطاق النفوذ السوفييتي ليشمل كل أرجاء المعمورة فيما خلا أمريكا الجنوبية. ولسنا هنا في حاجة إلى استعجال الأحداث، لأننا سوف نوفي كل هذه المسائل حقها في المعالجة في الفصل الثاني. والنقطة المهمة في هذا الجدول هي تأكيد وجود «القوة الكامنة» وأهميتها في السياسة الدولية من حيث الكم والكيف.

القوة والمظهر الخارجي

نعود الآن إلى سؤالنا الأصلي عن مفردات القوة التي تتمتع بها بعض الدول. في نهج «النظم العالمية» تظهر فعاليات القوة كانعكاس مباشر لمقدرة هذه الدولة أو تلك على ممارسة نشاطها داخل النظام بما يحقق مصالحها المادية المباشرة. وهذا يعتمد على كفاءة الإنتاج التي تقاس من خلال موقعها كنقطة مركز، أو في شبه الأطراف أو الأطراف. ولو أن فرص النجاح رهينة فقط بالقوة بمعناها العلني والجهري، فلنا أن نتوقع فرص النجاح لمصلحة المركز أولا، فدول أشباه الأطراف ثانيا، ثم تأتي دول الأطراف في ذيل القائمة. ولكن واقع الأمور ليس على هذا النحو، ذلك لأن أغلب تعبيرات هذه القوة تأتي مستترة وبنيوية. وعلى رغم أن ذلك يعد تعريفا «اقتصاديا» في الأساس للقوة، فإن بالإمكان ربطه مباشرة بمفهوم «الدولة القوية» كتعبير تكميلي عن القوة.

ويلاحظ بوجه عام أن دول المركز تأخذ في سياساتها بالأسلوب الليبرالي، بالنظر إلى أن قوتها مبنية أساسا على تفوقها الاقتصادي. وقد كان السبق في هذا لهولندا في القرن السابع عشر، على رغم أنها آنذاك كانت فيدرالية ضعيفة مؤلفة من كونتيات عدة، لا تؤهلها لأن تحتسب ضمن الدول العظمى. ثم ظهرت بريطانيا والولايات المتحدة تباعا لتصبحا في مقدمة الدول ليبرالية المذهب، التي تسمى بدول «السيادة».

أما دول أشباه الأطراف فهي في أغلب الحالات دول سلطوية الحكم، وقد تبدو على السطح دولا قوية، من مثال ذلك الملكيات المستبدة التي زامنت النظام الاقتصادي العالمي في مراحله الباكرة، وصولا إلى نظم الحكم الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين، والاستبدادية العسكرية في أمريكا اللاتينية في سبعينيات القرن نفسه، ثم الأنظمة الشيوعية حتى سنة ١٩٨٩/١٩٩٠م. أما الصخب السياسي العالي والصلصلة الإعلامية لبعض هذه النظم أو كلها فإنها تخفي تحت القناع بؤسا اقتصاديا تكابده شعوب هذه النظم: فالاتحاد السوفييتي أصبح يعرف بـ «دولة عالم ثالث يملك صواريخ» قبل أن تثقله في النهاية وطأة التناقض المتمثل في كونه دولة «شبه أطراف» تحتل موقع دولة عظمى. ولنذكر هنا بأن دول شبه الأطراف تمثل شريحة حيوية في منظومة الاقتصاد العالمي، وهي تسعى إلى إعادة هيكلة دورها العالمي بما يعود عليها بالفائدة في نهاية الأمر، وإن كانت أغلب هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح. أما دول الأطراف فهي تمثل أكثر العناصر ضعفا في المنظومة، ذلك أنه عند قيام النظام الاقتصادي العالمي كانت هذه الدول تحت قبضة الاستعمار، وبذلك لم تكن في وضع يسمح لها بتقرير مصيرها. وحتى بعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي ظلت في حال من التبعية الاقتصادية بما يمكن تسميته «الإمبريالية المقنعة» أو «الاستعمار الجديد»، حيث تتقرر مصائر تلك الدول بما يفرض عليها من القوى المهيمنة على النظام العالمي. والمشكلة الرئيسية بالنسبة لهذه الدول هي قضية الأمن الداخلي، وغالبا ما تسعى حكومات تلك الدول إلى أساليب القمع لإحكام قبضتها. الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الانقلابات والمزيد من الانقلابات. وسوف نعالج مسألة «الإمبريالية المقنعة» ودول الأطراف في الفصول التالية. أما النقطة التي نود تأكيدها في هذا السياق، فهي أنه على الرغم من كم الدبابات والمدافع التي تملكها هذه الأنظمة، فإنها في حقيقة الأمر أنظمة ضعيفة. وما استعراض القوة والعضلات إلا محاولات تعويضية لافتقارها إلى القوة «الحقيقية» في ساحة الاقتصاد العالمي.

إن هذا التأكيد على التفسير الاقتصادي لمعنى القوة في مقابل المقاييس السياسية والعسكرية ضيقة الأفق، أمر يمكن تسويغه في ضوء نتائج الحروب التي شهدها القرن العشرون: فالنجاح الاقتصادي المرموق الذي أصابته أخيرا كل من اليابان وألمانيا في أعقاب هزيمتهما العسكرية في الحرب العالمية

الثانية يفنّد الأهمية البالغة المضفاة على الانتصار العسكري مقارنة بالعمليات الاقتصادية الأساسية التي بني عليها الاقتصاد العالمي. ويرى بعض الباحثين أن كلا من اليابان وألمانيا قد أفادتا من هزيمتهما العسكرية، فبعد أن حرمتا من أداة بناء أنفسهما عسكريا تمكنتا من توفير ثروات طائلة من الأموال التي كانت ستنفق على الترسانة العسكرية ثم وجهتا هذه الثروات لإنعاش أحوالهما الاقتصادية. ولكن هذا التفسير، وعلى رغم وجاهته، لا يكفي لتفهم أسباب انتعاش كل من اليابان وألمانيا اقتصاديا في أعقاب الحرب العالمية الثانية فالأسباب أكثر تعقيدا من ذلك، على أن هذا المثال يوضح بجلاء التعقد البالغ لمفهوم «القوة» في النظام العالمي الحديث.

وتتضح المفارقات في معنى القوة فيما تمخض عنه صراعان عسكريان سبقت الإشارة إليهما بين الولايات المتحدة وفيتنام، ثم بين بريطانيا وأيسلندا. والواقع أننا نرى في هذا الصدد أنه بغض النظر عن مدى التعقّد الذي أسبغته دراستنا على قوة الدولة، فما زلنا غير قادرين على تفسير لماذا خرج الطرفان الأقوى خاسرين في الحالين المذكورتين. والشيء المهم فيما يتعلق بالخسارة هو أن نتعلم منها. فماذا بشأن تحليلنا المطروح حتى الآن والذي منعنا من قول أي شيء ذي أهمية أبعد حول هذين الصراعين؟ الإجابة هي أننا تعاملنا مع الدول على أنها أطراف فاعلة في الصراع من دون وضع سياستها الداخلية في الاعتبار. وذلك طابع مميز للدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، حيث يجري الفصل بين النشاط السياسي «الخارجي» والنشاط السياسي «الداخلي»، ويفترض أنهما يشكلان مجالين مستقلين للنشاط. وفي الجغرافيا السياسية ليس هناك سبب يدعو للقبول بذلك الاعتقاد، وسوف نذهب إلى أن مثل هذا الرأي يحول دون الفهم الكامل للنشاط السياسي للدولة.

ففي حالة «حرب الحيتان» بين بريطانيا العظمى وأيسلندا كان الصراع بالنسبة للأيسلنديين مسألة مصيرية وفي مقدمة أولويات السياسة الخارجية للحكومة الأيسلندية. لكن هذه الحرب بالنسبة لبريطانيا لم تكن من الأولويات في السياسة الخارجية البريطانية، التي كانت لديها قضايا مهمة أخرى على الساحة العالمية. وبالنسبة للحرب الفيتنامية، ينبغي أن ننظر مليا إلى الأحوال الداخلية في المجتمع الأمريكي والمجتمع الفيتنامي: ففي فيتنام نجحت حركة

تحرير فيتنام في تعبئة الشعور الوطني عن بكرة أبيه تحت مظلة واحدة. كما أن هذه الحرب لم تكن حربا تقليدية على جبهات قتال مكشوفة، فعلى رغم الانتصارات المتتالية للأمريكيين، ظل الأمريكيون طيلة الحرب محاصرين بحرب العصابات الفيتنامية في بيئة وعرة بالنسبة للجند الأمريكيين. كذلك وجدت الولايات المتحدة أنه من المستحيل عليها الحفاظ على فيتنام بالصيغة التي تريدها إلا بعد تدمير شامل لكل الأراضي الفيتنامية وإعادة صياغة حكومتها من جديد. إن هذا الإصرار الأمريكي على تحطيم فيتنام أشعل نار الكفاح في صدور أهل القرى الفيتنامية من أقصاها إلى أقصاها. والأهم من ذلك أن قضية فيتنام وجدت من يتعاطف معها داخل المجتمع الأمريكي نفسه. وهذا الانقسام داخل المجتمع الأمريكي كان إيذانا بنهاية الحرب وضرورة خروج فيتنام، وهي من دول أشباه الأطراف، منتصرة عسكريا على القوة العظمى الأمريكية.

ولكن الزائر لكل من فيتنام والولايات المتحدة اليوم يصعب عليه أن يحدد تماما من ذا الذي قد خرج من الصراع منتصرا بالفعل: الفيتناميون أم الأمريكيون؟ واقع الأمر أن الصمود والتلاحم الفيتنامي وقت الحرب لم تكن تؤازره حماسة أو جهد مماثل في المجال الاقتصادي. ولذلك فإن فيتنام مثلها في ذلك مثل دول أشباه الأطراف الأخرى، كانت مثقلة بأعباء الديون قبل الحرب، وجاءت الحرب لتجر على البلاد خرابا يبابا، ومن ذلك صار المستقبل الاقتصادي أمام الفيتناميين قاتما لا محالة: ففيتنام ليست في وضع يمكنها من المنافسة في السوق العالمية، شأنها في ذلك شأن دول أشباه الأطراف في العالم الثالث، وعليه فإن الفيتناميين قد اكتشفوا بعد انتهاء حرب التحرير أن انتصارهم يبقى انتصارا أجوف في ظل بقاء البلاد في حالة فقر اقتصادي! هذه هي طبيعة القوة بأبعادها التحليلية وهيكلتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

منظور جغرافي سياسي للاقتصاد العالمي

إن تحقق القوة باعتدال mediated عبر مؤسسات قائمة في أماكن معينة. ولقد بدأنا مناقشتنا لمسألة القوة بمشهد جغرافي محدد، فناء مدرسة، وسوف نحتاج إلى العودة إلى الجغرافيا في دراستنا للقوة. إن هنالك طريقتين تدخل بهما الجغرافيا في علاقات القوة. تتمثل الطريقة الأولى في أن المكان ذاته هو ميدان أو معترك للتنازع والتنافس. فالمكان لم يكن أبدا

مجرد مسرح تجري عليه الأحداث: فليس هناك شيء محايد فيما يتعلق بالتنظيم أو الترتيب المكاني. وفي بعض الأحيان يجري التسليم بذلك ويصبح المكان أحد مكونات الأجندة المطروحة للنقاش - وسوف نورد في موضع لاحق مثالا لذلك من زاوية تعريف مكاني لجمهور من الناخبين بشأن البت في مسألة تتعلق بالحدود «القومية» - على أن الترتيبات المكانية يمكن أن تشكل جزءا من عالم مسلماتنا، بحيث تُدرك إمكانات القوة عبر «الباب الخلفي» إن جاز التعبير. وقد علمنا فوكو (١٩٨٠) أهمية هذه «الجغرافيا غير المرئية». والمثال الأكثر أهمية بالنسبة لنا هو التفكير المُركِّز على الدولة، والذي يتعامل مع الأمة - الدولة لا بوصفها تركيبة اجتماعية، بل على أنها قسم «طبيعي» من الإنسانية.

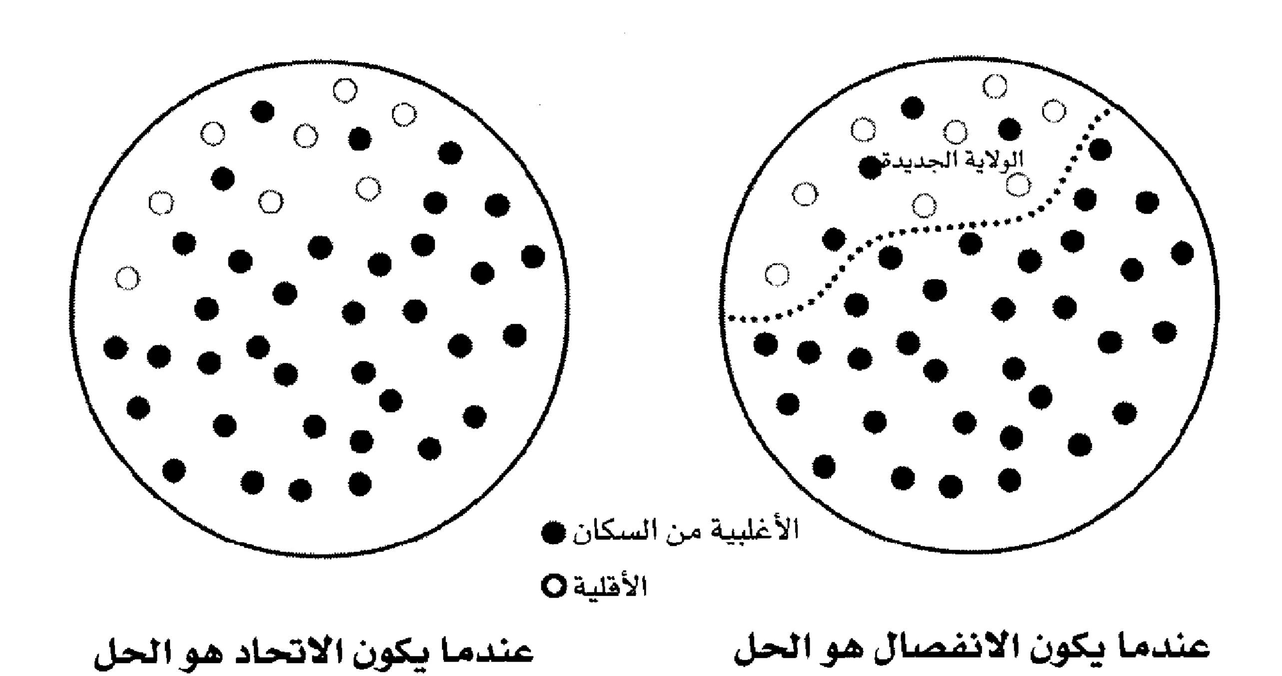
ثانيا، تذكرنا دورين ماساي (١٩٩٣) بأن القوة تنطوي على ما هو أكثر من الميدان التي تتجلى أو تحدث فيه ذلك أن هناك «هندسة قوة»، أو شبكة من التدفقات والروابط مميزة لأي كيان مفرد في أي مكان بعينه. ومن ثم فهي ترى أن العولمة بوصفها عملية تدمج بعض الناس وبعض الأماكن بقدر أكبر بكثير من الآخرين. وكما لاحظنا سابقا فإن العولمة اتسمت بطابع التفاوت في جغرافيتها. فعلى سبيل المثال، ربما غير «الضغط الزماني المكاني» الشهير للاتصالات المعاصرة حياة المصرفيين، لكنها لم تنطو على أي أثر مباشر بالنسبة للنساء اللائي يجمعن الأخشاب في السهول الأفريقية، وتربط ماساي بين العولمة المتفاوتة وأفكار مطروحة في دراسة شاتشنايدر (١٩٦٠) حول نطاق الصراعات لكي تستخلص ما تسميه «الإحساس التقدمي بالمكان». وفي إطار هذا المفهوم لا تتسم الأماكن المحلية بالاتجاه نحو الداخل حماية للنطاق الخاص، بل إن كل الأماكن لديها عدد وافر من الروابط بالأماكن الأخرى. وفي إطار هندسة القوة، تنطوي الأماكن على صلات اقتصادية مهمة، كالإنتاج للسوق العالمية على سبيل المثال، لكنها تملك أيضا روابط ثقافية مهمة تتعلق في أكثر الأحيان بالأصول الجغرافية لأجزاء المجتمع. والنقطة الأساسية هنا هي أن أي مكان لن يتسنى فهمه فهما كاملا من خلال النظر إلى محتواه المحلي وحده. فالعلاقات الخارجية مهمة، وهي تحدث على صُعد أو نطاقات جغرافية مختلفة. وتلك هي نقطة الانطلاق بالنسبة للجغرافيا السياسية القائمة على نهج «النظم العالمية».

إن أي منظور جغرافي سياسي «للنظام العالمي» الحديث لن يصبح مشروعا ذا جدوى علمية إلا إذا أنتج شيئا ليس في إمكان المنظورات الأخرى أن تقدمه. ولقد ألمحنا من قبل إلى أن ذلك ما نسعى إليه من خلال دراستنا هذه. ونحن نحاول هنا بلورة تسويغ واضح. وجوهر طرحنا هو أن استخدام النطاق الجغرافي بوصفه إطارا منظِّما يوفر ترتيبا مثمرا للأفكار. وبصورة أكثر تحديدا نقول إن إطار جغرافيتنا السياسية المنطلقة من نهج النظم العالمية يوفر مجموعة من الاستبصارات فيما يتعلق بفعاليات الاقتصاد العالمي لم يجرِ طرحها بهذا الوضوح في كتابات أخرى (فلينت وشيلس، ١٩٩٦). ومثل هذا التأكيد يتطلب تبريرا أوليا. ونحن نقوم بذلك بطريقتين: أولا، من زاوية مشكلة سياسية عملية معاصرة بالغة الحساسية؛ وثانيا، كمساهمة نظرية في جغرافيتنا السياسية المنطلقة من نهج النظم العالمية.

المجال بوصفه نطاقا جغرافيا: حيث الديموقراطية ليست حلا

لقد رأينا فيما سبق أن محصلة الصراع تعتمد بصورة أساسية على مجال بالصراع. وذلك أمر تفهمه جيدا الأطراف الأضعف، كما سبق أن أوضحنا. وفي حالات عدة، يمكن مساواة المجال مباشرة بنطاق جغرافي معين يتم فيه حل صراع ما أو التوسط فيه. وقد شهد العالم كيف أن الفيتناميين قد نجحوا في ستينيات هذا القرن في حشد الرأي العالمي للوقوف إلى جانب قضيتهم ضد الولايات المتحدة، حتى أن أركان الكرة الأرضية الأربعة شهدت مظاهرات مضادة للأمريكيين بسبب عدوانهم على فيتنام. وقد حدث الشيء نفسه بالنسبة لحركة مناهضة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. وفي الأخيرة صعدت القضية من مشكلة داخلية إلى قضية دولية. كذلك فشل العراقيون في ضم دولة الكويت الصغيرة كواحدة من محافظاتهم لأن الكويتيين نجحوا في تحويل المشكلة الإقليمية حول سيادة دولتهم إلى حرب ترعاها هيئة الأمم المتحدة. على أنه ينبغي المسارعة إلى القول إن تحويل قضية إقليمية إلى مشكلة عالمية في تاريخنا الحديث والمعاصر - على رغم وجود أمثلة كثيرة - ليس بالأمر الهين في كل صراع ينشب على الكرة الأرضية. ففي أغلب الحالات يكون الطرف الذي يمنى بالخسارة في الصراعات الدولية في نهاية المطاف هو الطرف الذي يعجز عن

توسيع مجال الصراع. وأحد الأسباب المهمة التي تحول دون هذه النقلة من المحلية إلى العالمية يمكن أن نجده في عالمنا المنقسم سياسيا. وأحد الأدوار الرئيسية لحدود الدولة هو منع تحول السياسة إلى مجال كوني للصراع كلما اشتكى خاسر، غير أن حدود الدولة يمكن أن تكون هي ذاتها موضع نزاع سياسي، وليس هناك حالة أوضح من الانتفاضات المعاصرة في دول أوروبا الشرقية في أعقاب انهيار النظام الشيوعي.



الشكل (١ ـ ٤): النظام الجغرافي والمجال السياسي

فالذي حدث أنه مع انهيار كل من الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي، تحولت حدود الوحدات الفيدرالية القديمة إلى حدود دول مستقلة جديدة. وقد كان في الإمكان ألا يثير هذا التحول إشكاليات خطيرة، لو أن الجماعات العرقية المختلفة التي تعيش داخل هذه الحدود شكلت لنفسها وحدات مكانية متواصلة ومتضامنة تهدف إلى المصلحة العامة للجميع دون تفريق. ولكن الجغرافيا الثقافية والسياسية لم تكن بهذه السهولة فالدول المؤلفة من جماعات عرقية متعددة تتوزع جغرافيا على رقع متباعدة: فعلى سبيل المثال نجد الروس والصرب بأعداد سكانية كبيرة فيما وراء حدود روسيا وصربيا. ويبين الشكل (١ ـ ٤) هذا الوضع،

حيث تختلط جماعتان عرقيتان في جزء من الدولة. وهنا يعن السؤال الحرج: هل يبقى هذان الكيانان في شكل دولة واحدة أم في شكل دولتين؟ من المؤكد أنه ينبغي أن يترك لشعوب هذه البلدان تحديد الشكل السياسي الذي يختارونه. ولنحاول هنا استكشاف تمرين كهذا في الديموقراطية.

لو افترضنا أن الجماعتين العرقيتين قد تمت تعبئة مشاعرهما سياسيا من قبل الصفوة السياسية لكل من الجماعتين، فالأرجح أن يفوز أنصار الوحدة إذا ما جرى التصويت الشعبي على ذلك. وواقع الأمور أن الجماعة الأكبر عددا لا ترضى لدولتهم أن تتهدم وتتقسم إلى دولتين. أما الجماعة العرقية الأقل عددا (الأقلية) فإنها تصرخ بأعلى صوتها بأن هذا الاتحاد مسلك لا أخلاقي، لأنهم بدورهم يتطلعون إلى دولة تضم كيانهم الخاص المستقل عن هذه الأغلبية. وفي حالة التصويت أو الاقتراع، سوف تأتي النتائج في مصلحة الكيان المتحد الواحد. وهنا تفزع الأقلية الخاسرة إلى السلاح سعيا وراء الاستقلال الوطني. فهل يعد هذا المسلك من جانب الأقلية معاديا للديموقراطية؟ وقد تلجأ الأقلية إلى حشد التأييد العالمي لمطلبها وربما حصلت بالفعل على التأييد الدولي لإشراف هيئة الأمم المتحدة على إجراء انتخابات في ساحتهم العرقية، وبذلك تصبح لهم دولة مستقلة. ولكن هذه الدولة الوليدة تحوي داخلها مجموعة عرقية أقل حجما من الأعراق نفسها في الدولة الأم الأكبر التي انسلخ عنها هذا الجزء أو ذاك، ولا مناص من أن تطالب هذه القلة أيضا بدورها في الاستقلال. ولكن الدولة الناشئة لن تسمح بهذا، لأن النتيجة هي تفتيت دولتهم إلى وحدات صغيرة وهزيلة. وهكذا ندخل في حلقة مفرغة؛ إذ تلجأ أقلية وراء الأخرى إلى حمل السلاح وطلب العون من إخوانهم في العرق فيما وراء الحدود ضد حكوماتهم.

إن هذا السيناريو الرهيب من التمزق والشرذمة يبين لنا أن الديموقراطية بوصفها وسيلة لحل النزاعات السياسية إنما تعتمد، شأنها شأن أي محاولة أخرى لحل الصراعات، على مجال الصراع: فكل الحلول الثلاثة للنزاع ـ الحل الوحدوي، التقسيم الأول، التقسيم الثاني ـ يمكن إضفاء المشروعية عليها من خلال الإرادة الديموقراطية للشعب. لكن السؤال هو: «أي شعب؟». وفي حالات السيادة على الأراضي فإن ذلك ينبغي أن يكون مسألة تتعلق بالنطاق



الجغرافي. ومن ثم فإن أي «حل ديموقراطي» لا يتحدد من خلال تصويت الناخبين بل من خلال القرار الجغرافي السابق على الانتخابات المتعلق بمجال الانتخاب: فنحن نعرف نتيجة الانتخابات ما إن نثبّت الحدود. ولا يعد ذلك مجرد «لعب بالحدود» لتحقيق مكاسب لطرف من الأطراف، لأنه لا إجابة صحيحة بشكل مطلق عن السؤال المتعلق بمن يحق له الانتخاب. وفي النهاية لن تخرج الإجابة عن أن تكون قرارا سياسيا يتحقق بواسطة القوة النسبية للمشاركين. غير أن فكرة إدخال الديموقراطية إلى حلبة الصراع إنما كانت تعني منع سياسة القوة الممارسة من قبل النخب من تحديد النتيجة. وليس أمامنا سوى أن نستخلص بأسف أنه لا وجود لحل ديموقراطي في وضع تنتج فيه نطاقات جغرافية مختلفة نماذج مختلفة من الرابحين والخاسرين قوميا.

من ذلك كله يمكن للقارئ أن يتفهم لماذا كانت هزيمة أنصار الاتحاد في كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي سببا جوهريا في بروز أوضاع وقضايا معقدة كتلك التي سبق ذكرها: فالجماعات العرقية التي كانت من قبل ضمن الأغلبية قبل التقسيم السياسي صارت بعد التقسيم أقلية عرقية، وهو ما شاهدناه في كل من الصرب والبوسنة وأوكرانيا على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذه البؤر العرقية تجد الشعور القومي المتقد، هكذا كانت الحال مع الصرب داخل دولتي البوسنة وكرواتيا، كما لا تزال هي الحال مع أقليات أخرى في الدول التي استقلت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. ويستمر السيناريو وصولا إلى أيرلندا الشمالية: فمن ذا الذي يحق له التصويت في استفتاء بشأن تقرير المصير كي تنضم أيرلندا الشمالية إلى الجمهورية الأيرلندية؟ إن القوميين في شمال إيرلندا هم الأقلية الكاثوليكية المذهب، الذين هم في الوقت نفسه جزء من الأغلبية الكاثوليكية أبناء الجمهورية الأيرلندية في الجنوب. هنالك أيضا أقلية متحفزة من البيض في جنوب أفريقيا، الذين سوف يطالبون يوما ما بدولة مستقلة بعد أن آلت الأمور إلى أيدي الأغلبية السوداء، والأمثلة على ذلك جد كثيرة.

خلاصة القول إنه لا توجد حلول ديموقراطية لهذه المشكلات المعقدة، لأن مجال الصراع هو جزء من واقع سياسي يحدد اختيار النطاق الجغرافي فيه ماهية النصر. وهذا المثال، علاوة على توضيحه للأهمية الخاصة للجغرافيا السياسية في فهم الواقع السياسي لعالمنا المعاصر، يسوغ أيضا اختيارنا للنطاق الجغرافي كمبدأ منظِّم في جغرافيا سياسية مبنية على نهج النظم العالمية.

الأيديولوجيا وعزل الخبرة عن الواقع

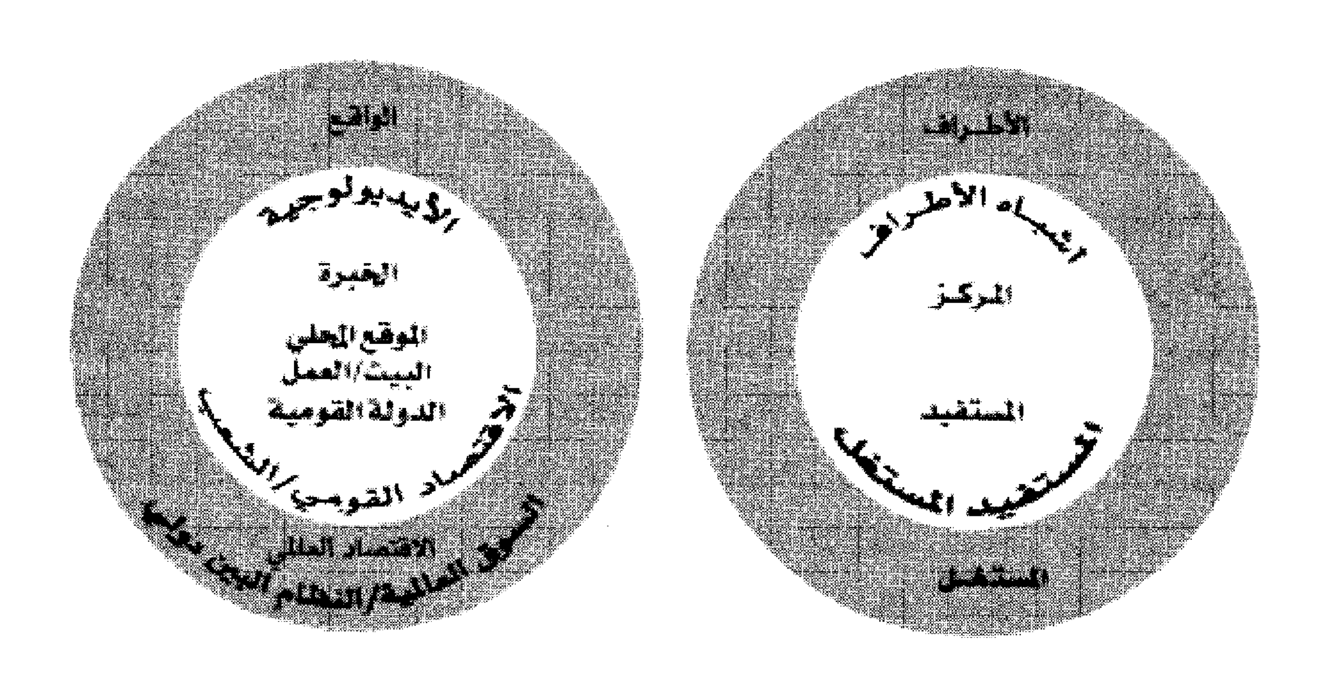
على رغم أن العولمة تمثل ـ كما أوضح ستوربر حديثا Storper (١٩٩٧: ٢٧) ـ «عملية جغرافية بصورة جوهرية مُوَصَّفة بتسمية جغرافية»، فإن أغلب الدراسات تعاملت مع جغرافيتها ببساطة بالغة. كما نُظر إلى خاصية النطاق الأساسية بالنسبة للعولمة كبدهية مسلم بها. وذلك أمر يتماشى مع تقليد العلم الاجتماعي، الذي يعتبر المكان مجرد خلفية خاملة لعمليات التغير. ومن ثم يُنظر إلى الكوني على أنه نطاق جغرافي مُعْطى سابقا نما فيه المجتمع والاقتصاد الحديثان. وليس من المستغرب أن يؤدي هذا النهج إلى إهمال نطاقات أخرى للنشاط، مع ظهور الكوني في صورة «الطبيعي». وخلافا لذلك فإن الجغرافيا الإنسانية المعاصرة تعتبر كل الأماكن مُهَيْكلة اجتماعيا، ونتائج الصراعات والتوافقات هي التي تنتج المشهد الجغرافي. والنطاق الجغرافي، بوجه خاص، مُهيكل سياسيا (ديلاني وليتنر، ١٩٩٧). وتوضح المناقشة المتعلقة بالديموقراطية والحدود في القسم السابق أسباب ذلك. وعلى ذلك فالعولمة المعاصرة لا تمثل نطاقا للنشاط ينتظر التحقيق، وإنما هي جزء من تركيبة جغرافيا سياسية جديدة متعددة المستوى.

ولعله ليس من المستغرب أن يكون علماء الجغرافيا السياسية هم الذين رأوا للمرة الأولى (في السبعينيات) إمكان وجود النطاق الجغرافي بوصفه الإطار المنظم الرئيسي لدراساتهم على أن هذه الكتابات المبكرة وبرغم استشرافها لأهمية النطاق، لم تبذل جهدا فكريا كافيا في التعامل معه. وبدلا من التوجه الأحادي الراهن لدراسات العولمة، استخدمت هذه الجغرافيات السياسية تحليلا ثلاثي النطاق: النطاق الدولي أو الكوني، والنطاق القومي أو المتعلق بالدولة، والنطاق «ضمن القومي» أو ما يسمى عادة بالنطاق الحضري العاصمي. وعلى الرغم من أن هذا الإطار محل اتفاق بين الباحثين، فقد كان أمرا محبطا بوجه خاص أن هذا الوضع تم بلوغه دون إسناد نظري لتبرير ثلاثية المستويات الجغرافية (تايلور: ١٩٨٢م) ولا توجد إجابة عن السؤال المتعلق بسبب الأخذ بهذه المستويات بالذات، والسبب بسيط هو أنه لم يُسأل اصلا، وبدلا من ذلك قبلت المستويات الثلاثة بوصفها «معطاة»: ويوضح أحد الباحثين الأمر بقوله إن «مجالات الاهتمام الثلاثة الرئيسية هذه يبدو أنها تمثل نفسها» (شورت: ١٩٨١ ـ أ). والحق أن هذا التقسيم الثلاثي موجود ضمنا في الكثير من العلوم الاجتماعية غير الجغرافيا السياسية (تايلور: ١٩٨١ ـ ب) ويمثل

هذا التقسيم طريقة خاصة في النظر إلى العالم بوصفه قائما أولا على ركيزة أساسية هي الدولة وما يتصل بها على الصعيدين الدولي والمحلي/الداخلي. ومثل هذا الموقف يمكن أن يؤدي إلى أن ننظر إلى هذه التقسيمات في عزلة واحدتها عن الأخرى، مما يطمس معالم المنظومة الشمولية للنظام العالمي الحديث. وقد وجدت هذه التقسيمات من يتحمس لها، من أمثال الأستاذ شورت (١٩٨٢ ـ ١) الذي كتب عن «مستويات مكانية متمايزة للتحليل»، وجونستون (١٤:١٩٧٣) الذي يذهب إلى حد الإشارة إلى «نظم مغلقة تتمتع بالاكتفاء الذاتي» على هذه المستويات المختلفة. ومن الواضح أن الجغرافيا السياسية النقدية لا يمكنها أن تتقبل هذا التنظيم «المستوياتي» الثلاثي بوصفه شيئا «معطى»: فالإطار العام يتعين أن يشرح لماذا توجد هذه المستويات وكيف يرتبط كل منها بالآخر.

لماذا مستويات ثلاثة؟ الأمر لا يتضح مباشرة. والواقع أن من السهل نسبيا أن نحدد أكثر من ثلاثة مستويات جغرافية في حيواتنا الحديثة. فسميث (١٩٩٣)، على سبيل المثال، يدلل بقوة على «تراتبية» من سبعة مستويات أساسية هي: الشخصي، والبيتي، والمجتمعي، والحضري، والأقاليمي، والقومي، والكوني. وليس صعبا، بطبيعة الحال، أن نضيف إلى ما تقدم. فالمتخصصون في العلاقات الدولية، على سبيل المثال، يحددون مستوى «إقليميا» آخر يقع بين الدولي القومي والكوني (أوروبا الغربية، جنوب شرق آسيا... إلخ). وعلى الطرف الآخر، نجد أن الدراسات المتعلقة بالعولمة، حتى عندما تتجاوز مستواها المفرد (أي الكوني)، لا ترى سوى مستويين ـ المحلي في مقابل الكوني ـ وهو ما وضعها موضع النقد (سوينجيدو ١٩٩٧ : ١٥٩). وقد حبذ «البيئيون environmentalists» هذا المنظور المحدود بوجه خاص بشعارهم الشهير «فكر كونيا، ونفذ محليا». ويفسر سوينجيدو (المرجع السابق نفسه) العولمة على أنها «إعادة تنظيم مستوياتي» rescaling للاقتصاد السياسي تسير في اتجاهين بعيدا عن التركيز الهيكلي للقوة في الدولة: صعودا للساحة الكونية، وهبوطا للساحات المحلية. ومع بقاء الدولة في الوسط، فإن هذا يمثل بناء تنظيم ثلاثي المستويات والذي كان علماء الجغرافيا السياسية أول من تحدثوا عنه ولكن مع بعض التسويغ النظري. وسنعالج هنا المستويات الثلاثة بطريقة أكثر عمومية لتجاوز العولمة المعاصرة من خلال تحليلها بوصفها متتامة مع الأداء الأبعد مدى للنظام العالمي الحديث.

ومن منظور نهج النظم العالمية، سيذكرنا التنظيم ثلاثي المستويات لباحثي الجغرافيا السياسية ببنية ولارشتاين ثلاثية المستويات لإدارة الصراع (تايلور ١٩٨٢). ولقد عرضنا من قبل لمثاله الجغرافي المتعلق بالمركز/ شبه الأطراف/الأطراف. وبإمكاننا أن نسمي هذا «بنية جغرافية ثلاثية أفقية». وعندئذ يمكن أن نفسر النموذج ثلاثي المستويات على أنه بنية جغرافية ثلاثية رأسية. ويتمثل دور البنى ثلاثية المستويات في تعزيز فئة وسطى للفصل بين المصالح المتنازعة. ومن ثم فإن الدولة، في نموذجنا، تصبح بموقعها المحوري - الوسيط بين النطاقين الكوني والمحلي. ومن خلال افتراضنا أن أحد الأوجه الرئيسية لوساطتها، من زاوية الجغرافيا السياسية، يتمثل في التصرف بوصفها الحاجز «الممتص للصدمة» simple buffer، فإننا سوف نتعامل مع هذا الترتيب بوصفه مثالا كلاسيكيا للأيديولوجية في فصلها الخبرة عن الواقع. وعلى ذلك فإن بالإمكان النظر إلى المستويات الثلاثة على أنها تمثل مستوى قوميا للأيديولوجية، ومستوى محليا للخبرة، ومستوى كونيا للواقع ويوضح ذلك الشكل (١ ـ ٥)، حيث نجد مقارنة بين هذا الترتيب وبين بنية ولارشتاين الأصلية «الجغرافيا الأفقية».



الشكل (١ ـ ٥): البنى ثلاثية المستويات البديلة للفصل والتحكم:
أ ـ التقسيم الأفقي إلى مناطق، ب ـ التقسيم الرأسي إلى مستويات

ولنناقش الآن هذا التفسير بصورة أكثر تفصيلا. إن مستوى «الخبرة» يعني واقع حياتنا اليومية واحتياجاتنا الأساسية من عمل ومسكن واستهلاك سلعي. وبالنسبة للشعوب التي تعيش في دول المركز فإن السمة الغالبة هي حياة المدن أو الحضر. أما الشعوب في مناطق أخرى غير نقاط المركز فالسمة الغالبة هي حياة الريف. والجدير ملاحظته أن احتياجاتنا اليومية لا يمكن إشباعها من واقع ما يتوافر لدينا على المستوى المحلي فقط، فلأننا نعيش في نظام عالمي، فإن الميدان المؤثر في حيواتنا هو أكبر بكثير من مجتمعنا المحلي، سواء أكان حضريا أم ريفيا. وفي الاقتصاد العالمي الراهن نجد أن الأحداث الكبرى التي تحدد مسارات حيواتنا تحدث على المستوى الكوني. وذلك هو المستوى النهائي للتراكم، حيث تحدد السوق العالمية القيم التي تؤثر عميقا في المجتمعات المحلية. على أن التأثير لا يحدث على نحو مباشر؛ ذلك أن تأثيرات السوق العالمية ترشح عبر تجمعات معينة للمجتمعات المحلية هي الدول القومية. وبالنسبة لكل مجتمع قد تُختزل التأثيرات المحددة لهذه العمليات الكونية أو تتعزز من خلال الممارسة السياسية للدولة القومية التي تضمها. ومثل هذا «التلاعب» يمكن أن يكون على حساب مجتمعات أخرى داخل الدولة أو على حساب مجتمعات تقع داخل دول أخرى. غير أن جوهر الممارسة السياسية في هذا الإطار هو في عملية «الترشيح» تلك فيما بين الاقتصاد العالمي والمجتمع المحلي.

لكن لماذا الحديث عن «الأيديولوجية» و «الواقع» في هذا السياق؟ إن المفهوم المتعلق بمستوى الخبرة يبدو مقبولا بما يكفي، لكن بأي معنى يقوم الربط بين المستويين الآخرين وبين الأيديولوجية والواقع؟ إن لدينا في هذا النموذج معاني محددة تماما لهذه التعبيرات. فكلمة واقع هنا تشير إلى ذلك الواقع الكلي المتمثل في الاقتصاد العالمي العيني، والذي يضم المستويات الأخرى. وهو، بهذا المعنى، «الكلِّية» الشاملة للنظام. ومن ثم فإنه يتعين رد التفسيرات الجوهرية داخل إطار النظام إلى «الكل». إن المستوى هو العامل «المهم فعليا». وفي طرحنا المادي، فإن التراكم الذي هو محرك النظام في كليته يعمل عبر السوق العالمية على هذا المستوى الكوني. أما الأيديولوجية فهي، خلافا لذلك، رؤية جزئية للنظام تحرف الواقع في تجلّ

زائف ومحدود. وفي نموذجنا، يرشح واقع النظام العالمي عبر أيديولوجيات مركِّزة على القومية لتوفير مجموعة رؤى للعالم متناقضة، بل متنازعة في كثير من الأحيان. وسوف نذهب في موضع تالٍ إلى أن مثل هذا التفكير المركِّز على الأمة أو القومية قد أصبح هو السائد في التجربة السياسية الحديثة. وقد انطوى ذلك على الأثر المتمثل في حرف الاحتجاج السياسي بعيدا عن العمليات الأساسية على مستوى الواقع من خلال كفالة اقترابه من مستوى الأيديولوجية، أي الدولة القومية. وبهذا المعنى يأتي قولنا إن لدينا نموذجا جغرافيا للأيديولوجية يفصل الخبرة عن الواقع.

ولعل مثالا بسيطا من واقع الخبرة السياسية لواحد منا في أواخر السبعينيات يوضح ما نرمي إليه، وذلك من واقع ما حدث في مدينة «ولسند» Wallsend في شمال شرق إنجلترا. اشتهرت مدينة ولسند بأحواض صناعة السفن على مر السنين. ومع بداية فترة الركود الاقتصادي في السبعينيات كان هناك قلق محلي بشأن مستقبل أحواض صناعة السفن. والآن هذه الصناعة كانت المستخدم الرئيسي للعمالة في البلدة، فإن أي إغلاق لترسانة بحرية سينطوي على نتائج سلبية كبيرة لكل المجتمع المحلي. وذلك هو «مستوى الخبرة». على أن مستوى الأيديولوجية هو المستوى الذي يتبلور عبره الفعل السياساتي. فقد أخذ حزب العمال يضغط على الحكومة البريطانية آنذاك لكي تقوم بتأميم صناعة السفن بما في ذلك الترسانات البحرية في بولسند. ويأتي مصير العمال في أحواض ولسند وعواقب إغلاق هذه الأحواض ليكشفا عن التناقض بين الأيديولوجيا والواقع. فالذي حدث أن انصاعت حكومة العمال لضغط الحزب وقامت بتأميم صناعة السفن، وربما أدى قرار التأميم إلى حماية العمال من فقدان وظائفهم على المدى القصير، ولكن هذا التأميم لم يعالج مسألة صناعة السفن في مدينة ولسند على المدى البعيد فهذه المشكلة ناشئة على مستوى الواقع، إذ إن أحواض ولسند سوف تقع لا محالة تحت طائلة واقع السوق العالمية من عرض وطلب. وواقع الأمور أن انخفاض كميات النفط في أعقاب أزمة ١٩٧٣/١٩٧٤م قد أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه صناعات السفن في بلدان أخرى في العالم مثل كوريا الجنوبية. وبطبيعة الحال فإن سياسة التأميم التي

أقدمت عليها حكومة العمال البريطانية بعيدة كل البعد عن الحلول الجذرية لمشكلة أهالي مدينة ولسند الذين يعتمدون اعتمادا كاملا على التكسب من صناعة السفن. يتضح من هذا المثال أن ما تم في بريطانيا كان مجرد حل سياسي لم يتجاوز مستوى الدولة نفسها، دون أي تأثير في آليات التراكم على المستوى العالمي. وقد لخص نيلوند (Nelund 1978) هذا الوضع بقوله:

«إن الصورة القومية للعالم لا تزودنا بلغة نستطيع أن نستخدمها في حياتنا اليومية في التعامل مع شواغلنا. إنها عبء ذهني وفكري، بل هي تقودنا فضلا عن ذلك إلى مسالك خاطئة بوضع شواغلنا واهتماماتنا الحقيقية فيما وراء متناولنا، جاعلة إيانا ننخرط في جهود مؤسسية لبلوغ المسألة التي نحن أنفسنا لم نعد نعرف أين موضعها».

إن هذه «الصورة القومية للعالم» تنفي كلية النظام العالمي الحديث، حاجبة أغلب الممارسات السياسية بعيدا عن «مستوى» الاقتصاد العالمي.

فهل غيرت العولمة هذا الوضع؟ إن الدول النخبوية الجديدة new state elites تستخدم الكوني على أنه تهديد من أجل إعادة الممارسات السياسية القومية والمحلية، وتظهر نجاحاتهم في هذه الممارسة السياسية الجديدة كيف أن المقاومات السياسية المحدودة للتغيرات الكونية تظل كما هي. قد تتغير الطريقة التي تُسبغ بها المشروعية على الممارسة السياسية، لكن الدولة تبقى الحاجز الممتص للصدمات بين طبقة المنتجين المباشرين المنقسمين قوميا ورأس المال الكوني.

وأخيرا، علينا أن نؤكد أن هذا النموذج لا يطرح ثلاث عمليات تحدث على ثلاثة مستويات بل عملية واحدة تتجلى على ثلاثة مستويات. وتتخذ هذه العملية، بوجه عام، الشكل التالي: احتياجات التراكم تجري ممارستها محليا (إغلاق مستشفى على سبيل المثال) وتُبَرَّر قوميا (لتعزيز الكفاءة القومية على سبيل المثال) من أجل منافع نهائية منظَّمة كونيا (من خلال شركات متعددة الجنسية تدفع ضرائب أقل، على سبيل المثال). إن تلك عملية واحدة تقوم الأيديولوجية فيها بفصل الخبرة عن الواقع. فليس هناك سوى نظام واحد: الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، والمحليات

يمثل النموذج السابق رؤيتنا للجغرافيا السياسية، والتي يلخصها أيضا العنوان الفرعي لهذا الكتاب تحت مسمى: الاقتصاد العالمي، الدولة، والمحليات. ومع أننا نعالج كل نقطة في فصل خاص، فإن هذه النقاط الثلاث متشابكة في منظومة واحدة. فعلى سبيل المثال لا يمكن لنا أن ننظر إلى قضية كالاستعمار دون أن نتعرف التيارات المختلفة والقوى الفاعلة داخل بلدان العالم. كذلك لا يمكننا أن نتفهم مشاكل الأحزاب السياسية داخل بلدان العالم في معزل عما يجري على الساحة العالمية. ولهذا فإن فصول كتابنا هذا سوف تعالج هذه القضايا جميعا بمنطق واحد: عرض للمناهج السابقة وتقييمها بوصفها «تراثات» مختلفة للجغرافيا السياسية مع استبعاد الآراء التي لم تعد ذات صلة أو مضللة أو حتى زائفة، ثم البناء على بعض أجزاء هذا التراث وتطويرها. وأخيرا طرح بعض العناصر الجديدة لعلم الجغرافيا السياسية تعيننا على تطبيق منطق النظم العالمية على البعد الذي نتناوله بالتحليل.

ولقد خصصنا الفصلين الثاني والثالث «للجيوبوليتيكا»(*)، وقضية الإمبريالية تباعا. وفي الحالة الأولى، سوف نجد أنفسنا أمام موروث علمي ضخم فيما يتعلق بمفهوم القوة السياسية، وأما بالنسبة للإمبريالية فهناك الموروث الثوري الماركسي. ولابد من ملاحظة أن هذين الموروثين موضع نقد شديد، برغم الاختلاف الكبير بينهما من الوجهة السياسية ـ لأنهما يشتركان في التركيز الشديد على الدولة. ولتصحيح هذا الضعف طورنا ـ كإطار بديل ـ أفكارا حول بناء الدولة والدورات السياسية في طرحنا لنموذج دينامي للممارسة السياسية في الاقتصاد العالمي. وتتمثل العناصر الجديدة بوجه خاص تلك المستقاة من نهجنا المتعلق بالنظم العالمية في «جغرافيات» الإمبرياليات ودور الاتحاد السوفييتي السابق في الجيوبولوتسكي.

وفي الفصلين الرابع والخامس نتوقف عند الثلاثية الكلاسيكية للجغرافيا السياسية: الأرض، والدولة، والأمة. ويلاحظ أن تراث الدراسات عن الأرض مصطبغ بالصبغة التنموية والوظيفية في حين أن تراث دراسات القومية ينبني بشكل صارخ على الأيديولوجيا. وخلافا لذلك، سوف نطور أفكارا حول الدولة

(*) Geopolitics، ولهذا التعبير معنيان متكاملان، أولهما: الممارسة السياسية (لبلد ما) كما [illegible] من خلال سماتها الجغرافية ومواردها البشرية، وثانيهما: العلم الذي يبحث في ذلك.

كآلية التحكم والسيطرة، وعن الأمة كمستودع للإجماع السياسي وستتضمن الأفكار والتفسيرات الجديدة المستخلصة من منظور النظم العالمية البنية المكانية للدولة، ونظرية عن الدول في الاقتصاد العالمي، ونظرية مادية في القومية.

أما الفصل السادس فإنه يبقى عند المستوى نفسه في معالجته للجغرافيا الانتخابية. والواقع أن تراث هذا اللون من الدراسات يتضمن تغطية جغرافية قاصرة للغاية نتيجة لانحيازها إلى دول المركز، بسبب النظرية الليبرالية للانتخابات التي يجري تطبيقها. على أننا نستخدم هنا منطق النظم العالمية لتفسير الانتخابات وأداء أو ممارسات الأحزاب في مختلف أرجاء العالم. وعلى رغم أن الجغرافيا الانتخابية تعد أحد مجالات النمو الرئيسية في الجغرافيا السياسية الحديثة، فسوف نذهب إلى أنها في حاجة خاصة إلى إعادة نظر عميقة.

وفي الفصلين الأخيرين سوف ندرس المستوى المحلي أو الشؤون المحلية كما نمارسها في حيواتنا اليومية: ففي الفصل السابع سندرس الشؤون المحلية بوصفها الساحات التي تجري فيها الممارسة السياسية. وهذه الممارسة السياسية «المحلياتية» جرى تقديمها عبر تراث من الدراسات المتعلقة بالمكان استبعدت فيه الممارسة السياسية. وفي استعادتنا للممارسة السياسية سوف نركز على الصراعات، الرسمية وغير الرسمية، التي وسمت بطابعها الجغرافيات السياسية المحلية. ثم تتصاعد المناقشة في الفصل إلى «المدن العالمية»، ومن ثم إلى الربط بين الكوني والمحلي. أما الفصل الثامن فسوف ننتقل فيه من المكان أو الحيز إلى الاعتبارات المرتبطة بالمكان، وبهذا يصبح واقعنا المحلياتي «معيشا» أكثر. فالآن نحن أمام تراث بيئي يحجب ممارسات السياسة، لكن استعادتها ستؤدي بنا إلى «سياسة هويات» في الأمكنة. وفي هذه «الأمكنة المتقدمة»، سنستكشف فكرة ظهور سياسة جديدة للهويات عبر المؤسسات الأساسية للنظام العالمي الحديث... فهذا هو المجال الذي ننظر منه أخيرا إلى ما وراء الدولة. ونختم الفصل بما يمكن أن يصبح في النهاية الحافز الرئيسي إلى عولمة بيئية مبنية على ممارسة سياسية جديدة.

والحصيلة النهائية من كل هذا هي جغرافيا سياسية تسعى إلى إعادة النظر في بحوثنا في شروط النظم العالمية. وبهذا يحق لنا أن نزعم أننا قد أفرغنا بعض الشراب الجديد في القناني العتيقة، كما أودعنا بعض الشراب المعتق في زجاجات جديدة. ومع أن الشراب الجديد لم ينضج تماما بعد، فإننا نأمل ألا يكون مذاقه لاذعا بالنسبة للقارئ.

2 الجيوبولوتيكا تزدهر من جديد

إن تقلب الجيوبولوتيكا ما بين أفول وازدهار منذ الحرب العالمية الثانية لهو أمر يلفت الانتباه. وخلال أغلب تلك الفترة، كانت الجيوبولوتيكا مستبعدة عمليا كخطاب أكاديمي. وقد نتج عن هذا الإغفال أن حرمت الجغرافيا السياسية من ميراثها المرموق الذي وضعه الجغرافيون الرواد من أمثال: فردريش راتزل في ألمانيا، والسير هالفورد ماكيندر في بريطانيا، وأشعيا بومان في الولايات المتحدة. وإن دل هذا النفور عند علماء الجغرافيا السياسية على شيء، فإنما يدل على الأثر البالغ الذي خلفته المدرسة الألمانية للجيوبولوتيكا في ثلاثينيات هذا القرن على الجغرافيا السياسية بشكل خاص، وعلم الجغرافيا بصفة عامة. ولقد أصبح مصطلح الجيوبولوتيكا نوعا من الحرج يتعين تمييزه عن الجغرافيا السياسية «المحترمة»، ولكن الأستاذ سول كوهن مثل استثناء واضحا، خلال تلك الفترة، إذ ظل يتمسك بقيمة هذا المساق ضمن مكونات الجغرافيا السياسية، وذلك لاقتناعه «بأن قضايا الجيوبولوتيكا من الأهمية بمكان، بحيث

«من الواضح أن بعض الأفكار لا تندثر أبدا، مادام البعض يجد فيها نفعية أيديولوجية».

المؤلفان

«تلكم هي طبيعة فترات الانتقال الجيوبولوتيكية، حيث يصبح المستحيل أمرا ممكنا».

المؤلفان

يستحيل على الجغرافيين أن يزيحوها جانبا». ولقد لحق به اليوم جغرافيون آخرون كثيرون، وإن كان هذا اللحاق قد جاء متأخرا، فإنه يمثل دفعة مهمة كي تبعث الجيوبولوتيكا من جديد.

لقد اتخذ هذا الإحياء للجيوبولوتيكا ثلاث صيغ مختلفة: فلقد أصبحت الجيوبولوتيكا مصطلحا شعبيا مثيرا، توصف به المنافسات الدولية في دهاليز السياسة العالمية. ويعزو هبل (١٩٨٦) هذا الشيوع إلى تكرار ورود المصطلح على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر، كما هو واضح في مذكراته. والحق أن المناقشات الطائلة لأفكار كيسنجر في وسائل الإعلام كانت وراء عودة هذا المصطلح في لغة الساسة، وفي المقالات الصحافية الجادة حول القضايا العالمية الكبرى.

وبذلك بدا هذا المصطلح كما لو كان صيغة مختصرة للإشارة إلى عملية عامة لإدارة التنافس الكوني من أجل تحقيق التوازن بين القوى العالمية المتصارعة. وتمثل الانطباع العام في أن السياسيين في حاجة إلى الهيمنة على هذا المبحث في ظل الظروف الجديدة التي تشهد تدهورا نسبيا في قوة الولايات المتحدة. وكان أحد مؤشرات القبول الشعبي المستمر لتعبير الجيوبولوتيكا هو أنها أفرخت حديثا توأما هو «الجيو - إيكونوميكس». وفي ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة في ظل ظروف العولمة.

ولقد مثل هذا الرواج العام لمصطلح الجيوبولوتيكا، من دون ريب، عاملا مهما في تخفيف حدة المشاعر المكبوتة لدى الجغرافيين إزاء طفلهم السابق صعب المراس. من هنا كان الشكل الثاني الذي اتخذته عملية الإحياء شكلا أكاديميا، حيث يمكن تمييز أربعة اتجاهات بحثية مترابطة: فأولا: كانت هناك الدراسات الجغرافية التأريخية، السابقة «الداعية للمراجعة» revisionist، للجيوبولوتيكا القديمة. فالتعافي من الماضي رديء السمعة للجيوبولوتيكا يمثل ضرورة واضحة فيما يتعلق بتطوير جيوبولوتيكا «الجغرافيين» الجدد. وقد تضمنت مثل هذه التأريخات في آن واحد إعادة تقييم للشخصيات البارزة في هذا العلم في الماضي - مثل بومان (Smith, 1984) - ومنظورات جديدة للجيوبولوتيكا الألمانية (Heske 1986, Bassin 1987, Sandner 1989)، ثانيا: أصبح علماء الجغرافيا

السياسية معنيين بوجه خاص بإجراء البحوث في جغرافيا الموضوعات التقليدية في العلاقات الدولية، فقد سلط نيجمان (Nijma 1926)، على سبيل المثال، الضوء على الجغرافيا الديناميكية للحرب الباردة، في حين درس آخرون جغرافيا التجارة (Grant and Agnew 1966) والمساعدات الخارجية (Grant and 1979 Nijman، Holdar 1994)، ووفرت دراسة دودز (Dodds 1997) للقارة المجهولة في منطقة القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) استبصارات جديدة في قضية قديمة العهد من قضايا الجيوبولوتيكا، ثالثا: كان هناك دمج لبعض موضوعات الاقتصاد السياسي في الجيوبولوتيكا، وبخاصة موضوع الهيمنة، (Agnew and Corbridge1995, Taylor 1996) بوصفها جزءا من علم جديد للاقتصاد السياسي الدولي. وأخيرا: تعمل مجموعة من الباحثين على تطوير «جيوبولوتيكا نقدية» تستخدم التفسيرات «ما بعد البنيوية» للممارسات الجيوبولوتيكية. وعلى الرغم من التفاعلات المتعددة بين هذه التطورات الحديثة، فمن الواضح أن الدراسات الجيوبولوتيكية المعاصرة تفتقر إلى التماسك. وعلى الرغم من أن نهجنا في تحليل النظم العالمية ينزع أكثر تجاه تطوير علم اقتصاد سياسي دولي، فسوف نحاول في هذا الفصل أن نغزل عناصر الاتجاهات البحثية الراهنة الأربعة في إطار واحد لدراسة التنافس الكوني من منظور الجغرافيا السياسية.

على أننا قبل أن نقدم على هذه المهمة نود أن نعرج قليلا على الصيغة الثالثة الجديدة التي اتخذتها حركة إحياء الجيوبولوتيكا، وهي صيغة ترتبط بجماعات الضغط من المحافظين الجدد ودعاة الحرب، الذين استعادوا حججا جيوبولوتيكية لتدعيم آرائهم عن الحرب الباردة (Dalby 1990a and b). وتتحدث هذه الحجج عن «الضرورات الجغرافية»، كما أنها تنظر إلى الجغرافيا على أنها «العنصر الدائم» الذي ينبغي أن يدور حوله أي فكر إستراتيجي. إلا أن هذا النهج في النظر إلى البعد المكاني أو الساحة الجغرافية على أنها مسرح لا يتغير ولا يتبدل إنما يكشف عن قصور واضح في فهم طبيعة الجغرافيا بشكل عام. ولقد رد بومان منذ سنوات عدة على هذا التبسيط المخل (Bowman 1948:13) في قوله: «غالبا ما يقال إن الجغرافيا لا تتغير، ولكن الواقع يقول غير ذلك، فالجغرافيا تتغير وفي سرعة لا تقل عن سرعة تغير الأفكار نفسها أو التغير في مجال التكنولوجيا. أو بتعبير آخر فإن معنى الظروف الجغرافية يتغير».

إن ما سوف يعنينا هو هذه «الجيوبولوتيكا الجغرافية»، التي تتقفى المعنى المتغير «للعامل الجغرافي». ولن نتوقف عند الجيوبولوتيكا المبسطة لأحاديث الحرب الباردة، اللهم إلا في حدود تأثيرها في الممارسات السياسية للتنافس الدولي.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء: ففي البداية نعرض لموروث الجيوبولوتيكا في سياسات القوى. ومن دون مواربة لابد لنا من أن نعترف بأننا لا نتوقع أي تقدم في هذا المجال إلى أن نجد سبيلا للتعافي من الماضي المشين الذي ارتبط بالجيوبولوتيكا. ونستخلص من هذا القسم أن الجيوبولوتيكا العملية لرجالات السياسة ومستشاريهم ينبغي أن تكون موضوعا لدراستنا. وفي القسم الثاني نبدأ مهمتنا المتعلقة بتحليل هذه المادة من خلال طرح مفهوم النظم الدولية الجيوبولوتيكية، والتي تمثل بنى ثابتة نسبيا من حيث توصيفها للسياسات الدولية في حقب محددة. والحق أننا وإن كنا قد تجاوزنا النظام الجيوبولوتيكي العالمي للحرب الباردة، فإن الصيغة الجديدة للنظام العالمي لم تتضح معالمها بعد. وبعد تناول الشواهد التاريخية لهذه النظم العالمية نعرض لدراسة الحرب الباردة. وفي القسم الثالث سوف نتفحص المبادئ الجيوبولوتيكية الأكثر تحديدا، التي تتبناها حكومات بعينها، مع التركيز على القواعد التي تنتهجها الولايات المتحدة فيما يعرف باسم سياسة «الاحتواء». وفي القسمين الأساسيين كليهما في هذا الفصل، سندرس تحليلات جيوبولوتيكية ونسعى من خلالها إلى استكشاف مؤشرات نقلة جيوبولوتيكية إلى نظام عالمي جديد، ونتساءل عن الصيغة التي قد يتخذها هذا النظام المرتقب.

وينبغي ملاحظة أن الجيوبولوتيكا ليست الفرع الوحيد في مجال الجغرافيا السياسية الذي يتناول قضايا السياسة العالمية، فهناك أيضا الجغرافيا السياسية للإمبريالية، على أننا نود هنا، وقبل التعامل مع أي من الموضوعين، أن نميز بين الجيوبولوتيكا والإمبريالية، فعلى الرغم من أنهما لا يناقشان عادة في السياق ذاته، فإن كليهما يرتبط بالنشاط السياسي على مستوى العلاقات بين الدول. ويميز الاستخدام الحديث الجيوبولوتيكا بوصفها مبحثا يعنى بالتنافس بين القوى العظمى (دول المركز ودول أشباه الأطراف الصاعدة)، أما الإمبريالية فهي هيمنة دول المركز القوية على الدول

الضعيفة في الأطراف. بمعنى أن الجيوبولوتيكا تصف علاقة تنافس، على الصعيد السياسي، في حين تصف «الإمبريالية» علاقة هيمنة. وعلى الصعيد المكاني أو الجغرافي، وصفت علاقات التنافس بين القوى العظمى (أو كانت كذلك قبل انهيار الاتحاد السوفييتي) بأنها علاقات بين «الشرق والغرب»، أما علاقات الهيمنة فهي العلاقات بين «الشمال والجنوب ».

وعلى الرغم من وجود تعريفات سابقة للجيوبولوتيكا والإمبريالية، فإننا سوف نتبع في مناقشتنا الاستخدامين الراهنين. إن السؤال المهم بالنسبة للجغرافيا السياسية هو العلاقة بين هذين المفهومين على الصعيد السياسي، وأيضاً على صعيد البنى المكانية. ومثل أشياء كثيرة في عالمنا الحديث، فإن الممارسات التي تشكل هذين المفهومين ليست منفصلة أو مستقلة بعضها عن بعض في واقع الأمر. فالأب المؤسس للجيوبولوتيكا - هالفورد ماكيندر - كان في الوقت عينه، على سبيل المثال، مناصرا للإمبراطورية البريطانية. وربما تمثلت إحدى مزايا نهجنا (تحليل النظم العالمية) في أننا نستطيع أن نتعامل مع كل من الجيوبولوتيكا والإمبريالية بوصفهما جزأين من القصة نفسها، ووجهين لسياسة عالمية واحدة. على أننا، ولأسباب تعليمية، سوف نركز في الفصل الحالي على الجيوبولوتيكا، ونتناول الإمبريالية في الفصل الثاني.

الميراث السياسي للقوة

هناك مدرستان تقليديتان في دراسة العلاقات الدولية: المدرسة الواقعية، والمدرسة المثالية. وقد سادت الواقعية لردح طويل من الزمن، وهي تستند إلى حجج كلاسيكية تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول. وهذا ما نجده عند مكيافيللي في القرن السادس عشر، وأيضا عند كلاوزفتس في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال. وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التي كانت تساور الدول، ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكري. وهو ما يوصل إلى «سياسة القوة»، أي أن تقوم الدول القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف، ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب على الأقل كان يمثل نقطة محورية في توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية. ولقد كان ذلك هو السبب في إدانة أنصار الفكر المثالي لهؤلاء «الواقعيين» بوصفهم أناسا لا أخلاقيين.

ولقد فسر الكثيرون الحرب العالمية الأولى على أنها النتاج الطبيعي لأفكار ساسة الواقعية في تناولهم للقضايا الدولية، كما فسرت «الواقعية» على أنها تعكس نهج العالم القديم في إدارة دفة الأمور الدولية. وميز دخول الولايات المتحدة حلبة الحرب دخول «المثالية» إلى الساحة الدولية كمنهاج جديد للتحكم في زمام القضايا الدولية. وبادر الرئيس الأمريكي ولسن إلى تبرير تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى بناء على المبادئ المجردة المتعلقة بالإمساك بزمام الأمور على الصعيد الدولي. من هذا يتضح أنه في حين تركت المدرسة الواقعية مسؤولية تسيير الأمور الدولية في أيدي القوى العظمى، فإن المثالية الجديدة طالبته بوضع أمور هذا العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية لكل دول العالم. ومن هذا المفهوم المثالي ولدت عصبة الأمم بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. وكان الأمل، الذي يحدو عصبة الأمم أن تعمل للحيلولة دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل كارثة الحرب العالمية الأولى. من ذلك نخرج بخلاصة مهمة، وهي أن الواقعية تسعى، في الأساس، إلى الحفاظ على مصالح القوى العظمى، أما المثالية فإنها تقوم على مبادئ ليبرالية، يسعى أصحابها إلى إقامة العلاقات الدولية على أسس «دستورية» صلبة.

ولقد كانت الجيوبولوتيكا، بصفة عامة، مكونا من المكونات المهمة للميراث الواقعي في العلاقات الدولية. فالطرح الأولي لأسس الجيوبولوتيكا على يد ماكيندر (Mackinder 1904)، على سبيل المثال، أصبح أحد التعبيرات الكلاسيكية عن النزعة الواقعية. بعد سنة ١٩١٨م، في ظل المناخ الجديد للفكر المثالي، أصدر بومان (Bowman 1924) كتابه الشهير بعنوان: «العالم الجديد»، والذي استبعدت فيه الواقعية عتيقة الطراز من ساحة الجغرافية السياسية. وعلى الرغم من ذلك فإن كتاب بومان هذا يظل بمنزلة استثناء نادر بالنسبة لتراث سياسة القوة في حقل الجيوبولوتيكا. على أنه حتى في هذه الحالة لا يمكن القول إن حجج بومان تعكس رؤية دولية حقيقية بقدر ما تعكس الرؤية الأمريكية لهذا العالم (Smith 1984). وفي جميع الأحوال لابد من تقرير حقيقة أن كلا من الواقعيين والمثاليين يشتركون في النظر إلى العالم من المنظور المركّز كليا على الدولة (Banks 1986). وهذا في حد ذاته يجعل كل تلك الدراسات عرضة للانحياز لبلدان مؤلفيها. وفي حالة

الجيوبولوتيكا، كان من السهولة بمكان دائما تبين جنسية المؤلف من خلال محتوى ما يكتبه. ونحن نستخدم هذه السمة هنا لشرح ميراث سياسة القوة في حقل الجيوبولوتيكا. ولسوف نتوقف عند ثلاث من تلك الجيوبولوتيكيات من دول هيمنت على العالم في النصف الأول للقرن العشرين وهي: بريطانيا، وألمانيا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرية ماكيندر عن «منطقة المركز»

تتمثل نقط البداية في أغلب ما يدور من جدل جيوبولوتيكي في نظرية السير هالفورد ماكيندر. ومع أن الجغرافيين لا يأخذون بهذه النظرية الآن، فإنها تبقى أكثر النماذج ذيوعا في الأروقة العلمية. ولقد ظهرت هذه النظرية سنة ١٩٠٤، لكنها ظلت برغم ذلك مثار نقاش بالنسبة للمشتغلين بالسياسة الخارجية لردح طويل من الزمن، حتى إن والترز (١٩٧٤م) ذهبت إلى حد القول إن «نظرية (منطقة المركز) كانت الركيزة الأولى للفكر العسكري للغرب كله». والواقع أن إدارة ريجان استعانت بوضوح بنظرية ماكيندر كأساس لإستراتيجيتها الجيوبولوتيكية:

البعد التاريخي الأول في إستراتيجيتنا بسيط نسبيا، وقاطع الوضوح، وبالغ الحساسية. إنه الاقتناع التام بأن مصالح الأمن القومي الأكثر أساسية للولايات المتحدة ستصبح معرضة للخطر إذا ما أمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تهيمن على الأرض الأوروآسيوية... تلك المنطقة من الكوكب التي يشار إليها في أحيان كثيرة بوصفها «منطقة المركز» في العالم. ولقد خضنا غمار حربين عالميتين لمنع احتمال كهذا من الحدوث. كما سعينا، منذ العام ١٩٤٥، إلى منع الاتحاد السوفييتي من استغلال ميزته الجيوبولوتيكية للهيمنة على جيرانه من دول أوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم أن يغير تماما التوازن الكوني للقوة لغير مصلحتنا (ريجان، ١٩٨٨: منقول عن óTuathail 1992:100). وهذا الإنجاز المتميز فيما يتعلق بطول الأمد هو موضوع بحثنا في هذا القسم.

لقد ظهر نموذج ماكيندر للعالم في مناسبات ثلاث على مدار أربعين عاما، إذ نشرت نظريته للمرة الأولى سنة ١٩٠٤م تحت عنوان: «المحور الجغرافي للتاريخ». ثم ظهرت الفكرة مرة ثانية مطورة في أعقاب الحرب العالمية الأولى

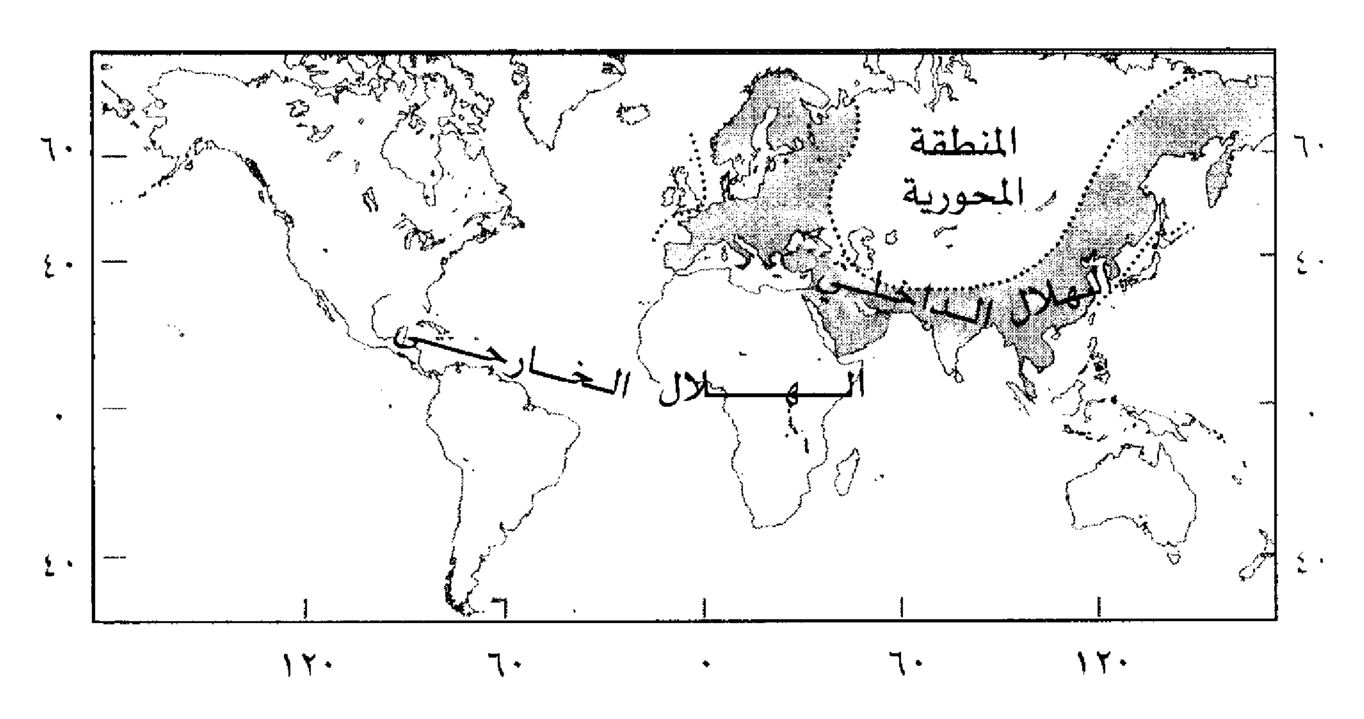
(١٩١٩م) في دراسته «المثل الديموقراطية والواقع»، وفيها استبدل مصطلح «المنطقة» بمصطلح «منطقة المركز». وفي سنة ١٩٤٣م عندما كان ماكيندر في الثانية والثمانين من العمر، أعاد النظر في آرائه مرة أخرى، وأخرج لنا الصيغة النهائية لأفكاره. وعلى الرغم من تلك المسافة الزمنية الطويلة، التي شهدت حربين عالميتين، ظلت نظرية «القلعة الآسيوية» النقطة المحورية في نموذج ماكيندر والسبب الرئيسي لشيوعه في أعقاب سنة ١٩٤٥م. ومع أن أغلب المناقشات التي تناولت أبحاث ماكيندر ركزت على دراسته المنشورة ١٩١٩م، فإننا في هذا المقام سوف نركز على أفكاره الباكرة، التي ظهرت مع بدايات هذا القرن. وعلى من يرغب في المزيد عن ماكيندر أن يرجع إلى كل من: (Tuathail, 1992), (Blouet, 1987), (Parker, 1982).

الخلفية السياسية: من صفوف الليبرالية إلى المحافظين

بلور ماكيندر آراءه في الإستراتيجية العالمية في منعطف حرج كان يواجه الاقتصاد العالمي، عندما كانت بريطانيا تفقد موقع الزعامة في مجال السياسة والاقتصاد العالميين، بعد أن كانت في القرن التاسع عشر بطلا لاقتصاد عالمي حر، هي وحدها التي تملك ناصيته. ولكن تنامي قوة الولايات المتحدة ثم ألمانيا في الربع الأخير من القرن قد غير الموقف تماما. وكان ماكيندر في أول الأمر عضوا بارزا في الحزب الليبرالي البريطاني، الذي كان يتبنى سياسة التجارة الحرة، لكنه بدأ في سنة ١٩٠٣ يراجع مواقفه. فدور بريطانيا أخذ في التغير ولم يعد ماكيندر يعتقد أن مجرد تكديس رأس المال في لندن كفيل بمواجهة تحديات النمو الهائل للصناعة الثقيلة في ألمانيا. وهكذا انقلب ماكيندر إلى موقف «الحمائية»، التي تدعو إلى تعزيز ودعم الإمبراطورية البريطانية ككيان اقتصادي مفرد. ونتيجة لذلك تبدل انتماؤه السياسي الحزبي من الحزب الليبرالي إلى حزب المحافظين، الحزب المنادي بإصلاح «التعرفة الجمركية». وقد أكد موقفه الجديد الحاجة إلى الحفاظ على الصناعة البريطانية والأسواق الإمبريالية في مواجهة التحدي الألماني. وكان ذلك الانشغال بالتنافس القوي هو ما جرى التعبير عنه على نحو مباشر في نموذجه الجغرافي الشهير (Semmel 1960).

البنية المكانية: القوة البرية في مواجهة القوة البحرية

يمثل النموذج الذي طرحه ماكيندر ـ في صورته الأولى - مفهوما فضفاضا للتاريخ العالمي: فهو يجعل من آسيا الوسطى منطقة محورية لمجريات الأحداث التاريخية، فهي النقطة التي انطلقت منها الخيول الراكضة ليصنع فرسانها تاريخ كل من آسيا وأوروبا. ومع حلول عصر الكشوف البحرية بدءا بسنة ١٤٩٢م ندخل حقبة كولومبوس، حيث رجحت كفة ميزان القوى لمصلحة البلدان الساحلية ممثلة بوجه خاص في بريطانيا. وبعد أن ولت أيام كولومبوس حلت حقبة جديدة تميزت بظهور تكنولوجيات حديثة في وسائل النقل والمواصلات، خاصة في السكك الحديدية، الأمر الذي أعاد كفة الميزان لمصلحة القوى البرية، وبذلك استعادت المنطقة «المحورية» قوتها من جديد. وقد عرف ماكيندر هذه «المنطقة المحورية» بأنها نطاق جغرافي لا تطوله القوى البحرية، ويحيط به هلال داخلي من الأرض الأوروبية ـ الآسيوية، ويسيجه من الخارج هلال آخر من الجزر والقارات فيما وراء ساحة أوراسيا (الشكل ٢ - ١أ).



الشكل (٢ ـ ١أ): نماذج جيوبولوتيكية بديلة

أ ـ نموذج ماكيندر الأصلي

ويحق لنا أن نتساءل عن صلة هذا التصور بميزان القوى السياسي آنذاك (سنة ١٩٠٤م). إن أبسط ما يقال عن هذا التصور إنه بمنزلة التبرير الذي يقدمه ماكيندر للسياسة البريطانية التقليدية، من منظور جغرافي - تاريخي، والمتعلقة بالحفاظ على توازن القوى في أوروبا بحيث لا تتفرد قوة واحدة بوضع يهدد المصالح البريطانية. وفي هذه الحال فإن السياسة البريطانية كانت تعمل على الحيلولة دون قيام تحالف بين ألمانيا وروسيا تسيطران من خلاله على المنطقة المحورية، ومن ثم يصبح في مقدورهما السيطرة على موارد هذه المنطقة والقضاء على الإمبراطورية البريطانية. وينطوي نموذج ماكيندر على رسالة تحذير لساسة بريطانيا سنة ١٩٠٤م، بأن بريطانيا باتت معرضة، أكثر من أي وقت مضى، لتهديد قوى صاعدة داخل القارة الأوروبية. وهذا ـ في رأيه ـ يستوجب إعادة النظر في السياسة البريطانية الخارجية كي تواكب الأوضاع الجديدة فيما بعد عصر كولومبوس، وأن تتخذ لها منهاجا جديدا في سياستها التجارية.

وفي طبعته المعدلة لسنة ١٩١٩م، أعاد ماكيندر تعريف آسيا الوسطى على أنها «منطقة المركز» heart Land، والتي أصبحت أكثر اتساعا من «المنطقة المحورية» الأصلية. وقد بنى هذا التعديل على إعادة تقييم لإمكانات الاختراق للقوى البحرية. ومع ذلك فإن البنية الأساسية تبقى كما هي، ويبقى معها التخوف من السيطرة الألمانية على منطقة القلب. وقد أفصح ماكيندر عن مخاوفه في شكل نصيحة صارت قولا شهيرا:

> «من يحكم شرق أوروبا يهيمن على منطقة المركز، ومن يحكم منطقة المركز يهيمن على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله».

(المقصود «بالجزيرة العالمية»: أراضي أوراسيا إضافة إلى أفريقيا أي بواقع ثلثي مساحة العالم). كانت رسالة ماكيندر هذه موجهة بالتحديد إلى الساسة العالميين الذين اجتمعوا في فرساي لإعادة رسم خريطة أوروبا. ويأتي تأكيده على أن منطقة شرق أوروبا هي الطريق الإستراتيجي إلى «منطقة المركز» للحث على خلق شريط من الدويلات الحاجزة لتفصل بين ألمانيا وروسيا. وهذا ما تم بالفعل في صلح فرساي، وإن كانت هذه الدويلات الحاجزة سوف تعجز عن الاضطلاع بهذا الدور مع حلول سنة ١٩٣٩م.

وفي سنة ١٩٤٣ أصدر ماكيندر طبعة معدلة أخرى لنموذجه، أكثر شمولية من سابقتها، وإن كانت أقل اتصالا بنقاشنا. ولقد عكس تعديله الجديد ذلك الحلف قصير الأجل، الذي قام بين روسيا وبريطانيا وأمريكا، وطرح هذه البلدان الثلاثة «منطقة مركز» و«محيط أوسطي» (شمال الأطلنطي) للسيطرة على الخطر الألماني ومحاصرته فيما بينها. ولكن هذا التصور ينطوي على شطط من جانب ماكيندر، لأنه يجافي السياق التاريخي وقواعد الإستراتيجية الحقيقية التي انبنت عليها قواعد نموذجه الأصلي. ولهذا فإننا لن نتوقف عند هذا النموذج الأخير أبعد من هذا الحد. تبقى نقطة أخيرة عن ماكيندر، وهي أن الرجل استحق مكانه البارز في حقل الجغرافيا السياسية حتى اليوم بفضل قدرة نموذجه الأصلي على طرح توصيات سياساتية نوعية.

على أن الفائدة العملية لنموذج ماكيندر ليست السبب الأوحد لقدرته على البقاء؛ ذلك أن استمرارية النماذج التاريخية ويقينيتها، كما هي الحال مع نموذج ماكيندر، وفرت عنصر أمان نفسي في أوقات التغير وعدم الاستقرار الكوني. وماكيندر يقدم نظرة ذات طابع أبوي وشمولي من أجل تسكين المجتمعات المحلية. التي اضطرب توجهها السياسي نتيجة لارتباكها في مواجهة التغيرات السريعة والمفاجئة. وقد استهل ماكيندر ممارسة تلك الحيلة الجيوبولوتيكية المتعلقة بادعاء امتلاك نظرة نزيهة، وشاملة في الوقت نفسه إلى العالم، والتي تُرجمت إلى الاعتقاد القائل إن القوى «الغربية» قادرة على السيطرة على الممارسة السياسية العالمية (O.Tuathail 1996) وخلاصة القول فيما يتعلق بماكيندر أنه كان أكثر من مجرد ذلك العالم في الإستراتيجية الجغرافية كما صورته كتاباته في الجغرافيا السياسية (O.Tuathail 1992). ولقد حاولنا من خلال البدء بآرائه الاقتصادية والسياسية القومية أن نصوره بوصفه أكثر من مجرد عالم اقتصاد سياسي ذي رؤية شمولية، وتلك سمة يفتقر إليها الكثير من تلامذته.

الجيوبولوتيكا الألمانية (١٩٢٤ ـ ١٩٤١م)

يوجه اللوم إلى الجيوبولوتيكا الألمانية من أجل أشياء عدة متباينة، بعضها داخل نطاق الجغرافيا وبعضها الآخر خارجها، ومن المعتاد أن تدينها كتب الجغرافيا السياسية بأنها تخلت عن التزام الموضوعية لتبرر الخطط

العدوانية للرايخ الألماني الثالث في سياسته الخارجية. ولكننا في هذا الطرح لن ننساق وراء هذا الاتهام بالذاتية والتحيز، لأن ذلك بالتحديد هو توصيفنا لكل الميراث الجيوبولوتيكي، ألمانيًا أو غير ألماني على حد سواء.

غير أن هذه المدرسة القومية ارتبطت في الأذهان بنظام حكم مهزوم اتبع سياسة خارجية كارثية، وهكذا أصاب بعض التقريع والإيلام علم الجغرافيا بصفة عامة، والجغرافيا السياسية بوجه خاص.

الخلفية السياسية: الروابط النازية

ارتكزت الجيوبولوتيكا الألمانية على كتابات كارل هوزهوفر K. Houshofer أستاذ الجغرافيا بجامعة ميونخ ما بين عامي١٩٢١، ١٩٣٩م، ورئيس تحرير كبرى مجلات الجيوبولوتيكا الألمانية (زايتشرفت فور جيوبولوتيك zeitschrift fur Geopolitik). على أن أغلب معلوماتنا عن الرجل سربلتها بالغموض والريبة تقارير عن نشاطه في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما نسجت أساطير عدة لم يتصد الجغرافيون لتصحيحها إلا بعد تراخ طويل: فنحن نعلم الآن مثلا أنه لم يكن هناك معهد للجيوبولوتيكا في ميونخ، كما أن ما قيل عن تولي هوزهوفر قيادة ألف من العلماء لوضع الخطط التي تمكن ألمانيا من إحراز النصر على الأعداء ليس له أساس من الصحة. ولهذا فإن الأعوام الأخيرة قد شهدت دراسات لإعادة تقييم دور هوزهوفر والجيوبولوتيكيين الألمان بطريقة موضوعية (هسكي Heske ١٩٨٧م، باترسون Paterson ١٩٨٧م، باسان Bassin ١٩٨٧م، ساندنر Sandner ١٩٨٩م، أولوجلن وفان ديرفوستن O'Loughlin and Van der Wusten ١٩٩٠م، وأوتواتهيلÓ.Tuathair ١٩٩٦).

وعلى الرغم من أن الأفكار المثالية كانت هي السائدة في ساحة البحث في العلاقات الدولية خلال سنوات ما بين الحربين، فإن النظرة الواقعية لما كان يجري من أحداث على الساحة الدولية ازدهرت في ركن واحد من أوروبا، هو ألمانيا المهزومة. فها هنا جرى نبذ النظرية المثالية بسبب ربطها بمعاهدة فرساي، التي اعتبرت معاهدة مجحفة. وهذا هو السياق الذي ينبغي أن نعيد فيه تقييم صعود الجيوبولوتيكا الألمانية. ولقد أوضح باترسون (١٩٨٧م) أن الهدف المباشر لهذه الجيوبولوتيكا الألمانية كان إعادة النظر في معاهدة فرساي، وتمثل المفهوم الأساسي لهذا التحدي الألماني في فكرة الـ «ليبنزراوم»

lebensraum (وهي كلمة صكها راتزل وتعني حرفيا «مكان للعيش»، والتي فسرت مشكلات ألمانيا على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها. وكان الحل هو التوسع. ولعل هذا ما يفسر سر التقارب الذي وقع بين تلك الجيوبولوتيكا وساسة الحزب النازي قبل وبعد قيام الرايخ الثالث.

أما مسألة تأثير هوزهوفر في سياسة النازي فهي مسألة خلافية إلى حد كبير. على أن الشيء المؤكد الآن أن نفوذه على سياسة النازي كان أقل بكثير مما ورد في التقارير عن الحرب العالمية الثانية. ولقد لخص هسكي (١٩٨٦م) الرأي الحالي في هذا الصدد بقوله إن هوزهوفر كان شخصية معروفة جيدا في الدوائر السياسية لليمين بسبب رؤاه الواقعية في أمور السياسة، كما أنه كان على علاقة ود مع رودلف هس نائب هتلر منذ سنة ١٩١٩م فصاعدا، فكثيرا ما كان يلقاه ويناقشه مطولا مرة كل شهر خلال تلك الفترة. كذلك كانت له صلات بقادة آخرين من جماعة الرايخ الثالث (من أمثال فون روبنتروب، وجوبلز، وهملر)، ولكن لم تكن له صلات وثيقة بهتلر نفسه. وفي الثلاثينيات كانت حلقة الوصل بين هوزهوفر والنخبة السياسية الألمانية من خلال ابنه أولبرخت. ومع ذلك، فإنه في أعقاب فشل مهمة هس في بريطانيا لعقد اتفاقية للسلام سنة ١٩٤١م، فقد هوزهوفر ما كان له من حظوة لدى النازيين. وفي سنة ١٩٤٤ أُعدِم أولبرخت لدوره في المحاولة الفاشلة لاغتيال هتلر.

وإذا انتقلنا من دائرة العلاقات الشخصية إلى ساحة الأفكار نفسها فسوف نجد من المبررات الإضافية ما يكفي للشك في أهمية الدور الذي قيل إن هوزهوفر قد اضطلع به آنذاك. لقد أجرى باسان (١٩٨٧م) مقارنة بين الجيوبولوتيكا الألمانية ومبادئ الحزب الوطني الاشتراكي الألماني (النازي)، وكشف عن فروق جوهرية تباعد بين المساقين: ففي حين أن الجيوبولوتيكا قد ارتكزت على نظريات راتزل المادية العلمية، كانت أفكار الحزب الوطني الاشتراكي تقوم على أسس عرقية، تدعو إلى سمو عنصري لجنس الألمان بخصائصه التي تفوق خصائص سائر البشر الآخرين.

وعلى الرغم من محاولات هوزهوفر تفادي هذا التعارض بين هذين التوجهين (Heske 1987)، فإن قول خصومها إن الجيوبولوتيكا كانت العلم الملهم لألمانيا النازية ليس من الإنصاف في شيء. وربما كان الأصح أن نقرر أن

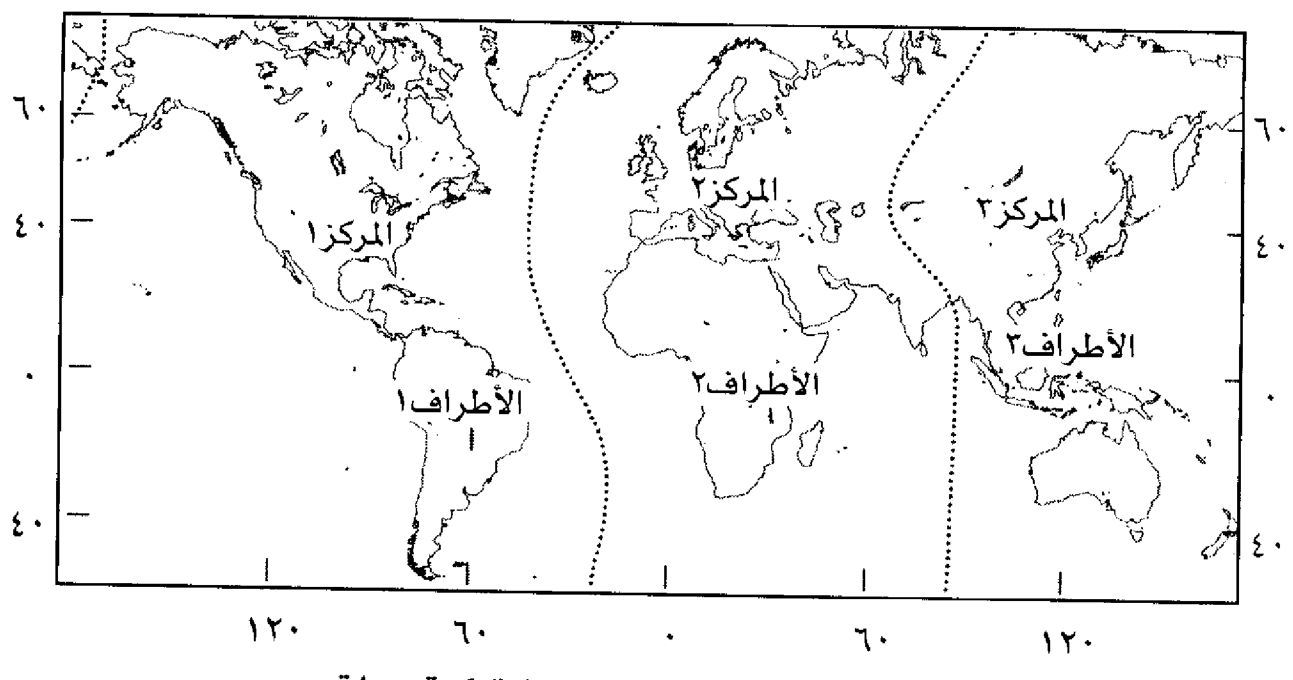
الجيوبولوتيكا مثلت مجموعة من الأفكار الواقعية قابلة للاستخدام حسبما يقتضي السياق أو الموقف. كذلك يجب أن نوضح أن هوزهوفر كان أكاديميا ينتمي إلى اليمين، استخدمه النازي لتخفيف التوتر في العلاقات بين الأكاديميين والرايخ الثالث. والذي حدث - كما يقول هسكي (١٩٨٧) - أن زج بالجغرافيا أكثر من غيرها من فروع العلم في إضفاء الشرعية على حكم النازي، وكان على هوزهوفر أن يتحمل الوزر الأكبر من المسؤولية في هذا الأمر برمته.

البنية المكانية: المناطق المتكاملة عالميا

مع انهيار نظام التجارة الحرة، الذي كانت تهيمن عليه بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، تحرك العالم تدريجيا في اتجاه نظام للتكتلات الاقتصادية يحتمي بحواجز التعرفة الجمركية. وكما لاحظنا من قبل فإن تحول ماكيندر إلى إصلاح التعرفة الجمركية كان في سياق المسعى لدعم الإمبراطورية البريطانية ككتلة اقتصادية، فيما عرف باسم سياسة الأفضليات الإمبريالية. وتمثلت المحصلة النهائية لهذا التوجه في سياسة الاكتفاء الذاتي. وحيث إن ألمانيا كانت قد فقدت كل مستعمراتها بعد الحرب العالمية الأولى، فإن سياسة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهوزهوفر ورفاقه الألمان صارت وثيقة الصلة بمبدأ «ضرورة التوسع» (ليبنزراوم) على حساب بلدان أوروبا الشرقية. غير أن قضية استعادة ألمانيا لمستعمراتها السابقة ظلت تمثل جانبا مهما في الدعوة إلى إعادة النظر في معاهدة فرساي، وهو ما أدى إلى بروز الدور الألماني من جديد على مسرح الشؤون الدولية. وكانت النتيجة ظهور تفسير للمناطق الاقتصادية الكونية بوصفها «مناطق متكاملة».

لم تكن فكرة التكتلات الاقتصادية بالشيء الجديد على العالم، بطبيعة الحال، ولكن «المناطق المتكاملة» تميزت بإعادة نظر شاملة في تعريف الأنماط الاقتصادية. ففي حين اتبعت التصورات الأخرى للتكتلات الاقتصادية النمط السائد للمستعمرات ومناطق النفوذ (Horrabin 1942) فإن «المناطق المتكاملة» تجاوزت مجرد كونها تكتلات اقتصادية قامت على «أفكار شمولية» وفرت الأساس الأيديولوجي للمنطقة (O'Loughlin and Van Der Wusten 1990). وقد مثلت فكرة مونرو «الأمريكية الخالصة» on - Americanism المثال الكلاسيكي للفكرة الشمولية المرتبطة بالمنطقة المتكاملة.

وفي الجيوبولوتيكا الألمانية حُددت في النهاية ثلاث مناطق متكاملة كبرى كتقسيمات تنتظم فيها خريطة العالم (راجع الشكل: ٢ ـ ١ ب)، مؤلفة من: ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة. واللافت في هذه المنظومة الجغرافية أنها تضم مناطق وظيفية شاسعة تلتف حول كل من دول المركز الكبرى، مرورا بأراضٍ تملك موارد طبيعية هائلة، وهي تبدو في شموليتها كأنها تطوق الكرة الأرضية عرضيا بين خفيها. ومن ثم يصبح لكل منطقة متكاملة نصيب من القارة القطبية الشمالية، ومن البيئات المعتدلة والمدارية. وبوصفها وحدات اقتصادية سياسية فإن هذه المناطق الثلاث تنتج ثلاث مناطق لديها إمكانات عالية من الاكتفاء الذاتي، ولو قدر لها أن تتطور فربما أنتج هذا النموذج للعالم ثلاثة نظم عالمية، لكل منها مركزها الخاص (أوروبا، واليابان، وأمريكا)، ولكل منها «أطراف» خاصة به (أفريقيا والهند، شرق وجنوب شرقي آسيا، وأمريكا اللاتينية، على الترتيب).



الشكل (٢ - ١ب): نماذج جيوبولوتيكية بديلة
ب ـ نموذج لمناطق شاملة

على أنه عندما تبوأت الولايات المتحدة مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتهت سياسة التكتلات الاقتصادية، وبات مفهوم «المناطق المتكاملة» غير ذي موضوع، ولو إلى حين. على أنه مع التقلص الحالي للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، فإن التكتلات الاقتصادية بل و«المناطق المتكاملة» أيضا أخذت تعود إلى أجندة السياسة العالمية (O'Sullivan 1986, O'loughlin and van der Wusten 1990).

سياسة الاحتواء والردع: النموذج الأمريكي للعالم

كانت الجيوبولوتيكا الألمانية قد خصت الولايات المتحدة بموقع واحد من مواقع القوى الثلاثة صاحبة الهيمنة العالمية، وليس بوصفها المهيمن الوحيد على الساحة العالمية. ويعني ذلك أن النموذج الألماني يمكن تفسيره على أنه نوع من «مبدأ مونرو» مضروبا في ثلاثة. على أنه بعد أن حلت الهزيمة بألمانيا، خرجت الولايات المتحدة بوصفها القوة الأعظم في العالم، وغدت مصالحها تطبق ساحة أوسع كثيرا من نطاق نصف الكرة الأرضية، الذي كان النموذج الألماني قد خصها به، ولما كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى رسم إستراتيجية عالمية وإلى نموذج جيوبولوتيكي ترتكن إليه، فقد اقتضى الأمر العودة إلى النهج الفكري لماكيندر. ومع أن ماكيندر في نظريته الأصلية كان قد حذر من قيام إحدى القوى البرية في القرن العشرين بالهيمنة الإستراتيجية على العالم، فإنه في صياغتها الأخيرة (١٩٤٣م) كان أقل تشاؤمية بكثير فيما يتعلق بقيام القوة البحرية وهذه الفكرة الأخيرة هي التي التقطها نيكولاس سبكمان (N. Spykman 1944)، الذي راح يؤكد على حاجة أمريكا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى العمل على تحييد منطقة «المركز» أو «القلب». وخلافا لما ذهب إليه ماكيندر، فإن سبكمان اعتبر منطقة «الهلال الداخلي» المنطقة الأكثر أهمية وقد أعاد تسميتها بـ «أرض الحافة» (Rimland)، ورأى أن من يسيطر على هذه «الحافة» يصبح في مقدوره أن يُحيِّد منطقة «القلب».

وبهذا انفتح الأمل أمام جيوبولوتيكا القوى البحرية في القرن العشرين. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدا واضحا للعيان أن المقصود بمنطقة «القلب» هو الاتحاد السوفييتي. والحق أن فشل ألمانيا في دحر روسيا قد أظهر للعالم وجاهة نظريات ماكيندر. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، ظهر نموذج عام لصورة العالم يمكن أن نطلق عليه: «نموذج القلب ـ الحافة»، الذي يتألف من قوة برية (الاتحاد السوفييتي)، في مقابل قوة بحرية (الولايات المتحدة)، تفصلهما منطقة تواصل هي أرض «الحافة».

وبغض النظر عن بعض الفروق في المصطلح والتعريف ونقاط التأكيد، يمكن القول إن هذه البنية ثلاثية الأبعاد مستمدة من البحث الذي كان ماكيندر قد نشره سنة ١٩٠٤م، والذي ظل يفرض نفسه على الساحة حتى في أعقاب سنة ١٩٤٥م. لقد صمدت أفكار ماكيندر أمام سيل من النقد ـ كتأكيده

في نظريته الأصلية على الضرورة الحيوية للسكك الحديدية، والذي بدا فكرا باليا لا يتواكب مع عصر الصواريخ عابرة القارات - ومهما قيل عن إن نموذج ماكيندر لا يتساوق مع المستجدات الحالية، فإن الكثير من آرائه قد أثبتت مصداقيتها مع الأيام. ومن ثم فقد بات ممكنا لفكرته المتعلقة بـ «القلب - الحافة» أن تصبح أداة أيديولوجية في أيدي صناع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ولا يرجع الأخذ بأفكار ماكيندر بعد مضي سنوات عدة على نشرها إلى مس من العبقرية أو النبوءة في رؤاه المستقبلية، وإنما يرجع ذلك إلى حقيقة أنه قد قدم بنية مكانية بسيطة للساحة الجغرافية، وجدت فيها الولايات المتحدة ما يتساوق مع سياستها الخارجية في أعقاب سنة ١٩٤٥م. لقد اختزل العالم في قوتين عظميين مع بدايات الحرب الباردة، ووفرت نظرية «القلب - الحافة» طريقة سهلة للتوصيف المفاهيمي للوضع الجديد. أما الأفكار الأخرى عن الأساس الهيدرولوجي للمنطقة المحورية، وكذا المخاوف التي كان ماكيندر قد عبر عنها من التوسع الألماني، فقد طويت في بحر النسيان، وبقي على الساحة نموذج لعدو جديد هو الاتحاد السوفييتي الذي يهيمن على «الحصن»، أو منطقة «القلب». وعلى ضوء هذا التحول الجديد راحت تتشكل السياسة الأمريكية.

احتواء «الحصن»: لعبة الدومينو وفنلندا في منطقة الحافة

أما وقد صار الاتحاد السوفييتي في نظر الولايات المتحدة بمنزلة «الحصن»، فلم يكن هناك سبيل للتعامل مع هذا الحصن إلا بالسعي نحو تطويقه وإحكام الطوق حوله. ويعرف هذا التطويق في لغة السياسة بسياسة «الاحتواء»، التي اتخذت في أعقاب الحرب العالمية الثانية شكل تحالفات مناهضة للسوفييت في مناطق الحافة لإحكام الطوق، من قبيل حلف شمال الأطلنطي في أوروبا (NATO) والسنتو (CENTO) في غرب آسيا، والسياتو (CEATO) في شرق آسيا. أما النقاط التي لم يكن الطوق فيها محكما، فقد استلزمت تدخلا عسكريا، وهذا ما شهدته مناطق الحافة من صراعات كبرى وصغرى في أعقاب سنة ١٩٤٥، مشكلة برلين، والحرب الكورية، وصراع الشرق الأوسط، وحرب فيتنام. وقد نشبت هذه

الصراعات أساسا للحد من تغلغل النفوذ السوفييتي في ربوع الجزيرة العالمية. وقد أدت سياسة «الاحتواء» إلى ظهور نماذج أكثر محدودية من الهيكلة المكانية للتعامل مع قطاعات معينة في منطقة الحافة. وكان هذا السيناريو أشبه ما يكون بلعبة «الدومينو»، حيث يؤدي «انهيار» «سقوط» بلد ما إلى تضرر حتمي للمصالح الأمريكية في البلدان المجاورة لهذا البلد: ففقدان كمبوديا يعد إيذانا بسقوط كل من تايلاند وماليزيا، وهكذا دواليك. على أن أوسوليفان (١٩٨٢م) دحض تشبيه بلدان العالم بحجارة الدومينو المتراصة، والتي تتساقط مرة بفعل الشيوعيين أو تصمد أخرى بدعم من الولايات المتحدة. فالسمة الأساسية لهذه النظرية هي أنها تنحي جانبا قضية الصراعات الداخلية، التي تعتمل داخل هذه البلدان وتحول بالتالي دون ظهور نظريات بديلة تتعلق بعدم الاستقرار، الذي لا تتعلق أسبابه الجوهرية بقلاقل يقف وراءها التآمر الشيوعي الخارجي، ولم تلبث أن حلت في غرب أوروبا نظرية بديلة لنظرية «الدومينو» استلهمها الغرب من وضع دولة فنلندا: فهنا لم يقدم الاتحاد السوفييتي على احتلال عسكري لفنلندا، ولكنه ظل يمارس نفوذا سياسيا أثر في مجريات الأمور داخل فنلندا وفي سياستها بشكل عام. وهكذا صارت فنلندا «النموذج» بالنسبة لهذه العملية. على أن علماء الجغرافيا السياسية لم يعودوا الآن يقبلون بهذا النموذج الفنلندي (ليبوفتز ١٩٨٣م)، ذلك لأن العالم أكثر تعقيدا من هذا التبسيط والمضاهاة المكانية مع وضع فنلندا. ومع ذلك، ظلت الولايات المتحدة تستلهم إستراتيجيتها السياسية من بلدان أمريكا الوسطى في الثمانينيات من نظرية لعبة «الدومينو» (O.Tuathail 1986).

موازنة منطقة القلب: الردع النووي

في حين ركزت سياسة الاحتواء على منطقة الحافة، ركزت السياسة الثانية للنموذج ثلاثي المستويات للعالم، بدرجة أكبر، على تداعيات منطقة القلب السوفييتية، ويرى والترز (Walters 1974) أن سياسة الردع النووي لم تكن لتظهر على الساحة السياسية لولا هذه النظرية عن منطقة القلب. وببساطة فعندما رسخ الاقتناع بأن الاتحاد السوفييتي أصبح يملك

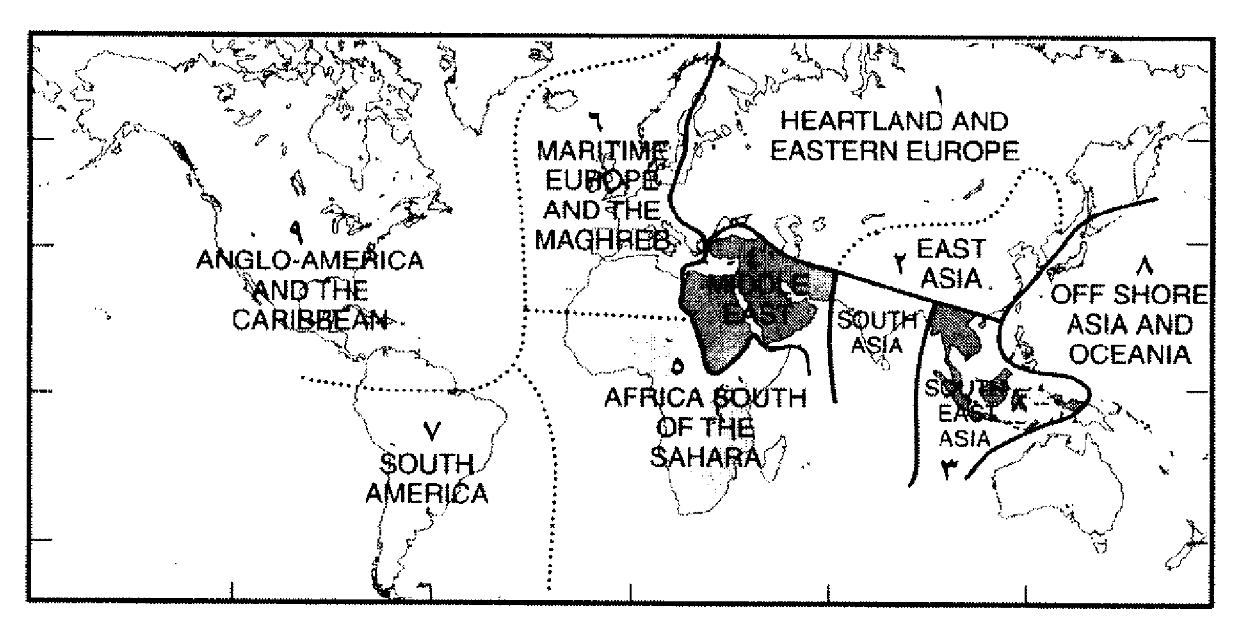
الوضع الجيوبولوتيكي الأقوى، عندئذ أصبحت الأسلحة النووية هي الملاذ الحتمي أمام الغرب. وهكذا دارت عجلة الترسانة النووية في الغرب بحجة موازنة الميزة الإستراتيجية التي يملكها الاتحاد السوفييتي. وبهذا ترسخت قاعدة الردع النووي بحجة إنقاذ الجزيرة العالمية من براثن الشيوعية. ومن ثم فقد بني أخطر قرار في السياسة الخارجية على مر العصور - الذي نجم عنه ما أصبح يعرف بسباق التسلح النووي - على نظرية جغرافية تجاهلها آنئذ جل الجغرافيين وعلماء السياسة. وهكذا يبدو أن آراء ماكيندر لم تفقد أهميتها مع مرور السنين، وفي أوائل الثمانينيات، عندما جدد الرئيس رونالد ريجان سياسة دق طبول الحرب، بُعث ماكيندر من جديد، بوصفه العبقري المتنبئ بضرورة التصدي للألمان... عفوا... نقصد الروس هذه المرة! وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، لا تزال «دروس الجيوبولوتيكا» تلهم المحافظين الجدد باليقظة، وبألا يخفضوا من سباق التسلح، وذلك حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ومن الواضح أن بعض الأفكار لا تندثر أبدا، ما دام البعض يجد فيها نفعية أيديولوجية.

نموذج كوهين للمناطق الجيو إستراتيجية والجيو بولوتيكية:

يعد سول كوهين الجغرافي الوحيد من بين العاملين في هذا الميدان، الذي تصدى لمراجعة كاملة لنظرية «القلب - الحافة». وقد تمثل هدفه الرئيسي في تفنيد سياسة «الاحتواء» التي جعلت من مناطق أوراسيا الساحلية البؤرة المحتملة لنشوب حرب أخرى. وهو يكشف مجددا عن قصور هذه النظرية، فيوضح، على سبيل المثال، أنه من خلال رؤية الوضع على أنه مجابهة بين قوة عظمى برية وأخرى بحرية، فإن سياسة الاحتواء لن تختلف في شيء عن إغلاق بوابة الإسطبل بعد أن فر الحصان، ذلك أن الاتحاد السوفييتي كان قد مكن لنفسه بالفعل كقوة بحرية في كل محيطات العالم. وعلى ذلك فإن مراجعة كوهين للفكر الإستراتيجي إنما تقوم على توفير نموذج أكثر مرونة من الناحية العسكرية، وأقرب كثيرا إلى طبيعة الجغرافيا. وهو في هذا يتباعد عن نظرية «القلب - الحافة» على مرحلتين زمنيتين متتابعتين.

ففي كتابه «الجغرافيا السياسية في عالم منقسم» (١٩٧٣م)، قدم كوهين نموذجا «تراتبيا» ومناطقيا للعالم يغالب به «أسطورة العالم الواحد» التي أضلت في رأيه الجيوبولوتيكيين السابقين. فهو شديد الاعتقاد بأنه لا وجود لوحدة إستراتيجية للمكان على الساحة العالمية، وإنما هناك عدة حلبات منفصلة في عالم منقسم أساسا. ويستند كوهين في ذلك إلى المفهوم الجغرافي التقليدي للإقليم أو المنطقة. ثم إنه يطرح تراتبية من نمطين من المناطق، اعتمادا على ما إذا كان عولمي النطاق أو إقليمي النطاق. أما المناطق الجيوإستراتيجية فهي تُوصّف وظيفيا وتعبر عن العلاقات المتبادلة داخل جزء كبير من العالم. وأما الأقاليم الجغرافية السياسية فهي تقسيمات فرعية للتقسيمات الإستراتيجية، وهي متجانسة من حيث ميراثها الثقافي وأحوالها الاقتصادية والسياسية.

ويوضح (الشكل ٢ - ٢) استخدام كوهين (في المرجع السابق) لهذه المفاهيم لإنجاز نموذج للعالم، حيث يحدد إقليمين أو منطقتين جيوإستراتيجيتين لاغير، تتحكم في كل منهما قوة من القوتين العظميين في العالم، ويسميهما «العالم البحري المعتمد على التجارة» و«العالم القاري الأوروآسيوي». ومن ثم فإن تصور كوهين الأولي للبنية المكانية للعالم يتشابه مع النماذج الجغرافية القديمة. على أنه يمضي خطوة أبعد فيقسم المنطقتين الجيوإستراتيجيتين إلى خمس مناطق جيوبولوتيكية ومنطقتين جيوبولوتيكيتين على التوالي. وفضلا عن ذلك، فإنه يعتبر منطقة جنوب آسيا منطقة جيوإستراتيجية محتملة. ويحدد كوهين فيما بين المنطقتين الإستراتيجيتين الحاليتين منطقتين جيوبولوتيكيتين متميزتين يسميهما «الحزام المهشم»، وهما منطقتا الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. فخلافا للمناطق الجيوبولوتيكية الأخرى، تتسم هاتان المنطقتان بالافتقار إلى الوحدة السياسية، كما أن لكل من المنطقتين الجيوإستراتيجيتين موطئ قدم داخل كل منهما. ونظرا للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها هاتان المنطقتان بالنسبة للقوتين العظميين، فإنه هنا على وجه التحديد، يكون المجال مناسبا لتطبيق سياسة الاحتواء. والنقطة الأساسية هنا هي قول كوهين إن أجزاء منطقة الحافة ليست كلها على الدرجة نفسها من الأهمية، وعلى السياسة أن تأخذ ذلك في الحسبان. ومن ثم فإن الاحتواء الانتقائي هو السياسة المتماشية مع الحقائق الواقعية للجغرافيا وليس سياسة الاحتواء الشمولية.



الشكل (٢ ـ ٢): مناطق كوهين الجيواستراتيجية وتفريعاتها الجيوبولوتيكية

الحزام المهشم كما حدده كوهين في ١٩٧٣ و١٩٨٢م.

الحزام المهشم الثالث كما حدده كوهين في ١٩٨٢م.

الحدود الجغرافية الإستراتيجية.

الحدود الجيوبولوتيكية.

١ـ منطقة القلب وأوروبا الشرقية. ٢ـ شرق آسيا.

٣ـ جنوب شرق آسيا. ٤ـ الشرق الأوسط.

٥ـ الصحراء الكبرى. ٦ـ الحدود المائية لأوروبا والدول المغاربية.

٧ـ أمريكا الجنوبية. ٨ ـ المناطق الآسيوية الأوقيانية المحاذية للشاطئ.

٩ ـ الحدود الأمريكية ـ الإنجليزية والكاريبية.

وفي مراجعة لنموذجه عاد كوهين (١٩٨٢م) ليؤكد من جديد على تقسيماته للمنظومة الإستراتيجية للعالم، مع تعديل بعض التفصيلات في البنية المكانية الأصلية. وأبرزها وضعه أفريقيا جنوبي الصحراء «كحزام مهشّم» ثالث (الشكل ٢-٢)، ولكن التعديل الجوهري تمثل في إبرازه لما يسميه دول «الصف الثاني» أو مراكز القوة الإقليمية. وفي النموذج الأصلي لكوهين مثلت الأقاليم الجيوبولوتيكية أساسا لعدد من ركائز القوة، وهو ما يبرز بوضوح في نموذجه المعدل، فقد طورت ثلاث مناطق جيوبولوتيكية ثلاث قوى عالمية جديدة هي: اليابان، والصين، وأوروبا، لتلحق بكل من الولايات المتحدة

والاتحاد السوفييتي. ثم ظهرت في أقاليم جيوبولوتيكية أخرى قوى من «الصف الثاني» هي المهيمنة في إقليمها ومنها الهند، والبرازيل، ونيجيريا، ويتسع هذا المقام الثاني ليشمل سبعا وعشرين دولة. ثم ينتقل النموذج بعد ذلك إلى دول أخرى في المرتبة الثالثة فالرابعة فالخامسة. وتتحدد مرتبة الدولة وفق درجة اتساع نفوذها فيما وراء حدودها. وبهذا نخرج بخريطة للعالم متعددة نقاط القوة، تتداخل فيها مناطق النفوذ، مما يجعلها أكثر ديناميـة من النموذج القديم المؤلف من قطبين كبيرين فقط. والاختلاف الجوهري بين النموذج القديم والجديد هو الترابط المتبادل الأوضح والأكبر بين نقاط المناطق والبلدان على مختلف درجات السلم الهرمي (التراتبي). كما يوضح هذا النموذج أن نفوذ القوتين العظميين القديمتين قد أخذ يتقلص ليحل محله نفوذ قوى إقليمية جديدة، ولو بشكل جزئي. وخلاصة الأمر أن هذا النموذج الجديد يمثل تقدما أبعد بكثير مقارنة ببساطة أو «سذاجة» نظرية «القلب ـ الحافة»، كما أنه يأخذنا مرة أخرى إلى التركيبية التقليدية لنماذج الجغرافية الإقليمية. وفي آخر مراجعاته يقترح كوهين (١٩٩٢م) نموذجا أكثر تعقيدا، ينطوي على المزيد من التمييز بين وظائف الأماكن عبر ساحة العالم.

على أن هناك جانبا واحدا يلتقي فيه كوهين مع أنصار نظرية «القلب ـ الحافة»، فهو مثلهم يحاول أن يبلغ رسالة إلى صانعي السياسة في بلده. فنموذجه المعدل الأول كان الهدف منه دحض المناداة بتجديد سياسة الاحتواء، في أعقاب انتخابات سنة ١٩٨٠م، التي وضعت مرشح المحافظين رونالد ريجان على كرسي الرئاسة الأمريكية. وعلى هذا فإن ما يقدمه كوهين إنما يعكس، في نهاية الأمر، وجهة النظر الأمريكية للعالم.

الميراث الجيوبولوتيكي

ليس القصد من وراء هذا القسم أن نتصدى لكشف أوجه التحيز السياسي، فهذه أمور ليست بخافية على أحد بخلاف ما يتوهمه البعض. فلقد أوضح نيل سميث (Neil Smith 1984) ـ على سبيل المثال ـ أن حجج بومان ضد الجيوبولوتيكا الألمانية وقت الحرب العالمية الثانية تبدو لنا اليوم جوفاء إلى حد كبير، إذا ما تذكرنا ما أسهم به بومان شخصيا في الجهد

الحربي للولايات المتحدة. ومع ذلك، فليس من همنا في هذا العمل العلمي أن نتخذ موقفا معاديا لأمريكا، أو لألمانيا، أو لبريطانيا، وإنما الذي يعنينا بالدرجة الأولى أن نوضح للقارئ أن مشاعر الانحياز القومي قد لوَّنت كل الفكر الجيوبولوتيكي الإستراتيجي (O'Loughin 1984). ولا يعني هذا أن نقلل من قيمة النماذج التي عرضنا لها في هذا السياق، فهي جميعا من تراث الجغرافيا السياسية. وإن علينا أن نتفهم ماكيندر، وعلماء الجيوبولوتيكا الآخرين. ليس بأفكارهم وإنما من خلال فهم هذه الأفكار في سياقاتها التاريخية والقومية. بتلك الطريقة وحدها يمكننا أن نتجاوز هذا التراث المميز وسيئ السمعة في آن.

ومع أن التأريخ النقدي للجيوبولوتيكا يعد خطوة مهمة على الطريق نحو جيوبولوتيكا جديدة، فإن هذا التتبع في حد ذاته لا يمثل إلا الخطوة الأولى في تلك المهمة. لقد خرجنا مما سبق بدرسين مهمين: الأول هو أن الجيوبولوتيكا ليست بحال مجموعة من اللزوميات أبدية العمر، فلقد ثبت للجغرافيين خلال المسيرة من ماكيندر إلى كوهين أن الأسس التي تقوم عليها الجيوبولوتيكا دائمة التبدل والتغير، ومن ثم فالجيوبولوتيكا تاريخية. الدرس الثاني هو أن الجيوبولوتيكا ليست من العلوم الحيادية، مع ملاحظة أن الجغرافيين وغير الجغرافيين أيضا لا يخفون مشاعرهم الوطنية والقومية في كتاباتهم. أما والحال كذلك، فكيف لنا إذن أن نستفيد من هذين الدرسين؟ لقد قدم كل من أوتواتهيل وآجنيو (O'tuathail and Agnew, 1992) إطارا يمكننا من خلاله أن نطور جيوبولوتيكا متفاعلة مع التاريخ ومتجاوزة لشبهة الانحياز القومي. فهما يعرفان الجيوبولوتيكا بأنها شكل خاص من التفكير المنطقي يقيم الأمكنة من زاوية ضرورات الأمن المتعلقة بدولة أو مجموعة من الدول. وقد أتاح لهم هذا التعريف المتسم بالشمول أن يحددوا نمطين من التفكير الجغرافي. وتلك هي الخطوة المفتاح فيما نطرحه هنا. فهناك من ناحية تفكير جيوبولوتيكي عملي دائم التنفيذ على يد نخب الدولة، المدنية العسكرية. وتنظر هذه النخب إلى الساحات الجغرافية الواقعة فيما وراء حدود الدولة على أنها مصادر تهديد محتملة لأمنها القومي. وعلى هذا تصبح الرقع الجغرافية بمنزلة «سلع أمن» على حد تعبير أوتواتهيل وآجنيو.

ومن ناحية ثانية لدينا تفكير جيوبولوتيكي رسمي، حيث تصاغ الأفكار العملية في قالب نظريات عبر كتابات أكاديمية، كالتي ناقشناها فيما سبق. ويقسم التفكير الجيوبولوتيكي الرسمي العالم، ويسعى إلى تقييمات متمايزة للأجزاء الناتجة، وتمثل نظريات القلب والحافة والأحزمة المهشمة وغيرها مفاهيم أولية توصِّف تلك «السلع الأمنية» التي أولاها مختلف المنظرين أولوية كبيرة قصوى.

ولاشك في أن أهمية تمييز هذين الشكلين للجيوبولوتيكا إنما تكمن في فهمنا للعلاقة بينهما (Sloan 1988)، خاصة أن كلا من الصورتين العملية والرسمية تؤثر واحدتهما في الأخرى (أوتواتهيل ١٩٨٦م). والجدير ملاحظته هنا أن غالبية المشتغلين بالجغرافيا السياسية لهم باع كبير أيضا في ساحة الجيوبولوتيكا، ولعل هذا يفسر إشكالية تاريخ الجيوبولوتيكا في مسيرتها. وللخروج من هذا المأزق فإننا نقترح حلا بسيطا للغاية، وهو أن نجعل من التفكير الجيوبولوتيكي العملي موضوعا لما نقوم به من تحليلات للجيوبولوتيكا الرسمية. وهذه الجيوبولوتيكا الجديدة ستحاول أن تضفي معنى على الماضي وأن تطرح التفكير الجيوبولوتيكي لإستراتيجيات الدولة. وبهذا النهج يمكننا أن نأمل حقا في أن نتجاوز التحيزات القومية، التي تفشت كالوباء في الجيوبولوتيكا.

الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية

تفتق التفكير الجيوبولوتيكي العملي عما أسماه جاديس (Gaddis 1982) بالقواعد الجيوبولوتيكية، وهي مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة فروض سياسية ـ جغرافية تنطلق منها الدولة في سياستها الخارجية. وتتضمن هذه القواعد بالضرورة تحديداً لمصالح الدولة، ولمصادر التهديد، التي قد تتعرض لها هذه المصالح، والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات إن وقعت، والمبررات التي تساق للإقدام على هذا الرد. وتتنوع هذه القواعد بتنوع الدول على خريطة العالم.

ومع أن لكل دولة قواعدها الجيوبولوتيكية التي تنتهجها، فإن مثل هذا التفكير العملي لا يمارس في فراغ. والواقع أن مجموعات القواعد الجيوبولوتيكية الخاصة بالدول ليست مستقلة تماما عن بعضها، بل أن هناك

دائما تسلسلا تراتبيا للنفوذ داخل منظومة الدول، حيث تفرض الدول القوية الأفكار والفرضيات على الدول الأضعف. بل إن «القوى العظمى» مارست تأثيرا قويا جدا في القواعد الجيوبولوتيكية للدول الأخرى الأعضاء في المنظومة الدولية. وعلى ذلك يمكن القول إنه في ثنايا حقبة تاريخية واحدة تتوافق أغلبية القواعد الجيوبولوتيكية لتكون نمطا عاما واحدا سائدا. وتلكم هي الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية.

ويسير كل من أوتواتهيل وآجنيو (1992) على خطى روبرت كوكس (R. Cox 1981) في تصوره للأنظمة العالمية ونهجه في البنى التاريخية. وتمثل هذه الأخيرة إطارا للفعل يجمع ثلاث قوى متفاعلة، هي: الإمكانات المادية، والأفكار، والمؤسسات. ويتضح انطباق هذا النموذج على الأنظمة العالمية من واقع الأحوال التي سادت زمن الحرب الباردة، عندما طرحت الولايات المتحدة ـ التي كانت تمتلك الإمكانات المادية للسيطرة على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ أفكارا ليبرالية في السياسة والاقتصاد، وأسهمت في إقامة مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار للنظام العالمي الجديد. ويعتقد كوكس أن هذه الأنظمة العالمية تجمع البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالحرب الباردة هي البنية السياسية لهذا النظام العالمي. ويربط كوكس أنظمته العالمية بهيمنة دولة واحدة، تفرض ثم تحمي نظامها العالمي. وإجمالا نقول إن اهتمامنا النوعي بالأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية لن ينطوي على معنى إذا فصلناه عن الاهتمام الأعم بازدهار وسقوط القوى العظمى على مدى تاريخ الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن علينا أن نعالج هذه النقطة أولا قبل أن نحاول تعريف أي من الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية العينية.

دورات السياسة الدولية

تتمثل إحدى السمات المميزة لتاريخ منظومة العلاقات الدولية في ازدهار وسقوط عدد محدود من القوى الكبرى. ولقد جادل بعض الدارسين بوجود نوع من «النظام داخل النظام» يتعلق القوى العظمى وحدها. وفي كتاب: «نظام القوى الكبرى» للأستاذ ليفي (١٩٨٣م) ـ على سبيل المثال ـ نجد ثلاث عشرة

دولة فقط تسيطر على الساحة العالمية منذ سنة ١٩٤٥م، ولا يتجاوز عدد القوى الكبرى سبعا في زمن واحد. أما بول كنيدي (١٩٨٨م)، فقد تناول قصة هذه القوى الكبرى في كتابه بعنوان «ازدهار وسقوط القوى العظمى» الذي لقي رواجا كبيرا بين القراء، والذي يعد عملا علميا متفردا من نواح عدة. كما شهدت الأعوام الأخيرة سيلا من الدراسات يفهم منها أنه لم يقدَّر لأي دولة عظمى أن تحتفظ وحدها بالسيطرة على النظام العالمي. ولقد ظلت قصة اضمحلال الإمبراطورية البريطانية موضوعا محببا لنفوس الأمريكيين. ومنذ السبعينيات، كانت هناك دلائل تشير إلى أنه حتى هذا الكيان المتبقي من البناء الإمبراطوري الضخم يعاني أيضا اضمحلالا نسبيا. ولعل هذا ما يفسر السر في رواج كتاب كنيدي. وما من شك في أن فهم الأسباب التي تؤدي إلى «الاضمحلال» مسألة بالغة الأهمية، ولكن هل يمكن للبشرية أن تتعلم من التاريخ؟ إن كنيدي يجيب بنعم صريحة، لكن المشكلة فيما يتعلق بإجابته هي أنه يخفق في أن ينطلق على نحو ذي دلالة من الدلالات السياسية الأبعد مدى للأحداث، فهناك افتقار لحس «المدى البعيد» المميز لبروديل في تحليل كنيدي وتوصيفاته. وبإمكاننا أن نعالج هذا القصور من خلال نهج أو تحليل النظم العالمية (Taylor 1996).

لقد طورت معظم الدراسات حول قيام وسقوط القوى العظمى نماذج من دورات زمنية ترصد مراحل الصعود والهبوط. ويصف جولدشتاين في دراسة حديثة له أكثر من اثني عشر تحليلا مماثلا، ولكننا هنا سوف نركز على تحليلين من أشهر هذه التحليلات: تحليل مودلسكي المؤلف من خمس دورات وأربع قوى عظمى (تبوأت بريطانيا موقع السيادة في دورتين منها)، ثم تحليل «النظم العالمية» المؤلف - خلافا للنموذج السابق - من ثلاث دورات فقط تحكمت فيها ثلاث قوى عظمى. وتعكس هذه الاختلافات في أعداد الدورات اختلافات جوهرية في المفاهيم المتعلقة بالدورات السياسية.

دورات مودلسكي الطويلة للسياسة العالمية

للأستاذ جاديس (Gaddis, 1982) تصنيف طريف للمشتغلين بعلم التاريخ، فهم إما من أهل الربط Lumpers وإما من أهل الحل Splitters. وفي حين أن أهل الربط يضفون النظام والترابط على الماضي، فإن أهل الحل يركزون على

نقاط الخلاف والتناقض. ويندرج جميع من كتبوا عن دورات السياسة الدولية - بحسب التعريف - تحت مظلة أهل الربط، ويأتي جورج مودلسكي في مقدمة هذه الفئة.

قدم مودلسكي نموذج دوراته الطويلة، للمرة الأولى، في مقال ظهر سنة ١٩٧٨م، ثم تناوله بالتعديل مرات عدة فيما بعد، إلى أن انتهى بإصدار كتاب بعنوان: «الدورات الطويلة في السياسة العالمية» Long Cycles in World Politics سنة ١٩٨٧م. وقد جاء كتاب مودلسكي كرد فعل تجاه تقليدين مختلفين في العلاقات الدولية: فهو من ناحية لا يقبل ما ذهب إليه الكتاب الواقعيون، من أمثال بل (Bull, 1977)، الذين يصفون النظام العالمي بالفوضوية، ويكشف عن تناظرية في السياسة الدولية هي نقيض تماما للفوضوية. ومن ناحية ثانية يهاجم مودلسكي الاقتصاد السياسي العالمي لأنه - في تقديره - يحط من قدر العمليات السياسية لحساب العوامل الاقتصادية. ويدعو مودلسكي إلى اتباع منطقين بدلا من منطق واحد في تفسير مجريات الأحداث على الساحة العالمية، وذلك بفصل السياسة الدولية عن الاقتصاد العالمي. وقد جاءت مقالته الأصلية سنة ١٩٧٨م لتطرح رؤية سياسية بديلة لرؤية ولارشتاين (b: 1974) في تحليله للنظم العالمية، وذلك ما يجعل نموذج دورات مودلسكي الطويلة مهما بوجه خاص هنا، من حيث إنه يمكننا من استجلاء الفوارق بين فرضية «المنطقين»، وموقفنا السياسي - الاقتصادي.

ولابد من التنبيه إلى أن هناك أوجه تشابه سطحية بين دورات مودلسكي والإطار الذي نطرحه هنا. ويبدأ نظام مودلسكي قرابة سنة ١٥٠٠م، في شكل دورات متعاقبة، تغطي كل دورة منها ما يربو على مائة عام (١٩٧٨: ٢١٨)، ويعني ذلك أن العالم اليوم يمر بالدورة الخامسة وفق هذا الحساب. وترتبط كل دورة بقوة عظمى، تضطلع بمهمة «الحفاظ على النظام» في منظومة العالم السياسية. وقد تمثلت هذه القوى في كل من: البرتغال، وهولندا، وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة تباعا. فلقد تسيدت البرتغال القرن السادس عشر، وهولندا القرن السابع عشر، بريطانيا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم الولايات المتحدة القرن العشرين. ويلاحظ أن بريطانيا وحدها كانت تمسك بزمام أمور العالم على مدار دورتين عالميتين.

وتتضح تفاصيل هذه الدورات الخمس في الجدول (٢-١)، وفي كل منها نجد خطوات متتابعة ترصد قيام هذه القوى العالمية الأربع وسقوطها. وتبدأ الدورة بأوضاع عالمية ممزقة بسبب التنافس الدولي الحاد الذي يؤدي إلى اشتعال الحروب. وتطول هذه الحروب ساحات جغرافية شاسعة على الكرة الأرضية، وتخرج القوة المنتصرة في الحرب لتفرض سيطرتها على النظام السياسي الجديد الناجم عن الحرب. وتنتهي هذه المرحلة بإبرام معاهدات تضفي الشرعية على النظام العالمي الجديد، الذي يتمركز حول القوة المنتصرة في الحلبة. ولأنه ليس في مقدور قوة واحدة مهما بلغت سطوتها أن تضمن لنفسها دوام الحال، فإن مرحلة التدهور تبدأ في التشكل. وفي بداية الجولة يقع النظام الدولي بين رحى قطبين كبيرين، ثم تتعدد الأقطاب على المسرح، إلى أن يصاب النظام كله بالضعف، الأمر الذي يمهد لميلاد قوة عظمى جديدة. وهكذا تبدأ الدورة التالية. وتتسم دورات مودلسكي السياسية بالاتساق، وهذا أمر يحسب له.

ولكن لابد من ملاحظة أن النطاق الجغرافي لنموذج مودلسكي يتجاوز حجم الاقتصاد العالمي، ذلك لأن نظامه السياسي الدولي هو نظام عالمي منذ البداية. والأمر هنا لا يتعلق بالتعريف الجغرافي فحسب، بل بتفسيره للدور الذي اضطلعت به البرتغال: فبالنسبة لمودلسكي أصبحت البرتغال بعد أن سيطرت على شبكة التجارة في المحيط الهندي مركزا للنظام الدولي، ومن ثم قوة عالمية. ولكن ولارشتاين يضع معظم نشاط البرتغال في الساحة بمنأى عن الاقتصاد العالمي، بينما يضفي أهمية كبرى على الاستعمار الإسباني في الأمريكتين نظرا لأنه يخلق محيطا جديدا من «الأطراف». أما مودلسكي فيرى أن هذا النشاط الإسباني جرى كله داخل منظومته، وأنها لم تطور «منظورا عالميا». وهنا نأتي إلى جوهر الاختلاف بين النهجين، من حيث إن ولارشتاين لا يولي أهمية للمنظور العالمي بالمعنى الكوني، وذلك لأن نظامه العالمي تمثل في الأساس في اقتصاد أوروبي عالمي، ولم يكتسب صفة العالمية إلا مع حلول سنة ١٩٠٠م.

الجدول (٢ - ١): نموذج مودلسكي للدورات الطويلة للسياسات الدولية

الدورات	القوى الدولية العظمى	الحروب العالمية	المعاهدات لإضفاء الشرعية	المؤسسات الكبرى	علامات التدهور
١	البرتغال	الحروب الإيطالية (١٤٩٤ - ١٥١٧م)	معاهدة ترودبسلاس (١٤٩٤م)	شبكة قواعد عالمية	ضم البرتغال إلى التاج الإسباني (١٥٨٠م)
٢	هولندا	الحروب الإسبانية (١٥٧٩ - ١٦٠٩م)	هدنة لمدة ١٢ عاما مع إسبانيا (١٦٠٩م)	حرية الملاحة	الثورة الإنجليزية
٣	بريطانيا	الحروب مع فرنسا (١٦٨٨ - ١٧١٣م)	معاهدة أترخت (١٧١٣م)	السيطرة على البحار	استقلال الولايات المتحدة الأمريكية
٤	بريطانيا	الحروب مع فرنسا (١٧٩٢ - ١٨١٥م)	مؤتمر ڤيينا (١٨١٥م)	التجارة الحرة	الإمبريالية
٥	الولايات المتحدة	الحروب مع ألمانيا (١٩١٤ - ١٩٤٥م)	صلح ڤرساي وصلح بوتسدام (١٩١٩ ، ١٩٤٥م)	هيئة الأمم المتحدة	حرب ڤيتنام

لكن لماذا مثَّل المنظور العالمي معيارا مهما عند مودلسكي؟ إن الآلية الأصلية للتغير في نظامه ثنائية المحاور: فهناك من ناحية ما يسميه «الحافز إلى إرساء نظام عالمي» (١٩٧٨:٢٢٤)، فما إن يلح في الأفق إمكان قيام نظام عالمي، حتى تعبر إرادة كامنة للقوة عن نفسها كدافع ملح لتشكيل هذا النظام. وقد لا يعي هذا المنظور العالمي سوى عدد قليل من الأفراد، إلا أنهم يستجيبون بذلك للحاجات غير المعبر عنها للكثيرين من الناس. ومن ناحية ثانية يعتقد مودلسكي أن طبيعة السياسة الدولية بوصفها نظاما إنما تعني أن البنى عرضة للانهيار، من ثم يتعين إعادة بنائها. فكل النظم تعاني فقدان النظام ولا بد من تطويرها من خلال دورات أخرى جديدة حتى يكتب لها البقاء. وهكذا يرصد مودلسكي التطورات والتحولات الدولية على أساس هاتين الآليتين (راجع الجدول ٢-١).

من الواضح أننا وضعنا أيدينا هنا على نقطة الضعف في نموذج مودلسكي: فعلى الرغم من هذا الاتساق في النموذج، فإن آليات التغيير فيه مخففة من أصولها. ويرجع الخلل في النموذج إلى نقطة البداية التي انطلق منها مودلسكي، وذلك في فصله وظيفيا بين النظام السياسي العالمي والاقتصاد العالمي. ومع أننا لا نقول إن مودلسكي قد قلل من شأن

الاقتصاد العالمي ـ فالسياسة عند مودلسكي تتعلق [بمن] حصل على [ماذا] في النظام العالمي ـ إلا أننا نرى أنه عالج واحدهما في معزل عن الآخر. وفي تقديرنا، يأتي نموذج مودلسكي كمثال كلاسيكي للمناهج التي لا تشبع ولا تغني من جوع. ولقد أوضحنا في الفصل الأول أن نظام الدولة السياسي والنظام الاقتصادي مكونان متتامان في عملية واحدة للتطور المجسَّدة في مفهوم الاقتصاد العالمي. وعليه فليس ثمة منطقان بل هناك منطق واحد يحكم الأمور، بمعنى أن الاقتصاد العالمي لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسي الذي يوفره نظام دولتي تنافسي. وذلك تعريف ضروري، وإن لم يكن كافيا، لاقتصاد رأسمالي عالمي (Chase - Dunn,1982). والنتيجة التي نخرج بها هي أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب، أو سياسية فقط، وإنما هي جماع الاثنين معا. وعلى ذلك، فإنه بدلا من إطار مودلسكي السياسي نصبح في حاجة إلى إطار سياسي ـ اقتصادي يعيد التاريخ من جديد إلى ساحة الجيوبولوتيكا.

وقد تمثلت استجابة مودلسكي لهذا النقد في أنه أخذ يتلمس إطارا شموليا بديلا يدخل فيه نموذجه. وقد وجد ضالته في كتاب قيم عن النظم الاجتماعية من تأليف تالكوت بارسونز (T. Parsons, 1954) وأعلن مودلسكي (١٩٨٧: ١١٨) أنه «يشعر بالرضا» لأن لغة بارسونز الاصطلاحية «تتوافق» مع نموذجه. ولذا فإنه قلص دوراته إلى أربع دورات فقط. ينجز في كل منها جيل من أجيال نخب القوى العالمية واحدة من الوظائف الكلاسيكية، التي حددها بارسونز فيما يلي: «الحفاظ المستتر» و«التكامل» و«تحقيق الهدف» و«التكيف» في النظام العالمي المتغير. والنتيجة هي أن تتابع الدورات العالمية يرسم «منحنى تعلُّم»، حيث تبنى كل دورة على ما أنجزته الدورات السابقة لها، وتأخذ القوى العظمى العالمية دور الوسائل التعليمية. ومن نواح عدة يعد هذا الإطار العام الجديد للنظم أكثر مواءمة لاستخدام مودلسكي الأسبق لمفاهيم النظم العامة من زاوية أنه يبرز عمليات التغيير بشكل أوضح. ولكن المحصلة النهائية لهذا، أي النزعة الوظيفية الناجمة. تبدو زائدة حتى بالنسبة لأكثر دعاة «الربط» تحمسا، والأهم من كل ذلك، أن استخدامه لتحليل بارسونز لا يفيد في توضيح التفاعلات بين العمليات السياسية التي يرصدها، والتغيرات الاقتصادية الضخمة المتزامنة

مع هذه العمليات. ولذا فإن مودلسكي قد سعى سنة ١٩٨١م لكي يربط نموذجه بموجات كوندراتيف، ولكن محاولته باءت بالفشل، فعاد أدراجه لتحليلات بارسونز.

نستخلص من هذا النقاش أنه ينبغي قراءة نموذج مودلسكي من خلال سياق التدهور الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل أشد الأمور غرابة في النموذج أنه يخص بريطانيا بالهيمنة على دورة القرن الثامن عشر، ويريد مودلسكي بهذا أن يرسي سابقة تاريخية مهمة تستفيد منها الولايات المتحدة: فإذا كانت بريطانيا في نهاية دورة هيمنتها الأولى فقدت «حربا استعمارية خرقاء» (هي حرب الاستقلال الأمريكية)، فإن هذه الصدمة كانت أيضا بمنزلة الحافز كي تبدأ بريطانيا دورة هيمنة ثانية تقود من خلالها العالم لمدة قرن آخر من الزمان (Modelski 1987:87). وبالنسبة لمودلسكي، ما أشبه اليوم بالبارحة... فالمسافة بين حرب الاستقلال الأمريكية وحرب فيتنام من أجل الاستقلال مجرد خطوات على درب التاريخ الطويل، فلماذا إذن لا تتطلع أمريكا إلى مركز الصدارة العالمية مرة أخرى في دورة «قرن آخر»، مثلما فعلت بريطانيا من قبل؟ وباختصار فإن مودلسكي يقدم نموذجا بالغ التفاؤل لنظام عالمي متقدم وأمريكا قوية. ولمزيد من الاطلاع بشأن هذا النهج، يمكن للقارئ الرجوع إلى: (Modelski and Thompson, 1995).

دورات الهيمنة العالمية

في نهج تحليل النظم العالمية، تمثل الهيمنة ضمن منظومة العلاقات الدولية ظاهرة نادرة الحدوث، فقد برزت على الساحة العالمية مرات ثلاثا فقط: الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر، والهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، ثم الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين. وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي، غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادي. وقد تضمن ذلك مراحل ثلاثا: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاية الإنتاجية على منافسيها، وتمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول على امتيازات تجارية، ثم تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية على الاقتصاد العالمي. وعندما

تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة ما، فإنها تتأهل لاحتلال موقع الهيمنة على الساحة العالمية. ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية، لا عن طريق التهديد أو الوعيد، وإنما من خلال موازنة القوى الأخرى بطريقة تحول دون قيام ائتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة. يلاحظ كذلك أن الدول التي احتلت موقع الهيمنة قد عمدت إلى إشاعة الأفكار الليبرالية، التي لقيت قبولا واسعا في مختلف ربوع العالم، ومن ثم فإن الهيمنة تنطوي على أبعاد تتجاوز مجرد الزعامة السياسية لهذا العالم.

وبعد ترسخ أقدام دولة مهيمنة ما على خريطة العالم لحين من الوقت، تبدأ هذه الهيمنة في الأفول التدريجي. ومرد ذلك أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكّن القوى المنافسة من استنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها، لترقي من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوى المهيمنة. وهنا يبدأ الاضمحلال بداية في مجال الإنتاج، ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة. ويلاحظ من الاستقراء التاريخي أن اثنتين من القوى العظمى في مرحلة التدهور، حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لاحتلال مركز الصدارة: إذ لجأت هولندا، وهي في مرحلة الانهيار، إلى التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو صعدا إلى موقع الصدارة، وهو السيناريو نفسه الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب سنة ١٩٤٥م. وهذه السياسة تجعل انتقال دفة القيادة أمرا ميسرا من ناحية، كما أنها تضفي مسحة من الشرعية على الوضع الجديد.

إن ازدهار الدول المهيمنة وسقوطها يحدد دورة خاصة للهيمنة أيضا. وقد ربط ولارشتاين (1984:b)، متبعا في ذلك جوردون (١٩٨٠)، دورات الهيمنة تلك بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث. وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد على السوق العالمية للاستثمار، والتي تدعم وجود الدولة المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي واقتصادي معا، وهو ينتج بنية تحتية قوية، تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية على اتساع النظام، جنبا إلى جنب مع شبكة دبلوماسية قوية، وقواعد عسكرية في نقاط متعددة في العالم. وبهذه الإمكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور. وتنتهي دورة الهيمنة بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما،

وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي. وهكذا فقد مثلت حرب الثلاثين عاما، التي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا سنة ١٨٦٤م، إيذانا ببدء السيادة الهولندية. ثم مثلت حروب الثورة الفرنسية النابليونية، التي انتهت بصلح فيينا سنة ١٨١٥م، علامة بروز بريطانيا كقوة مهيمنة. ثم أتت الحربان العالميتان في القرن العشرين لتتمخضا في آخر المطاف عن قيام هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م، إيذانا ببداية الهيمنة الأمريكية.

ويلاحظ أن دورات الهيمنة الثلاث ليست بذلك التحدد القاطع الذي نلاحظه في دورات مودلسكي طويلة الأمد، فهي لا تتسق زمنيا مع قرون مودلسكي الخمسة للزعامة على العالم، وبالرغم من أن هناك توازيات عامة مع نموذج مودلسكي على مدى الدورة الهولندية الطويلة، والدورة الثانية الطويلة لبريطانيا، والدورة الحالية للولايات المتحدة، فإن الاختلافات تبرز هنا أيضا، فمودلسكي على سبيل المثال لا يتعامل مع حرب الثلاثين عاما في القرن السابع عشر كواحدة من حروبه العالمية، وإنما يدرجها ضمن الحروب الإقليمية الخاصة بأوروبا (راجع الجدول ٢-١) بحجة أنها تخلو من الأبعاد الدولية. ثم هناك الاختلافات الأهم حول الدورة البرتغالية الطويلة، وكذا الدورة الأولى لبريطانيا عند مودلسكي. ولقد تناولنا في موضع سابق مسألة أحقية البرتغال فيما يتعلق بزعامة العالم خلال القرن السادس عشر، ونكتفي هنا بأن نضيف أنه طبقا لمعايير الهيمنة في تحليل النظم العالمية، لا يمكن بحال القول بوجود هيمنة برتغالية عالمية في القرن السادس عشر.

على أن الاختلافات فيما يتعلق بدورة مودلسكي البريطانية الطويلة الأولى في القرن الثامن عشر أكثر إثارة للاهتمام؛ فهذه الدورة بالغة الأهمية من أجل انتظام نموذج مودلسكي. وفي دورات الهيمنة لا نجد انتظاما مناظرا إذ إن المسافة الزمنية بين الدورتين الأولى والثانية في الهيمنة أطول بكثير من المسافة بين الدورتين الثالثة والرابعة، ومن ناحية أخرى تمثل هذه الدورات رؤية أقل تفاؤلا من وجهة النظر الأمريكية، لأنها تغفل السابقة البريطانية في تبوؤ موقع الصدارة في دورتين متتاليتين. أما في تحليل ولارشتاين فإن القرن الثامن عشر لا يمثل أكثر من نهاية دورة لوجستية وبداية أخرى، والتنافس المحتدم، الذي يرتبط عادة بمثل هذه الظروف. ولقد بقيت حقبة التنافس التالية للهيمنة الهولندية بين بريطانيا وفرنسا لفترة أطول من فترة التنافس

التالية للهيمنة البريطانية بين الولايات المتحدة وألمانيا، غير أن هذا لا ينفي المنطق الحاكم للنموذج. فما يفقده نموذج الهيمنة من اتساق يعوض عنه بالزيادة الطبيعة الأكثر شمولية لهذا النموذج.

ويمكن توضيح ذلك بإظهار كيف يشير مفهوم الهيمنة إلى ما هو أكثر من واقع أن دولة واحدة تحكم السياسة العالمية. فهزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره، على سبيل المثال، ترجع إلى ما هو أكثر من التنافس والتهديد العسكريين للولايات المتحدة. فقبل وقت طويل من تفككه، كانت الثقافة الأمريكية منتشرة في السوق السوداء في أوروبا الشرقية في شكل مواد استهلاكية شائعة مثل تسجيلات «الروك آند رول» وأردية الجينز، وهذه الثقافة الاستهلاكية، التي روجتها الولايات المتحدة خلال القرن العشرين مكوِّن من مكوِّنات الهيمنة الأمريكية، ولم يستطع الاتحاد السوفييتي، برغم كل امكانات القوة المتوافرة لديه سياسيا، أن يجد إجابة أو ردا على «الحياة الطيبة» الأمريكية المصدرة إلى الأوروبيين الشرقيين سوى منعهم عنها. إن قوى الهيمنة العالمية ـ سواء في ذلك الهولنديون، أو البريطانيون، أو الأمريكيون ـ هي قوى مستحدثة كعالم حديث جديد (Taylor 1996, 1998). فكما هي الحال مع «أمركة» المجتمع في القرن العشرين، كذلك كان هناك «تصنيع» المجتمع المنبثق عن بريطانيا القرن التاسع عشر، وإنشاء المجتمع الميرشنتيلي (التجاري) المنبثق عن الممارسات الهولندية، وفي كل حالة من الحالات الثلاث، تطرح الدولة المهيمنة صورة لعالم المستقبل تسعى البلدان الأخرى إلى محاكاتها. فبوصفها «أكثر ما هو حديث حداثة» تحدد الدولة المهيمنة عالميا مستقبل الدول الأخرى، وتغامر الدول، التي تقاوم ذلك بإمكان الإخفاق في «المواكبة» أو ـ وهو الأسوأ ـ «التخلف عن الركب». ولعل ذلك هو السبب في أن الاتحاد السوفييتي بدا ـ خلال فترة اضمحلاله ـ بلدا «عتيق الطراز» ومجتمعا منتميا للقرن التاسع عشر في الطريقة التي كان يؤكد بها على التصنيع الأقاليمي وسط عالم يتعولم بصورة متزايدة.

وعلى ذلك فالدولة المهيمنة عالميا هي شيء أكثر أهمية من «القوة العالمية» بتعبير مودلسكي. ومن المؤكد أنها دولة «قائدة» على الصعيد السياسي، لكنها أيضا وبالقدر ذاته قائدة اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا. كما أوضحنا قبل قليل. ومن زاوية الجغرافيا السياسية، فإن هذا المزيج المعقد من مكونات القوة مهم بوجه خاص من حيث الطريقة التي استخدمته بها الدول المهيمنة من أجل تحديد

المعايير السياسية أو بتعبير المنظِّر الأصلي لمفهوم الهيمنة ـ أنطونيو جرامشي - فإن القوة المهيمنة يدخل في أساس سماتها تحديد «الأفكار الحاكمة» في المجتمع. وعلى مستوى النظام العالمي الحديث، فإن هذا يعني اختراع النزعات الليبرالية والترويج لها، وهكذا فإن الدول المهيمنة الثلاث كانت «أبطالا» لليبرالية بطرائق كل منها الخاصة. وسوف نقص هذه الحكاية في الفصل القادم خلال ربطنا بين الهيمنة العالمية ودورتي الاستعمار وانحسار الاستعمار.

القرون البريطانية والأمريكية: نموذج كوندراتيف ثنائي الأبعاد

إن أي نموذج يستخدم الموجات اللوجستية كمنطلق له إنما يثير في الأذهان السؤال المتعلق بصلته بدورات كوندراتيف. وكنا في معرض الفصل الأول قد تجنبنا هذا السؤال وأدرجنا كلا النوعين من الدورات في نقاشنا، ولكن في عدد محدود من الفترات الزمنية. أما جولدشتاين (١٩٨٨) فقد بحث في هذا الموضوع في ارتباطه بالدورات السياسية. وسوف نكتفي في هذا المقام بتطبيق نموذج كوندراتيف على الحقبة المحيطة بهيمنة كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهو أمر له أهميته لأسباب عدة؛ أولها أننا بهذا نربط بين قيام القوى المهيمنة وسقوطها بالعمليات المادية الأساسية للاقتصاد العالمي كما تنعكس في دورات كوندراتيف. وثانيها أنه يعد إضافة ضرورية لنموذج الهيمنة نظرا لأنه يضع قوى الهيمنة الأخرى داخل النموذج، وثالثها أنه يوضح أن الآليات السياسية مكون أساسي في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الواقع داخل الدورة. وسوف نركز هنا على وصف العنصر السياسي.

لقد كان النشاط السياسي دوما عنصرا أساسيا في الاقتصاد العالمي. وتمثل سياسات الدولة عمليات مهمة في التغيرات الملاحظة في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى أنها ليست عمليات منعزلة. كما أنها ليست مجرد انعكاسات لضرورات اقتصادية تفرض نفسها (النزعة الاقتصادية)، فإن هنالك بالتالي مجالا مفتوحا لشيء من الاختيار. ولولا هذه الخيارات البديلة لما كانت هنالك ضرورة لقيام المؤسسات العامة، ومنها مؤسسة الدولة نفسها. كذلك تقوم الهيئات العامة بتحريف قوى السوق لمصلحة الجماعات الخاصة النافذة في تلك الهيئات. ولذا يمكن القول إنه لم يكن هناك قط اقتصاد عالمي «صرف»، حتى عندما كانت التجارة الحرة هي السائدة في أسواق العالم.

وتعتمد قوى تأثير هذه الهيئات ومن ثم قدرتها على تنظيم السوق على قوة مسانديها ومواردهم المادية. وفي حين تعمل الدول القوية على تنشيط «السوق الحرة»، تسعى الدول الأقل قوة إلى التأثير المقصود في حركة السوق من خلال آليات مثل «الحمائية» على سبيل المثال. وبهذه الطريقة يمكن للدول أن تقوم بدور الواسطة، التي يتم من خلالها تحويل مجموعة أولى من عمليات الإنتاج (والتي ينبني عليها نشاط الاقتصاد العالمي) إلى مجموعة ثانية من عمليات التوزيع وأنماطه. ولأن هذه العمليات الوسيطة دائما ما تكون في مصلحة الدول القوية، فسوف يترتب على ذلك أن النشاط السياسي سيزيد من الاستقطاب الاقتصادي للسوق (بمعنى تعزيز دول المركز على حساب دول الأطراف).

وينبغي ملاحظة أن مقدرة دولة ما على تنظيم السوق لما فيه فائدتها ليس خاصية مرتبطة بمواردها فقط. فالواقع أننا نتعامل مع اقتصاد عالمي وليس مع إمبراطورية عالمية (بمعنى أننا نتعامل مع عدد كبير من الدول على خريطة العالم)، وهذا يعني أن المواقع النسبية للدول أهم كثيرا من مقاييس القوة المطلقة، ومواقع الدول نسبية هنا، ليس فقط تجاه الدول الأخرى، وإنما أيضا بالنسبة لإجمالي المتاح من الموارد المادية داخل الاقتصاد العالمي. ولما كانت طبيعة النمو المادي دورية الشكل، فإن هذا لا يتيح لأي دولة أن تدير سياستها الاقتصادية على وتيرة واحدة مع تقلب الأوقات. والمسألة هنا ليست مجرد مواءمة بيئات اقتصادية مختلفة مع إستراتيجيات بديلة للدولة، ذلك أن أي سياسات ناجحة نوعيا لن تحقق نجاحا، عند أي تزامن، إلا في عدد محدود من الهيئات، والمسألة ببساطة أن أي نجاح لدولة معينة إنما يقلل فرص النجاح للدول الأخرى. وستظل هناك دائما قيود فيما يتعلق بالموارد العالمية المتاحة لإعادة التوزيع عبر أنشطة الدول. كذلك، لا يعني انتهاج دولة «شبه الأطراف» أو «الأطراف» لسياسات اقتصادية «صحيحة» أن تصبح في عداد دول المركز. وعلى رغم أن ذلك ليس لعبة «صفرية» بالمعنى الاستاتيكي - نظرا لأن الإنتاج المتاح يتغير دائما بطريقة دورية - فإن ما لدينا يبقى مع ذلك نوعا من «اللعبة الصفرية الديناميكية» (Dynamic Zero-Sumgamé) فإذا كان نشاط الدولة جزءا أو مكونا من مكوِّنات نشاط الاقتصاد العالمي فسيكون علينا أن «ننمذجه» داخل إطارنا الزماني المكاني. وهذا ما فعله ولارشتاين ورفاقه من الباحثين (١٩٧٩)، حيث وضعت الأنشطة السياسية للدول على مسافة زمنية تغطي موجتين من موجات كوندراتيف.

ويمكن تفهم أسباب قيام القوى المهيمنة وسقوطها في الاقتصاد العالمي من تصور كوندراتيف ثنائي الأبعاد: ففي بداية مرحلة الانتعاش الأولى (أ ١)، يشتد التنافس الجيوبولوتيكي بين دول المركز، حيث تسعى كل دولة مركزية لأن تتبوأ مركز الصدارة. وتتأهل لهذا المركز الدولة التي تملك كفاية إنتاجية ترتكز على تكنولوجيا متقدمة تضعها في موقع التفوق والهيمنة. وتمثل المرحلة (ب ١) تحقق هذه الهيمنة والسيطرة على زمام الأمور الاقتصادية في الساحة العالمية، حتى نصل إلى المرحلة (أ ٢) وهي نقطة الذروة، عندما ينتقل مركز المال للاقتصاد العالمي إلى عاصمة هذه الدولة (ويطلق على هذه المرحلة «الهيمنة العليا»). ومن هذا الموقع المتميز، الذي تتفوق فيه الدولة على سائر منافسيها، تحبذ هذه الدولة سياسة «الانفتاح» الاقتصادي، وبذلك تنتعش التجارة الحرة. وفي المرحلة التالية (ب ٢) تبدأ القوة المهيمنة في التدهور، لأن الدول الأخرى قد صعدت بدورها من كفاءتها الإنتاجية. وتستعر المنافسة من جديد في السوق العالمية، حيث تحاول القوى المتنامية الجديدة أن تستحوذ لنفسها على أكبر نصيب ممكن من السوق المتدهورة. وهنا تظهر سياسات «الحمائية»، يواكبها النشاط الاستعماري الرسمي، حيث تحاول كل دولة من الدول القوية المتنافسة أن تحافظ على حصتها من دول الأطراف.

وطبقا لمجموعة ولارشتاين البحثية، يمكن اختزال دورات كوندراتيف الأربع التي تبدأ بالثورة الصناعية في أوروبا، إلى دورتين ثنائيتي الأبعاد (الجدول ٢-٢)، تغطيان حقبة قيام وتدهور الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، ثم الأحداث المماثلة التي مرت بها الولايات المتحدة في القرن العشرين. ولسنا في حاجة إلى الخوض في تفاصيل هذا الجدول، باستثناء ملاحظة كيف أن أحداثا مألوفة مختلفة تندرج بتوافق عام في إطار هذا النموذج.

ومن زاوية نقاشنا حول تدخل الدولة في أداء الاقتصاد العالمي، تنطوي المرحلتان (أ ٢) و(ب ٢) على أهمية خاصة. ففي المرحلة (أ ٢) تملي القوة المهيمنة سياسة التجارة الحرة على النظام، لكي تجني ثمار كفايتها التقنية والإنتاجية، وهذا ما فعلته بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، إذ أخذت تروج لـ «التجارة الحرة» تساندها في ذلك مدافع أساطيلها البحرية. وبعد قرن من الزمان يظهر على المسرح شرطي عالمي جديد، بحاملات طائراته هذه المرة، يمارس دور المروج لـ «لبرلة» التجارة مجددا. ولاشك في أن

الجدول (٢ ـ ٢): نموذج دينامي للهيمنة والتنافس

المرحلة	بريطانيا	الولايات المتحدة
أ١: صعود الهيمنة	١٧٩٠ ـ ١٧٩٨ التنافس مع فرنسا (الحروب النابليونية) الكفاءة الإنتاجية: الثورة الصناعية.	١٨٩٠ ـ ١٨٩٦ التنافس مع ألمانيا الكفاءة الإنتاجية: تكنولوجيا متقدمة للإنتاج الضخم.
ب١: انتصار الهيمنة	١٨١٥ ـ ١٨٢٥ مكاسب تجارية في أمريكا اللاتينية وإحكام السيطرة على الهند: بريطانيا تصبح ورشة العالم الصناعية.	١٩١٣ ـ ١٩٢٠ مكاسب تجارية في أعقاب انهيار نظام التجارة الحرة البريطاني والهزيمة العسكرية النهائية لألمانيا.
أ٢: نضوج الهيمنة	١٨٤٤ ـ ١٨٥١ مرحلة التجارة الحرة: لندن تصبح المركز المالي للاقتصاد العالمي.	١٩٤٠ ـ ١٩٤٥ نظام الاقتصاد الحر على الأسس التي وضعتها معاهدة «بريتون وودز» والقائم على عملة الدولار: نيويورك تصبح مركز المال في العالم.
ب٢: اضمحلال الهيمنة	١٨٧٠ ـ ١٨٨٥ عصر الإمبريالية الكلاسيكي حيث الدول الأوروبية والولايات المتحدة تنافس بريطانيا ـ ثورة صناعية جديدة تقوم خارج بريطانيا. ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦	١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ العودة إلى «الحمائية» للتصدي لمنافسة الصناعات اليابانية والأوروبية.

هذه السياسات أسهمت في تعزيز النمو الضخم للاقتصاد العالمي في المرحلة (أ ٢)، وأنها فرضت عبر مزيج من المفاوضات والمساومات والتهديد والوعيد أيضا. ووقتها لم يكن أمام دول العالم خيار، إلا أن تنصاع لأوامر الشرطي الجديد المهيمن على الساحة.

على أن هذا الوضع يتبدل مع حلول المرحلة (ب ٢) حيث تنتشر الكفاية الإنتاجية في رقع أخرى من بلدان العالم، وبذلك تجرد القوة المهيمنة من موقع الريادة وتمثل هذه المرحلة الفرصة الذهبية لدول أخرى من المركز، وأيضا من أشباه الأطراف لتصعد على درج القمة. وسرعان ما تتحلل دول كثيرة من سياسة التجارة الحرة المملاة من فوق، وتظهر بدائل وإستراتيجيات مغايرة، تتواءم مع تغير الأوقات. ففي أواخر القرن التاسع عشر دخلت بريطانيا هذه المرحلة كقوة مهيمنة، ثم خرجت منها متخلفة عن كل من ألمانيا والولايات المتحدة، من حيث الكفاية الإنتاجية، ومن الواضح أن المرحلة (ب ٢) تمثل فترة حاسمة لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وفيها تلعب العمليات الجيوبولوتيكية دورا مهما، ونحن الآن نعيش مرحلة من هذا النوع.

الدورات والأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية

يمكننا بعد هذا العرض أن نحدد موقع الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية داخل إطار نموذجنا عن دورات الهيمنة العالمية (ومن ثم سوف نواصل هنا التركيز على المرحلتين الأخيرتين من مراحل الهيمنة، أما الدورة الخاصة بهولندا فهي تمثل حالة مغايرة للمنظومة - (راجع الفصل الرابع). وكنا قد ربطنا الأنظمة العالمية، في موقع سابق، بفترات الهيمنة «العليا» ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة والحرب الباردة، وذلك وفق التصور الذي وضعه كوكس (١٩٨١م). والواقع أن فترتي الهيمنة البريطانية والأمريكية تمثلان حالا من الاستقرار النسبي في أحوال العالم، وهو ما أدى إلى ظهور تلك الفرضية العامة، التي تربط نظرية الهيمنة بالنظام العالمي (Rabkin, 1990)، على أننا نرى أن النظام الجيوبولوتيكي العالمي هو شيء أكبر بكثير من هذه الفترات المعينة من الاستقرار. فأنظمتنا العالمية عبارة عن توزيع معطى للقوة عبر العالم تتوافق معه وتعمل من خلاله أغلب النخب السياسية في أغلب البلدان. ومما لاشك فيه أن ذلك يشمل فترات الهيمنة المستقرة، غير أن هناك نوعا

الجدول (٢ ـ ٣): الدورات الطويلة والأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية

دورات كوندراتيف	دورات الهيمنة	الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية
١٧٩٠ - ١٧٩٨ المرحلة (أ)	دورة الهيمنة البريطانية الهيمنة الصاعدة (الحلف الكبير)	(الحروب النابليونية كعنصر مقاومة ـ فرنسية ـ للهيمنة البريطانية الصاعدة)
١٨١٥ - ١٨٢٥	الهيمنة المنتصرة (توازن القوى عبر «تفاهم أوروبا»)	تفكك النظام العالمي القائم على «الهيمنة والتنسيق المشترك» فترة انتقال (١٨١٣ - ١٨١٥)
المرحلة (ب) ١٨٤٤ - ١٨٥١	نضج الهيمنة (الهيمنة «العليا» حقبة حرية التجارة)	(توازن القوى في أوروبا يطلق يد بريطانيا للسيطرة على بقية العالم)
المرحلة (أ) ١٨٧٠ - ١٨٧٥ ١٨٩٠ - ١٨٩٦	اضمحلال الهيمنة (عصر الإمبريالية، الميركنتيلية الجديدة)	النظام العالمي القائم على «المنافسة والتنسيق» فترة انتقال (١٨٦٦-١٨٧١) - (ألمانيا تهيمن في أوروبا وبريطانيا لاتزال القوة العالمية الأعظم)
المرحلة (ب) ١٨٩٠ - ١٨٩٦	دورة الهيمنة الأمريكية الهيمنة الصاعدة (قوة عظمى تتجاوز حدود الأمريكتين)	تفكك النظام العالمي لما بعد الهيمنة البريطانية فترة انتقال (١٩٠٤ - ١٩٠٧)
المرحلة (أ) ١٩١٣ - ١٩٢٠	الهيمنة المنتصرة (فراغ لم يشغل بعد في موقع القوة العظمى)	(ألمانيا والولايات المتحدة تلحقان ببريطانيا كقوة عظمى، حربان عالميتان تحسمان أمر الخلافة).
المرحلة (ب) ١٩٤٠ - ١٩٤٥	نضج الهيمنة (زعامة لا تُنازع «للعالم الحر»)	تفكك النظام العالمي القائم على «الحرب الباردة» فترة انتقال (١٩٤٤-١٩٤٦)
المرحلة (أ) ١٩٦٧ - ١٩٧٣	اضمحلال الهيمنة (المنافسة الأوروبية واليابانية)	الهيمنة الأمريكية يتحداها البديل الأيديولوجي المطروح من قبل الاتحاد السوفييتي)
المرحلة (ب) ١٩٩٩	دورة هيمنة جديدة	تفكك نظام عالمي جديد فترة انتقال (١٩٨٩ - ؟)

من التوافق بين الثوابت في عالم تحكمه الهيمنة. ففي مثل تلك الفترات، لم تتفش الفوضى الدولية، وإنما توافقت القوى العظمى في تلك الأيام مع احتياجات بعضها البعض بصورة يمكن توقعها. وبهذا يصح القول إن الأنظمة الجيوبولوتيكية العالمية تتجاوز مجرد كونها حالة بعينها من حالات الهيمنة.

يبين الجدول رقم (٢-٣) أربعة أنظمة جيوبولوتيكية عالمية، موازية لدورات كوندراتيف ثنائية الأبعاد، ولدورتي الهيمنة البريطانية والأمريكية: ومنها يتضح أن كل نظام عالمي يظهر عبر فترة انتقال جيوبولوتيكية سريعة تأتي في أعقاب فترة اضمحلال النظام العالمي الأسبق. وفترات الانتقال هذه أوقات تميع تنقلب فيها النظم القديمة وثوابتها «رأسا على عقب»، ويغدو «مستحيل» الأمس أمرا عاديا في النظام الجديد. وبمعنى آخر، فإن مثل هذه الفترات الانتقالية تفصل بين عوالم سياسية متمايزة، وهو ما سيتضح من وصفنا لمحتوى الجدول المشار إليه.

يرى هنسلي (١٩٨٢م) أن النظام الدولي الحديث يبدأ على وجه التحديد بمؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م، الذي وضع نهاية لحقبة الحروب الثورية والنابليونية. وفي هذا المؤتمر بذلت النخب السياسية الأوروبية جهدا مشتركا من أجل بلورة نظام سياسي جديد يجب حدود الدولة الواحدة، بحيث يصبح في إمكانه كبح جماح أي قوة منفردة تسعى إلى تعكير صفو السلام. ولاشك في أن هذا التوجه يمثل نقطة مهمة في توزيع القوة بطريقة تضمن حالا من الاستقرار النسبي في العالم، وهو بذلك يعد أول نظام جيوبولوتيكي عالمي الطابع. أما بلغة الجغرافيا، فإن هذا النظام الجديد تألف من منطقتين: منطقة «الاتفاق الأوروبي»، والذي يمارس في صورة اجتماعات غير منتظمة للقوى الكبرى لاحتواء الخلافات السياسية على المسرح الأوروبي. ثم هناك بقية دول العالم حيث لا وجود لمثل هذا التنسيق والتنظيم. ولقد جاء هذا النمط من النظام الدولي مكملا بطريقة مباشرة للدور المتنامي للهيمنة البريطانية الصاعدة. إذ أتاح هذا النظام الجديد الفرصة لبريطانيا لإقامة آلية تحافظ بها على التوازن بين القوى الأوروبية، تحسبا لقيام قوة جديدة على القارة الأوروبية. تعمل على بناء إمبراطورية على شاكلة ما سعى إليه نابليون بونابرت. كما أن هذا النظام أطلق يد بريطانيا في بقية أجزاء العالم، والتي كانت بريطانيا تهيمن على الكثير من أراضيها. لذا فإننا في الجدول

رقم (٢ - ٣) قد أطلقنا على تلك الحقبة مصطلح: «نظام عالمي من الهيمنة والتنسيق المشترك». وقد ظل هذا النظام ساريا حتى وقوع التحولات الكبرى في ستينيات القرن التاسع عشر في (الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، وتوحيد إيطاليا، وتحديث روسيا، وتحديث الإمبراطورية العثمانية، وتحديث اليابان، وفوق هذا وذاك قيام الوحدة الألمانية)، والتي أوضحت أن النظام الدولي قد خرج عن نطاق سيطرة القوة المهيمنة وتلكم هي مرحلة التفكك.

من قراءة الجدول السابق يتبين أن أول نقلة جيوبولوتيكية تمت سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١م عندما أوقعت ألمانيا الهزيمة بفرنسا، وما تلا ذلك من قمع لكوميونة باريس وإعلان قيام الإمبراطورية الألمانية. وصارت ألمانيا بذلك القوة المهيمنة على القارة الأوروبية، وباتت السياسة البريطانية لتوازن القوى في خبر كان. ثم يظهر نظام عالمي جديد يمسك بخيوطه مركزان هما لندن وبرلين. وقدر لما أطلق عليه مصطلح «عهد السلام الطويل»، الذي اتُفق عليه في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م، أن يستمر في ظل هذا النظام الجديد من «المنافسة والتنسيق الجماعي». فقد انصرفت ألمانيا إلى تعزيز موقعها في أوروبا، في حين أن بريطانيا انصرفت إلى تعزيز مكانتها في بقية أجزاء العالم، وبذلك ساد الاستقرار على الرغم من وجود هذه المنافسة. على أن هذا النظام العالمي كان قصير العمر نسبيا، وبدأ ينهار في تسعينيات القرن التاسع عشر. فقد مثل حلف سنة ١٨٩٤م بين فرنسا وروسيا تهديدا لألمانيا من الجهتين الغربية والشرقية. وفي بقية أنحاء العالم تعرضت الهيمنة الأوروبية للخطر للمرة الأولى مع ظهور كل من الولايات المتحدة واليابان كقوتين عظميين محتملتين. واشتعلت حمى المنافسة لتضعف من شأن التنسيق الجماعي، وتعرض النظام العالمي القائم للانهيار.

ومع نهاية القرن التاسع عشر بات واضحا أن الهيمنة البريطانية قد ولت أيامها، على الرغم من بقاء الإمبراطورية البريطانية كأعظم قوة سياسية في العالم. ومن ثم فقد راجعت بريطانيا سياستها الخارجية، وأرست أسس نظام عالمي جديد. وحدثت المرحلة الانتقالية في السنوات الأولى للقرن العشرين. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل أن تتحلل بريطانيا من «عزلتها المجيدة» من خلال إبرام اتفاق بحري مع اليابان سنة ١٩٠١، على أن التحول الأكثر أهمية في السياسة البريطانية تمثل في عقدها حلفين مع كل

من فرنسا وروسيا سنة ١٩٠٤م و١٩٠٧م تباعا، الأمر الذي دعم قيام جبهة مناهضة لألمانيا في أوروبا. سياسة الأحلاف تلك مخالفة لسياسة بريطانيا التقليدية من عدم التورط في المشاكل الأوروبية، وإن كان الهدف البريطاني في النهايـة ضرب القوى الأوروبية بعضها ببعض في سياسة «فرِّق تسد». والغريب في الأمر أن بريطانيا اختارت عدوتيها التقليديتين فرنسا وروسيا لتعقد معهما أحلافا، وهذا ما وصفه لانجهورن (١٩٨١: ٥٨؛ ٩٣) بالاتفاقين «المستحيلين». ولكن تلكم هي طبيعة فترات الانتقال الجيوبولوتيكية، حيث يصبح المستحيل أمرا ممكنا. ولقد استمر هذا النمط من تنافس القوى الكبرى، الذي أرسيت قواعده في أوائل القرن العشرين حتى هزيمة ألمانيا النازية سنة ١٩٤٥م. ويمكن وصف هذا الوضع بأنه النظام العالمي لما بعد الهيمنة البريطانية. ومع أن الحربين العالميتين كانتا من نتاج المحاولات البريطانية لتأمين سيادتها السياسية، فإن هذه الحقبة يمكن النظر إليها أيضا على أنها سعي الولايات المتحدة للحيلولة دون تبوؤ ألمانيا مركز الهيمنة، بعد زوال الأسد البريطاني، والذي بلغ ذروته في خلافة الولايات المتحدة لبريطانيا كقوة مهيمنة سنة ١٩٤٥م (للمزيد من التفاصيل راجع كتاب: Taylor, 1993 a).

والآن ننتقل إلى عصر الهيمنة الأمريكية ومرحلة الحرب الباردة، وذلك هو النظام الجيوبولوتيكي العالمي الذي حكم حياتنا حتى عقد مضى، ولذا فسوف نتناوله بشيء من التفصيل:

الحرب الباردة كنظام جيوبولوتيكي عالمي

لا جدال في أن سنة ١٩٤٥م، طبقا لكل المعايير، تؤرخ لبداية الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية: فقد حلت الهزيمة بكل من ألمانيا واليابان وإيطاليا، وكانت فرنسا قد احتُلت بقوات النازي، وأما روسيا فقد أنزلت بها الجيوش الألمانية خرابا يبابا، كما خرجت بريطانيا من الحرب على شفا الإفلاس. وعلى النقيض من هؤلاء جميعا، خرجت الولايات المتحدة من الحرب وقد ازداد اقتصادها نموا واتساعا، وصارت في سنة ١٩٤٥م مصدرا لأكثر من ٥٠ في المائة من الإنتاج العالمي. وقد يظن البعض أن صورة الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية بدت أكثر وضوحا من القوى

السابقة التي كانت لها الهيمنة على العالم. غير أنه من المنظور الجيوبولوتيكي لا يمكننا قبول هذا الحكم، فلم تكن الهيمنة الأمريكية على القدر نفسه من النجاح، الذي صادفته الهيمنة البريطانية قبل قرن من الزمان على سبيل المثال. ويرجع السبب في ذلك، إلى أن الهيمنة الأمريكية قد جوبهت بـ «منغص» قوي على المستويين الأيديولوجي والعسكري تمثل في الاتحاد السوفييتي. يلاحظ أيضا أنه في حين أن بريطانيا كانت تتلاعب بالقوى العظمى الأخرى لخلق توازن في القوى دون أن تتورط، وجدت الولايات المتحدة نفسها طرفا أساسيا في لعبة توازن القوى، ثم ما لبثت أن وجدت نفسها تنجرف في سباق تسلح هائل وخطير. غير أن الحرب الباردة لم تكن هي الشيء الذي كان علينا أن نتوقعه من نظام جيوبولوتيكي عالمي قائم على الهيمنة، فكيف حدث ذلك؟

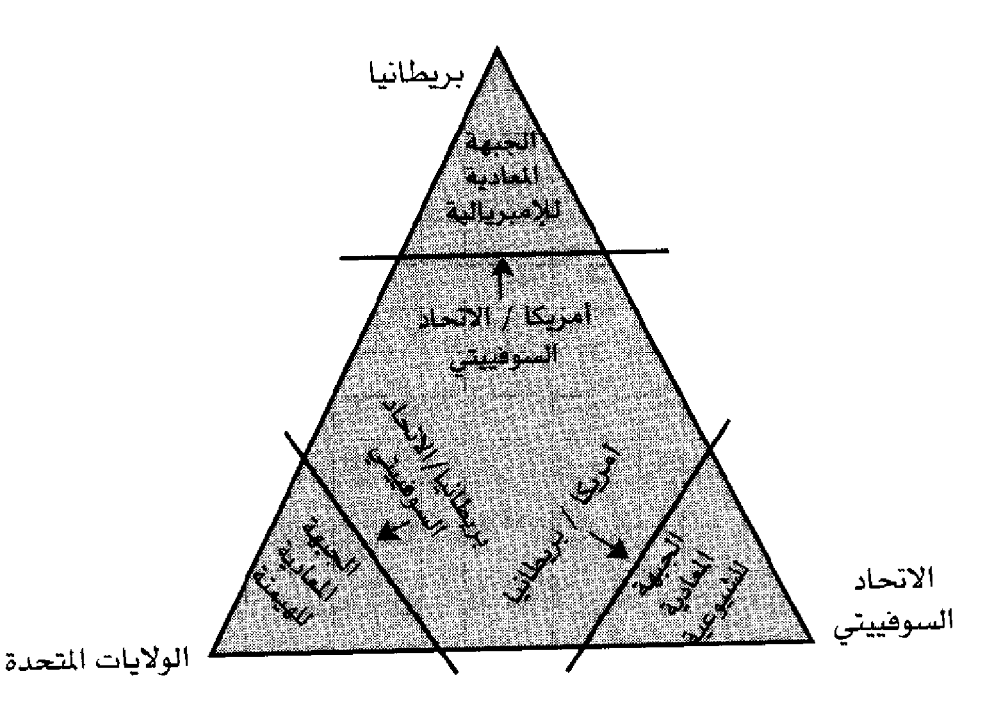
الانتقال الجيوبولوتيكي إلى الحرب الباردة

تمثل الفترة القصيرة، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مثالا كلاسيكيا لفترة الانتقال، وإذا ما نظرنا إلى الوضع العالمي على كلا جانبي الانتقال، فسوف ندرك على الفور مدى ضخامة التغير الذي حدث. وهذا التغير يمكن أن يلخصه حدثان يفصل بينهما عقد من الزمان، لكنهما وقعا في مدينتين ألمانيتين: ففي سنة ١٩٣٨م دارت مفاوضات بين بريطانيا وألمانيا، في مدينة ميونخ، للعمل على تجنب نشوب حرب عالمية. وبعد عقد واحد، أي في سنة ١٩٤٨م، وقعت مجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في مدينة برلين، فيما اشتم منه الكثيرون رائحة حرب عالمية أخرى. ففي خلال عقد واحد تبدل كل شيء: ظهرت على المسرح زعامات جديدة، وتحديات جديدة، ونظام جيوبولوتيكي عالمي جديد.

لقد دهش الكثيرون من المحللين السياسيين وقتها للسرعة التي انقسم بها حلفاء ١٩٤٥ إلى فرقاء في مواجهة جديدة. ومع حلول سنة ١٩٤٧م، صارت الحرب الباردة أمرا واضحا للعيان. والواقع أننا ذكرنا بالفعل، في موضع سابق، كيف تضمنت فترات الانتقال الجيوبولوتيكية السابقة تحولات سريعة نسبيا، ومن ثم يبدو أن تلك هي طبيعة الأمور. غير أن هذا الإنتاج السريع لأعداء جدد بدا بالنسبة للمعنيين بالأمر آنئذ لغزا في حاجة إلى «حل». وراح

الكتّاب من هنا وهناك يبحثون في أسباب الحرب الباردة، ووصلت مدرستان كبيرتان إلى نتائج مختلفة: فالمدرسة «التقليدية» تضع الوزر على عاتق الاتحاد السوفييتي في سياسته التوسعية، مما حدا بالولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة «الاحتواء»، إذ لم يكن أمامها بديل آخر. ولكن سياسة الولايات المتحدة في فيتنام كانت هي السبب في رأي مدرسة أخرى عرفت باسم «التعديلية»، وضعت اللوم في الحرب الباردة على كاهل الولايات المتحدة. ووسط هذا الجدال بين المدرستين، انصبت اللعنات على الاتحاد السوفييتي الذي لم يخضع للهيمنة الأمريكية. والواقع أن كلا المدرستين أصبح ينظر إليهما اليوم على أنهما تبسطان القضية بشكل مخل. وقد ظهرت حديثا كتابات تعبر عن مواقف ما بعد «تعديلية» عدة تتناول التحليل للعلاقات الدولية المعقدة في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، ومن أهم هذه الدراسات من المنظور الجيوبولوتيكي تلك التي تبرز دور بريطانيا في صنع الحرب الباردة (Taylor, 1990).

لقد كان الوضع الجيوبولوتيكي سنة ١٩٤٥م مائعا بمعنى الكلمة، فقد كان الثلاثة الكبار الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الثانية أصحاب أولويات مختلفة واحدهم عن الآخرين: فالولايات المتحدة كانت تضع الأولويات الاقتصادية فوق كل اعتبار لتفتح السوق العالمية أمام رجال الأعمال الأمريكيين، أما بريطانيا فكانت تهتم في الدرجة الأولى بالحفاظ على وضعها كقوة عظمى. ومع أن بريطانيا كانت وقتها قد رهنت مستقبلها في شكل قروض مالية هائلة من أجل كسب الحرب، فإنها مع ذلك بقيت في أذهان الناس أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ. أما أولويات الاتحاد السوفييتي فكانت في تأمين جناحه الغربي في شرقي أوروبا، الذي غزيت أراضيه من خلاله مرتين على مدى عشرين عاما. وفي بداية الأمر ساد اعتقاد بإمكان تعايش هذه المصالح المتباينة جميعا مع توافر النوايا الحسنة، التي ولدتها نشوة الانتصار في الحرب. وقد لخص ذلك كله رؤية الرئيس روزفلت المتمثلة في قيام عالم واحد مستقر، وعبر عنه أيضا تأسيس هيئة الأمم المتحدة. في هذا المفهوم المثالي للعالم، نبذت سياسة القوة المثيرة للشقاق والانقسام، وحل محلها عالم تسوده روح الود والتعاون.



الشكل (٢-٣): البدائل المختلفة للعوالم ثنائية القطبية في العام ١٩٤٥ (Taylor 1990)

من أين إذن جاء العطب؟ يوضح الشكل (٢ ـ ٣) العلاقات الثنائية بين الحلفاء المنتصرين الثلاثة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، والطرق المختلفة التي تحول بها عالم «الثلاثة الكبار» إلى عالم «ثنائي القطبية»: محور مناهض للهيمنة ضد الولايات المتحدة ـ محور مناهض للإمبريالية ضد بريطانيا ـ محور مناهض للشيوعية ضد الاتحاد السوفييتي. ولقد كانت المشكلة الحقيقية بين الثلاثة الكبار في أعقاب الحرب العالمية الثانية هي بريطانيا: ففي حين كانت القوتان الأخريان في الحلف الثلاثي (وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) تتمتعان جغرافيا بمساحة قارية شاسعة، كانت بريطانيا مجرد جزيرة صغيرة تملك إمبراطورية مبعثرة الأشلاء في مختلف قارات العالم، ولم يعد ولاء هذه التوابع أو المستعمرات أمرا مضمونا. لذا كان الشغل الشاغل لبريطانيا هو التخطيط للحفاظ على موقعها في القمة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد استوجب هذا السعي مساعدات مالية خارجية، لأن الاقتصاد البريطاني وقتها كان يمر بضائقة مالية تهدد الخزانة بالإفلاس. ولم يكن هناك مناص من تجنب هذه الكارثة إلا بالتفاوض مع الولايات المتحدة، وهي المصدر الوحيد المتاح، من أجل قرض مالي ملح يسعفها في محنتها المالية. وتمت المفاوضات من أجل هذا القرض في ديسمبر ١٩٤٥م،

حيث وضعت الولايات المتحدة شروطا مالية وتجارية تجبر بريطانيا على فتح أبواب إمبراطوريتها لنشاط رجال الأعمال الأمريكيين. ومع أن رجال الأعمال الأمريكيين قد عبروا عن تأييدهم لهذا القرض، فإن الرأي العام الأمريكي كان ممتعضا، وتساءل الناس عن المبرر الذي يجعلهم يرهقون أنفسهم بتسديد فاتورة إنجليزية باهظة التكاليف من أجل إنعاش الإمبراطورية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك فقد وافق الكونجرس على اتفاق القرض هذا، عشية نوبة الفزع الأولى من خطر الشيوعية، التي اجتاحت الولايات المتحدة نفسها. وهكذا يتضح أن مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا لم تكن بدافع تسهيل نشاط رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج، بقدر حرص أمريكا على تقوية بريطانيا، لتكون بمنزلة الدولة القوية الحاجزة في وجه الخطر الشيوعي المتزايد. ولقد عبر الكاتبان كولكو وكولكو (Kolko and Kolko, 1973) عن ذلك في قولهما: إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية بهذا الموقف قد تحولت من دائرة التفاوض إلى خيار الحملات العدائية.

ولم يكن من غير الطبيعي أن تشجع بريطانيا هذا التوجه الأمريكي في السياسة الخارجية، إذ بذلك عزل الاتحاد السوفييتي، وصعدت بريطانيا إلى موقع الحليف الرئيسي لأمريكا، القوة المهيمنة في العالم. والحق أن بريطانيا، في العامين التاليين لسنة ١٩٤٥م، عملت على تقويض العلاقات الدولية القائمة على مفهوم «الثلاثة الكبار» بطرائق عدة (Taylor, 1990). فقد عمل وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن، على معارضة الاتحاد السوفييتي بكل السبل في الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية (Deighton, 1987). كما أن السير ونستون تشيرشل هو الذي صك مصطلح «الستار الحديدي» ـ في خطابه سنة ١٩٤٦م في بلدة فولتون ـ للإشارة إلى قسم بعينه من القارة الأوروبية (Harbut, 1986). وفي سنة ١٩٤٧م، أبلغت بريطانيا الولايات المتحدة أنها لم تعد قادرة على الإبقاء على قواتها التي كانت ترابط في اليونان وتركيا. وتحرك الرئيس الأمريكي ترومان على الفور وأعلن أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب «الشعوب الحرة» في كل مكان في العالم. وجاءت مبادئ ترومان تحمل رسالة واضحة موجهة ضد الاتحاد السوفييتي. ومثلت بذلك بداية الحرب الباردة.

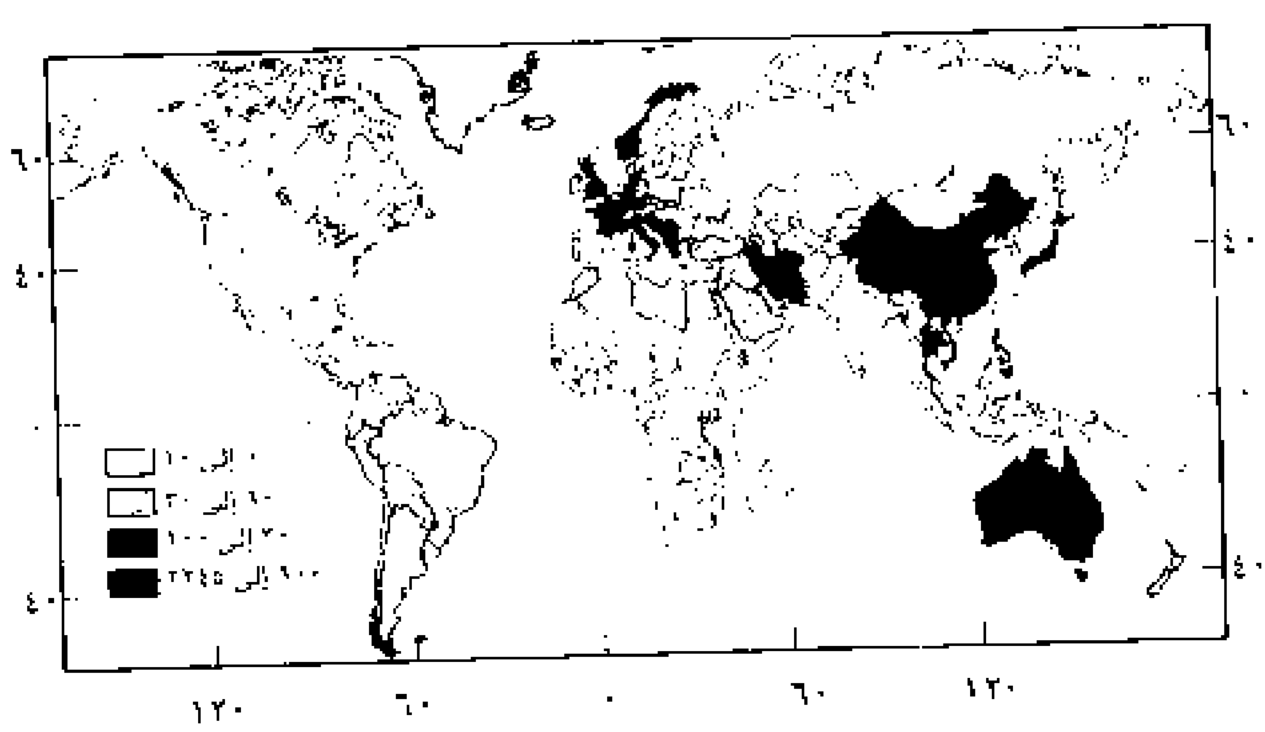
مثّل هذا التحول نجاحا ديبلوماسيا كبيرا من وجهة نظر بريطانيا، فقد اعترفت الولايات المتحدة أخيرا بمسؤولياتها كقوة مهيمنة. كما لعبت بريطانيا دورا مهما سنة ١٩٤٨م في قيام مشروع مارشال، الذي قُدمت بمقتضاه المساعدات الأمريكية لبلدان غرب أوروبا. وفي العام التالي، لعبت بريطانيا دورا مهما آخر في قيام منظمة حلف شمال الأطلنطي. وهكذا برز عالم جديد تحت قيادة الولايات المتحدة، مع «علاقة خاصة» تجمعها ببريطانيا بوصفها وكيل الأعمال المؤتمن، أما الاتحاد السوفييتي فقد بقي بعيدا في وحشة العزلة والصقيع! ومجمل القول إن بريطانيا قد نجحت بالفعل في حل مشكلاتها، التي تمخضت عنها أحداث الحرب العالمية الثانية، ولو إلى حين من الوقت. وليس غريبا أمام هذه الحقائق أن بعض الثقات قد خرجوا بنتيجة مؤداها أن الحرب الباردة كانت «ناتجا ثانويا» نجم عن سعي بريطانيا الدائب للحفاظ على موقعها كقوة من الدرجة الأولى (Ryan, 1982). وفي حين يغطي هذا التفسير جانبا واحدا فحسب من التغيرات الهائلة التي أدت إلى نشوء الحرب الباردة، فإنه ينطوي على ميزة تفسير السرعة، التي تغير بها العالم من واقع أنه «عالم واحد» إلى ذلك العالم «ثنائي القطبية» العام ١٩٤٧ عبر إبرازه لأهمية دور «الوكالة» عن الفرقاء في وضع متميع تماما. إن التغير السريع يوفر الفرصة لمن هم في وضع المتأهب لجني المزايا وخلال الفترة القصيرة السابقة لتحول «الثلاثة الكبار» إلى «الاثنين الكبار»: كانت بريطانيا في وضع مماثل لهذا تماما، وانتهزت الفرصة بالفعل لتدعيم وضعها العالمي المتداعي. وجاء تشكيل حلف «الناتو» العام ١٩٤٩ ليؤكد وضع بريطانيا الجديد بوصفها «النائب الأول» للولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد. ولم يكن ذلك بالوضع السيئ على الإطلاق لبلد كان مفلسا العام ١٩٤٥. وهكذا تتضح أمامنا صورة نشوب الحرب الباردة في مسافة زمنية قصيرة، تحول بها العالم من «عالم واحد» إلى عالم يتنازعه «قطبان كبيران» مع حلول سنة ١٩٤٧م.

مراحل الحرب الباردة

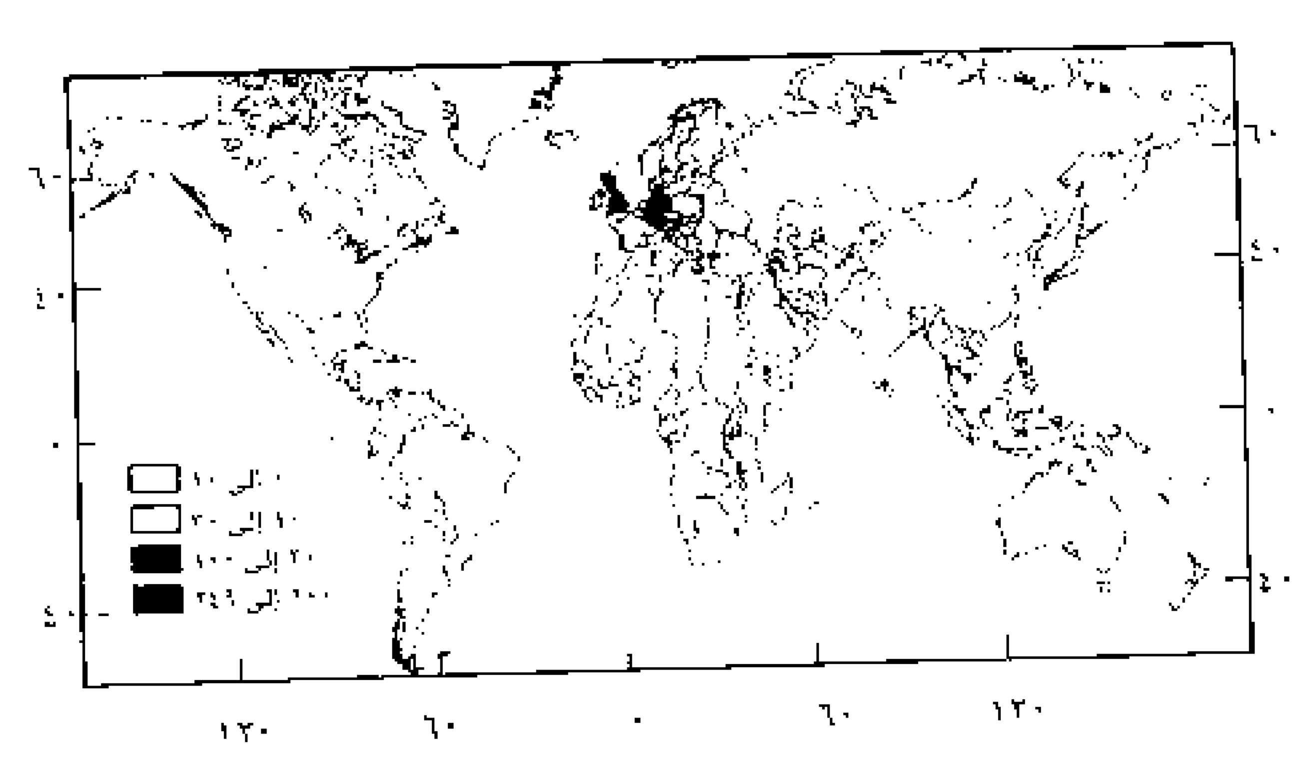
مهما قيل عن أهمية الدور البريطاني في خلق أجواء الحرب الباردة، فإنه من الثابت أن التطورات اللاحقة ركزت بشكل محدد على القوتين العظميين: ومن ثم أصبحت الحرب الباردة مسؤولية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بداية من العام ١٩٤٧ وحتى نهاية هذه الحرب سنة ١٩٨٩.

والواقع أن تعبير «الحرب الباردة» ينطوي على قدر كبير من الغرابة، إذ إنه ارتبط بـ «نقيضين» متباعدين: فكيف تكون الحرب بلهيبها المعروف باردة؟ عندما صك والتر لبمان Walter Lippman هذا التعبير لأول مرة سنة ١٩٤٧م كان هدفه المقابلة بين الخلافات المعاصرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبين الحرب «الساخنة» المنتهية حديثا مع ألمانيا. وفي هذا السياق تأتي صفة «الباردة» كمقابل لصفة «الساخنة». ويكمن الفارق بين الحرب الساخنة والباردة في أن الأخيرة تنطوي على اتخاذ موقف «الترقب» بدلا من الصراع المباشر كوسيلة. وفي فترة لاحقة، ظهر بديل مختلف تماما للحرب الباردة يؤكد ضرورة تسوية الخلافات بين القطبين الكبيرين عن طريق التفاوض، وعندها يقال إنه قد تم «تذويب» الحرب الباردة. على أن هذه المقابلات تنطوي على شيء من الخلط، إذ إن كلا من «الحار» و«الذوبان» تعبيران يمثلان بذاتهما حصيلتين سياسيتين متناقضتين: الحرب والانفراج، ومع ذلك فقد دخلت هذه المصطلحات في لغتنا السياسية مع وصف للعلاقات بين القوتين العظميين بوصفها «مشحونات بإمكانات التفجر» في بعض الأوقات، و«في حالة ذوبان» في أوقات أخرى. ومن ثم نجد هاليداي (Halliday, 1983) يستخدم هذه المفاهيم لتقسيم الحرب الباردة إلى أربع مراحل، وسوف نعرض لهذه المراحل لنبين كيف أن النمط الأصلي للصراعات، الذي يحاكي نظرية «منطقة القلب» عند ماكيندر، قد تحول تدريجيا إلى نمط كوني أوسع نطاقا.

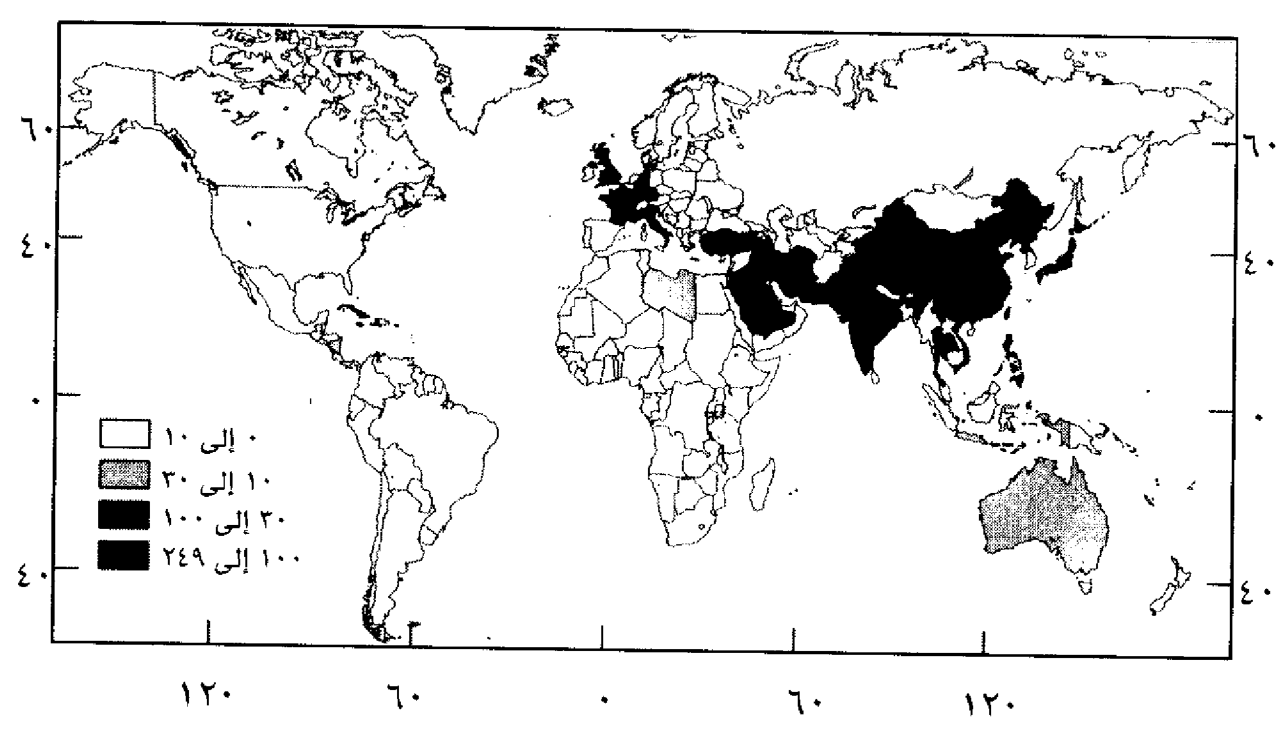
يطلق هاليداي على المرحلة الأولى مصطلح «الحرب الباردة الأولى» التي شغلت السنوات ما بين ١٩٤٧م ١٩٥٣م، وفيها وقعت المواجهات بين القوتين العظميين في أراضي «الحافة»، ويوضح الشكلان (٢ ـ ٤) و(٢ ـ ٥) تركز نشاط القوة العظمى في المناطق الداخلية والخارجية لأراضي الحافة... وتُعرف شدة أو كثافة التركز على أنها مستوى التفاعل الصراعي أو التعاوني من أجل توضيح تركيبة مجالات المصالح المتعارضة للقوتين العظميين. ويفسر إرث التحالف السوفييتي مع أوروبا الغربية في الحرب العالمية الثانية مع المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا. وباستثناء نشاط الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة استراليا وغرب الباسيفيكي، انحصرت المنافسة بين القوتين العظميين في المناطق الداخلية والخارجية لأراضي الحافة. تلك كانت مرحلة تقلبت فيها العلاقات بين القوى العظمى ما بين الملتهب والحار والبارد، بدءا بالأزمة بين اليونان وتركيا سنة ١٩٤٧م، ومرورا بحصار برلين سنة ١٩٤٨م، ووصولا إلى الحرب الكورية الساخنة.



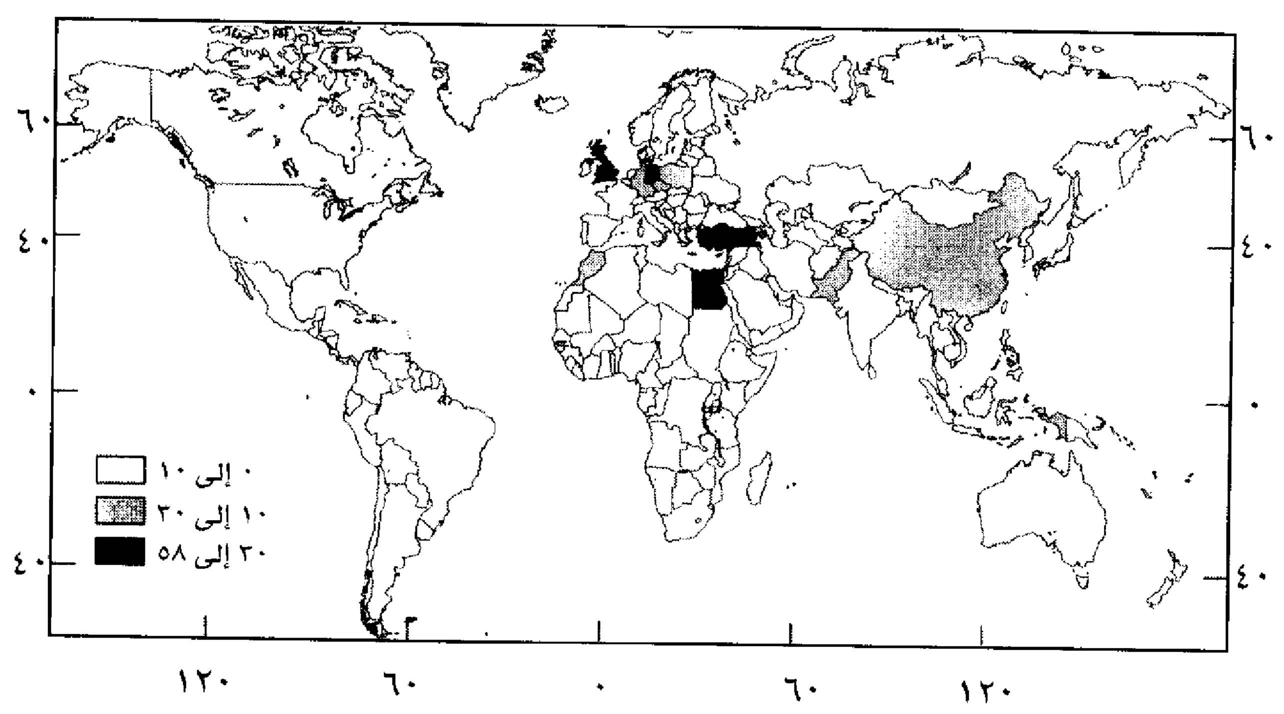
الشكل (٢ - ٤): جغرافيا الوجود العسكري الأمريكي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (من: Nijman 1992 b)



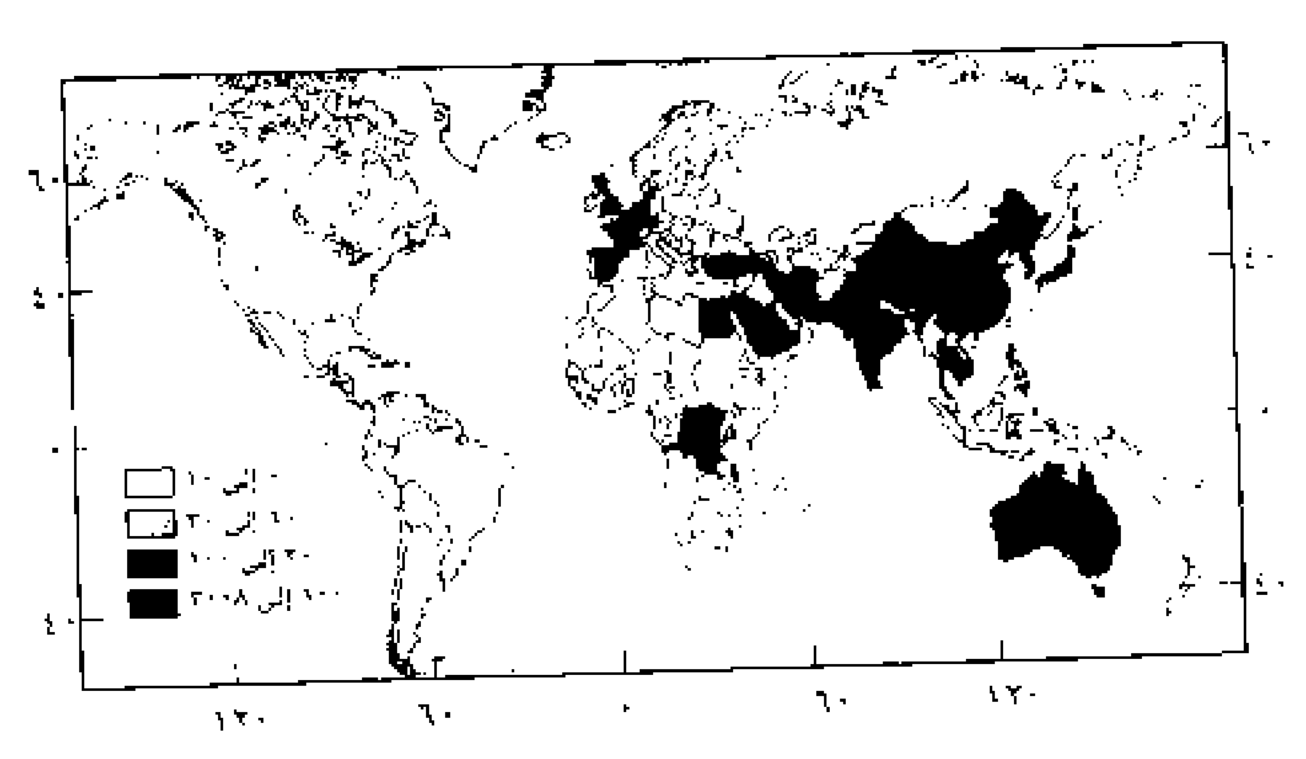
الشكل (٢ - ٥): جغرافيا الوجود العسكري السوفييتي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (من: Nijman 1992 b)



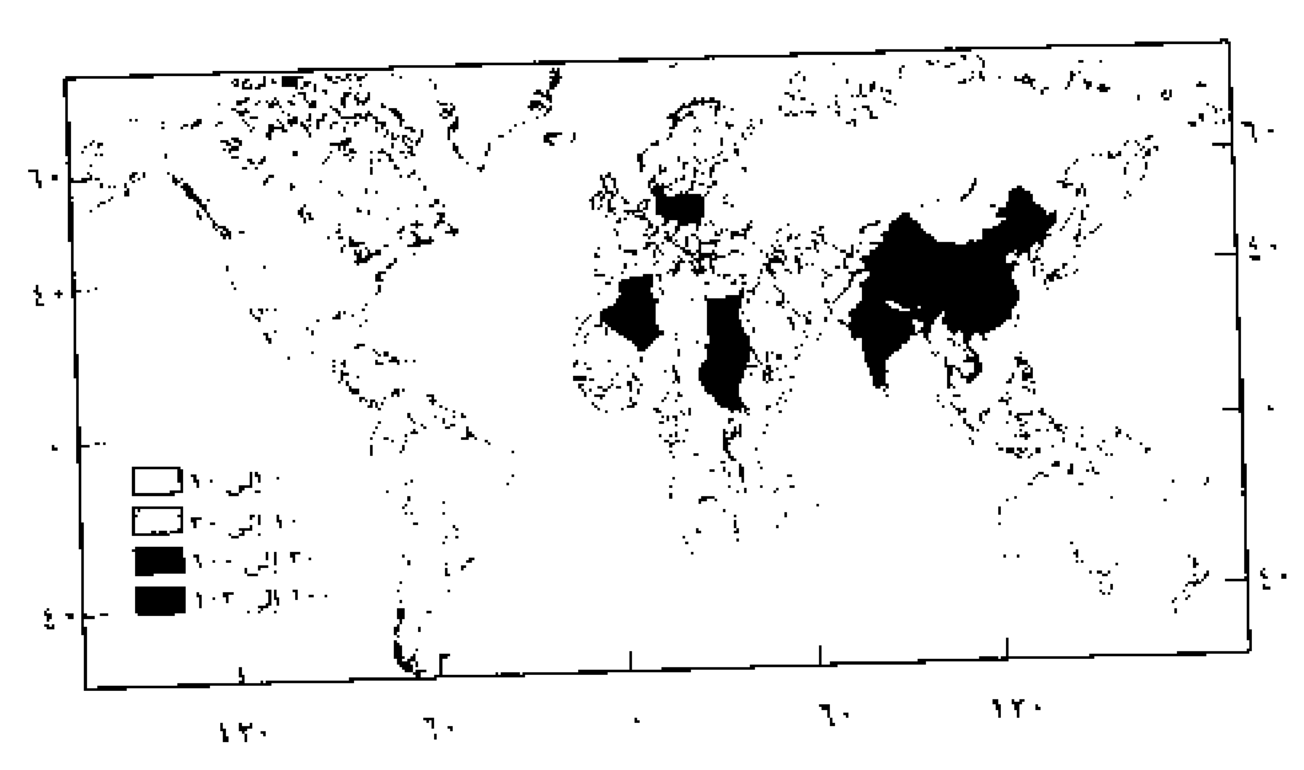
الشكل (٢ ـ ٦): جغرافيا الوجود العسكري الأمريكي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٢ (من: Nijman 1992 b).



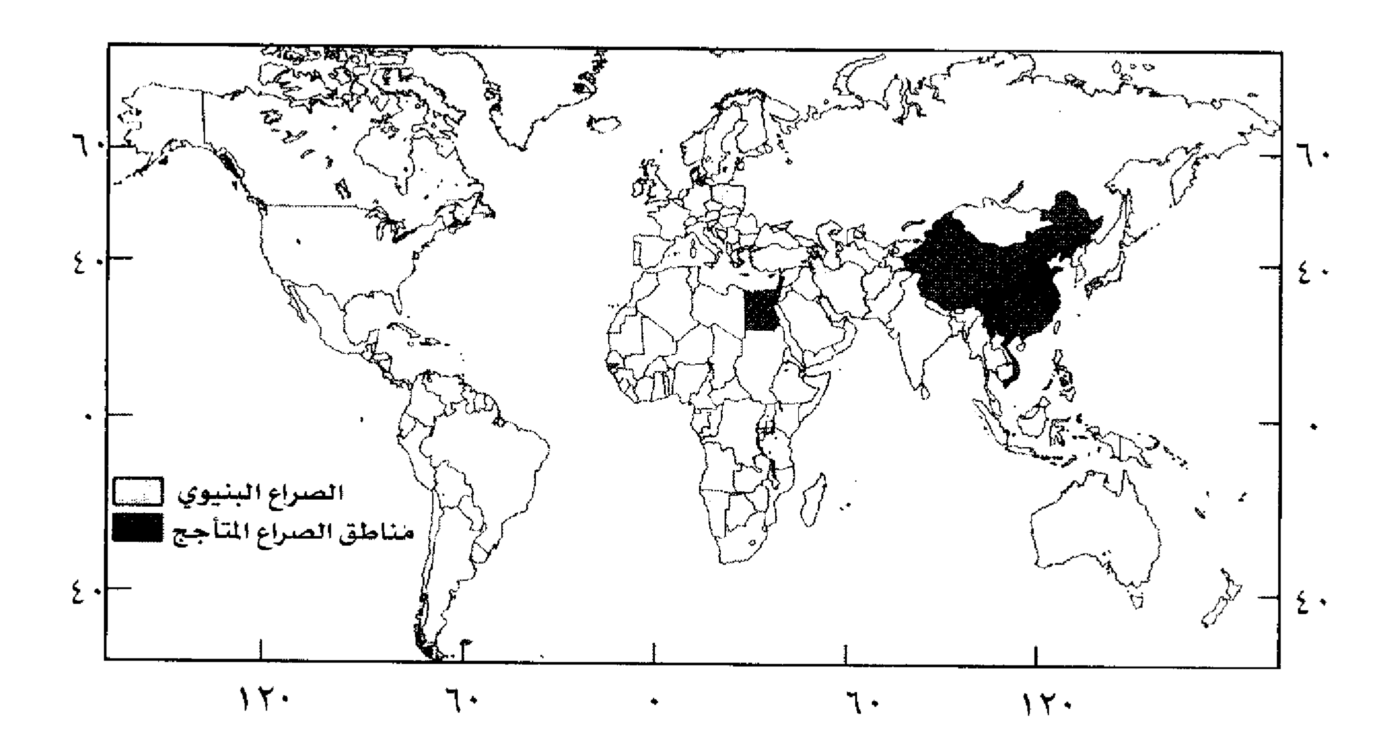
الشكل (٢ ـ ٧): جغرافيا الوجود العسكري السوفييتي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٢ (من: Nijman 1992 b)



الشكل (٢ـ ٨): جغرافيا الوجود العسكري الأمريكي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨(من: Nijman 1992 b).



الشكل (٢ـ ٩): جغرافيا الوجود العسكري السوفييتي مقاسا بمعدل الكثافة السنوي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨(من: Nijman 1992 b).



الشكل (٢- ١٠): جغرافيا الصراع غير المباشر المحتدم الطابع بين القوتين العظميين، ١٩٦٩ - ١٩٨٠ (من: Nijman 1992).

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة «العداوة المتذبذبة» بدءا بسنة ١٩٥٣م، ووصولا إلى سنة ١٩٦٩م، وقد شهدت سلسلة من الأزمات واجتماعات القمة، شملت عناصر من السخونة والبرودة والذوبان جميعا. كما انتقلت الصراعات المتعلقة بأراضي «الحواف» إلى منطقة الشرق الأوسط (الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني)، وجنوب شرقي آسيا (حرب فيتنام). وفي النصف الأول من الفترة، كان نمط نشاط القوى العظمى لايزال متركزا في أراضي «الحواف» (انظر الشكلين ٢ ـ ٦ و٢ ـ ٧). أما في النصف الثاني من هذه الفترة فقد تمثلت أول مواجهة كبرى فيما وراء «الجزيرة العالمية»، في أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢م. وقد ظهر تأثير هذا الصراع بوضوح في رسم خريطة المنافسة بين القوتين العظميين فيما بين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٨ (الشكلان ٢ ـ ٨ و ٢ ـ ٩). فنشاط الولايات المتحدة عاد إلى الانتعاش من جديد في أمريكا اللاتينية، ومد الاتحاد السوفييتي مجال نفوذه إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وفي العام ١٩٦٣ زادت الولايات المتحدة من وجودها في مالي وأوغندا وبدأ

الاتحاد السوفيتي في التواجد في خمسة بلدان أفريقية. وبطبيعة الحال كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة محكومة في تلك الفترة بمجريات الأمور في حرب فيتنام.

وما بين سنة ١٩٦٩، ١٩٧٩م نكون مع المرحلة الثالثة، حيث تسود فترة من ذوبان الجليد، والوفاق الدولي لتسوية الخلافات على مائدة المفاوضات. ومع ذلك يستمر الصراع في الشرق الأوسط، وتتفجر الأزمات في جنوب أفريقيا، وأمريكا الوسطى. وبعد سنة ١٩٧٩م تبدأ مرحلة جديدة يسميها هاليداي «الحرب الباردة الثانية»، وفيها تنتهي مرحلة الذوبان، وتبقى على الساحة مشكلة الشرق الأوسط، ومشاكل جنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى لتؤثر في العلاقات القائمة بين القوتين العظميين. وعند هذا المنعطف تكون الحرب الباردة قد فقدت الخيوط، التي كانت تصلها بنموذج ماكيندر تماما، بعد أن أصبحت تشمل أرض الكوكب كله، من نيكاراجوا حتى أفغانستان.

ولقد مثّلت «الحرب الباردة الثانية» نتاجا للمنافسة غير المباشرة بين القوتين والتي استهلتها أفعال من دول أصغر، ويوضح الشكل (٢ - ١٠) أن هذه الصراعات في أنجولا، والقرن الأفريقي، وأفغانستان، وإيران وبولندا أججت احتداما جديدا للصراع الأمريكي السوفييتي. وتشير أهمية هذه الصراعات «المؤججة» إلى أن القوتين العظميين كانتا قد فقدتا قدرتهما على تقدير أمر النظام الجيوبولوتيكي بأنفسهما. ومن ثم أصبحت تصرفات وأفعال الدول الأخرى مهمة بصورة متزايدة في تحديد نوعية أفعال القوتين وعلاقة كل منهما بالأخرى (Nijman, 1992). وبالتالي فقد مثلت «الحرب الباردة الثانية» علامة على تفكك النظام الجيوبولوتيكي للحرب الباردة وليس على استمراريتها.

ويمكن تأريخ نقطة بداية تفكيك النظام العالمي بمجيء جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٨٥م. وعلى الرغم من أن البعض فسّر هذا الحدث على أنه «ذوبان» جديد يؤدي إلى انفراج جديد، فإن تتابع الأحداث أوضح أن سياسات جورباتشوف قد عجلت بنهاية هذا النظام الجيوبولوتيكي الخاص. وهذا ما سوف نناقشه في القسم التالي.

الحرب الباردة بوصفها بنية فوقية: صراع كبير أم مؤامرة كبرى؟

كيف يمكن لنا أن نفسر هذا النظام الجيوبولوتيكي العالمي بوصفه بنية فوقية في إطار تحليل «للنظم العالمية»؟ إن الحرب الباردة في الأساس بنية سياسية قامت على علاقتين متناقضتين بين القوتين العظميين: علاقة التعارض من ناحية وعلاقة الاعتماد من ناحية أخرى (Cox, 1986). ويلاحظ أن أغلب النظريات عن الحرب الباردة تغلب علاقة منهما على حساب الأخرى. وسوف نحاول هنا أن نقيم توازنا أفضل بين العلاقتين.

تهتم نظريات التعارض بتوزيع اللوم على الطرفين، معتمدة على مفاهيم المدرستين «التقليدية» و«التعديلية» في تناول ظاهرة الحرب الباردة. ومن ثم فالحرب الباردة هي إما رد فعل ناجم عن الخطر السوفييتي أو هي محصلة للاستعمار الأمريكي، وفي كلتا الحالتين ينظر إلى العالم على أنه بصدد نزاع هائل بين وجهتين متناقضتين أيديولوجيا: الشيوعية والرأسمالية. فهذان الأسلوبان للحياة، القائمان على قيم متباينة كلية، متناقضان تماما. وقد وصف هاليداي (١٩٨٣م) ذلك بأنه «الصراع الكبير»، الذي يمكن أن ينظر إليه بوصفه معركة أيديولوجية، أو بتعبير أشمل «صراعا طبقيا عالميا».

ولكن هذه التفسيرات للحرب الباردة تتبنى لغة الفرقاء أنفسهم في حلبة الصراع، وهي تعكس الرؤية نفسها، التي ينطلق منها أصحاب هذه الحرب الباردة. فالعالم مُقَسَّم إلى رقع ثلاث: ما هو «لنا»، وما هو «لهم»، ثم نقاط مبعثرة هنا وهناك يدور حولها النزاع بين الطرفين. وبذلك يصبح الصراع أمرا محتوما لا محيد عنه، فإما أن يصبح العالم كله شيوعيا، وإما أن يصير رأسماليا.

والحق أنه ينبغي علينا أن نحترز كثيرا من الساسة الذين يتولون وضع أجندة العالم السياسية. وكما قال شاتشنايدر إن وضع أجندة سياسية لا يمكن بحال أن يتسم بالنزاهة. كما أن فكرة «الحتمية» في أمر الحرب الباردة مسألة تحتاج إلى مراجعة، فما الحرب الباردة إلا نظام عالمي طرأ على الساحة يعطي أولوية لبعض القضايا الدولية على حساب القضايا الأخرى. ومن ثم فعلينا أن نسأل أنفسنا أي القضايا الدولية لم تدخل ضمن الأجندة السياسية للحرب الباردة؟ وبطبيعة الحال لا تمثل هذه

القضايا أولوية في برامج القطبين الكبيرين، ذلك لأنهما، والحال كذلك، «يعتمد» كل منهما على الآخر في الحفاظ على نظام عالمي يركز الاهتمام على ممارستهما السياسية كقوتين عظميين.

وفي إطار هذا التصور، تؤدي الحرب الباردة دورا قوامه تحوير المسار عن نشاطات سياسية بديلة. وقد أمكن تحديد مثل هذه التحويرات للمسار على صُعد جغرافية ثلاثة: فعلى المستوى الداخلي في كل من الدولتين العظميين، أسهمت الحرب الباردة في تعبئة الشعبين الأمريكي والسوفييتي كل خلف دولته في مواجهة العدو. كما ساعدت على استخدام مفاهيم ضيقة الأفق عن الولاء والوطنية في تهميش سياسات بديلة داخل البلدين. ففي الولايات المتحدة مثلا احتدت هستيريا التصدي للشيوعية في أوائل الخمسينيات بقيادة السناتور مكارثي لترعب الشعب الأمريكي. وقد استمر هذا المناخ يحكم السياسة الخارجية لعقد من الزمان، قبل أن تحل كارثة فيتنام لتمزق الرأي العام الأمريكي شر ممزق. وفي الاتحاد السوفييتي أيضا أدت حمى الحرب الباردة إلى قمع وتهميش العديد من جماعات «المعارضة» داخل الاتحاد السوفييتي.

أما خارج حدود الدولتين، فإن الحرب الباردة قد مكنت كلا منهما من الحفاظ على سيطرة كاملة على حلفائها. إذ كانت كل قوة تجر من ورائها العديد من البلدان التي تعين عليها أن تلتزم بسياسة خارجية محددة، لم يكن لها فيها خيار. وأوضح مثال على ذلك ما كان سائدا في بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ففي الأولى كان الاتحاد السوفييتي يتدخل عسكريا ليقمع أي حركة ليبرالية التوجه أو مطالبة بالمراجعة، وفي الثانية كانت الولايات المتحدة تتدخل عسكريا للحيلولة دون قيام حكومات راديكالية أو اشتراكية. والواقع أن إحدى أهم سمات الحرب الباردة قد تمثلت في نجاح كل من الدولتين العظميين في الحفاظ على تماسك الكتلة التابعة لها لفترة طويلة.

وأخيرا فإن الحرب الباردة يمكن اعتبارها أداة مساعدة على صرف الأنظار عن إحدى أخطر القضايا، وهي الهوة السحيقة التي تفصل ماديا بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة (وكنا قد عرضنا لهذه القضية بإيجاز في الفصل الأول من زاوية أفول الأمم المتحدة كفاعل رئيسي في الاقتصاد العالمي بعد أن انتقل محوره الرئيسي من قضايا

الشرق والغرب إلى قضايا الشمال والجنوب). مما سبق يمكن القول إن «الصراع الكبير» في حقيقة أمره إن هو إلا مؤامرة كبرى؛ ذلك أن هذه الحرب الباردة لم تفت في عضدالهيمنة الأمريكية بشيء، بل إنها كانت التكأة التي استندت عليها الولايات المتحدة في تكتيل العديد من دول العالم من ورائها كقوة عظمى، وهي بذلك تصبح قريبة الشبه ببريطانيا التي كانت تهيمن على النظام العالمي قبل ذلك بقرن من الزمان.

مما لا شك فيه أن القوتين العظميين قد استغلتا الحرب الباردة في تعزيز أوضاعهما (Wallerstein 1984 a)، «فالحرب الباردة الثانية»، على سبيل المثال، يمكن النظر إليها جزئيا على أنها رد فعل للتدهور الاقتصادي النسبي في الولايات المتحدة التي استطاعت، من خلال تركيزها على الجانب العسكري في السياسات الدولية، أن تتخطى مؤقتا مشاكلها الاقتصادية وتعيد تعزيز تزعمها للعالم. وبذلك صارت الولايات المتحدة القوة الأعظم في الغرب في الثمانينيات، وبهذا المعنى فقد استخدمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتي في تنافسها مع دول منافسة عدة صديقة في العالم. ومن ناحية أخرى، لابد من الاعتراف بأن الاتحاد السوفييتي كان يشكل تحديا حقيقيا للولايات المتحدة من الناحيتين العسكرية والأيديولوجية. ويعد الاتحاد السوفييتي مسؤولا عن صبغ نظام الحرب الباردة بسمات غير عادية جيوبولوتيكيًا، إذ كان الدور السوفييتي في الاقتصاد العالمي بدعة جديدة، تجمع بين اقتصاد دول أشباه الأطراف وسياسات القوى العظمى في ماعون واحد. ولا يمكن فهم طبيعة الحرب الباردة بشكل كافٍ دون أن نتفهم جيدا هذه المزاوجة الشاذة، التي ابتدعها الاتحاد السوفييتي بين الاقتصاد والسياسة.

تفسير لوضع الاتحاد السوفييتي من منظور «النظم العالمية»

رأينا أن الطرح الجيوبولوتيكي التقليدي يتعامل مع الاتحاد السوفييتي على أنه قوة برية عظمى تمثل تهديدا للهيمنة التقليدية للقوى البحرية. ومن أجل موازنة الصورة، سيكون علينا أن نبدأ بعرض وجهة النظر السوفييتية في الوضع العالمي للاتحاد السوفييتي: خلافا للدوافع التوسعية المفترضة في الإستراتيجية الغربية، يفسر الاتحاد السوفييتي موقفه بأنه دفاع عن النفس،

ويبني السوفييت موقفهم هذا على غزوين وقعا للاتحاد السوفييتي منذ تأسيسه سنة ١٩١٧م، أولهما تأييد الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية لروسيا البيضاء في الحرب الأهلية التي اندلعت ما بين العامين ١٩١٨، ١٩٢١م، وثانيا قيام ألمانيا بغزو روسيا ما بين العامين ١٩٤١، ١٩٤٤م. وفي الحالين - يقول السوفييت - إنهم كانوا في حال دفاع عن النظام الاشتراكي الذي تتربص به قوى الرأسمالية المعادية من كل صوب. وخلاصة القول إن احتواء أحد البلدين كان يُعد في واقع الأمر توسعا يقوم به البلد الآخر!

وفي سياق نقاشنا الحالي فإن العنصر الأكثر أهمية في النموذج السوفييتي هو فكرة وجود نظامين عالميين متزامنين، هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. ولقد بدأت هذه الفكرة مع مخطط ستالين لبناء الاشتراكية أولا في بلد واحد خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، لتتطور فيما بعد عند قيام رابطة الكوميكون (COMECON) بعد الحرب العالمية الثانية، بوصفها «تقسيما تعاونيا للعمل» في بلدان شرقي أوروبا، في مقابل التقسيم التنافسي للعمل في الغرب. ولقد حاول زيمانسكي (Szymanski 1982) أن يصنع تكاملا بين هذا الموقف الماركسي الأرثوذكسي والإطار النظري الذي قدمه ولارشتاين، محاجا بوجود نظامين عالميين مختلفين، وإن قامت العلاقات التجارية بينهما أساسا على سلع الرفاهية لا السلع الضرورية والأساسية. وبهذا الأسلوب أمكن للنظامين أن يتعايشا، بطريقة تشبه معايشة الإمبراطورية الرومانية للإمبراطورية الصينية في التاريخ القديم. هذا التصور حول وجود نظامين اقتصاديين منفصلين، في حال تنافس سياسي، هو الصورة التي درج الاتحاد السوفييتي على رسمها لخطه الجيوبولوتيكي. وسوف نبين في الآتي أن كلا الموقفين يطرح رؤية أقل استبصارا مقارنة بالتفسير الذي يقدمه نهج «النظم العالمية» للاقتصاد العالمي الواحد.

ويقدم شارلس لفنسون (C.Levinson 1980) كما هائلا من الدلائل، التي تكشف عن زيف ما يسميه «الواجهة الأيديولوجية» لجيوبولوتيكا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ونورد هنا بعضا من المعلومات التي جمعها خلال الحرب الباردة تكفي لفهم حجته. وجد لفنسون أن أربعين شركة كبرى متعددة الجنسية كانت لها جميعا اتفاقات تعاونية مع العديد

من دول أوروبا الشرقية الشيوعية، كما كانت للاتحاد السوفييتي نفسه اتفاقات مع ٣٤ شركة من هذه الشركات. كما أن ١٥١ شركة من ١٥ دولة مختلفة كانت لها مكاتب في موسكو، وفي بوخارست وحدها كانت توجد ١٨٠ شركة متعددة الجنسية من ١٣ دولة. وعلى الجانب الآخر ، وجد لفنسون١٧٠ مشروعا مشتركا متعدد الجنسية، أقرها الاتحاد السوفييتي جميعا، في ١٩ دولة غربية. وفي سنة ١٩٧٧ كان ثلث واردات الاتحاد السوفييتي وربع صادراته مع البلدان الغربية. ويستخلص لفنسون من هذه الإحصاءات أنه على الرغم من أن السياسة الدولية هي التي تصنع الأخبار، فإن هذه المعاملات الاقتصادية النشطة هي التي توجه مسار السياسة الدولية. ومن ثم فقد تبع الانفراج التجارة وليس العكس، وهو مايطلق عليه لفنسون «العالم الفوقاني» للمعاملات التجارية، والذي دخل من خلاله الاتحاد السوفييتي وبلدان شرقي أوروبا في تركيبة الاقتصاد العالمي. وتتضح أو تفتضح الصورة من صفقة شركة البيبسي كولا مع الاتحاد السوفييتي، التي سمح الاتحاد السوفييتي بمقتضاها بتسويق مشروب الكولا في روسيا، مقابل تسويق الفودكا في بلدان المعسكر الغربي. ولذا فإن لفنسون اختار لكتابه عنوان: «فودكا كولا»!

كذلك يقدم جندر فرانك (Gunder Frank 1977) مزيدا من الشواهد حول العملية نفسها، والتي يسميها «المشروعات التجارية المتجاوزة للخلافات الأيديولوجية». وهو يرصد اطراد حجم المعاملات التجارية بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة، مع مناقشة الصفقات المستترة والاتفاقات الشبيهة باتفاقات دول أشباه الأطراف، والتي دفعت بهذه المعاملات إلى نمو متزايد. وكانت الدوافع وراء كل هذا النشاط تقليدية تماما. فبالنسبة للشركات الكبرى كان هناك توسيع للنطاق الجغرافي لجني الأرباح. وقد صار هذا النشاط أمرا مهما بصفة خاصة بعد سنة ١٩٧٠م، عندما سادت العالم موجة من الكساد الاقتصادي. وكانت بلدان الشرق الأوروبي مصدرا مهما للأيدي العاملة الرخيصة والماهرة في الوقت نفسه. ثم كان هنالك كم هائل من المادة الخام في الاتحاد السوفييتي. وكان الاتحاد السوفييتي واضحا في خطته، فالتعاون مع الشركات الغربية كان هو الحل الأوحد لمعالجة التخلف التكنولوجي الذي يعانيه الاتحاد

السوفييتي، عشية ثورة الصناعات الإلكترونية في الغرب. وكان على الاتحاد السوفييتي أن يدخل أكثر في منظومة الاقتصاد العالمي مقابل مسايرة التطور التقني الذي حققه منافسوه الرأسماليون في الغرب.

إن هذه القرائن مجتمعة جعلت ولارشتاين (١٩٧٩م) يضع الاتحاد السوفييتي وحلفاءه في شرقي أوروبا ضمن مناطق أشباه الأطراف في منظومة الاقتصاد العالمي. أما جندر فرانك (١٩٧٧م) فإنه يضع الاتحاد السوفييتي في موضع وسط بين «الغرب» و«الجنوب»، فعائد التجارة بين الشرق والجنوب، على سبيل المثال، كان يستخدم لتغطية الصفقات التجارية بين الشرق والغرب في ترتيبات متعددة الأطراف. وباختصار، فإن الاتحاد السوفييتي قد قام باستغلال بلدان الجنوب، لكنه كان هو نفسه مستغلا بوساطة الغرب من زاوية ترتيبات التجارة (وسوف نتناول هذا التبادل التجاري غير المتكافئ في الفصل الثالث تحت عنوان «الإمبريالية غير الرسمية»). وهذا الوضع يجعل الاتحاد السوفييتي من الناحية الاقتصادية على الدرجة نفسها مع دول أخرى غير اشتراكية المذهب في مناطق أشباه الأطراف آنذاك، مثل البرازيل وإيران. وعلى الرغم من الحجة القائلة بأن التجارة داخل رابطة الكوميكون لم تكن ذات طابع رأسمالي لأن الأسعار لم تكن تتحدد وفق أسعار السوق العالمية، فإن العمليات التجارية نفسها كانت خاضعة لتأثير أسعار السوق العالمية. يضاف إلى ذلك أن الإنتاج كان من أجل التبادل، وكانت خطط الإنتاج تتخبط بشدة نتيجة لمؤثرات الاقتصاد العالمي ككل من خلال نظامه الدولي المعزز لتكثيف الدول لنشاطها، الذي كان يدفع ببلدان العالم نحو سباق التسلح، ومن خلال منطقنا السياسي الاقتصادي الواحدي، فإن وضع الاتحاد السوفييتي وحلفائه خلال فترة الحرب الباردة لا يمكن تفسيره إلا على أنه يشكل مكونا متمما في منظومة الاقتصاد العالمي.

لكن إذا كان الاتحاد السوفييتي بوصفه هذا يمثل دولة ناشطة في حال صعود من دول أشباه الأطراف، فأين يترك ذلك كله خطابه الأيديولوجي الاشتراكي؟ يرى بروكان (١٩٨١م) أن دول أوروبا الشرقية الشيوعية قدمت نموذجا للتنمية لا نموذجا في الاشتراكية. فمنذ البدايات الأولى، في ظل السياسة الاقتصادية التي رسمها لينين سنة ١٩٢١م، كان جوهر السياسة

السوفييتية أن «تلحق» بالركب وهو ما استلزم شحذ كل طاقاتها القومية. وتحولت السياسة الأصلية المتمثلة في إقامة «الصناعات الثقيلة من أجل الاستغناء عن الاستيراد» في ظل الحمائية أو الاكتفاء الذاتي، إلى توجه للتصدير في السبعينيات، وهذا ما رصده كل من فرانك ولفنسون في جداول بيانية (Koves 1981). والواقع أن الأيديولوجية الأساسية للثورة البلشفية كان عليها أن تطوَّر إلى اختراع الدولة الاشتراكية ذات الموقع الوسط ما بين الرأسمالية والشيوعية لتغطية الفترة التي كان الاتحاد السوفييتي «ينمي فيها قوى الإنتاج». وهذا المسلك أشبه ما يكون «بالمركنتيلية» (تعزيز قدرة الدولة الاقتصادية بإحكام قبضة الحكومة على كامل الاقتصاد الوطني) في ثوب جديد (فرانك ١٩٧٧، ولارشتاين ١٩٨٢، تشيس ـ دون ١٩٨٢). هذا وقد مثلت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان بدورها دولا ناشطة صاعدة. أشباه الأطراف استخدمت الوسائل السياسية نفسها (من حمائية تجارية، واستثمار الدولة في البنية التحتية وأوجه الدعم الأخرى). لتحسين وضعها التنافسي داخل الاقتصاد العالمي. من هنا يمكن القول إن «الاشتراكية» السوفييتية ليست سوى حالة كلاسيكية من حالات الإستراتيجية الحديثة لدول أشباه الأطراف.

ومع ذلك لا يمكننا أن ننكر أن الاتحاد السوفييتي كان أكثر من مجرد دولة شبة أطرافية صاعدة، لقد مثلت إقامة الدولة السوفييتية سنة ١٩١٧م، نقطة الذروة في حركة ثورية، قُطع الطريق أمام إمكان تدويلها، لكنها شكلت برغم ذلك تحديا أيديولوجيا للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمي. ومع اقتصار الثورة أول الأمر على روسيا ، لم يكن أمام ستالين خيار سوى بناء «الاشتراكية» في بلد واحد، حتى يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد. ومن هذه النقطة فصاعدا، فإن منطق النظام الدولي وضع الاتحاد السوفييتي في وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة. ولكي يضمن الاتحاد السوفييتي لنفسه البقاء، كان على دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى، ولكن هذا التنافس استلزم من السوفييت الدخول في لعبة الاقتصاد العالمي وفق القواعد الرأسمالية. وقد وصل الأمر إلى مداه في الثمانينيات، وقد كانت هناك دائما صراعات سياساتية داخل الكتلة السوفييتية بين الأصوليين الذين يصرون على

التمسك بأهداب القواعد الاشتراكية، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الإنتاجية. وفي مرحلة الركود الاقتصادي لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين «الحمر» و«أهل الخبرة» عن انتصار لأهل الخبرة من التكنوقراط. وهذا ما وقع بالفعل في كل أرجاء العالم الشيوعي في الثمانينيات. ففي الصين مثلا أدى هذا الصراع إلى انتصار التوجه الليبرالي في الاقتصاد، وإن قامت السلطة بقمع التوجه الليبرالي في السياسة سنة ١٩٨٩م. أما في الاتحاد السوفييتي فإن حسم هذا الصراع على يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إلى إدخال إصلاحات اقتصادية («البروسترويكا» أو إعادة الهيكلة) وإصلاحات سياسية وصيغة («الجلازنوست» أو المصارحة)، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفييتي. فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه في عدم الوقوف إلى جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها في شرقي أوروبا، عجل ذلك باندلاع ثورات ١٩٨٩م، التي أنهت الحرب الباردة. وفي ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للاتحاد السوفييتي كدولة من دول أشباه الأطراف، وكقوة عظمى في الوقت نفسه. هذا ولقد تعرضت دول أخرى من أشباه الأطراف لأزمات اقتصادية حادة في الثمانينيات (جسدها العجز عن سداد الديون) تماما كالاتحاد السوفييتي، فإن الأخير - عبر معالجته لمشكلاته - وضع نهاية للنظام العالمي القائم.

نقلة جيوبولوتيكية جديدة

تمثل الفترة ما بين العامين ١٩٨٩ ، ١٩٩١م تحولا مهما في الجيوبولوتيكا، وأهم ملامح هذا التحول هو عنصر المفاجأة. وكان إدوارد طومسون (Edward Thomson 1987:14) قد اعترض في أواخر ١٩٨٧م على القول بأن «الحرب الباردة حقيقة ثابتة من حقائق الجغرافيا»، وأن أوروبا انشطرت في ظلها إلى كتلتين، تتحصن كل منهما في «خندق سياسة الردع». وها نحن قد شهدنا الآن نقلة هائلة زلزلت تلك «الحقيقة الثابتة»: فلقد انهارت الشيوعية في كل من بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا مع نهاية سنة ١٩٨٩م. ثم تلا ذلك توحيد الألمانيتين سنة ١٩٩٠م، وإحباط محاولة انقلاب عسكري في

الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١م، الأمر الذي مهد الطريق لإلغاء الاتحاد السوفييتي نفسه مع نهاية ذلك العام . لقد وقعت هذه التحولات الخطيرة في غضون سنوات ثلاث فقط، ولم يكن أي من الخبراء يتصور إمكان وقوعها بهذا الشكل حتى وقعت بالفعل. وخير مثال يعكس الطابع المفاجئ، الذي لم يكن من الممكن التنبؤ به مسبقا، لتلك الأحداث نجده في الندوة الجغرافية السياسية التي ناقشت موضوع «عالم ما بعد الحرب الباردة»، والتي عقدت في مدينة ميامي في إبريل ١٩٩١م. فعندما نشرت أعمال هذه الندوة (Nijman 1992)، كان الاتحاد السوفييتي قد أصبح في خبر كان. على أن الدولة السوفييتية كانت حاضرة بقوة في مناقشات هذه الندوة المتعلقة بالمستقبل، ولم يدر بخاطر أحد من هؤلاء الخبراء، ولو بخاطرة شاردة، إمكان اختفاء الاتحاد السوفييتي من الساحة العالمية. ومن الواضح أن عالمنا السياسي قد انقلب رأسا على عقب منذ أواخر سنة ١٩٨٩م، ونحن دون شك محظوظون إذ نشهد نقلة جيوبولوتيكية مليئة بالإثارة.

ولكننا نسارع إلى التحفظ بأن معايشة نقلة جيوبولوتيكية لا تعني بحال أننا في وضع نستطيع معه تصور طابع النظام الجيوبولوتيكي العالمي القادم. لقد زعمت الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى التي كتب لها البقاء على الساحة، أنها تعمل على بناء «نظام عالمي جديد» تحت قيادتها، ولكن من المشكوك فيه حقا أن تكون الولايات المتحدة، وهي من قوى الهيمنة السابقة، قادرة على مواصلة الاضطلاع بهذا الدور في العقود القادمة. ويتحتم علينا من باب الأمانة في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ العالم أن نعترف بأننا لا نعرف الكيفية التي سوف تكون عليها صورة توزيع القوى على الساحة العالمية في المستقبل القريب.

وسوف نطرح مناقشتين في هذا السياق. فمن ناحية، علينا أن نلاحظ أنه على الرغم من أن هذه النقلة الجيوبولوتيكية قد فاجأت العالم، فإن هذا لا يعني أن بعض الكتاب من أصحاب البصيرة النافذة ـ ممن كتبوا قبل سنة ١٩٨٩م ـ لم يستشرفوا فكرة وصول النظام السياسي العالمي القائم إلى نهاية يوما ما. فلقد كتب البعض بالفعل عن رؤى بديلة لحال الحرب الباردة، ومن هؤلاء يوهان جالتونج (Johan Galtung 1979)، الذي سنعرض

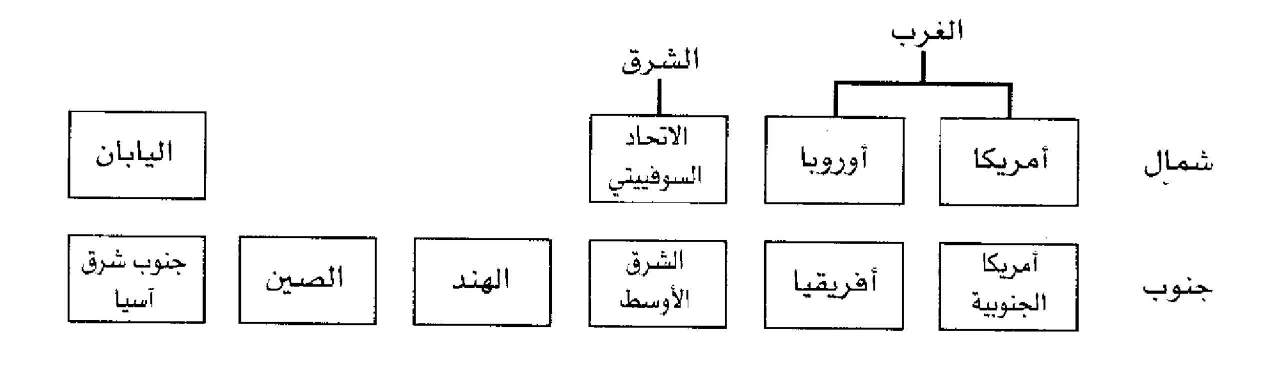
فيما يلي لآرائه لنرى ما إذا كانت تقدم لنا دروسا اليوم في وقت يجري فيه بالفعل بناء عالم سياسي جديد. كما سنعرض، ثانيا، لبعض السيناريوهات التي طرحت في ندوة علماء الجغرافيا السياسية المنعقدة عام ١٩٩٢ (Nijman 1992)، في وقت كانت فيه الحرب الباردة قد انتهت بالفعل. هذا وسوف نحرص، في كل ذلك، رغم افتقار الأمر إلى الإثارة، على أن نبتعد عن شهوة التكهن وطرح التنبؤات.

الدول العظمى، والمناطق المتكاملة، والطبقات العالمية

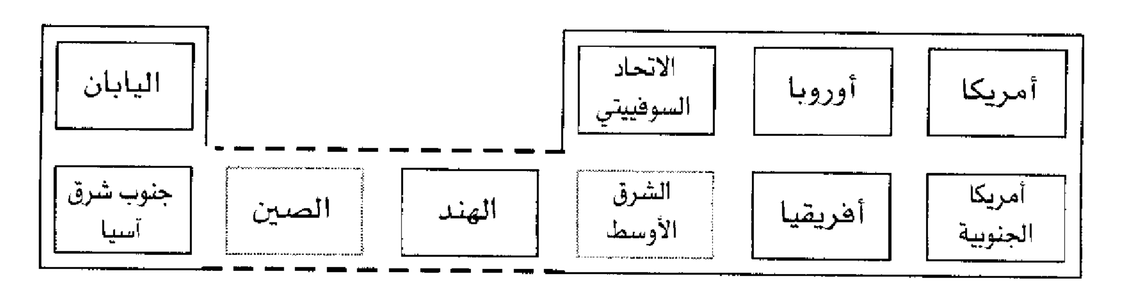
جاء الاعتراف بنهاية زمن «الهيمنة العليا» لأمريكا سنة ١٩٧١م، عندما اعترف الرئيس الأمريكي نيكسون بوجود «تعددية قطبية» في الشؤون الدولية. وعليه فقد تمت مراجعة سياسة الولايات المتحدة على أساس وجود خمس قوى عالمية في المنظومة الجيوبولوتيكية الجديدة، وهذه القوى هي: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وأوروبا الغربية، واليابان، ثم الصين. وقد جاءت هذه الحسابات الأمريكية على أساس التكتلات القائمة آنذاك، في أعقاب القطيعة بين الصين والاتحاد السوفييتي، «وتشرذم» دول الغرب الأوروبي على حد تعبير كالدور (١٩٧٩م)، ثم التهاب المنافسة بين الاقتصاد الياباني والأوروبي وبين الولايات المتحدة. ولكن هذا التركيز على خمس قوى يغطي فقط نصف سكان العالم. أما نموذج جالتونج للتركيب الإقليمي للعالم (١٩٧٩م)، فنجده يشمل هذه القوى الخمس، لكنه يفسح مكانا لبقية شعوب العالم.

ونقدم في الشكل (٢- ١١أ) صورة مبسطة لنموذج جالتونج، حيث يظهر العالم في شكل «عشر دول عظمى». وقد رتبنا النموذج وفق نسق جغرافي تقريبي، بحيث يعبر عن الصراعات السياسية الدائرة بين الشرق والغرب من ناحية، والشمال والجنوب من ناحية أخرى. ولذا فقد أضفنا خمس مناطق أخرى من بلدان الجنوب إلى الخماسية القطبية الأصلية في الرسم البياني لجالتونج. وبذلك تصبح قائمة الدول العظمى كالآتي: الولايات المتحدة مضافا إليها كندا، الجماعة الأوروبية من بلدان الغرب الأوروبي، الاتحاد السوفييتي مضافا إليه بلدان شرقي أوروبا، اليابان ، أفريقيا، الشرق الأوسط، الصين، الهند مضافا إليها بقية بلدان جنوب آسيا، جنوب شرقي آسيا مضافا إليه جزر المحيط الهادي، وأخيرا أمريكا اللاتينية.

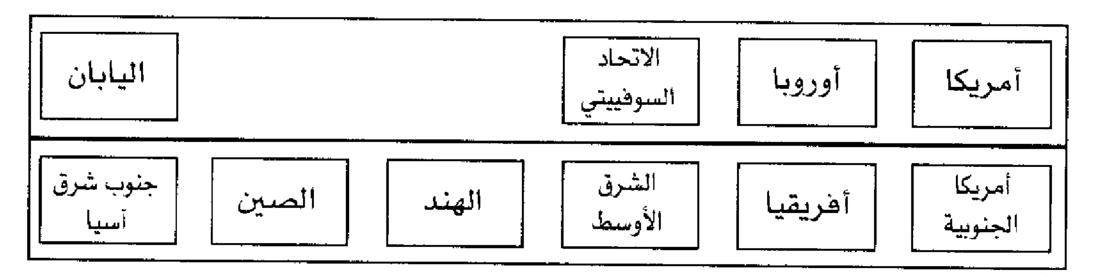
(أ) الدول العظمى



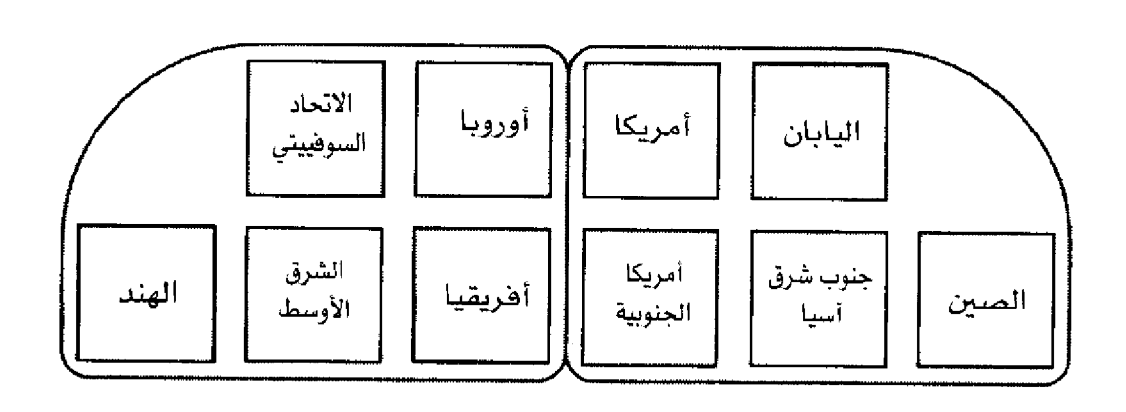
(ب) المناطق المتكاملة



(ج) الطبقات العالمية



(ج) الطبقات العالمية



الشكل (٢ - ١١) سيناريوهات جيوبولوتيكية بديلة

ومن الواضح أن جميع هذه القوى الكبرى تتمتع بمدى واسع من مستويات الوحدة الاقتصادية والسياسية. وعلى رغم ذلك فقد أوضح جالتونج أن هناك جسورا من التعاون الاقتصادي والسياسي قد امتدت بين هذه القوى في السنوات القليلة الماضية. أما أكثر هذه القوى توحدا على الساحة اليوم فهي الولايات المتحدة التي اجتمعت مع كندا في تكتل تجاري واحد، والاتحاد الأوروبي الذي اتسعت دائرته لتضم معظم بلدان الغرب الأوروبية وقطع شوطا بعيدا نحو إقامة السوق الأوروبية المشتركة في أعقاب سنة ١٩٩٢م ، ثم اليابان والصين وهما قوتان مستقلتان. إلى جانب ذلك هناك مناطق تمتلك بنية تحتية قوية ولكنها لا تحظى بالقدر نفسه من الوحدة والتماسك، فأفريقيا لديها منظمة الوحدة والشرق الأوسط لديه، جامعة الدول العربية كما أنه محط تركيز منظمة الأوبك، ثم هناك رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SARC)، ومجموعة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، وهناك أخيرا رابطة دول أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة. ولم يختف من الخريطة العالمية سوى رابطة الكوميكون والاتحاد السوفييتي، وذلك منذ قدم جالتونج هذا النموذج. ومع أن العديد من دول شرقي أوروبا تسعى للانضمام إلى الجماعة الأوروبية، فإن روسيا الجديدة سوف تظل مركز قوة يحسب له الحساب، على رغم المشاكل الكبرى التى تواجهها في أعقاب انهيار الشيوعية. وعليه فإن القسمة العشرية للعالم تظل تصلح أساسا جيدا لنقاش معاصر. والنقطة الأساسية التي يطرحها جالتونج هنا، هي أنه كان هناك ميل مهم على الساحة الجيوبولوتيكية العالمية لنمو فاعلين أكبر وأكبر على المسرح العالمي. ولقد كان نظام الحرب الباردة عالما ثنائي القطبية التركيز فيه على القوى قارية النطاق، واستجابت بقية دول العالم لذلك بالتجمع إقليميا لمنافسة القوتين العظميين. وعلى رغم أن المنظمات المختلفة التي ذكرناها سابقاً تفاوتت كثيرا درجة نجاح كل منها في تعبئة وحشد القوة الاقتصادية والسياسية، فإنها تعكس جميعها هذا التوجه أو الميل نفسه.

ويقترح جالتونج (١٩٧٩م) سيناريوهات جيوبولوتيكية مستقبلية عدة تتجاوز الحرب الباردة، يتمثل أحدها في تطور التنافس بين الكتل الكبرى العشر. وفي هذا السيناريو، سوف تظل هذه القوى العشر في حال دائمة

من الحروب التجارية، لأن كلا من هذه القوى يطمح فى تحقيق أكبر عائد من المزايا الاقتصادية. أما السيناريو الثاني فإنه يفترض وجود هذه القوى العظمى كمجرد مرحلة على الطريق، تحاول فيها كل واحدة منها حماية اقتصادياتها عن طريق الاكتفاء الذاتي. والنتيجة العملية لهذا السياق هي إعادة اكتشاف المناطق المتكاملة اقتصاديا تتحد فيها دول كبرى في الشمال مع دول مجاورة في الجنوب (الشكل ٢ ـ ١١ب). وحيث إن هناك أربع دول كبرى في الشمال ، فإن هذا يخلق أربع مناطق متكاملة، والتي قد تشمل الهند والصين أو لا تشملهما.

أما السيناريو الثالث لجالتونج فإنه يضع الشمال في حلبة صراع محمومة مع الجنوب (الشكل ٢ ـ ١١ج)، ويطلق على هذا السيناريو: «الطبقات العالمية»، وهي رؤية «عالم ـ ثالثية» للسياسة الدولية تبنتها الصين في الماضي بوصفها زعيمة دول العالم الثالث ضد جبروت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وهذا النوع من التفكير تربطه علاقة وثيقة بالتحليل الاجتماعي الذي ينطلق منه نهج «تحليل النظم العالمية. فثورة دول الأطراف على دول المركز هي مشروع اقتصادي ـ سياسي محوري في نظرية التبعية، وسوف نناقش هذه النقطة في الفصل الثالث تحت باب «الإمبريالية».

الجيوبولوتيكا في عالم ما بعد الحرب الباردة

على الرغم من أن الانهيار الاقتصادي ثم السياسي الذي أصاب الاتحاد السوفييتي هو الذي عجل بنهاية الحرب الباردة، فإن علينا ألا ننسى أن هذا قد تزامن مع تدهور نسبي أيضا في أحوال الولايات المتحدة الاقتصادية. من هنا ركزت جل بحوث الثمانينيات على هذا الموضوع الأخير، وخاصة في علاقته بصعود اليابان. ومن المؤكد أن السيناريو الأكثر شيوعا في تلك الدراسات قد استقيت خطوطه من نموذجنا: اليابان. واستقى هذا السيناريو خطوطه من النموذج الكوندراتيفي ثنائي الأبعاد الذي تنبأ بـ «قرن ياباني». فمن الطبيعي، مع تداعي الهيمنة الأمريكية، أن تطرح مسألة الخلافة نفسها على الساحة، وأغلب الدلائل والمعايير الاقتصادية إنما تشير إلى أن اليابان هي المرشح الأكثر احتمالا لهذه

الخلافة. ولعل هذا هو السبب في الرواج الذي لقيه كتاب بول كنيدي (١٩٨٨م)، الذي صدر قبيل نهاية الحرب الباردة. ويفترض نموذج كنيدي أن القوى العظمى تتمادى كثيرا في نشاطها العسكري، مما يوقعها في مشكلات خطيرة، عندما يأخذ اقتصادها في التدهور. وقد كان هذا هو المقتل لقوى عظمى سابقة في التاريخ، بداية بآل هابسبورج (النمساويين) ووصولا إلى الإمبراطورية البريطانية. فهل ستكون الولايات المتحدة هي آخر قوة عظمى تلقى هذا المصير؟ إن الذي يؤهل اليابان لكي تصبح الخلف المرجح إنما هو حقيقة أن قوتها الاقتصادية ليست مغلولة بأي التزامات عسكرية، وهو ما يؤهلها لكي تصبح قوة مهيمنة جديدة على الساحة الدولية.

ولكن ثمة طريقة أخرى لقراءة تاريخ الدول المهيمنة، وذلك من منطلق الأفكار التي طرحها جالتونج: ففي حالات الهيمنة الثلاث التي شهدها التاريخ حتى الآن، كانت كل قوة جديدة للهيمنة أكبر حجما من سابقتها. وعليه فإن جزيرة اليابان لا تبدو، قياسا بمساحة الولايات المتحدة، مؤهلة لتخلفها. وفي واقع الأمر يمكن أن نرى في اليابان الوجه المقابل أو النقيض antithesis للاتحاد السوفييتي من حيث الفشل في المواءمة بين القوتين السياسية والاقتصادية، ولكن من الناحية العكسية.. وعلى رغم أنه من غير المرجح أن تلقى اليابان المصير نفسه الذي لقيه الاتحاد السوفييتي، فإن نقاط ضعف اليابان قد وضحت للجميع خلال أوضاع ما بعد الحرب الباردة: فقد فشلت على سبيل المثال فى المشاركة بأي جهد بدني فى حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م. والحق أنه قلما تجد اليوم من يرشح اليابان لكى تتبوأ مستقبلا قيادة العالم، وبخاصة في ضوء مشكلاتها الاقتصادية الحديثة.

إن استقراء النتائج من نموذج كوندراتيف ثنائي الأبعاد كان مسألة هينة دائما، ولكن ينبغي القول أيضا إن فترة ما بعد الحرب الباردة قد تمخضت عن جيوبولوتيكا معقدة المعالم والأبعاد. ولقد انعكس هذا التعقد فى التنوع الكبير للآراء التى طرحت فى ندوة الجغرافيا السياسية التى أشرنا إليها سابقا. وكان في هذه الندوة رأيان لكل من دي بليج (deBlij 1992) وتيلور (١٩٩٢ ب) حول وضع قطبي العالم الكبيرين: إذ أكد دي بليج على استمرار الطاقة العسكرية للاتحاد السوفييتي وأن «إمكانات القوة في أراضي «القلب في

أوراسيا» ما تزال باقية» (١٩٩٢: ١٦). ومن ثم فإن احتكار الولايات المتحدة للقوة عالميا فى أعقاب الحرب الباردة سوف يكون أمرا موقوتا وقصير الأجل، وأن العالم سوف يعود إلى حال من هيمنة قطبين كبيرين على الساحة فى شكل أو آخر. ويظل هذا السيناريو ـ فى تقدير دي بليج ـ قائما حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، إذ تبقى روسيا، على رغم ما أصابها من هزال، دولة تحتفظ بطاقة عسكرية هائلة، تسعى من جديد لاستعادة نفوذها السياسى الضائع. أما تيلور (١٩٩٢ ب) فنجده يعيد إحياء نموذج جالتونج عن الطبقات العالمية، ويقيمه على أساس جديد من منظور «عالم ثالثي» يؤكد صعود الإسلام كقوة عالمية محتملة. فالعالم الإسلامي يغطي مساحة من الجزيرة العالمية تمتد من الشمال الأفريقي إلى جنوب شرقي آسيا، وهو يملك مقدرات وموارد هائلة تؤهله لكي يصبح قوة عالمية لا يستهان بها على الساحة العالمية. ويملك العالم الإسلامي الإمكانات التي تؤهله للحلول محل الماركسية ـ اللينينية التي قضت حديثا كرأس حربة لثورة شعوب دول الأطراف ضدالهيمنة.

وقد كانت هاتان الرؤيتان (بليج، وتيلور) تمثلان رأي الأقلية في ذلك النقاش حول مستقبل الجيوبولوتيكا. ويبقى في هذا المقام أن نلخص ما يمكن اعتباره النتيجتين الأكثر احتمالا، وهما: قيام نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، وعالم جديد ثنائي الأقطاب اقتصاديا.

يطرح جون أولوفلن (John O'Loughlin 1992) عشرة بدائل مستقبلية ويدرجها وفق احتمال حدوثها: وأول هذه البدائل أن تنفرد الولايات المتحدة كطرف واحد بأمور هذا العالم، فلأنها القوة العظمى الوحيدة المتبقية على الساحة اليوم، فإنها تتمتع بوضع فريد في معاملاتها مع بقية أجزاء العالم. ولكن السؤال المهم هو: هل في مقدور الولايات المتحدة حقا أن تبني نظاما عالميا جديدا تحت قيادتها؟ لقد ظهرت بادرة مهمة في حرب الخليج، عندما نجحت الولايات المتحدة في قيادة قوات تابعة للأمم المتحدة من اثنتين وثلاثين دولة ضد العراق، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر وصف هذه القوة بأنها «تحالف عالمي ليس في استطاعة أحد أن يؤلفه سوى الولايات المتحدة»، مضيفا إلى ذلك تعقيبه الآتي:



«إننا نظل الأمة الوحيدة التي تمتلك الوسائل الضرورية سياسيا وعسكريا واقتصاديا لاستحثاث ردود أفعال ناجحة من المجتمع الدولي» (المرجع السابق، ص ٢٢). وفضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة تمكنت من إقناع دول غير ممثلة عسكريا في التحالف، مثل ألمانيا واليابان، أن تساهم في نفقات هذه العملية العسكرية. وهكذا، ولو لمهلة قصيرة، شاهدنا نظاما عالميا جديدا يعمل تحت إمرة الولايات المتحدة سنة ١٩٩١م.

على أن القضية هي هل يمكن لزعامة الولايات المتحدة أن تستمر؟ لقد جاءت أحداث السنوات الأخيرة لتؤكد صحة رؤية بعض كتاب الثمانينيات في تقديرهم لوضع أمريكا كقوة عظمى (من أمثال سترانج ١٩٨٧). فقد أوضح هؤلاء الكتاب أنه على الرغم من التدهور النسبي في اقتصاديات الولايات المتحدة، فإنها مع ذلك تبقى أكبر وأهم القوى الاقتصادية في العالم. يضاف إلى ذلك ما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة عسكرية يعترف بها الجميع. وعليه فإنه من السابق لأوانه - في نظر هؤلاء الكتاب - أن نتحدث عن تقلص الدور الأمريكي في جيوبولوتيكا المستقبل. على أن الأمر كله إنما يتعلق بالدرجة.

فلا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك بعض التقلص في دور الولايات المتحدة كقوة عظمى منذ انتهاء عصر الهيمنة الكبرى سنة ١٩٧١م، وإن كانت تظل القوة رقم واحد في التراتبية العالمية للقوة. وليس معنى هذا أن اقتصاد الولايات المتحدة يمكن أن يتحمل أعباء القيام بدور «شرطي العالم»، كما أن أحدا لا يدري إن كان في إمكان الولايات المتحدة حشد دول العالم من خلفها مرة أخرى مثلما حدث في حرب الخليج. ولعل موقف التردد الذي تتخذه الولايات المتحدة إزاء الحضور العسكري في الحروب التي صاحبت انهيار يوغوسلافيا سنة ١٩٩٢م ينبئ أكثر بالصورة التي سوف تكون عليها السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بحرب الخليج. ومع التسليم ببقاء الولايات المتحدة، القوة الأعظم في العالم، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها تمتلك الموارد أو الإرادة لكي تصبح قائد العالم.

أما السيناريو الثاني الذي نتناوله هنا فقد أطلق عليه أولوفلن مصطلح «عالم ثنائي الأقطاب في ثوب جديد »، وهو عالم مثير للاهتمام بوجه خاص من حيث إنه يمثل رؤية منطلقة من نهج «النظم العالمية» تتنبأ بالمدى

الذي يمكن أن يبلغه، تفكك نظام الحرب الباردة (ولارشتاين: ٨٨، ١٩٨٤أ). وهذا يعيدنا إلى القطيعة التي وقعت بين الصين والاتحاد السوفييتي سنة ١٩٦٢م ، كبداية للقصة. فهذا الصدع الأيديولوجي بين الصديقين قد أصاب الكتلة الشيوعية بالتمزق. والسؤال هنا هو: هل هذا الصدع سوف يجد له مثيلا في المعسكر الرأسمالي؟ لو حدث هذا بالفعل فربما أنتج عالما جديدا نجد فيه «أوروبا أكبر» في مواجهة قوى «الحافة الباسيفيكية» (راجع الشكل ٢-١١د).

لقد جاءت أولى الخطوات على هذا الدرب عندما حدث تقارب أمريكي- صيني وقت الانفراج الدولي في السبعينيات. ومع أن هذه الخطوة قد تمت في إطار منطق الحرب الباردة، مخترقة صخرة الشيوعية الصلدة، فقد مثلت مع ذلك صفقة سياسية بين « عالمين ». والخطوة التالية يتعين أن تتمثل في تقارب اقتصادي مع اليابان. فلو وجد الطرفان حلا للحروب التجارية القائمة بينهما، فإن هناك مزايا كبرى ستتوافر للطرفين من خلال اشتراكهما في الريادة التكنولوجية في مختلف القطاعات الرئيسية في السوق العالمية. ويشير ولارشتاين إلى الصفقة التي تمت بين شركتي جنرال موتورز وتويوتا للسيارات كعلامة على هذا الطريق. ولو أن هذا كله تحقق، فسوف تنشأ كتلة عالمية هائلة تجمع بين الصين واليابان والولايات المتحدة. وسوف يكون هذا بمنزلة النصر النهائي لجماعات الضغط الأمريكية من أهل السواحل الغربية الأمريكية، بتوجههم المركّز على آسيا، على الأمريكيين من أهل الشواطئ الشرقية الموالين عاطفيا لكل ما هو أوروبي.

ولئن تحقق هذا السيناريو المفترض، فماذا يكون وضع أوروبا على الساحة العالمية؟ لقد تمكنت أوروبا وقت الحرب الباردة من أن تبقى في مركز الوسط في منظومة الجيوبولوتيكا العالمية، على رغم أن القوتين العظميين حينذاك كانتا من خارج أوروبا. أما الكتلة الباسيفيكية المفترضة على حافتي المحيط الهادي لو قامت فإنها سوف تحتل موقع المركز في الشؤون الدولية، مما يترتب عليه إزاحة أوروبا إلى خانة الظل. ووفق مناخ الحرب الباردة كان بمقدور أوروبا أن تقيم صيغة من الانفراج السياسي مع الكتلة السوفييتية (ولارشتاين ١٩٨٨) للحفاظ على موقعها على الساحة العالمية. وبعد أن انهار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٨٩م، ظهرت فكرة أوروبا

المتكاملة سياسيا واقتصاديا بشكل أكثر إلحاحا. فلو أن دول شرقي أوروبا وغربها انطوت تحت لواء الوحدة الأوروبية، لظهرت على الساحة كتلة أوروبية عظمى، يضاف إليها أفريقيا والشرق الأوسط والهند. وبهذا يشهد العالم قطبين جديدين: الكتلة الباسيفيكية العظمى، وأوروبا العظمى أيضا.

فما الذي يمكن أن يمثله هذا النظام العالمي الجديد ثنائي القطبية؟ لقد تمثلت إحدى النقاط الجوهرية بالنسبة لولارشتاين في أن هذا النظام العالمي المفترض سوف يتجاوز المبررات الأيديولوجية التي كانت ترتكز عليها الحرب الباردة. ومن ثم فإن سيناريو ولارشتاين هذا يصبح من منطلق فرضيات الحرب الباردة نوعا من العبث الأيديولوجي. أما واقع أن هذا السيناريو يمثل الآن موضوعا مطروحا للنقاش، فإنما يوضح مرة أخرى الطبيعة الخاصة لأي انتقال أو نقلة جيوبولوتيكية: فما يبدو عبثيا أو سخيفا يصبح هو السائد في وقت لاحق، ولكن فقط بوصفه تنبؤا. ويبقى أن هذا النظام الجيوبولوتيكي العالمي ما يزال يتعين أن يُبنى. والذي لا شك فيه أن المستقبل يخفي في طياته مفاجآت عدة.

المبادئ الجيوبولوتيكية

كنا قد عرفنا «المبادئ» الجيوبولوتيكية Gieopolitical Codes بأنها مجموعة الفرضيات الإستراتيجية، التي تضعها حكومة ما فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية. وهذه المبادئ قريبة الصلة بما يطلق عليه هنركسون (١٩٨٠) «خطط التصور». وتتضمن هذه المبادئ الإستراتيجية الإجرائية تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة، من زاوية أهميتها الإستراتيجية، وإمكان أن تصبح يوما ما مصدر تهديد لأمنها. لا تقتصر المبادئ الجيوبولوتيكية على الأمور التي تخص الدولة وحدها، وإنما تشمل أيضا تقييما للدول المجاورة. وهي، بحكم التعريف، تصورات للعالم منحازة إلى حد كبير. ومع ذلك فإن علينا أن نفهمها بوصفها وحدات البناء الأساسية للنظم الجيوبولوتيكية العالمية.

وهي تعمل على ثلاثة مستويات: المحلي، والإقليمي، والعالمي. ويتطلب المستوى المحلي من الدولة أن تقيم أوضاع الدول المجاورة لها، وهذا ما تتبعه كل دول العالم أيا كان حجمها. أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة

للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها المباشرين، وهذا ما تضعه حكومات القوى الإقليمية القائمة والمحتملة فى الحسبان، وأخيرا فإن عددا قليلا من الدول لها سياسات إستراتيجية عالمية، ومن ثم تعمل حكوماتها وفق مبادئ جيوبولوتيكية تتساوق مع المنظومة العالمية. ومن ثم فإن كل الدول لديها مبادئ جيوبولوتيكية محلية، وكثير من الدول لديها مبادئ إقليمية، وقليل من الدول لديها مبادئ عالمية.

ولعل بعض الأمثلة البسيطة تقرب هذه المستويات إلى الأذهان: يسوق بارلت (١٩٨٤) مثالا واضحا لواحدة من القوى العظمى، كانت تتحرك في إستراتيجيتها على المستويات الثلاثة في أثناء الحرب العالمية الأولى، وهذه الدولة هي ألمانيا: فقد كانت الحرب بالنسبة لها بمنزلة خطة دفاعية ضد العدو التقليدي فرنسا، وهي أيضا بهدف الوقاية من خطر روسيا، ثم هي أيضا صراع ضد بريطانيا للهيمنة على العالم (Barlett 1984:89). وفي بعض الأحيان يتصادف أن تتعارض مبادئ الإستراتيجية الإقليمية مع المبادئ المحلية، وخير مثال لذلك ذاك العداء التاريخي بين اليونان وتركيا الذي يتناقض مع شراكة الاثنتين في مبادئ جيوبولوتيكية إقليمية واحدة بعضويتيهما في منظمة حلف الأطلنطي. وتعد المعاهدات مؤشرا مهما فيما يتعلق بهذه المبادئ خاصة على المستوى الإقليمي: فتحول كل من أستراليا ونيوزيلندا من كونهما جزءا من القاعدة الإستراتيجية العالمية لبريطانيا إلى دولتين لهما قاعدتهما الإقليمية (الباسيفيكية) المستقلة ارتبط بعقد قاعدة إقليمية باسيفيكية في حلف «آنزوس» (ANZUS) في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد حاربت القوات الأسترالية والنيوزيلندية في أوروبا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكن ليس من المتوقع أن تقوم هذه أو تلك بالدور نفسه مرة أخرى، إذ إن أوروبا اليوم تقع خارج نطاق مبادئهما الجيوبولوتيكية.

وسوف نركز في نقاشنا التالي على المبادئ الجيوبولوتيكية على المستوى الدولي، وإن كان هذا لا يقلل من قدر المستويين الآخرين المحلي والإقليمي، فالمبادئ المحلية - على سبيل المثال - تمثل بعدا مهما في أغلب الحروب التي تنشب في أنحاء العالم. ولقد أجرى المشتغلون بالعلوم السياسية تحليلات «كمية» عدة لتقصي أسباب قيام الحروب، ولكن النتائج جاءت مخيبة

للتوقعات، اللهم إلا في نتيجة واحدة صائبة تقول: إن احتمال نشوب الحرب أمر وارد بين أي دولتين تتقاسمان منطقة حدودية (زينيس Zinnes 1980). وقد تتبع المشتغلون بالجغرافيا السياسية هذا الاستنتاج من خلال تحليلهم الخاص للتجاور المكاني للحروب وأكدوا هذه النتيجة التي توصل إليها علماء السياسة (أولوفلن O'loughlin 1986). فعلى رغم أن الحروب العالمية الكبرى تشمل بحكم التعريف كل الصُعد الجغرافية للنشاط، فإن أغلب الحروب تحدث فقط فيما بين جيران ذوي مبادئ جيوبولوتيكية متنازعة.

على أننا حتى لو قصرنا اهتمامنا على المبادئ الجيوبولوتيكية الدولية، فسوف نجد أنفسنا غير قادرين على انتهاج تناول شامل لقضية لها هذا السياق واسع المدى، ولذا فسوف نعرض فقط للمبادئ الداخلة في جيوبولوتيكا الحرب الباردة التي حكمت النظام العالمي لحقبة من الزمن، لكي نشتق منها بعض الأمثلة، وسوف نركز بوجه خاص على المبادئ التي اتبعتها الولايات المتحدة، لا لسبب إلا لأننا نملك عنها توثيقا جيدا. كذلك سوف نعرض - وإن كان بتفصيل أقل - للمبادئ الجيوبولوتيكية العالمية لكل من فرنسا والهند، لكي نشير إلى بعض الصيغ المتنوعة داخل إطار الحرب الباردة نفسها.

سياسة الاحتواء: المبادئ الجيوبولوتيكية للهيمنة الأمريكية

تتلخص السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة في مصطلح «الاحتواء»، بمعنى الوقوف في حالة تأهب دفاعية ضد عدو سوفييتي يتنامى نفوذه. وكنا قد استخدمنا هذا التعريف كمصطلح عام في وصف الجيوبولوتيكا الحديثة للولايات المتحدة، ولكن عندما ننتقل إلى مستوى المبادئ الإجرائية فإننا نجد آفاقا أخرى متعددة لسياسة الاحتواء وفق تغير الظروف والملابسات. فليس ثمة «مبدأ احتواء» واحد أمامنا، وإنما هنالك عائلة من المبادئ الجيوبولوتيكية حشرت تحت مظلة هذا المصطلح العام. وتختلف هذه المبادئ واحدها عن الآخر، كما أن لكل مبدأ نتائج مختلفة جوهريا بالنسبة للسياسة الخارجية. وسوف نعرض أولا لرأي جورج كينان في هذا النمط من المبادئ الجيوبولوتيكية، قبل أن نبين كيف خضعت هذه المبادئ لتعديلات جوهرية لتصبح برنامج عمل لسياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ سنة ١٩٥٠م:

المبادئ الجيوبولوتيكية عند جورج كينان

عندما نتناول المبادئ الجيوبولوتيكية لدى جورج كينان، فإنه ينبغي علينا أولا وقبل كل شيء أن نقرأها كرد فعل مناهض للأفكار المثالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان كينان معارضا للتفكير عالمي الطابع، بمعنى التعامل مع كل دول العالم وفق سياسة واحدة، خاصة في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان كينان يعرفه معرفة جيدة وعن قرب. وفي سنة ١٩٤٥م كانت الولايات المتحدة تتبع سياسة «العالم الواحد»، وتسعى جاهدة إلى جذب الاتحاد السوفييتي ليصبح شريكا معها في نظام عالمي جديد. لكن سياسة «الاحتواء» عن طريق «التكامل» كما سماها جاديس (1982:9) أخذت في التراجع عندما بعث كينان «برقيته الطويلة» الشهيرة من موسكو في فبراير ١٩٤٦م، يشرح فيها الأسباب التي تدعوه إلى الاعتقاد باستحالة فكرة التكامل تلك. وكان مؤدى الرسالة أن الاتحاد السوفييتي يمارس لعبة من نوع آخر، وعليه ـ في تقدير كينان ـ تصبح «الوصفة العالمية» عديمة النفع.

وعلى رغم الترحيب الذي قوبلت به هذه البرقية، فإنها لا تشير إلى سياسة خارجية جديدة متماسكة للولايات المتحدة. ففي العام التالي راحت الولايات المتحدة تنتهج خطا سياسيا أكثر تشددا في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، فيما عرف بموقف «الصبر مع الحزم»، الذي وصل مداه في مارس ١٩٤٧م بإعلان «ترومان». ومع أن هذا الإعلان اعتبر نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية ـ لتصبح «الاحتواء الكامل» ـ فإن جاديس (١٩٨٢م) يرى أن هذا التفسير يحجب استمرار عدم اتساق السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أوائل سنة ١٩٤٧م. لقد جاء خطاب الرئيس ترومان أمام الكونغرس كأنه قد أملي عليه، عندما خططت بريطانيا لسحب قواتها من اليونان وتركيا. وكان الهدف من خطاب الرئيس الحصول على دعم الكونغرس، كما أن لغة الخطاب البلاغية قد صيغت في هذا السياق، بما في ذلك التعهد بالوقوف إلى جانب «الشعوب الحرة» في العالم كله. وهذه البلاغة الخطابية ذات النزعة العالمية التي تستخدم لتحقيق أغراض محددة هي بالتحديد ما استنكره كينان، إذ ما جدوى وعود طنانة ليس في إمكان الولايات المتحدة أن تفي بها على أرض الواقع؟ لقد خلق «مبدأ ترومان» فجوة كبيرة في المصداقية،

من حيث عدم توافق الغايات مع الوسائل. فخلال الفترة ما بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٧م قامت الولايات المتحدة بتخفيض عدد قواتها المسلحة من اثني عشر مليونا إلى مليون ونصف المليون فقط. وقد واكب تسريح الجند تخفيض مواز في ميزانية التسلح. ومعنى هذا أن الخطب السياسية المدوية على الساحة العالمية لم يمكن ترجمتها إلى لوازمها العملية، وهذا ما يمكن وصفه بسياسة «تعتيم الاحتواء». ولهذا تبدو أفكار كينان عن الاحتواء أكثر منطقية، لأنها تتساوق مع المسلمات التقليدية لسياسة القوة.

وعليه فقد قام وزير الخارجية الأمريكية جورج مارشال سنة ١٩٤٧م بتعيين كينان مديرا لمكتب تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية. وفي التوقيت نفسه ظهرت مقالة في صحيفة «الشؤون الخارجية» اشتهرت باسم «مقالة المستر إكس»، تناولت السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي بالتحليل وانعكاساتها على مصالح الولايات المتحدة. وكانت هذه المقالة بقلم كينان نفسه، ولكنه كمسؤول حكومي، عمد إلى أن يبقى مجهول الاسم في مقالاته الصحافية. ولكن سرعان ما أدرك الجميع أن المستر إكس هذا لم يكن سوى المستر كينان نفسه. وتمثل هذه المقالة أهمية خاصة لأنها أدخلت مصطلح «الاحتواء»، الذي بدأ يستخدم الآن كوصف عام للسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية، في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها الحرب الباردة. ولسوء الحظ فإن هذه المقالة، التي يفترض أنها تعبر عن وجهة نظر كينان، تعد مشوبة بالغموض. لكن، بفضل البحوث المتأنية لجاديس (١٩٨٢م)، التي استعان فيها بوثائق أخرى تحوي خطب كينان ومحاضراته حينذاك، أمكن تبديد بعض الغموض، وإعادة بناء مجموعة المبادئ الجيوبولوتيكية التي يتبناها كينان.

بما أن كينان ينطلق من اعتقاده بأن «أجزاء العالم ليست متساوية من حيث أهميتها بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، بالنظر إلى حجم جيوش هذه الأجزاء كل على حدة» (غاديس GADDIS 1982:30)، فقد عليه كمستشار للخارجية الأمريكية، أن يرتب هذه الأجزاء أو المناطق وفق أهميتها، وقد حدد كينان ثلاثة نطاقات جغرافية عريضة هي: مجتمع الأطلنطي الممتد من كندا إلى غرب أوروبا، ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وصولا إلى إيران، ثم منطقة غرب المحيط الهادي مشتملة على اليابان والفلبين، ثم عاد ليعدل تقسيمته لتشمل أربع مناطق بدلا من ثلاث كمراكز

قوى عالمية، وذلك وفق طاقاتها الصناعية التي قد تؤهلها للدخول في حرب ضد الولايات المتحدة. وهذه المناطق هي: بريطانيا، وألمانيا، واليابان، والاتحاد السوفييتي. وإذا أضفنا الولايات المتحدة إلى هذه القائمة، تصبح أمامنا خمسة محاور للقوة في العالم الحديث. على أنه في سنة ١٩٤٧م كانت قوة واحدة من هذه القوى في حالة عداء مع الولايات المتحدة، وهي الاتحاد السوفييتي. وعليه فإن الشغل الشاغل عند كينان تمثل في أن يقصر العداء على مركز قوة واحد لا أكثر، والعمل على تجنب تكرار كارثة الحرب العالمية الثانية، عندما تحالف مركزان للقوة هما ألمانيا واليابان، وراحتا تهددان أمن الولايات المتحدة. وخير سبيل لتحقيق هذه الغاية هو التمسك بإستراتيجية توازن القوى التقليدية، وذلك بملء الفراغ في كل من ألمانيا واليابان، وتحويلهما إلى قوى صديقة مثلما هي الحال مع بريطانيا. واعتقد كينان أنه بعد ملء الفراغ، لن تكون هناك حاجة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذين البلدين. ويفترض هذا السيناريو إعادة التوازن بين القوى العالمية على النمط الكلاسيكي لمفهوم الهيمنة، بمعنى أن تربض الولايات المتحدة قوية متحفزة من الخارج، وهي توظف آلياتها وديبلوماسيتها النشطة للحيلولة دون قيام حلف يهدد بالخطر. ويعلق جاديس (٣١:١٩٨٢) على هذه الإستراتيجية الجديدة بقوله: «إن ما يدعو إليه كينان ليس خلق مجال نفوذ أمريكي في أوروبا أو آسيا، وإنما العمل على قيام مراكز قوى في هذه المناطق مستقلة عن سيطرة كل من الاتحاد السوفييتي وأمريكا».

وعليه فقد اتجهت سياسة الولايات المتحدة نحو دعم قوى صديقة عن طريق المساعدات الاقتصادية وليس المساعدات العسكرية، وكان كينان مؤيدا قويا لمشروع مارشال لمساعدة دول غرب أوروبا، وقد أصر على أن يشرف الأوروبيون لا الأمريكيون على إدارة دفة هذه المعونات الأمريكية. وكان يعتقد أن التهديد السوفييتي هو تهديد سياسي أكثر منه عسكريا، لذا جاء الهدف من مشروع مارشال للحيلولة دون انهيار أوروبا اقتصاديا، لأن المستفيد الوحيد من هذا الانهيار سوف يكون الاتحاد السوفييتي على الصعيد السياسي. وكان أحيانا يشير إلى التهديد السوفييتي على أنه تهديد «سيكولوجي»، لأنه كان منصبا على «إضعاف معنويات النظم الديموقراطية». ولكن هذه الرؤية الأخيرة لكينان تبدو غير متسقة مع مجموعة المبادئ التي كان قد وضعها من قبل، ذلك أن

إضعاف المعنويات يمكن أن يحدث بفعل عوامل خارجة عن نطاق القوى الكبرى الخمس، من قبيل انقلاب شيوعي في بلد مجاور لبلد آخر ديموقراطي النهج على سبيل المثال. ولذا فإن كينان عاد ليحدد مناطق عدة غير صناعية تحيط بمراكز القوى الخمسة على أنها على درجة من الأهمية، وإن لم تكن حيوية. وفي جميع الحالات سيتعين على الولايات المتحدة أن تحافظ على سلامة هذه المناطق، لأن سقوطها قد يؤثر في سياسات مراكز القوى المجاورة. وهنا نتعرف على أصول نظرية لعبة «الدومينو» السياسية، والتي بمقتضاها راح كينان يؤيد إعلان الرئيس ترومان بالتعهد بدعم اليونان وتركيا. ولا يعني هذا أن كينان كان يؤيد كل المعارك ضد الشيوعية في سائر أرجاء الأرض، فلقد عارض التدخل في أمور الصين على سبيل المثال.

إن هذه المجموعة من المبادئ الجيوبولوتيكية في الأساس مبادئ للهيمنة، ويمكن مقارنتها بسياسات بريطانيا في قرن سابق. فهناك عناصر تشابه ثلاثة رئيسية: الاستخدام الدبلوماسي لإستراتيجية توازن القوى للحيلولة دون قيام أحلاف معادية قوية، وعدم التورط في حروب كبرى أو في معارك برية، مع التدخل العسكري المحدود في المواقع الحساسة للحفاظ على توازن القوى. ولكن ينبغي ملاحظة أن مبادئ الهيمنة البريطانية قد صمدت لنصف قرن من الزمان، في حين أن مبادئ «الاحتواء» الأمريكية لم تصمد إلا لعامين اثنين. ومن مفارقات القدر أن هذه المبادئ راحت ضحية للحرب الباردة، لتتحول إلى سلسلة من إستراتيجيات الاحتواء الأكثر شمولا في سنوات لاحقة.

تعدد مبادئ سياسة الاحتواء

مثلت مبادئ الاحتواء التي وضعها كينان الحلقة الأولى ضمن سلسلة طويلة لهذه المبادئ، وقد رصد جاديس (١٩٨٢) خمسة من هذه المبادئ الجيوبولوتيكية المتمايزة فيما بين العامين ١٩٤٩و١٩٧٩. ومع أن كل مبدأ جديد من هذه المبادئ كان ينطلق من فرضية الصراع الكبير نفسها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فقد اختلفت فرضيات كل منهما فيما يتعلق بطبيعة هذا الصراع، ومن ثم قدم كل منهما وصفات سياساتية مختلفة. ومن منظور جيوبولوتيكي، فإن هذه المبادئ تختلف عن نموذج كينان لتوازن القوى في أمرين أساسيين: فبدلا من عزل العدو، يجري التركيز على محاصرته أو مطاردته.

وبعد سنة ١٩٤٩م بدا أن بؤرة القضايا العالمية قد انتقلت من الساحة الأوروبية إلى الساحة الآسيوية، ولم تصمد مبادئ كينان أمام «سقوط» الصين في أيدي الشيوعيين وقيام الحرب الكورية. ومن ثم بادرت الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في سياستها، وتفتقت إستراتيجيتها الجديدة عن وثيقة «الأمن القومي ٦٨» الشهيرة (NSC-68). والفرق الجوهري بين هذه الوثيقة ومبادئ كينان أنها فضلت سياسة التوحد لخلق عالم يمكن التنبؤ بمعطياته، في حين رأى كينان أن مصالح الولايات المتحدة يخدمها التنوع. وفضلا عن ذلك فبالنظر إلى أن السوفييت باتوا يشكلون خطرا يهدد العالم بأسره، فقد كانت الحاجة تدعو إلى استجابة عالمية موحدة لهذا التحدي.

وبهذا ولدت إستراتيجية جديدة لمحاصرة العدو السوفييتي تمثلت في نموذج جيوبولوتيكي «للاحتواء الشامل»، وذلك بإقامة محيط دائري دفاعي يحجم نشاط العدو، بحيث تكون كل نقطة على هذا المحيط أو الخط الدائري على القدر نفسه من الأهبة والحيوية (غاديس ١٩٨٢: ٩١). وعليه فبدلا من سياسة الدفاع عن معاقل محددة بعينها، تعلن الوثيقة في وضوح: «إن أي هزيمة تلحق بنظام حر في أي بقعة من بقاع الأرض تمثل هزيمة للحرية في كل مكان» (جاديس، ١٩٨٢: ٩١).

وتستبعد سياسة الاحتواء «المحيطي» هذه ثلث سكان العالم على أنهم في زمام الشيوعية. ولما اشتدت حمى مكافحة الشيوعية في الولايات المتحدة في الخمسينيات، لم يعد هذا مقبولا لدى الكثيرين داخل جناح اليمين السياسي الأمريكي، الذين طالبوا بسياسة خارجية أكثر إقداما، بما يجعل المبادرة دوما في أيدي الولايات المتحدة. وهكذا دخل مفهوم جديد في قاموس السياسة عرف بإستراتيجية «الصد». واتهمت الإدارة الأمريكية الجديدة من الحزب الجمهوري سنة ١٩٥٣م حكومة الديموقراطيين السابقة بأنها «تخلت عن ملايين البشر ليلتهمهم الشيوعيون». ثم جاء جون فوستر دلاس ليشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، فابتدع سياسة «جديدة» تقوم على أسس مختلفة عن مبادئ سياسة الاحتواء السابقة. تحولت النظرة إلى الاتحاد السوفييتي في عهد دلاس تحولا كاملا، بحيث أصبح بأيديولوجيته الشيوعية يمثل خطرا يتهدد العالم كله، وفي حين أن كينان كان يعتبر الأيديولوجية الشيوعية بمنزلة الأداة في أيدي السوفييت، اعتقد دلاس أن الدولة السوفييتية هي الأداة في أيدي الحركة

الشيوعية. وقد غير هذا التحول طبيعة «الصراع الكبير» تغييرا جذريا، وأصبح التهديد بردع نووي هو الأداة الأساسية لوقف زحف الشيوعية. ومن الناحية الجيوبولوتيكية تمثل التطور الرئيسي في التوسع الهائل في النشاط السري لوكالة المخابرات الأمريكية (CIA) تحت إشراف شقيق وزير الخارجية، آلان دلاس. وانطوى هذا التوجه الجديد على ضرورة التدخل في شؤون الدول الأخرى. ولقد كشف النقاب فيما بعد عن أنشطة عدة قامت بها وكالة المخابرات الأمريكية من بينها الإطاحة بنظامين حكوميين (حكومة إيران سنة ١٩٥٣م، وحكومة جواتيمالا سنة ١٩٥٤م)، فضلا عن تدبير مؤامرات لاغتيال زعماء دول غير مرغوب فيهم (وكان على رأس القائمة: شو - إين - لاي، وفيدل كاسترو)، ثم عمليات عسكرية داخل الصين وشمال فيتنام، وتسريب لاجئين إلى بلدان شرق أوروبا لإثارة القلاقل (جاديس، ١٩٨٩:١٥٨). وجاءت جميع هذه الأنشطة العدوانية لتناقض فكرة كينان التي ترى أن تنوع أنظمة الحكم على الخريطة العالمية يخدم المصالح الأمريكية بصورة أفضل.

ومع انتخاب جون كنيدي سنة ١٩٦٠م، ظهرت بوادر مبكرة للعودة إلى مفاهيم «توازن القوى» و«التنوع». وقد عرفت السياسة الجديدة باسم «الاستجابات المرنة». على أن التنافس بين مبادئ الشيوعية والرأسمالية عاد للواجهة مرة أخرى، تحت تأثير والتر روستو، ولكن هذه المرة كهدفين بديلين لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث. وفي هذا السياق تطورت السياسة الاحتوائية الجديدة إلى مفهوم أكثر عمومية من مفهوم «الاستجابة المرنة». وقد أعلن الرئيس كنيدي سنة ١٩٦٣، على سبيل المثال: «إني أدرك تماما أنه كلما طوي بلد ما، مهما كان بعد هذا البلد عن حدودنا، تحت ظل الستار الحديدي فإن أمن الولايات المتحدة يصبح مهددا بالخطر» (جاديس، ١٩٨٢:٢١١). وقد أصبحت حرب فيتنام رمزا لمقاومة أمريكية للشيوعية من خلال استجابة تفتقر إلى أي مرونة. وبعد جون كنيدي، واصل الرئيس جونسون سياسة سلفه الخارجية، مسترشدا بوثيقة الأمن القومي رقم ٦٨ القائلة: «إن الاستسلام في أي بقعة من العالم يهدد بالهزيمة في كل البقاع» (جاديس، ١٩٨٢:٢٢١).

وبعد كارثة فيتنام، كان مستشارو السياسة الخارجية الأمريكية على استعداد للتحول عن قواعد الاحتواء الفجة لحقبة ما بعد جورج كينان. ثم أصبح هنري كيسنجر المخطط الأول للإستراتيجية السياسية في إدارة الرئيس نيكسون بعد

سنة ١٩٦٩م. وكيسنجر في الأصل مؤرخ تخصص في سياسات القوة في أوروبا القرن التاسع عشر، وكان مدركا لمزايا أفكار كينان حول توازن القوى. ولذا فإنه انتقد بشدة أساتذة العلوم الاجتماعية الذين كانوا يسيطرون على صنع السياسة الخارجية في عهدي كنيدي وجونسون ووصفهم بأنهم مفكرون مسطحون، ركزوا كل همهم في العمليات السياسية على حساب النتائج. وقد دعا في عبارة بالغة الدلالة إلى «نظرة فلسفية أعمق» في صنع القرار السياسي (جاديس، ١٩٨٢: ٢٧٧)، وعندئذ فقط يمكننا أن نفهم المفارقة المتمثلة في أنه برغم أن التنوع في العالم هو الشرط الطبيعي للمصالح الأمريكية؛ فإن المحصلة النهائية تتمثل في الضغط من أجل التماثل.

والواقع أن «النضج» الذي أضفاه كيسنجر على السياسة الخارجية الأمريكية كان نضجا جيوبولوتيكيا بصورة أساسية. ويحسب له أنه أعاد الجيوبولوتيكا مرة أخرى إلى القاموس السياسي. وهكذا استبدلت الحملات الدعائية العدوانية ضد الشيوعية بممارسات براجماتية مرتبطة بسياسات القوة. ولعل الميزة الأساسية لهذا التوجه الجديد ـ أو ملمح بعد النظر الأساسي فيه ـ هو أن «المصالح الجيوبولوتيكية المشتركة» يمكنها أن تتجاوز «الفلسفات والتاريخ» (جاديس، ١٩٨٢: ٢٧٩). ومن ثم فلم يكن خطر الشيوعية صخرة عاتية لا يمكن تفتيتها، بل هي قابلة للتجزيء: فلقد أقدم المارشال تيتو على سابقة مهمة عندما انسلخ بيوغوسلافيا عن الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٤٨م. كما أن الولايات المتحدة قامت بضربة مماثلة عندما أبرمت اتفاقا مع الصين على حساب الاتحاد السوفييتي. وبذلك تكون سياسة الاحتواء التي بدأها جورج كينان قد اكتملت دائرتها بوصول كيسنجر، من حيث المعالجة والمعطيات. والواقع أن عهد عالم نيكسون متعدد الأقطاب ـ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والغرب الأوروبي، والصين، ثم اليابان ـ كان قريب الشبه بمفهوم كينان عن مراكز القوة الخمسة في العالم. وكانت محصلة هذا التنوع مرحلة الوفاق زمن الحرب الباردة.

على أنه ينبغي القول إن سياسات القوة، البراجماتية الطابع، عند كيسنجر كانت في واقع الأمر من النمط الكلاسيكي للمنحى الواقعي، ومن ثم فالعنصر الأخلاقي لا يدخل في حساباتها. ويتضح هذا بشكل صارخ في وجهة نظر كيسنجر عن العلاقات مع دول العالم الثالث: فهو يعتقد أنه من السذاجة

بمكان افتراض أن تحسين أحوال دول العالم الثالث سوف يؤدي إلى تحسين موقف الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفييتي، إذ قد يؤدي تحسين أوضاع تلك الدول - هكذا يقول - إلى ازدياد إلحاحها على المزيد من المعونات والمساعدات، مما يؤدي إلى حال من عدم الاستقرار، وانتعاش للأيديولوجيات الراديكالية. أي أنه بما أن جوهر نهج سياسة القوة يقوم على المصلحة الذاتية القومية، فإن بلدان العالم الثالث الكثيرة الفقيرة لا حرج في تجاهلها، اللهم إلا حيثما يؤثر ذلك بطريق مباشر في مصالح أمريكية ملموسة. والمثال الكلاسيكي على هذه الحالة الأخيرة أنه في سنة ١٩٧١م تمت انتخابات في شيلي أتت بالزعيم الاشتراكي أليندي إلى الحكم، فبدأت الولايات المتحدة على الفور نشاطا سريا يهدف إلى زعزعة الوضع السياسي والإطاحة بالنظام الجديد، وقد نجحت في ذلك، إذ اغتيل أليندي في انقلاب عسكري وقع سنة ١٩٧٣م. ويُروى أن كيسنجر قد علق على هذا الحدث بقوله: «لست أرى ما يدعونا إلى أن نسمح لبلد ما أن يتحول إلى الماركسية لمجرد أن أهل هذا البلد قوم لا يشعرون بالمسؤولية». (جاديس، ١٩٩٢: ٣٣٨). لا يرى كيسنجر إذن أي غضاضة في القضاء على نظام حكم ديموقراطي - مثل حكومة أليندي - من أجل الحفاظ على ديموقراطيته هو! من الواضح أن دعوة كيسنجر إلى التعددية كانت داخل حدود مرسومة، وكما هي الحال في جميع إستراتيجيات القوة، يعاني الضعفاء لمصلحة الأقوياء، فتوازن القوى هو الأهم، ولن يسمح للبلدان الصغيرة أن تزعزع هذا التوازن.

وقد شهدت الثمانينيات من القرن العشرين تكرارا لمسلسل «الاحتواء» الذي وصفه جاديس للحقبة من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٩م (١٩٨٢). فالتفسير الأيديولوجي يعاود الظهور في صيغة الإشارة إلى الاتحاد السوفييتي على أنه «الإمبراطورية الشريرة»، ومن ثم تعود إستراتيجية «الصد» إلى الأجندة السياسية. ولذا فقد تضمن مبدأ الرئيس ريجان مساندة الجماعات المتمردة على الأنظمة الشيوعية في ثلاث قارات، وبخاصة في أنجولا، وأفغانستان، ثم أمريكا الوسطى التي كانت أشد الحالات حرجا لأمريكا. وقد أتاحت خطة كيسنجر في إعادة تأهيل الجيوبولوتيكا إمكان استخدامها بالتضافر مع الحملة الشرسة الجديدة ضد الشيوعية، وهو ما أنتج مزيجا قوي المفعول.

وكانت اللغة الجيوبولوتيكية المستخدمة في تبرير السياسات مجافية تماما للنموذج الذي دعا إليه كيسنجر من قبل فيما يتعلق بتوازن القوى. وقد وصف أوتواتهيل (١٩٨٦) هذه «الجيوبولوتيكا الجديدة» من واقع ما حدث بين الولايات المتحدة والسلفادور، أما دالبي (١٩٩٠a) فقد وصفها من خلال علاقتها بـ «الحرب الباردة الثانية». وفي أواخر الثمانينيات كانت مبادئ سياسة الاحتواء الأمريكية قد اكتملت دائرتها مرة أخرى، مع قيام علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي فيما وصف وقتها بعصر الوفاق الثاني. غير أنه وفاق أبقى على جيوبولوتيكا الحرب الباردة قائمة في مكانها، ولقد أصبحنا نعرف اليوم أن سياسة أواخر الثمانينيات قد أدت بالفعل إلى تفكيك هذه الجيوبولوتيكا. وفي الفترة التالية مباشرة لنهاية الحرب الباردة لم تتضح معالم القواعد الجيوبولوتيكية الجديدة التي ستنتهجها الولايات المتحدة، فهي لا تزال في حال من الميوعة يصعب معها طرح تنبؤات مؤكدة بما ستكون عليه الحال مستقبلا، كما أوضحنا في القسم السابق.

مبادئ جيوبولوتيكية بديلة

منذ تبوأت الولايات المتحدة موقع القوة والهيمنة في ظل النظام الجيوبولوتيكي العالمي للحرب الباردة، أصبح لمبادئها الجيوبولوتيكية الجارية التنفيذ تأثير مسيطر في طبيعة السياسة العالمية المعاصرة. وكان طبيعيا أن المبادئ الجيوبولوتيكية لبلدان العالم الأخرى أصبح يتعين عليها أن تتكيف مع النظرة الأمريكية إلى العالم بطريقة أو بأخرى. بل إن الاتحاد السوفييتي كان عليه، على سبيل المثال، أن يتصرف وفق مبادئ جيوبولوتيكية جديدة مقابلة أو موازنة للمبادئ الأمريكية.

وسوف نصف فيما تبقى من هذا الفصل مبدأين جيوبولوتيكيين اخترناهما بوجه خاص لأنهما تحديا بشكل مباشر جيوبولوتيكا المبادئ الأمريكية، وهما يرتبطان بحكومتين قادهما رجلا دولة متميزان على الصعيد العالمي: ففي فرنسا عمل الجنرال ديجول على إرساء مبادئ جيوبولوتيكية «أوروبية»، وفي الهند عمل الزعيم نهرو على بلورة مبادئ متميزة «لدول العالم الثالث». وعلى رغم اختلاف المنهجين والدربين، فقد اجتمعا في حقيقة كونهما معارضين للولايات المتحدة. ولقد استحق هذان

الزعيمان لمكانتهما الدولية البارزة في ضوء مبادئهما الجيوبولوتيكية المتميزة، ولأنهما مثّلا الإرهاصة المبكرة لنقلة جيوبولوتيكية نحو نظام عالمي جديد وبديل، على شاكلة ما كنا قد وصفناه في موضع سابق.

المبادئ الجيوبولوتيكية الديجولية لفرنسا

كان شارل ديجول رئيسا لفرنسا ما بين العامين ١٩٥٨و ١٩٦٩م. ولقد قدم ديجول لوطنه مجموعة من المبادئ الجيوبولوتيكية المتميزة جاءت بمنزلة الشرخ الأيديولوجي المبكر في النظام الجيوبولوتيكي والعالمي للحرب الباردة. كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي عماد هذا النظام في أوروبا الغربية. ومن منظور الحرب الباردة كان يتوقع أن تأتي التهديدات الداخلية لهذه المنظمة على أيدي قوى اليسار، ومع ذلك فقد كانت فرنسا بقيادة الجنرال ديجول هي الدولة الوحيدة التي قررت الانسحاب من القيادة العسكرية لهذه المنظمة. وأيما كانت النعوت التي يمكن أن نصف بها شخص الرئيس الفرنسي، فهو بكل تأكيد ليس من أهل اليسار ومن ثم فعندما نُقل مقر حلف شمال الأطلنطي من باريس إلى بروكسل سنة ١٩٦٥م، أصبح واضحا للجميع أن العمليات السياسية الجارية التنفيذ لا تتسق مع الفرضيات الأساسية للنظام العالمي السائد.

وقد استلهم الجنرال ديجول مبادئه الجيوبولوتيكية من جعبة الموروث من المبادىء الفرنسية التقليدية، التي تركز على التهديد لأمنها القادم من ألمانيا على المستوى المحلي، وعلى المناورة في مواجهة روسيا على المستوى الإقليمي (الأوروبي)، والمنافسة مع بريطانيا على المستوى العالمي. وفي إطار نظرة الجنرال ديجول إلى العالم، حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا على الصعيد العالمي. ولقد كان أشد ما يشغل بال الفرنسيين في القرن العشرين هو تهديد أمن فرنسا القادم من ألمانيا، لكن مع نجاح فكرة إقامة جماعة أوروبية، في ستينيات القرن، وبعد أن أبرمت اتفاقية صداقة بين فرنسا وألمانيا سنة ١٩٦٣م، بدا أن المشكلة القديمة مع ألمانيا قد حلت تماما. وهنا راح ديجول يركز على المستويين الإقليمي والدولي، أي على علاقات فرنسا بكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

كان الجنرال ديجول قوميا فرنسيا غيورا في المحل الأول، وكانت لديه رؤية روحية خاصة لوطنه فرنسا بوصفها المركز السداسي الأضلاع في قلب السياسة الأوروبية المواجه لبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وحوض البحر الأبيض

المتوسط، وإسبانيا، ثم المحيط الأطلنطي (مينل، Menil 1977). وكان الرجل بحسه التاريخي مدركا لتفرد الموقع الجغرافي لفرنسا، وكثيرا ما كان يردد بشعور من الفخر مقولة نابليون بونابرت: «إن سياسة أي دولة تكمن في واقع جغرافيتها» (مينل، ١٩٧٧). وفي سنة ١٩٦٠م قامت فرنسا بتفجير قنبلتها النووية، لتؤكد للعالم أنها أصبحت قوة عظمى تنضم إلى قائمة النادي النووي مع الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا. ولكن ديجول كان يدرك أن القوة النووية بمفردها لم تكن تكفي لمناطحة عالم تتسيده قوتان عظميان من الشرق والغرب. وكان على وعي أيضا بأن الضعف الذي أصاب فرنسا كقوة عظمى إنما هو جزء من الضعف العام الذي أصاب القارة الأوروبية في مجموعها، فلأول مرة في التاريخ الحديث تنتقل مراكز القوة العالمية إلى خارج حدود أوروبا. وفي تقديره، فإن خيار «الناتو» الذي ربط أوروبا بحلف الأطلنطي، أي بقوة عظمى خارجية، إنما يعد بمنزلة الخيانة لقدر وكرامة أوروبا. وعليه راح ديجول يؤيد بقوة قيام وحدة أوروبية، ولكن دون أن تطمس هوية الدول الأعضاء في هذه الجماعة. لقد كان هذا هو السبيل الأمثل لفرنسا كي تضطلع بقيادة القارة الأوروبية ككتلة موحدة تتصدى للعملاقين الأمريكي والسوفييتي. وهكذا بدت العضوية في حلف شمال الأطلنطي للرئيس الفرنسي نشازا لا يتساوق مع الفلسفة الجديدة. زيادة على ذلك، فقد اقترع الجنرال ديجول ضد دخول بريطانيا في عضوية الجماعة الأوروبية، على أساس أن بريطانيا قوة محيطية أكثر من كونها قوة أوروبية. كما أن عضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية - وهذا هو الأهم - سوف تكون بمنزلة الحصان الطروادي بين الجماعة لحساب الولايات المتحدة.

وأبرز الجوانب الإيجابية في هذا المبدأ الجيوبولوتيكي الديجولي هو العمل على تعزيز «وفاق أوروبي»، بدلا من اللهث وراء «وفاق بين القوتين العظميين» (مينل ١٩٧٧: ١٦٣). لقد رأى الجنرال ديجول أن تفاوض قوتين عظميين خارجيتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) بشأن مستقبل أوروبا دون حضور أوروبي، ليس أقل من فضيحة بالنسبة لأوروبا، إلا ان محاولات ديجول لاختراق الستار الحديدي السوفييتي قد أصيبت بخيبة أمل مفاجئة، عندما قام السوفييت بغزو تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨م. وبعد أن اعتزل ديجول الحكم سنة ١٩٦٩م، حدث نوع من «الوفاق الأوروبي» تحت

قيادة ألمانيا الغربية في السبعينيات. غير أن هذه المبادرة كانت متزامنة مع الوفاق بين القوتين العظميين، ومن ثم لم تشكل أي تهديد للنظام الجيوبولوتيكي العالمي في ظل الحرب الباردة.

ومع أن فرنسا بقيت خارج القيادة العسكرية لحلف الأطلنطي، فإن مبدأ ديجول الجيوبولوتيكي فيما يتعلق بقيام أوروبا مستقلة لم يجد من يسير على دربه بعد سقوط الرجل عام ١٩٦٩. فلم تعترض فرنسا، على سبيل المثال، على المحاولة الثالثة لانضمام بريطانيا للجماعة الأوروبية سنة ١٩٧٣. وبانتهاء الحرب الباردة جاءت فترة انتقال جيوبولوتيكية جديدة، وهي فترة كان على المبادئ الجيوبولوتيكية أن تتوافق فيها مع ظروف جديدة غير أنها مثلت فرصة مواتية لمجموعة دول لصياغة المبدأ الجيوبولوتيكي على هواها. ويعكس الجدل الدائر في فرنسا حول السياسة الأمنية منذ انتهاء الحرب الباردة هذا الإحساس المزدوج بعدم التحدد وبتوافر الفرصة. كذلك يسلط الجدل حول الأمن في فرنسا الضوء على الكيفية التي تصاغ بها المبادئ الجيوبولوتيكية، وقد وضعت في الاعتبار كلا من القيود الهيكلية والإمكانات الجديدة.

ولقد عكّر صفو المبدأ الجيوبولوتيكي الفرنسي إعادة توحيد ألمانيا بعد انهيار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية. فكيف تتصرف هذه الـ «ألمانيا» الجديدة؟ هل تهدد قوتها المتنامية ما أحرزته العلاقات الفرنسية - الألمانية من تقدم خلال السنوات الخمسين الماضية، أم أن نهوض ألمانيا سيدعم الرؤية الديجولية لأوروبا مستقلة عن التأثيرين الروسي والأمريكي؟ كذلك أثر تفكك الاتحاد السوفييتي إمبراطوريته الأوروبية في المبادئ الجيوبولوتيكية الفرنسية على الصُعد المحلية، والإقليمية، والعالمية. وجرى تأمين تعاون جديد مع ألمانيا من خلال إنشاء «الفيلق الأوروبي»، الذي كان قوامه الفرقة الفرنسية الألمانية الموجودة بالفعل والتي اعتبرت طليعة لوحدة دفاعية وأمنية أوروبية العام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن هذه السياسة استهدفت الحفاظ على علاقات سلمية بين فرنسا وألمانيا، فقد نظر إليها أيضا بوصفها أداة تحقق فرنسا من خلالها مراميها الديجولية العالمية. وقد عكس الموقف الأمريكي المعارض لإنشاء الفيلق الأوروبي تخوفا من سعي المبدأ الجيوبولوتيكي الفرنسي إلى إعادة تشكيل النظام الجيوبولوتيكي.

على أن المقصد الحقيقي لفرنسا من إنشاء الفيلق الأوروبي لا يصبح كامل الوضوح عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن الإقليمي. وقد أدت الحاجة إلى تحالف عسكري مخصص لخوض معارك حرب الخليج، وكذلك الصعوبات التي اكتنفت تشكيل قوة لحفظ السلام في البوسنة، أدت بالقيادات العسكرية الفرنسية إلى الاقتناع بأن أولى الضرورات بعد انتهاء الحرب الباردة إنما تتمثل في ضرورة صنع السلام من خلال التحالفات العسكرية. ونُظر إلى «الناتو» على أنه مكون مهم من مكونات هذه التحالفات، وكان على الفرنسيين أن يعززوا قدرتهم على المشاركة في بنيته القيادية. أما الألمان فقد رأوا أن الفيلق الأوروبي يمثل أداة لإتاحة قدر أكبر من التعاون الفرنسي داخل حلف الناتو أكثر منه خطوة أولى على طريق تفكيك التحالف القائم بقيادة أمريكا (Johnson and Young 1994:10) وكان مما دعم التصور الألماني انعقاد الاتفاق على أن القوات الفرنسية الموجودة داخل الفيلق الأوروبي تخضع لقيادة الناتو في حال حدوث عمليات عسكرية. ومن المفارقات الغريبة، في هذا الصدد أن نهاية الحرب الباردة أدت بفرنسا إلى أن تنظر إلى الحضور الأمريكي في قضايا الأمن الأوروبي نظرة إيجابية. فقد أصبح المبدأ الجيوبولوتيكي الفرنسي أكثر انفتاحا على التحالفات العسكرية المرنة في مواجهة عوامل عدم الوضوح التي تكتنف فترة الانتقال الجيوبولوتيكي. ويعكس الرأي العام الفرنسي هذه القيود الهيكلية مع اكتساب كل من الحلف الأطلنطي والأوروبي لقبول أوسع منذ انهيار الاتحاد السوفييتي (انظر الجدول رقم ٢-٤).

كذلك وفرت نهاية الحرب الباردة مبررا لفرنسا لإعادة النظر في سياستها المتعلقة بالاستقلال النووي. فقد امتلكت فرنسا القدرة النووية بغرض فرض حرب نووية إذا ما اندلع نزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وكانت فرنسا ترى أن خطر وقوع هجوم نووي على الاتحاد السوفييتي كفيل بأن يمنع القوتين العظميين من الاعتقاد بأن بإمكانهما خوض حرب تقليدية على الأرض الفرنسية (Laird 1995:33). وقد اقتنى الفرنسيون الأسلحة النووية بهدف جعل مسألة التصعيد إلى الحرب النووية أمرا محتوما، ومن ثم يمنعون قيام حرب تقليدية. غير أن السيناريو الإقليمي تغير بعد انتهاء الحرب الباردة. إذ أصبحت القضية النووية التي تشغل فرنسا هي انتشار الأسلحة النووية في حوض المتوسط، وتحولت سياسة فرنسا النووية إلى سياسة ردع عبر الاختبار المتواصل للأسلحة في موقعها المخصص في جزر البولونيز

الفرنسية. ويشير الموقف المتصلب الذي اتخذته فرنسا في مواصلتها تطوير برنامجها النووي إلى أن دعاوى القوة العالمية ظلت تمثل جزءا من المبدأ الجيوبولوتيكي الفرنسي على رغم الضغوط المحلية والإقليمية.

الجدول (٢-٤): الإجابات عن استطلاع رأي فرنسي يسأل «أي نوع من التحالفات أكثر فائدة فيما يتعلق بالحفاظ على أمننا القومي؟»

	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
الحلف الأطلنطي	٣٦	٣٧	٣٧	٤٥	٤٤
الحلف الأوروبي	٢٢	٢٧	١٩	٢٧	٣٠
الحياد	٢٧	٢٣	٢٦	١٨	١٦

المصدر: Laird, 1995

إن السياسة النووية لفرنسا هي جزء باقٍ من الرؤية الديجولية لأوروبا. أو أن الديجولية أعيد إنتاجها في سياق ممارسةٍ سياسية جديدة يمكن أن تسهم في إقامة نظام عالمي بديل للنظام ثنائي القطبية على النحو الذي وصفناه في القسم السابق. على أن الشواغل الأمنية الإقليمية، من قبيل عدم الاستقرار في البلقان وحرب الخليج، قد ساعدت على بروز مبدأ جيوبولوتيكي فرنسي يميل إلى تعزيز حلف الأطلنطي والوجود العسكري الأمريكي في أوروبا. وتلك هي طبيعة النقلات الجيوبولوتيكية. فما كان ينظر إليه في الأساس على أنه فرصة مواتية للرؤية الديجولية أصبح الآن عائقا. وفي حدود الفترة الراهنة على الأقل، يعد المبدأ الجيوبولوتيكي الفرنسي بمنزلة نحو النظام الجيوبولوتيكي للطبقات العالمية لا نحو التشرذم الأيديولوجي. وفكرة الطبقات العالمية، كما سبق أن ذكرنا في القسم السابق، وثيقة الارتباط بنهج «النظم العالمية «وسوف نناقشها تفصيلا في الفصل القادم. لكننا سنتحول قبل ذلك إلى مبدأ جيوبولوتيكي، ينتمي إلى الأطراف، سعى إلى معارضة فكرة أو مفهوم الطبقات العالمية، وأقصد به مبدأ الهند المتعلق بعدم الانحياز.

نهرو وسياسة الهند في عدم الانحياز

شغل جواهر لال نهرو منصب رئيس وزراء الهند منذ حصلت البلاد على استقلالها سنة ١٩٤٧م حتى وفاته سنة ١٩٦٤م. وفي الخمسينيات من القرن العشرين كانت بؤرة اهتمام السياسة الدولية قد انتقلت إلى قارة آسيا، وأصبح ينظر إلى نهرو على نطاق واسع على أنه المتحدث الأول باسم القارة الآسيوية، وداعية السلام الأكبر على الساحة الدولية. ولم يكن غريبا أن يطبع نهرو بطابعه سياسة الهند لردح من الزمن، وأن يهبها مبدأ جيوبولوتيكيّا متميزا.

ولقد كانت المستويات الثلاثة لهذا المبدأ الجيوبولوتيكي متمايزة بوضوح كامل. فعلى المستوى المحلي كانت الهند تضطلع بدور الحامي غير الرسمي لملكتي الهيمالايا الصغيرتين (نيبال، وبوتان)، إضافة إلى اتخاذ موقف أبوي بالنسبة لجزيرة سيريلانكا، حيث تدخلت لفض الحرب الأهلية فيها. وأما على المستوى الإقليمي، فقد كانت هناك المشاحنات الحادة مع باكستان في الجنوب الآسيوي، ومع الصين على مستوى أوسع نطاقا في القارة الآسيوية، وعلى المستوى العالمي، كانت الهند تتطلع إلى أن تصبح واحدة من القوى العظمى. وقد ارتكزت في ذلك على مكانة نهرو بوصفه رجل دولة من طراز عالمي، ودوره البارز في تأسيس حركة عدم الانحياز.

في بداية الأمر باشر نهرو سياسته الخارجية من منطلق مثالي يجمع بين تراث غاندي الأخلاقي ومثالية اجتماعية ديموقراطية استقاها من صلاته بقيادات حزب العمال البريطاني. وفي سنة ١٩٥٤ أطلقت الهند دعوتها إلى ضرورة حل مشكلات العالم بالوسائل السلمية وبالتعايش السلمي فيما عرف باسم «بانششيل (Panchsheel Willets 1978:7)». وقد وضحت معالم هذه السياسة أولا في المبادئ التي اتفقت عليها الهند مع الصين لتسوية ما بينهما من خلافات حول التبت. وفي الأساس كانت «البانششيل» عبارة عن إعلان أو بيان حول ضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية عن طريق الاتفاقات الثنائية بغية إقامة عالم يقوم على التعايش السلمي، وهكذا ولدت على الساحة الدولية توجهات تعارض الأحلاف العسكرية وتدعو إلى «السلام الجماعي» بدلا من «الأمن الجماعي» وخلال سنوات ثلاث وقعت الهند ثماني عشرة معاهدة ثنائية مع بلدان أخرى صادقت على مبدأ «البانششيل»، وتوج ذلك كله بإدماجه ضمن قرار صادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٧م (Willets 1978:7).

وفي موازاة هذه الحملة الأخلاقية، شرعت الهند في مهمة تنظيم ما عرف فيما بعد باسم «الدول النامية» الجديدة. ففي سنة ١٩٤٩م التقت خمس عشرة دولة آسيوية في نيودلهي للاحتجاج على سياسة هولندا الاستعمارية في أندونيسيا. وفي العام التالي دعت الهند إلى اجتماع أفريقي ـ آسيوي في أروقة الأمم المتحدة بشأن هذه القضية. وجاء التقدم الحقيقي لهذه السياسة سنة ١٩٥٥م، بانعقاد مؤتمر باندونج من تسع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية، بما فيها من نظم شيوعية (مثل الصين وشمال فيتنام) ونظم موالية للغرب (مثل اليابان والفلبين). وقد كانت لهذا المؤتمر دلالات رمزية ومعنوية أهم بكثير مما أسفر عنه المؤتمر من نتائج فعلية، ثم جاء اجتماع دول عدم الانحياز بعد ست سنوات في بلغراد ليسجل علامة بارزة على الطريق نفسه.

كانت حركة عدم الانحياز نتاجا لجهد مشترك لثلاثة من أقطاب العالم هم: نهرو من الهند، وتيتو من يوغوسلافيا، وعبدالناصر من مصر. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل سنة ١٩٥٦، بادر الرئيس نهرو بإدانة بريطانيا ووقف إلى جانب مصر. وفي الوقت نفسه كان الرئيس تيتو يعمل على استقلال بلدان شرق أوروبا من سيطرة الاتحاد السوفييتي. ولقد تمثل اهتمام كل من مصر ويوغسلافيا بحركة عدم الانحياز في كسب تأييد عالمي واسع لجهودهما في الحفاظ على موقف مستقل عن قطبي الحرب الباردة. أما الهند فلم تكن واقعة تحت طائلة تهديد مباشر كما هي حال مصر ويوغسلافيا، وإنما وجدت في حركة عدم الانحياز وسيلة لكي تضطلع بدورها كقوة عالمية.

وفي مؤتمر بلغراد حضرت وفود ست وعشرين دولة فقط، لأنه قد استُبعدت الدول التي كانت في تحالف مع أي من القوتين العظميين. وبهذا الشرط نجحت الهند في استبعاد قوتين منافستين على المستوى الإقليمي والمحلي وهما الصين الشيوعية وباكستان الموالية للغرب. وتحت تأثير الرئيس تيتو، شهدت سياسة الهند الخارجية المبالغة في مثاليتها تعديلات كبيرة في إطار حركة عدم الانحياز. ولم يكن المقصود بعدم الانحياز الحياد السلبي فقد شاركت الحركة بدور إيجابي في مائدة الثورات ضد الاستعمار، كما أنها عارضت بشدة فرضية الحرب الباردة القائلة بحتمية الانضمام إما إلى هذا الجانب وإما إلى ذاك في الصراع الجاري بين القطبين. والواقع أن حركة عدم الانحياز قد مثلت خطوة حقيقية في اتجاه نقلة جيوبولوتيكية إلى النظام العالمي لـ «الطبقات العالمية» الذي تصوره جالتونج (الشكل ٢ ـ ١١ج).

إلا أنه بعد وفاة الزعيم نهرو، لم تقم الهند بدور بالأهمية السابقة على الساحة الدولية. صحيح أن الهند بقيت عضوا مهما في حركة عدم الانحياز، غير أن التركيز انتقل بالتدريج، داخل الحركة، من مُثُل السلام «النهرُويِّة» إلى القلق بشأن التفاوت المادي الغالب في العالم. وبوصفها كذلك، أصبحت الحركة جزءا من حركة احتجاج أوسع تشمل كل بلدان العالم الثالث. أما بالنسبة للهند، فلا يزال الميراث الذي خلفه نهرو مهما من زاوية المبادئ الأصلية لحركة عدم الانحياز. ولقد مثلت منطقة جنوب آسيا إحدى المناطق المتميزة في العالم بالحرص على البقاء خارج مضمار الحرب الباردة. وعلى الرغم من الروابط الوثيقة بين باكستان والولايات المتحدة وحرب السوفييت في أفغانستان فقد ظل جنوب آسيا واحة بعيدة عن جيوبولوتيكا الحرب الباردة. وكما بين كوهين في نموذجه فقد شكل جنوب آسيا منطقة جيوإستراتيجية منفصلة (الشكل ٢ـ ٢).

ومما يثير السخرية في هذه الحكاية، أن إقليم نهرو، في عالم ما بعد الحرب الباردة، كان هو الإقليم الأول في إطلاق سباق تسلح نووي جديد، الهند أولا، ثم أعقبتها باكستان في إجراء تفجيرات نووية في العام ١٩٩٨، وعلى الرغم من أن كلا البلدين ينصاع إلى جهة الردع التي تقيد استخدامهما لهذه القوة، إلا أن المثير للقلق هو عدم تطوير آليات تمنع شن حرب نووية بالخطأ.

«جيوبولوتيكات» بديلة

لم يعد ممكنا أو مرجحا على الإطلاق أن تعود الدراسات الجادة في حقل الجيوبولوتيكا مرة أخرى إلى ذلك العالم الذي انبثقت عنه، أي عالم «سياسة القوة» المسلم بصحته مقدما. وبعد انتهاء الحرب الباردة، انحسرت نهائيا تلك العادة التي سادت طويلا والمتمثلة في فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية، والتي كان الالتزام بها أوضح في مجال النظرية عنه في مجال الممارسة العملية. وأصبح يتوقع الآن من المرافق الأمنية للدولة أن تبدي اهتماما بالـ «جيواكونوميكس» Geoeconomics مساو على الأقل لاهتمامها بالجيوبولتيكا. وقد استبق ذلك في مجال الجغرافيا السياسية من خلال إدخال منظورات الاقتصاد السياسي كما هي الحال، على سبيل المثال، في الطبعة الأولى من هذا الكتاب. على أن انصار «الجيوبولوتيكا النقدية» الجديدة هم الذين يضعون موضع التساؤل، أكثر من اي مجموعة بحثية أخرى، العوالم المفترضة للتفكير الجيوبولوتيكي الصوري والعملي.

إن الجيوبولوتيكا النقدية تمثل جزءا من الانعطافة «ما بعد الحداثية» في مجال الجغرافيا البشرية. ومن منطلقها هذا نجد أنصارها من الباحثين في الجغرافيا السياسية يشككون في أي إطار عام لتنظيم المعرفة، بما في ذلك نهج تحليل النظم العالمية الذي نستخدمه هنا. وهم لا ينظرون إلى دراساتهم على أنها تؤسس لمدرسة جديدة في الفكر، وإنما تُقدَّم بالأحرى بوصفها مجموعة واسعة من الأفكار المترابطة (Dalby and O'tuathail, 1996 451-2) «المتطفِّلة» على إبداعات معرفية أخرى من خلال ممارسة تدخلات تكتيكية في أعمال بحثية أخرى بدلا من الانخراط في أي فكر إستراتيجي بعيد المدى يخصّهم هم (O'Tuathail, 1996: 59). وبطبيعة الحال فإن مثل هؤلاء المنتقدين الدائمين لا غنى عنهم في أي حقل من حقول البحث العلمي، كما أنه ليس هناك أي سبب يمنعنا من أن نقلب الحال ونستخدم استبصاراتهم «الطازجة» في إغناء جغرافيتنا السياسية القائمة على نهج النظم العالمية.

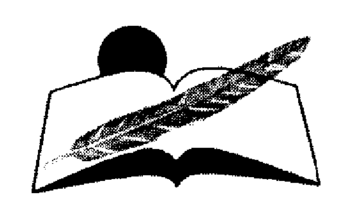
إن جانبا من البنية المتنافس عليها للنظام العالمي القادم سيتمثل في معركة حول الكيفية التي يُطرح بها النطاق أو الحيز الجغرافي. فمسألة العرض أو الطرح هي في قلب الجيوبولوتيكا النقدية وترتبط مباشرة بما سبق أن أشرنا إليه بوصفه بناء المبادئ الجيوبولوتيكية. والجيوبولوتيكا النقدية تهدف إلى مساءلة واستكناه المعاني الواضحة والمضمرة المعطاة للأمكنة من أجل تبرير الأفعال الجيوبولوتيكية. فالجدل الذي دار في الولايات المتحدة خلال العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، على سبيل المثال، حول ما إذا كان يتعين إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة أو لا، استتبع استخدام تصورين متناقضين (المرجع السابق ١٩٦ـ ٢١٣). فإدارة بوش (الأب)، من جانب، وكانت معارضة لإرسال قوات أمريكية، استحضرت في الأذهان صورة للبوسنة بوصفها «ورطة» أو «مستنقعا». وقد قُصد بهذا الطرح استثارة صور فيتنام لتوليد الدعم لسياسة تقوم على عدم تعريض القوات الأمريكية للمخاطر. وعلى الجانب الآخر أشار أنصار التدخل العسكري إلى مذبحة التطهير العرقي في البوسنة بوصفها «هولوكوست» من أجل استثارة صور الفظائع التي ارتكبها النازي ضد اليهود. لقد رسم كل من الطرفين صورا متعارضة لجزء صغير ضئيل الشأن من العالم من أجل إنفاذ وإقرار سياسات عسكرية وسياسية دولية. وذلك مثال كلاسيكي للمرونة الجديدة للانتقالة الجيوبولوتيكية التي

يجرى فيها بناء مبدأ جيوبولوتيكي جديد (خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك من سمع عن البوسنة سوى قلة قليلة، فقد كانت تشكل جزءا غير متنازع عليه من بلد شيوعي!). وأهمية البحث الجيوبولوتيكي النقدي إنما تتمثل في توضيح أن عملية بناء الصور هذه المستخدمة في صنع السياسات الخارجية هي ذاتها فعل جيوبولوتيكي أساسي.

ويجدل الجيوبولوتيكيون النقديون عددا من الخيوط الفكرية، من أجل إبراز أهمية النطاق في الجيوبولوتيكيا. فكما هي الحال مع الأهمية التي تتسم بها طرائق طرح أو عرض الأماكن بالأهمية، كذلك يُنظر إلى أهمية «ممارسات المكان» و«الآخر» المكاني بوصفهما عنصرين من عناصر الطريقة التي تبنى بها جغرافيا العالم (المرجع السابق نفسه). ويشير تعبير «ممارسات المكان» الى الأساليب المحددة التي تقيِّد بها مؤسسات ومجالات معينة النشاط السياسي. فسيطرة الدولة - في كل من مجالي الممارسة السياسية والبحث النظري - أعاقت، على سبيل المثال، استكشاف سياسة بديلة على الصعيدين العالمي والمحلي (Walker 1993). ولأن منطق الجيوبولوتيكا النقدية لا يقوم على إضفاء الامتياز والاهتمام الخاص على الدول، فقد كانت نقطة جيدة تلك، التي أوضحها «عدد خاص» من دورية Professional Geographer، القائلة إن البحث هنا يتعامل مع الحركات الاجتماعية، والسياسة البيئية والقضايا الجنسوية وكذلك المسائل المتعلقة بالدولة والمكان. أما تعبير «الآخر» المكاني فيتعلق بدراسة «الاستشراق» لإدوارد سعيد (١٩٧٩)، والتي ترسم فيها صور مظلمة لثقافات لكي تظهر ثقافة المرء الخاصة في ضوء أفضل. فإحدى الدراسات المبكرة في الجيوبولوتيكا النقدية تستخدم، على سبيل المثال، هذا الأسلوب في التفكير لكي تصنف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي على أنها «آخر» الولايات المتحدة. ويعزز هذا النهج سياسة الـ «نحن» من خلال إبراز كيف يعرّف أعداءه.

على أن الإسهام الأكثر أهمية للجيوبولوتيكا النقدية ربما تمثل في إلقاء الضوء على الكيفية التي تواكب بها الجغرافيا السياسية بفاعلية ظاهرة العولمة. فالأشكال المتنوعة للوضع «المتجاوز» للدولة الذي أتت بها العولمة هزت بقوة أسس الفرضيات القائمة على مركزية دور الدولة، والسائدة على مدى قرن من الجيوبولوتيكا، سواء في بريطانيا، أو ألمانيا، أو أمريكا، أو أي ركيزة

سياسية أخرى. ومن زاوية العولمة الجغرافية، يمكن أن يُصَوَّر هذا على أنه «نزع للطابع الإقليمي» (de-territor ielization) للسياسة العالمية. (Tuathail 1966). وينبهنا الجيوبولوتيكيون النقديون إلى أهمية النأي عن المفاهيم الفجة لعملية «نزع الطابع الإقليمي» التي تحاول إعادة بناء تمثلات أو تصورات بسيطة وساكنة وسط عالم جياش بالتغير الاجتماعي الهائل. ويقدم تواتال (المرجع السابق) مثالين مفحمين لطرفي الحرب الباردة وهما يعيدان رسم سيناريو للعالم عبر «نحن وهم»... كما لو أن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للسياسة العالمية أن تعمل بها. فالعالمان اللذان يقدمهما إدوارد لوتارك وصمويل هنتجتون من الواضح أنهما لا يتألفان في الجوهر والأساس سوى من «سياسة القوة» في سياق من التهديدات المطردة أو الدائمة. وفي الحالة الأولى، جرى اختراع «الجيواكونوميكس» لتعريف اليابان بوصفها «الآخر» الجديد الذي يهدد الولايات المتحدة؛ أما في الحالة الثانية، فنجد الحضارة الإسلامية تأخذ موقع التهديد الأول في إطار سيناريو «الغرب في مواجهة البقية». وسواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو الثقافة، فإننا نجد أن «شرقا آخر» قد حل محل الاتحاد السوفييتي كخصم للغرب. غير أن هذا التخيل المكاني (أو النطاقي) المبسّط إنما يتضارب مع التغيرات المادية الملموسة الجارية الآن والمسماة بالعولمة. فالأمر لا يتعلق هنا بترتيب إقليمي جديد لسياسة قوة جديدة؛ وإنما يتصل بالأحرى بالتفاوضات والتداولات المعقدة بين نطاق من التدفقات ركيزتها المدن العالمية ونطاق من الأقاليم ركيزتها المجتمعات المحلية، بما في ذلك الدول القومية، وعلى رغم أن الممارسات الجيوبولوتيكية عتيقة الطراز لن تختفي، فإنه سيتعين عليها أن تنافس بقوة أكبر مقارنة بالماضي من أجل موقع لها ضمن سياسة عالمية أخذت في البزوغ.



3 جغرافية الإمبريالية

ارتبط ازدهار الجغرافيا كعلم أكاديمي في أواخر القرن التاسع عشر على نحو وثيق بقضية الإمبريالية كما يقول هدسون (١٩٧٧)؛ إذ كانت جميع الأجزاء المنهجة التي جرى تطويرها آنئذ داخل هذا العلم ـ الجغرافيا السياسية، والجغرافيا التجارية، وجغرافية الاستعمار ـ تغطي المجالات البحثية التي تخدم الدوائر النشطة في حركة الاستعمار، سواء كانوا سياسيين أو جنودا أو تجارا أو مستوطنين. وخارج أسوار الجامعات انتعشت أيضا الجمعيات الجغرافية كأدوات لتقديم النصح للدوائر الاستعمارية وكوادرها المستقبلية (ماكاي: Mckay 1943)، كذلك كان المعاصرون الذين يبحثون في قضايا الاستعمار يلجأون إلى الجغرافيا للتعرف على الحقائق: فقد استرشد لينين، على سبيل المثال، بكتاب الجغرافي الألماني أ. سوبان «النمو الإقليمي للمستعمرات الأوروبية»، للحصول على معلومات عن حجم التوسع الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر. والحق أن الصلة بين الجغرافيا والحركة الاستعمارية وثيقة بشكل أكثر مما يتصوره الكثيرون.

«لن نستطيع فهم الإمبريالية دون أن نفهم أولا ميراثها الثوري».

المؤلفان

«إن تداخل الصراع الطبقي على مستوى الدولة مع صراع «الأطراف» على الساحة العالمية، من خلال التبادل غير المتكافئ، هو الذي ينتج التطور غير المتكافئ الذي يميز عالمنا الحاضر».

المؤلفان



وتماما مثلما مثّلت الجيوبولوتيكا مصدر إشكال بالنسبة لعلم الجغرافيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كذلك كانت الحال في الجيل الأسبق عندما مثّل ارتباط الجغرافيا بالاستعمار مشكلة بالنسبة لعلم الجغرافيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩م) ـ كما يقول باول (Bowle 1974: 542) «كان التيار الغالب بين المثقفين منصبا على نقد الإمبراطوريات». وبعد أن تفككت الإمبراطوريات في أعقاب سنة ١٩٤٥، تم استبعاد موضوع الإمبريالية من كل من الأجندة الأكاديمية والسياسية بدعوى أنه غير ذي صلة بالعصر. على أن نهج تحليل النظم العالمية هو جزء من اتجاه جديد يعكس هذا المنظور تماما، فالإمبريالية تمثل مفهوما محوريا في جغرافيتنا السياسية. وكما كانت الحال مع قضية الجيوبولوتيكا، فإننا هنا أيضا لسنا بصدد إقرار أو تسويغ هذا الشكل من السياسة العالمية، وإنما نتعامل معه بوصفه موضوعا ضروريا للدراسة العلمية من أجل فهم عالمنا الحديث.

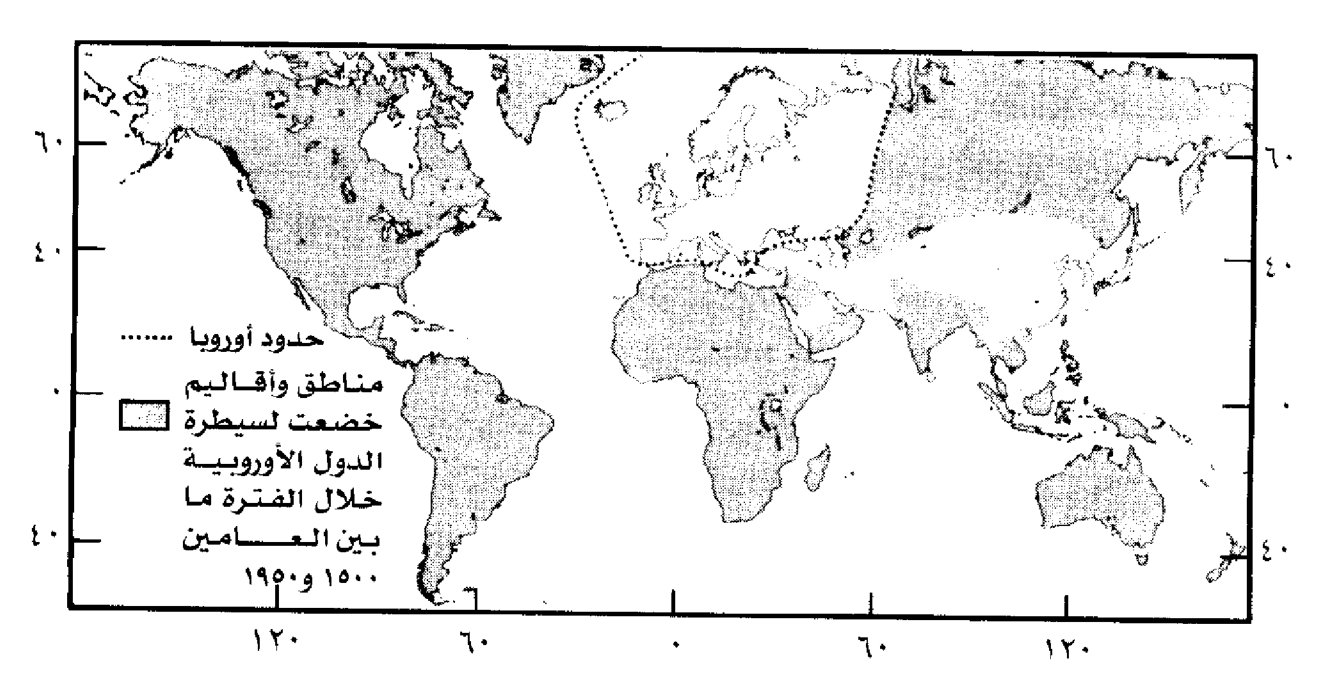
وعلى الرغم من سماتها السياسية والجغرافية الواضحة، فقد أصبح موضوع الإمبريالية قضية مهملة اليوم في حقل الجغرافيا السياسية، وليس هذا قصورا في الجغرافيا السياسية وحدها، بل هي مشكلة تتصل بطبيعة مختلف فروع العلم الاجتماعي الحديث، وهي تتعلق مباشرة بما يشار إليه على أنه «فقر المباحث»(*).

إن مصطلح «الإمبريالية» مصطلح سياسي ـ اقتصادي كلاسيكي لا يمكن تعريفه التعريف المناسب اعتمادا على المقولات السياسية أو الاقتصادية وحدها (بارات براون - B.Brown 1974: 19). ومن هنا انتشر إهمال دراسة الإمبريالية خارج نطاق الجغرافيا السياسية. ولقد كان من أشد ما وجه من انتقادات إلى مدارس «الحداثة» و«التنمية» في مجال العلوم الاجتماعية ـ على سبيل المثال ـ أنها «تتناسى» أو على الأقل «تتغافل» عن إسهام الإمبريالية في خلق أوضاع العالم الحديث.

ويبين الشكل (٣ ـ ١) النطاق الجغرافي للسيطرة الأوروبية على دول الأطراف جميعا، باستثناء واحد هو الصين، إلا أنه،حتى في حالة الصين، فإن الدول المهيمنة الكبرى قلصت «مجالات نفوذها». وبالمصطلح الجغرافي يمكن

(*) المباحث disciplines: صيغة الجمع من «مبحث».

القول إن نتاج هذه السيطرة السياسية قد تمثل في منظّم كمنطقة وظيفية واحدة ضخمة لدول المركز. لقد كان هذا النطاق - وسوف ندلل على أنه سيظل - التنظيم المكاني السائد للقرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هذا الموضوع حتى وقت قريب جدا غير ذي أهمية إلى الدرجة التي ترك أمره معها إلى المؤرخين للتجادل بشأنه خارج إطار العلوم الاجتماعية.



الشكل (٣ - ١): النطاق الجغرافي للهيمنة الأوروبية على دول الأطراف جميعا

على أننا في تناولنا للمنظومة العالمية، نرى في الإمبريالية أكثر من مجرد قضية تاريخية، لأن مجرد استدعائنا للتاريخ إلى المضمار يعني بالضرورة فتح ملفات الإمبريالية مرة أخرى. ولعل أحد أهم إنجازات المنظورات الجديدة «للماركسية الجديدة» في العلوم الاجتماعية، هو إعادة الكشف عن الموروث الثوري للإمبريالية. وينبغي التنبيه هنا إلى أن مفهوم الإمبريالية لم يهمل لمجرد صعوبة تضمينه في أطر العلوم الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وإنما لأن موضوعه قد اعتبر من مفردات نظرية ثورية كلاسيكية، سعت هذه العلوم الاجتماعية الحديثة إلى التغاضي عنها وتجاوزها. على أننا لن نستطيع فهم الإمبريالية - سواء في إطار نهج النظم العالمية أو ضمن أي إطار نظري آخر - دون أن نفهم أولا ميراثها الثوري، وهذا ما نعالجه في الجزء الأول من هذا الفصل، إضافة إلى التفسيرات اللاحقة للمؤرخين الذين يركنون إلى الأسلم، ويرونه على أنه من مخلفات الماضي.

وطابع هذا الفصل وصفي بطبيعته، مما قد يأخذنا لبرهة بعيدا عن موضوعنا الأصلي، ولكن هذه الوقفة حتمية لدراستنا للجغرافيا السياسية من المنطلق الصحيح، فهذا هو شغلنا الشاغل. ولضمان هذا الهدف فإننا نستخدم النموذج الدينامي عن الهيمنة والتنافس الذي طرحناه في الفصل الثاني. وتنتظم هذه الدراسة في قسمين: الأول يعالج قضية الإمبريالية الرسمية، والثاني يعرض للإمبريالية غير الرسمية، وفي الحالين نجد علاقات تقوم على هيمنة دول المركز على بلدان الأطراف، أما الفارق بينهما فيتمثل في أن الأولى تتضمن السيطرة السياسية على الأطراف إلى جانب استغلالها اقتصاديا.

الميراث الثوري

من المشكلات التي تعن لنا عند تناول مفهوم مثل الإمبريالية أن معناها اختلف من حقبة إلى أخرى مع تغير الأوقات؛ ولذا فسوف نستخدمه في هذه الدراسة بمفهومه السائد حاليا بمعنى العلاقة القائمة على السيطرة، لكن عند تناولنا للميراث الإمبريالي فسيكون علينا التعامل مع معانيها السابقة أيضا. والواقع أن كلمة «إمبريالية» Imperialism ـ بخلاف الجذور المشتقة منها (Imperial, impire: إمبراطور، إمبراطوري) ـ كلمة حديثة الاستعمال نسبيا، فلقد استخدمت لأول مرة لتعني «التعسف»، وذلك في وصف السياسة الخارجية للإمبراطور الفرنسي لويس نابليون في القرن التاسع عشر، وقصد بها أن سياسته عدوانية وتتسم بعدم المسؤولية. ومع نهاية القرن ارتبطت الإمبريالية بالتوسع العدواني لدول المركز، وصارت أحد الشواغل السياسية الرئيسية داخل هذه الدول: ففي كل من الانتخابات البريطانية وانتخابات الرئاسة الأمريكية لسنة ١٩٠٠م، كانت الإمبريالية من أبرز القضايا في الحملات الانتخابية في البلدين. ووسط هذا الجدل الدائر ظهر عمل جدير بالتقدير للكاتب أ. ج. هوبسون بعنوان: «دراسة في الإمبريالية» (١٩٠٢)، وذلك في أعقاب الحرب البريطانية «الإمبريالية» في جنوب أفريقيا. وقد مثل هذا الكتاب، بهجومه العنيف على الإمبريالية، أحد مصادر نظرية لينين، وسوف نعرض لهذه الروابط القوية بين الليبرالية الإنجليزية والماركسية الروسية في عرضنا الموجز

للنظرية الثورية فيما يلي. كما نبين بعد ذلك كيف شُيِّع موضوع بحث هذه النظرية إلى ذمة التاريخ. ثم ندرس أخيرا تطور نظرية جديدة عن الإمبريالية أصبحت من مفردات نهج النظم العالمية.

ازدهار النظرية الكلاسيكية وسقوطها

كان للإمبريالية دور محوري في تشكيل نظريات الماركسيين من الجيل التالي لماركس وإنجلز: ففي حين أن ماركس لم يستخدم مصطلح الإمبريالية، ولم يقدم على دراسة تأثيرات الرأسمالية في دول الأطراف، فقد أصبحت الإمبريالية بالنسبة إلى لينين ورفاقه الجوهر الحقيقي للرأسمالية في عصرهم؛ ومن ثم فإننا عندما نشير إلى النظرية الكلاسيكية للإمبريالية، فإنما نشير إلى لينين وليس إلى ماركس. ومع ذلك فينبغي ألا نعادل المفهوم الكلاسيكي للإمبريالية بالمفهوم الحديث عنها، ذلك لأن المفهوم الكلاسيكي كان أكثر شمولا وقربا من جيوبولوتيكيتنا بأكثر مما يبدو. وسوف تتضح التعريفات المتعددة للإمبريالية عند استعراضنا لمختلف النظريات.

الإمبريالية بوصفها جيوبولوتيكا

نشر لينين كتيِّبه الشهير عن الإمبريالية، في أثناء الحرب العالمية الأولى، في خضم الجدل الدائر آنذاك في الدوائر الماركسية حول معنى الحرب، وقد اتسم الكتيب بطابع نقدي عنيف، وحظي بشعبية كبيرة، وعكس موقفا أصبح يمثل فيما بعد الموقف الماركسي الأصولي أكثر من كونه إسهاما علميا أصيلا (براور - Brewer 1980، الفصل الخامس). أي أن لينين في هذا الكتيب يستشهدبأعمال كتاب آخرين، ويبدي بعضا من أفكاره الخاصة لتأييد حججه في الجدل الدائر حول قضية الحرب، ولكنه لا يضيف كثيرا للآراء الأصلية. ويعتمد لينين بشكل خاص على كتابات هلفردنج الماركسي النمساوي، وهوبسون البريطاني الليبرالي الفكر.

ويذهب براور (١٩٨٠) إلى أن هلفردنج هو المؤسس الحقيقي للنظرية الماركسية عن الإمبريالية. وقد استخدام هلفردنج هذا المصطلح بمعنى المنافسة بين دول المركز في السيطرة على دول الأطراف دون أن تكون تلك

المنافسة هي السمة الأكثر محورية في دلالة المصطلح. وبدلا من ذلك ركز هلفردنج على تعاظم دور رأس المال في حقبة جديدة من الاحتكار يندمج فيها رأس المال الصناعي ورأس المال المالي في منظومة واحدة. ويبرز هلفردنج المركز القوي الذي تمتعت به البنوك، وصلاتها بالصناعة والدولة في ألمانيا قبل سنة ١٩١٤م. وقد خلص هلفردنج من دراسته إلى أن رأس المال احتاج إلى مساندة الدولة من زاوية «الحماية» الاقتصادية وتوفير مناطق للاستثمار، والتسويق، والمواد الأولية، إلا إنه اهتم بصفة رئيسية بالتطورات الداخلية في بلدان المركز أكثر مما اهتم «بالجهود المبعثرة» في مناطق الأطراف. ونجد تطويرا لهذه الأفكار في كتاب بوخارين (١٩٧٢) «الإمبريالية والاقتصاد العالمي عام ١٩١٧م»، وفيه يصف بوخارين الإمبريالية بأنها جيوبولوتيكا مرحلة معينة من مراحل الرأسمالية والتي يسميها «رأسمالية الاحتكار المالي». ثم يمضي لينين خطوة أبعد بهذه الرؤية، فيعرف الإمبريالية بأنها «أعلى مراحل الرأسمالية»، ويقصد بذلك أن رأسمالية المنافسة التي تحدث عنها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر، قد حلت محلها رأسمالية الاحتكار، وهذه الأخيرة هي آخر مراحل الرأسمالية، لأن تناقضات النظام الرأسمالي انعكست في صراعات الدول المتنافسة، مما أدى إلى نشوب حرب عالمية تُعد إيذانا بقدوم الثورة. ولقد مثلت الحرب العالمية الأولى بالنسبة إلى لينين سكرات الموت الأخيرة للرأسمالية.

نموذج هوبسون - لينين

تمثَّل المصدر الرئيسي لأفكار لينين، كما سبق أن ذكرنا، في آراء هوبسون، الذي لم يكن ماركسيا وإنما كان مناهضا للإمبريالية. وكان هوبسون يرى أن «جذور الإمبريالية» تعزى إلى فائض رأس المال المتراكم في دول المركز، والذي يبحث عن مناطق للاستثمار في دول الأطراف. وقد جمع هوبسون مادته من واقع النشاط الاستثماري في مناطق المستعمرات فيما وراء البحار وفق تسلسلها التاريخي، حتى خرج بنتيجة مؤداها أن سنة ١٨٧٠م كانت نقطة تحول حاسمة في التاريخ الأوروبي. وقد استفاد لينين من هذه النتائج في كتيبه عن الرأسمالية والإمبريالية، ولذا فقد رأى ولارشتاين (1980 b) أن من

المعقول التحدث عن نموذج يجمع بين هوبسون ولينين. ويقوم هذا النموذج على ثلاث أفكار رئيسية: (١) في داخل الدول هناك مصالح مختلفة بين القطاعات الرأسمالية المختلفة. (٢) إن قطاعا ماليا احتكاريا نشأ بوصفه المصلحة السائدة التي يمكن أن تدفع بالدولة إلى مشاريع إمبريالية لمصلحة هذا القطاع ولكن على حساب القطاعات الأخرى في الدولة؛ (٣) على الرغم من التأييد الواسع لهذه المشاريع الإمبريالية، فإنها كانت ضد مصالح الطبقات العاملة في هذه البلدان نفسها. ويعتبر ولارشتاين هذه الأسس الثلاثة نموذجا نتيجة لتأثيرها في وضع أجندة كل الدراسات اللاحقة عن الإمبريالية. وبهذا المعنى فإننا سواء سلمنا بأفكار هوبسون ولينين أم لم نسلم بها، فإننا نظل «أسرى» لها ما دامت تشكل نقطة البداية للنقاش المتعلق بالإمبريالية.

يؤكد ولارشتاين (المرجع السابق) على وجود تشابه بين آراء هوبسون وأفكار لينين عن الإمبريالية، وهذا أمر بالغ الأهمية لأن الربط بين الاثنين قد أضفى على نظرية لينين الثورية تقديرا خاصا في الفكر الغربي، ربما لم يكن لينين ليحظى به منفردا. ومع ذلك، فهناك فروق جوهرية بين الاثنين: فالأستاذ هوبسون كان ليبراليا إنجليزيا معاديا للإمبريالية، ولذا فإنه كان يسعى إلى حلول يصلح بها أحوال التجارة الحرة والرفع من شأن الاستهلاك المحلي. أما نظرية لينين فكانت موجهة في الأساس لتقويض النظام الرأسمالي من أساسه، إذ كان يرى أنه من خلال فهم القوى الثورية لطبيعة المرحلة التي وصلت إليها الرأسمالية، فإن هذه القوى يمكنها أن تغتنم الفرصة التي أتاحتها الحرب العالمية الأولى لتضرب ضربتها لإنشاء نظام جديد. ولم تكن هذه نبوءة يلقي بها لينين إلى العالم، وإنما صياغة للأساس النظري للإستراتيجية الثورية ولما يجري على أرض الواقع، وفي نهاية المطاف فإن الواقع لم يشهد سوى نجاح جزئي، تمخضت عنه ثورة ناجحة في روسيا فقط. لكن النظرية ظلت عرضة للتعديل والتنقيح على أيدي مؤيديها وللنقد والتفنيد على أيدي خصومها. وكان الحل الأمثل عند هؤلاء الأخيرين هو أن يخرجوا النظرية كلية من الأجندة السياسية، وقد أنجزوا ذلك بتشييعها إلى ذمة التاريخ، في حين أصبحت المرحلة الأخيرة من الرأسمالية تسمى بالتسمية غير المؤذية «عصر الإمبريالية».

تشييع الإمبريالية إلى ذمة التاريخ

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، صارت هذه النظريات الكلاسيكية عن الإمبريالية بمنزلة المادة الخام للجدل الذي دار حول أسباب قيام الحرب و/أو نمو وتوسع الإمبراطوريات الأوروبية، وقد اختزلت هذه النظريات في النهاية إلى صيغ نظرية «أحادية العلية» ـ أو كحتمية اقتصادية ـ وقد تناول الباحثون هذه الصيغ بالتفنيد من خلال الاستقصاء التاريخي العلمي. وكانت البداية على يد شومبيتر (١٩٥١)، الذي أعلن سنة ١٩١٩م أن الإمبريالية ليست أعلى مراحل الرأسمالية، وإنما هي في الأساس حركة مناهضة للرأسمالية، تبنتها النبالة الأوروبية التي ترجع جذورها إلى عصور ما قبل قيام النظام الرأسمالي. وعلى هذا فإن شومبيتر يستبعد الدوافع الاقتصادية ويحل محلها العوامل الاجتماعية والسياسية في موقع الصدارة. أما التفسيرات التاريخية التي تلت بعد ذلك فقد أكدت على أسباب سياسية محدودة. وقد تمثلت هذه التفسيرات في نظريات «توازن القوى» (فوكن - Focken 1982)، التي ترى في الإمبريالية أداة للدبلوماسية الأوروبية في حلبة التنافس بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر. وأبرز من توسع في هذا التفسير مانسرج (١٩٤٩)، كما مثل هذا التفسير نقيضا للنظرية الكلاسيكية، فهو يؤكد على القرارات التي اتخذتها قلة من السياسيين على حساب العمليات السياسية ـ الاقتصادية بصفة عامة. ويقول إثرنجتون (١٩٨٤) معقبا على ذلك: «إن هذا الجدل الزائف بين ثوريين قد «ماتوا» ومؤرخين «أحياء» ربما كان الشيء الأقل إثمارا في كل التفاعلات التي جرت بين النظرية الماركسية ونقادها. ولحسن الحظ أن الجدل لم ينته هنا.

ومنذ الحرب العالمية الثانية ظهرت ردود أفعال كثيرة ضد التفسيرات التاريخية الضيقة، ففي سلسلة من الدراسات التي أجراها كل من روبنسون وجالاغر، أعيد طرح قضية الإمبريالية من جديد. وتمثل دراساتهما النقدية أهمية خاصة بالنسبة لرؤيتنا من زاويتين: فهما من ناحية لا يقبلان بفكرة «عصر استعماري» في أواخر القرن التاسع عشر (جالاغر وروبنسون- Gallagher and Robinson1953)، وإنما يؤكدان على

وجود سياسة لها صفة الاستمرارية على مدار القرن التاسع عشر، كما أنهما لا يوافقان على اتخاذ سنة ١٨٧٠م علامة فاصلة في التاريخ الحديث: فلقد سيطرت بريطانيا على الهند «جوهرة» التاج البريطاني قبل «عصر الاستعمار المفترض»، وظلت الهند أهم الممتلكات الإمبراطورية البريطانية طوال عصر الاستعمار أيضا. ومن ناحية ثانية، يتساءل الباحثان عما إذا كانت أسباب التوسع الأوروبي أسبابا اقتصادية أم سياسية أم الاثنتين معا داخل دول المركز (Robinson et al. 1961) ولما كانت الدراسات حول الاستعمار قد ظهرت أولا في دول الأطراف، فقد أصبح واضحا أن توقيت وطبيعة وأشكال الهيمنة تحكمها الظروف المحلية في دول الأطراف، ولقد خرج روبنسون من هذا (١٩٧٣) بنظرية في التعاون مؤداها أن الدوائر الاستعمارية في دول المركز نجحت في توطيد علاقاتها مع النخبة في بلدان الأطراف، ومن هذا التعاون بين الطرفين ولد الاستعمار. ولعل هذا يفسر السر في تمكن القوى الأوروبية من الهيمنة على بلدان ضخمة من الأطراف بجهد بسيط من العمل العسكري وعلى سبيل المثال لم يكن من السهل على بريطانيا أن تسيطر على بلد ضخم مثل الهند دون تعاون ومؤازرة من جانب النخبة الهندية مع بريطانيا. وباختصار، فإن الجدل الكلاسيكي حول الإمبريالية انحصر كلية داخل إطار المركزية الأوروبية. ومن ثم يمكن القول إن روبنسون وجالاغر قد نجحا في الدفع بالإحداثيات الزمانية والمكانية لهذا الجدل في اتجاه الإطار الذي نتبناه نحن في هذه الدراسة.

تفسير الإمبريالية من منظور «نهج النظم العالمية»

إن النتائج التي توصل إليها كل من روبنسون وجالاغر تساعدنا على التحرز من نموذج هوبسون ـ لينين، ولكنها لا تصوغ نظرية جديدة. لقد نقل روبنسون وجالاغر الجدل إلى أطر تتجاوز القول «بعصر الاستعمار» ومن ثم مهدا الطريق أمام مؤرخين آخرين ما أسميناه بأسطورة القانون الشامل، في حين أن الإمبريالية عملية سياسية عامة مبنية على دوافع التوسع والغزو. فلختهايم (١٩٧١) ـ على سبيل المثال ـ يجد نوعا من التماثل بين «إمبريالية» الإمبراطورية الرومانية والإمبراطوريات العالمية

الأخرى وبين الإمبريالية الحديثة. ولا تقبل نهجنا في النظم العالمية بهذا الرأي، لأننا نعتقد أن الإمبريالية تتمثل في علاقة الهيمنة الاقتصادية، ومن ثم فلم يكن لها وجود قبل القرن السادس عشر. أما التوسعات السياسية السابقة تاريخيا فقد قامت على عمليات اقتصادية سياسية مختلفة كليا، ومن ثم تحتاج إلى تسمية منفصلة تصفها بعيدا عن موضوع الإمبريالية.

وبطبيعة الحال، إذا كان بإمكاننا أن نوسع من دائرة اهتمام روبنسون وجالاغر المنصبة على القرن التاسع عشر فقط ونرجع بها تاريخيا نصل إلى أصول منظومتنا العالمية، فإن بإمكاننا أيضا أن ندفع بالمفهوم قدما إلى الأمام حيث الحاضر. هذا ولم يقتصر الاهتمام بدول الأطراف على المؤرخين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بل إن الدراسات حول هذه الدول كانت القاعدة لبناء نظرية عن التبعية كمدخل الى نهج النظم العالمية. وبلغة السياسة جاء تفكك الاستعمار ليطرح القضية من جديد على الأجندة السياسية عبر نظريات لزعماء من أمثال كوامي نكروما زعيم غانا. الذي جاء بمفهوم «الاستعمار الجديد» كمرحلة أخرى من مراحل الرأسمالية. ولقد كان الوقت مناسبا لظهور مجموعة جديدة من النظريات الثورية توجه وترشد خطى دول الأطراف في علاقاتها مع دول المركز (بلاوت Blaut 1975). وسنصف بإيجاز فيما يلي نظرية الإمبريالية من منظور نهج النظم العالمية.

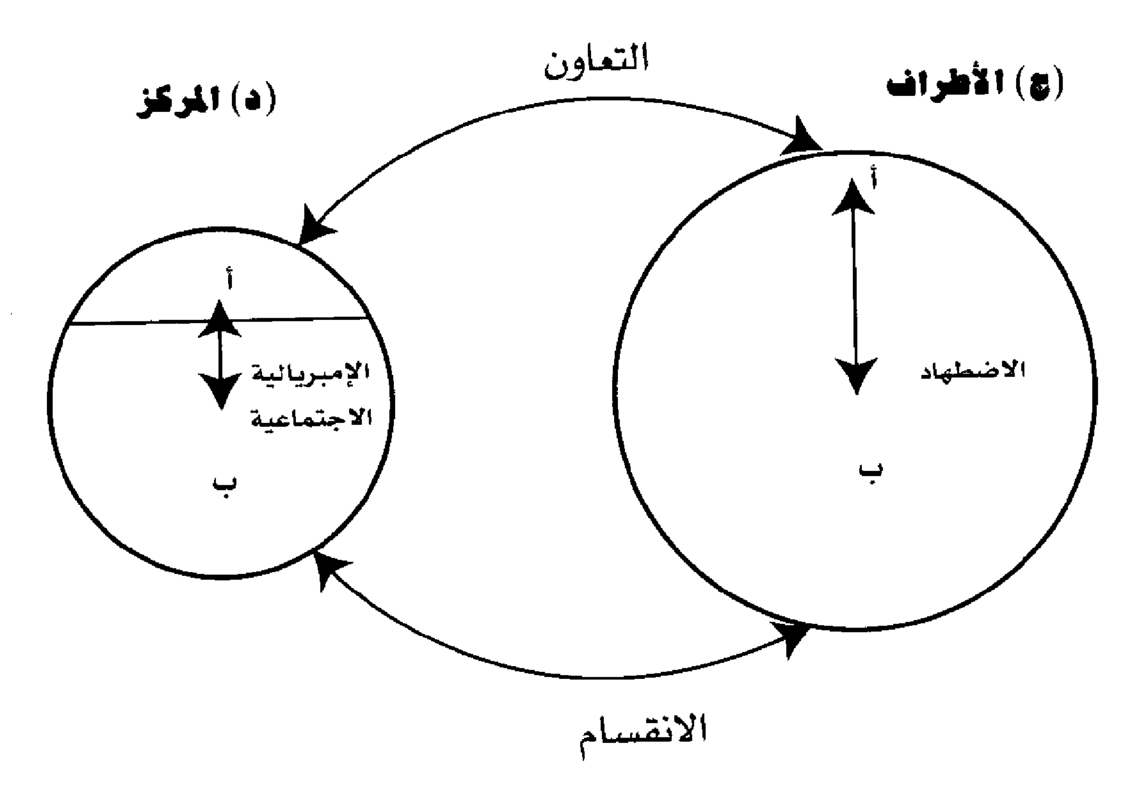
تجاوز مفاهيم روبنسون وجالاغر

يتبع ولارشتاين (1980 b) خطى روبنسون وجالاغر في التحرر من نموذج هوبسون - لينين. فمن منظور نهج النظم العالمية، يعد هذا النموذج مثالا كلاسيكيا لخطأ النزعة التطورية التي تنظر الى البلدان على أنها وحدات للتغير وتوصّف المراحل التي تمر عبرها. غير أننا نذهب إلى أبعد مما مضت إليه أفكار روبنسون وجالاغر من خلال تجاوز تقسيماتهما الثنائية: الاستمرارية مقابل الانقطاع والمركز مقابل الأطراف.

إن الجدل المتعلق بالاستمرارية/ الانقطاع ندرجه ضمن الخاصية الدورية التي نقول بها للاقتصاد العالمي. والنشاط الإمبريالي سيتنوع مع الفرص السياسية التي تتوافر للدول خلال النمو المتفاوت للاقتصاد

العالمي، ونجد في نموذج كوندراتيف ثنائي الأبعاد، الذي قدمناه في القسم السابق، كيف أن الاستعمار الرسمي يمثل جزءا من منطق متنام يتفاعل مع حقب الهيمنة حين يبرز الاستعمار في صورته غير الرسميةً. ومن ثم تصبح الإمبريالية علاقة قامت على مدى تاريخ الاقتصاد العالمي. وإن كانت هذه الاستمرارية التاريخية تنفي التمايز بين مراحل عدة سادت فيها إستراتيجيات مختلفة في علاقات دول المركز بالأطراف. ومن ثم ليس هناك ما يمنعنا من دمج حقبة الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر مع عصر الإمبريالية في نهاية القرن نفسه، دون افتعال حقبة بعينها في تتابع خطي.

وعلى النحو نفسه يمكن لنهج النظم العالمية أن يربط كلا من مجموعتي الحجج حول ثنائية المركز ـ الأطراف بالأسباب المتصلة بالإمبريالية. وسوف نستخدم جزءا من نظرية جالتونج (١٩٧١) البنائية عن الإمبريالية Structural theory of Imperialism في نمذجة مجموعة من العلاقات الفرعية التي تعمل عبرها علاقات الهيمنة الإمبريالية في أقصى حدودها. ويبين الشكل (٣ ـ ٢) صورة مبسطة لهذا التسلسل حيث نجد دول المركز (ج) ودول الأطراف (د)، إلى جانب طبقتين في كل دولة، المسيطرة (أ)، والمسودة (ب). وعلى هذا يصبح أمامنا أربع مجموعات في منظومة الاقتصاد العالمي: (١) الطبقة المسيطرة في دول المركز (ج. أ) والطبقة المسيطرة في دول الأطراف (د. أ)، ثم الطبقة المسودة في دول المركز (ج. ب)، وأخيرا الطبقة المسودة في دول الأطراف (د. ب). ونخلص من هذا الشكل إلى أربعة أنماط من العلاقات: «التعاون» (ج أ، د أ) حيث الطبقات المتسيدة في كل من المركز والأطراف تتضافر لتنظيم هيمنتها المشتركة على الأطراف؛ ثم «الإمبريالية الاجتماعية» (ج أ، ج ب) حيث يتم «شراء» الطبقات المسودة في دول المركز بسياسات الكفالة الاجتماعية كثمن لضمان السلام الاجتماعي داخل دول المركز، ثم «الاضطهاد» (د أ، د ب) لكفالة استغلال الأطراف بالقهر كلما لزم الأمر؛ ثم «الانقسام» (ج ب، د ب) بخلق تعارض مصالح بين الطبقات المسودة، أو ما يسمى بسياسة «فرق تسد». وعلى ذلك فإن «التعاون عند روبنسون سيمثل في نهجنا مجرد علاقة فرعية ضمن مجموعة أوسع من علاقات الإمبريالية.



الشكل (٣-٢): العلاقات الأربع للإمبريالية
(أ) الطبقة المسيطرة ب = الطبقة المسودة

تجاوز النظرية الماركسية الكلاسيكية

بتجاوزنا لأفكار روبنسون وجالاغر نكون قد أوضحنا في الوقت ذاته اختلافا رئيسيا بين نهج النظم العالمية و النظريات الكلاسيكية الماركسية فيما يتعلق بالإمبريالية. ففي حين تتألف تلك النظريات من فرضيات مختلفة للتغير الخطي (مراحل)، فإن ولارشتاين ينطلق من التسليم بتغير دوري طويل الأمد.

وفضلا عن ذلك، هناك اختلافان رئيسيان آخران ينبغي أخذهما في الاعتبار: تحليل النظم العالمية يقتضي ضمنا جغرافية جديدة للثورة، وهو ما ينعكس جزئيا في التعريفات المختلفة للإمبريالية، حيث تضم النظرية التقليدية داخلها ما هو أكثر من العلاقات بين المركز والأطراف. غير أن الأمر يتجاوز بكثير مسألة التعريف. ويوضح براور (Brewer 1980) أن الإغفال النسبي لدول الأطراف في النظرية الكلاسيكية لم يكن إغفالا عفويا، وإنما جاء انعكاسا لنظرية في الثورة تتوقع حدوث التحول في دول المركز نفسها، حيث قوى الإنتاج، ومن ثم تناقضات الرأسمالية، قد بلغت مرحلة تطور أعلى بكثير. ويعتقد أصحاب وجهة النظر الكلاسيكية أن اختراق بلدان المركز

لبلدان الأطراف قد عاد على هذه الأخيرة بالنفع لأن الرأسمالية «التقدمية» قد ساهمت في تحرير دول الأطراف من أغلال نظام الإقطاع، مثلما فعلت مع الإقطاع الأوروبي. أما الماركسيون الجدد فيرون أن هذا الاختراق الرأسمالي لم يقم بأي دور تقدمي أو ليبرالي في دول الأطراف، وإنما جاء الاختراق الرأسمالي الأوروبي ليطبق سياسة القهر والقمع منذ البداية. وهذا ما يطلق عليه فرانك «تنمية التخلف». وعليه فإن ما يسمى بالآثار التقدمية لرأس المال إنما ينحصر جغرافيا في التحول من عصر الإقطاع إلى النظام الرأسمالي في بلدان المركز فقط. أما من منظور نهج النظم العالمية فإن ذلك يسفر عن إعادة حشد من زاوية المواجهة بين المركز والأطراف، وتحول هذه الأخيرة إلى ركيزة رئيسية للثورة والتغير المستقبليين. وتلك هي المقولة السياسية الأساسية لأصحاب المدرسة الراديكالية في «التبعية» ويسمون عادة بـ «العالم ثالثيون» third- Worldist نظرا لتركيزهم على البعد الجغرافي، وقد ارتبط ظهور النزعة الراديكالية باسم الزعيم الصيني ماوتسي ـ تونغ ونظريته عن صراع الطبقات على المستوى العالمي. وكنا قد عرضنا لهذه النقطة في الفصل الثاني تحت عنوان: السيناريو الجيوبولوتيكي المستقبلي للطبقات العالمية (انظر الشكل ٢ ـ ١١ج).

أما الفرق الثاني بين النظرية الماركسية الكلاسيكية و تحليل النظم العالمية فيتصل بالبحث في أسباب التوسع الإمبريالي. فقد توصل ولارشتاين ـ من خلال دراسة النشاط الإمبريالي على المدى الطويل ـ إلى استنتاج حول أهدافه يخالف ما قال به الماركسيون. وكان قد ذهب إلى أن الإمبريالية الرسمية لم تكن إمبريالية اقتصادية بالنسبة لدول المركز المعنية، وأن المستفيد الفعلي منها كان الجماعة الصغيرة المنخرطة مباشرة في المشاريع الاقتصادية الإمبريالية. وهذا المنحى في التفكير يؤدي ـ كما سبق أن أوضحنا ـ إلى الفكرة القائلة بالسيطرة الاقتصادية لرأس المال المالي صيف الإمبريالية على أنها «مرحلة». ولكن هذا الرأي مردود لأن الاستعمار الرسمي وجد بوصفه أحد الأوجه الرئيسية للاقتصاد العالمي لمدة تصل إلى أربعمائة عام، بدءا بنشاط شركات الامتياز التي حصلت على صكوك نشاطها من دول المركز نفسها. والمشكلة مع مثل هذه التقييمات الاقتصادية الضيقة للإمبريالية الرسمية هي أنها أكدت على النشاط التجاري والبحث عن أسواق جديدة لمنتجات دول المركز. غير أن هذا التفسير ـ

وكما يوضح ولارشتاين (١٩٨٣: ٣٨ ـ ٩) ـ لا يتفق مع الحقائق التاريخية، ذلك أن «العالم الرأسمالي هو الذي كان يبحث في الأطراف عن منتجات مناطق الأطراف وليس العكس». والحق أن المجتمعات غير الرأسمالية لم تكن في حاجة إلى منتجات دول المركز، وإنما ظهرت هذه الاحتياجات فقط بعد أن سيطرت دول المركز على هذه البلدان. وعلى ذلك فإن القول بالبحث، ، عن أسواق جديدة لا يكفي لشرح الجهود الإمبريالية الضخمة لدول المركز لعدة قرون متتالية. ويعتقد ولارشتاين، بدلاً من ذلك، أن دول المركز كانت تبحث عن أيدٍ عاملة رخيصة أكثر من بحثها عن أسواق لسلعها، وهو ما ينقل التركيز من محور التبادل إلى محور الإنتاج. وما من شك في أن ضم مناطق جديدة شاسعة إلى محيط الأطراف قد ساعد في قيام عمليات إنتاج جديد تعتمد على الأيدي العاملة الأرخص أجرا، وعلى ذلك فقد تعلق التوسع الإمبريالي، في المقام الأول، بتوسيع نطاق تقسيم العمل»، الذي يرسم حدود الاقتصاد العالمي الإمبريالية، رسمية كانت أو غير رسمية، هي العملية التي خلقت وتواصل خلق الأطراف.

الإمبريالية الرسمية: إقامة الإمبراطوريات

مثلت السيطرة السياسية الرسمية على أجزاء من مناطق الأطراف سمة رئيسية من سمات الاقتصاد العالمي منذ البداية. فمنذ أن شرعت كل من إسبانيا والبرتغال في بناء إمبراطوريتيهما، وصولا إلى ثلاثينيات القرن العشرين عندما خرجت إيطاليا بدورها تبحث عن إقامة إمبراطورية لها في أفريقيا، أصبح الاستعمار الرسمي إستراتيجية مشتركة من أجل هيمنة دول المركز على مناطق الأطراف. على أنه لا ينبغي الخلط بين هذه العملية ومفهوم الإمبراطورية العالمية ذات الكيان الواحد والسياسة الخاصة في تقسيم العمل. فحتى الإمبراطورية البريطانية، التي لم تغرب عنها الشمس لمدة قرن كامل من الزمن، لم تكن إمبراطورية «عالمية» بالمفهوم الذي نقوله في هذا السياق بقدر ما كانت دولة مركز ناجحة ألحقت بها عددا وافرا من المستعمرات. وفي هذا القسم من الدراسة سوف نعرض لظروف قيام هذه «التوابع» الاستعمارية وسقوطها ضمن إطار النموذج الدينامي للهيمنة والتنافس بين قوى المركز الذي توقفنا عنده في الفصل الثاني. وسنقسم عرضنا هذا إلى نقاط أربع:

١) تناول الإمبريالية على مستوى النظام لاستخلاص النموذج الإجمالي للعملية.
٢) دراسة الأنشطة الاستعمارية لدول المركز التي خلقت هذا النموذج.
٣) التحول إلى بلدان الأطراف ودراسة المعتركات السياسية التي فرضت فيها علاقات الهيمنة هذه.
٤) استيضاح الكيفية التي توافق بها وجها العلاقة الإمبريالية من خلال دراسة حالة للإمبراطورية البريطانية.

دورتا الإمبريالية الرسمية

إذا ما أردنا وصف الإمبريالية الرسمية فإن المشكلة الأولى التي تواجهنا هي كيفية قياس هذه الإمبريالية. وبطبيعة الحال فإن ما يتاح لنا من معلومات عن عدد السكان، ومساحة الأرض، وحجم الثروة الخاضعة لسيطرة دولة من دول المركز تعيننا في الخروج ببعض الحقائق، إلا أن هذه المعلومات غير متاحة لجميع الحقب التاريخية التي نرغب في رصدها. لذلك سوف نستعين بخطة برجيسين وشونبرج (Bergesen and Schoenberg 1980) في الاعتماد على وجود حكام المستعمرات في دول الأطراف للتدليل على فرض دولة من دول المركز لسيادتها على أقاليم في الأطراف.

وربما كان لهؤلاء الحكام ألقاب متعددة (من قبيل: المندوب السامي، القائد العسكري العام، المفوض السياسي المقيم) إلا أنهم جميعا كانوا يتمتعون بولاية قضائية تسير إلى هيمنة حكوماتهم في دول المركز. ويختلف حجم السيادة الاستعمارية في الإقليم تبعا لحجم السكان والأرض والثروة، مع ملاحظة أن إقامة حاكم موفد من قبل حكومة المركز في دولة الأطراف يوفر وحدة ثابتة للقياس على مدى خمسمائة عام. ومع أنه لا وجود «لوسيلة محددة وواضحة لقياس الاستعمار»، كما يقول برجيسين وشونبرج (١٩٨٠: ٢٣٢)، فإن هذا المقياس المباشر المتعلق بالهيمنة السياسية يوفر مؤشرا معقولا على وجود نشاط استعماري رسمي على المستوى العالمي.

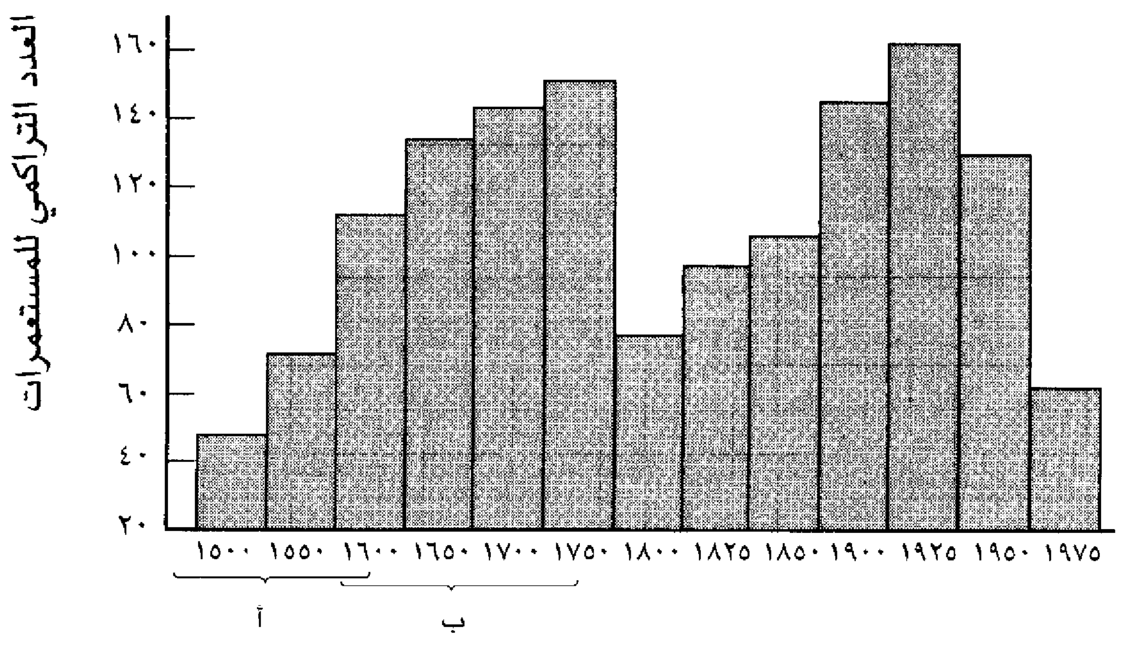
وقد حصل برجيسين وشونبرج على معلوماتهما من كتالوج شامل بأسماء حكام المستعمرات كان قد أعده هنيج (١٩٧٠) وفيه قائمة بـ (٤١٢) ولاية قضائية فضلا عن أسماء حكام هذه المناطق منذ البداية حتى نهاية عصر الاستعمار.

وفي ضوء هذه المادة، يرصد الباحثان موجتين من التوسع الاستعماري ثم انحساره. وسوف نعيد ترتيب هذه المادة بطريقة تتوافق مع قياسنا الزمني، وللتعرف على ما هو أبعد من طول فترة الهيمنة الاستعمارية في إقليم ما، وعلى ذلك فإن تحليلنا يختلف عن تحليل برجيسين وشونبرج في ناحيتين: أولا: سوف نرتب المعلومات وفقا لحقب زمنية تتواءم مع قياسنا المكاني - الزماني المؤلف من متتاليات تغطي كل منها خمسين عاما. بدءا بسنة ١٥٠٠م ووصولا الى سنة ١٨٠٠م، تليها فترات تتألف كل منها من خمسة وعشرين عاما، وتغطي الحقبة من سنة ١٨٠٠ وحتى سنة ١٩٧٥م. وهذا التقسيم يتيح لنا فرصة الدخول في بعض التفصيلات، جنبا إلى جنب مع مرحلتي (أ، ب) الطويلتين في الموجة اللوجستية الأصلية مع تقريب إلى مرحلتي (أ، ب) لموجات كوندراتيف اللاحقة. ثانيا: نحن نسجل ما هو أكثر من مجرد تأسيس المستعمرات أو تقويضها. فمن خلال سجل حكام المستعمرات يمكننا أيضا تعقب عمليات إعادة تنظيم المستعمرات القائمة وكيفية نقل السيادة فيها فيما بين دول المركز. وكل من هاتين العمليتين مؤشر مهم من حيث إنهما وثيقتا الصلة بمراحل الركود (ومن ثم الحاجة إلى إعادة التنظيم) والتنافس بين دول المركز (والمتجسد في السيطرة على المستعمرات) وفي تحليلنا التالي سنقسم تأسيس المستعمرات إلى ثلاث فئات: إنشاء المستعمرات، وإعادة هيكلتها الجغرافية ونقل السيادة.

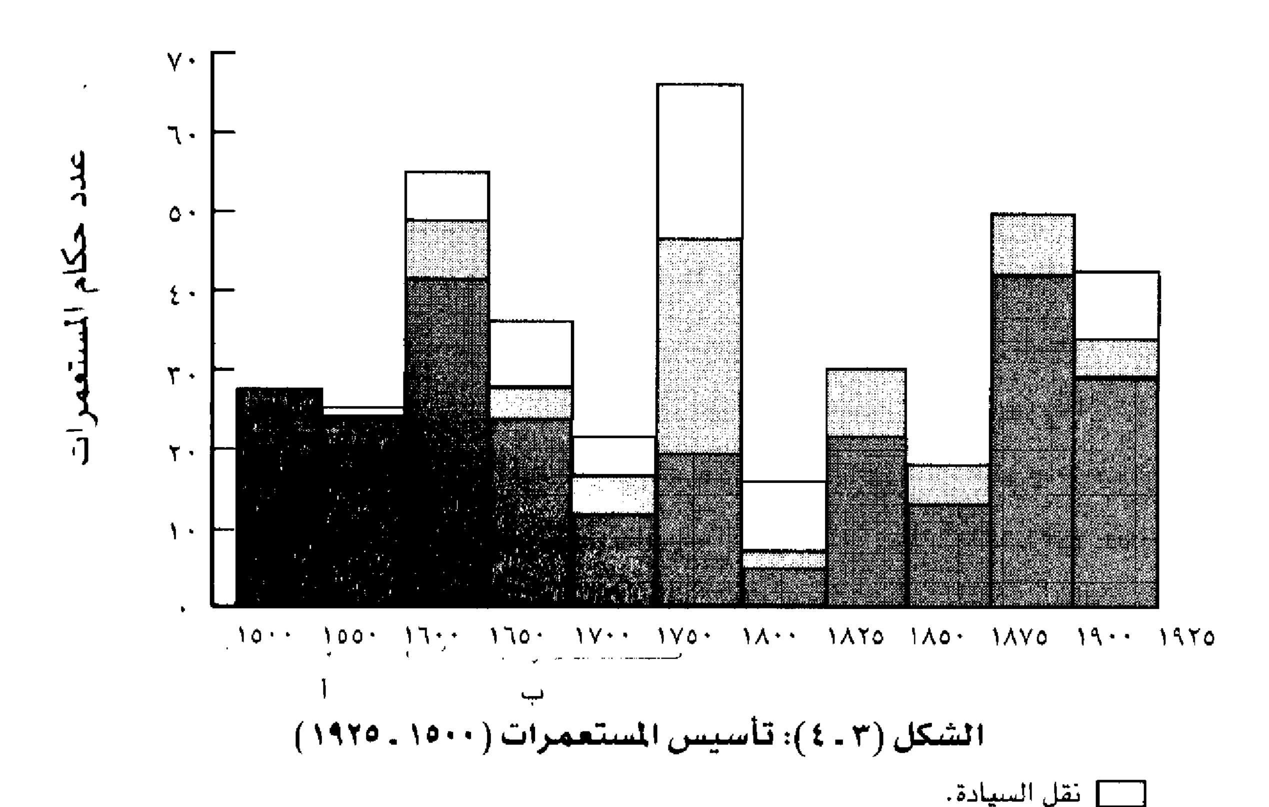
العدد التراكمي للمستعمرات

يمكننا أن نبدأ بالاستعانة بدراسة برجيسين وشونبرج، فباستخراج مجموع عدد المستعمرات التي أنشئت، وطرح عدد المستعمرات التي انسلخت من التبعية الاستعمارية، ومن ثم نحدد حجم النشاط الاستعماري لكل حقبة تاريخية. وتتضح نتائج هذه العملية الحسابية من الشكل (٣ - ٣) الذي يعيد إنتاج تصور برجيسين وشونبرج لموجتين استعماريتين طويلتين، تراوحتا بين التوسع والانحسار. فهناك موجة طويلة أولى تصل ذروتها مع انتهاء مرحلة الموجة اللوجستية (ب)، ثم تتراجع مع المرحلة (أ) في دورة كوندراتيف الأولى. ويحدد ذلك بدرجة كبيرة قيام وسقوط الإمبراطوريات الأوروبية في العالم الجديد (أمريكا). أما الموجة الثانية فتبدأ خلال القرن التاسع عشر لتصل ذروتها مع نهاية «عصر الاستعمار»، ثم تبدأ في الانحدار السريع وصولا إلى منتصف القرن

العشـرين. ويحدد ذلك بدرجة كبيرة قيام الإمبـراطوريات الأوروبية وسقـوطها في العـالم القـديم في قـارتي أسـيـا وإفـريقـيـا. وهكذا تشـمل الموجتـان مـرحلتين جغرافيتين متمايزتين للإمبـريالية. ويقدم هذا النموذج المكاني ـ الزمـاني البسيط إطارا يمكننا من خلاله تقصي نشاط الإمبريالية الرسمية بصورة أكثر تفصيلا.



الشكل (٣ ـ ٣): الموجتان الطويلتان للتوسع الاستعماري وانحساره



الشكل (٣ ـ ٤): تأسيس المستعمرات (١٥٠٠ ـ ١٩٢٥)

نقل السيادة.
إعادة هيكلة الأراضي.
إنشاء المستعمرات

التأسيس: الإنشاء، إعادة الهيكلة، نقل السيادة

يمكن تقسيم المستعمرات التي حصرها هنيج (Henige 1970) في ٤١٢ مستعمرة إلى ثلاثة أنماط أشرنا إليها من قبل. ويوضح الشكل (٣ ـ ٤) الفئات الثلاث جميعا وسوف نصف كل نمط تباعا.

فحيثما يوضع حكام على منطقة أو إقليم ما لأول مرة، فإن في هذا إشارة إلى إنشاء مستعمرة. وحيث إن هذه الخطوة الأولية تمثل استراتيجية سياسية لإعادة الهيكلة خلال أوقات الركود الاقتصادي، فإننا نتوقع أن إنشاء المستعمرة سيرتبط بالمرحلة (ب) لنمط الموجات التي نتبعها في نموذجنا. وهذا ما نجده في الشكل (٣ ـ٤)، والاستثناء الوحيد هو النشاط الاستعماري لإسبانيا والبرتغال في المرحلة الأصلية (أ) في بداية نشوء الاقتصاد العالمي، الذي أعقب معاهدة توردسيللاس التي بمقتضاها قسم البابا العالم غير الأوروبي بين إسبانيا والبرتغال. وقد حجبت المعاهدة المنافسة المعتادة بين الدولتين المرتبطة بإنشاء المستعمرات، ومن الواضح أن أحوال الاقتصاد العالمي لم تكن قد تبلورت بعد بالدرجة التي تسمح للإمبريالية غير الرسمية بأن تمارس نشاطها خارج أوروبا. ومع بداية فترة الركود المصاحبة للقرن السابع عشر، توسع نشاط إنشاء المستعمرات مع دخول دول شمال غرب أوروبا في الحلبة غير الأوروبية. ومن هذه الذروة الأولى لعملية إنشاء المستعمرات، تبدأ العملية في التباطؤ حتى نصل إلى نقطة ازدياد طفيفة وقت التنافس الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي مع نهاية المرحلة (ب) من الموجة اللوجستية. وخلال دورات كوندراتيف، تتأرجح، المنافسة الاستعمارية ما بين صعود وهبوط مع المرحلتين (أ) و(ب)، لكن السمة الغالبة تتمثل في «عصر الإمبريالية»، الذي يبلغ ذروته في أواخر القرن التاسع عشر. ومن ثم فإننا ندمج كلا من حجج التواصل والانقطاع من خلال النظر إلى النشاط الاستعماري بوصفه عملية دورية.

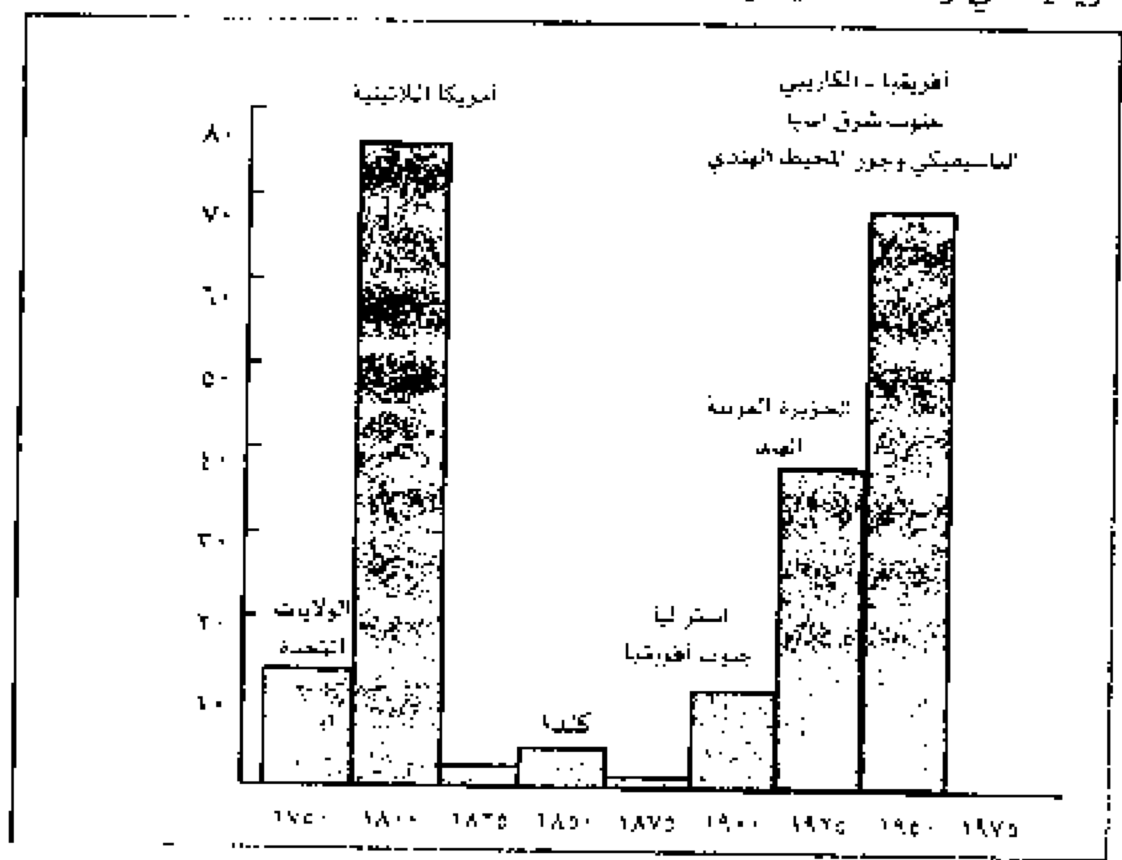
أما إعادة هيكلة الأراضي المستعمرة فيمثل نقطة حساسة بوجه خاص في مرحلة الركود، حيث توجد ضغوط معينة على الدول لكي تحد من نفقاتها العامة، وذلك لتدبير المال اللازم لخلق مستعمرات جديدة أكثر فائدة لدول المركز. من هنا يبين الشكل (٣ ـ ٤) عمليات إعادة هيكلة ترتبط بالمراحل (ب) ونقطة الذروة هنا تقع عند نهاية مرحلة (ب) اللوجستية، التي تتزامن مع التدهور النسبي لنفوذ كل من إسبانيا والبرتغال، عندما باتت مستعمراتهما تشكل عبئا ثقيلا على خزانة الدولتين.

أما نقل السيادة فهو مقياس مباشر للتنافس بين دول المركز في مناطق الأطراف، وهي سمة المرحلة (ب) عندما ساد هذا النمط من النشاط نسبيا. ومع بداية دورات كوندراتيف، فإن هذا «الاستيلاء» أو نقل السيادة من دولة إلى أخرى، يصبح أمرا نادر الحدوث. وينحصر في فترتين فقط كلاهما المرحلة (أ). ويعكس هذا الوضع بداية اقتسام الدول العظمى للغنائم في أعقاب الحربين العالميتين. وتأتي الفترة الأولى في أعقاب هزيمة فرنسا وإمساك بريطانيا بزمام الهيمنة، وتأتي المرحلة الثانية في أعقاب هزيمة ألمانيا وبروز الهيمنة الأمريكية. وفي الحالين فقدت الدول المهزومة مستعمراتها.

تصفية الاستعمار: العدوى الجغرافية، والأيديولوجيات المتناقضة

إن نمط تصفية الاستعمار أكثر بساطة من الأنماط الأخرى (الشكل ٣ـ٥)، ولقد كانت هناك مرحلتان رئيسيتان من تصفية الاستعمار مثلتا النقط الدنيا في الدورات المبينة في شكل (٢ ـ ٣).

مع أن نقطتي الذروة تقعان في مرحلتي (أ)، إلا أنهما لا تتطابقان مع دورات كوندراتيف المقابلة ثنائية الأبعاد: فقد جاءت مرحلة (أ ـ ٢) الثانية للهيمنة الأمريكية في وقت تصفية واسعة النطاق للاستعمار. أما مرحلة (أ ـ ٢) الأولى



الشكل (٣ ـ ٥): تصفية الاستعمار (١٧٥٠ ـ ١٩٧٥م)

للهيمنة البريطانية فكانت في سياق مختلف تماما. وجاءت مرحلة تصفية المستعمرات الأولى في وقت مبكر (المرحلة أ - ١) مع نهاية عصر الرأسمالية الزراعية في المنحنى اللوجستي، وكانت إيذانا بنهاية المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية. وفي هذا التاريخ كانت القوى الاستعمارية قد تحدرت لتصبح في وضع دول أشباه الأطراف. ووضح لدول المركز المتناطحة في تلك المرحلة من ازدياد النفوذ البريطاني على الساحة العالمية أن هناك بعض المزايا التي قد تجنيها تلك الدول لو أنها تخلت عن تلك المستعمرات التي عفى عليها الزمن. ولقد اعترف بذلك بوجه خاص وزير الخارجية البريطانية جورج كاننج عندما صرح سنة ١٨٢٤م بأن تحرر دول أمريكا اللاتينية سوف يعود بالنفع العظيم «علينا» (أي على بريطانيا). ومع تصفية الاستعمار الإسباني والبرتغالي في أمريكا اللاتينية، بدأت مرحلة الإمبريالية غير الرسمية في أمريكا اللاتينية في منتصف القرن التاسع عشر، وهذا ما سنناقشه في القسم التالي.

من الملامح المهمة لعملية تصفية الإمبريالية ما يرتبط بها من «عدوى جغرافية». فتصفية الاستعمار ليست عملية عشوائية وإنما تتحلق مكانيا في فترات مختلفة. فتصفية الاستعمار في الأمريكتين - على سبيل المثال - لم يؤثر على المستعمرات الموجودة في العالم القديم. وهذه «العدوى» الجغرافية توضح أهمية العمليات الجارية في بلدان الأطراف بالنسبة لعملية تصفية الاستعمار، فلقد كانت حرب الاستقلال الأمريكية مثالا احتذت به دول أمريكا اللاتينية في المرحلة الأولى لتصفية الاستعمار، كما أن حصول الهند على الاستقلال فتح الطريق أمام بقية بلدان الأطراف في المرحلة الثانية لتصفية الاستعمار. وعلى المستوى الإقليمي، كانت التنازلات في مستعمرة ما تؤدي إلى ضغوط متزايدة على ساحة الإقليم كله. فلقد مثل كفاح كوامي نكروما وحصوله على استقلال غانا سنة ١٩٥٧م مهمازا لتصفية الاستعمار في القارة الأفريقية بكاملها، بالطريقة نفسها التي أثرت بها ثورة بوليفار في فنزويلا سنة ١٨٢٠م على كل بلدان أمريكا اللاتينية.

هناك نقطة أخرى جديرة بالتنويه في هذا السياق، وهي أن لغة الخطاب التي ازدان بها الزعماء الثوريون في مرحلتي تصفية الاستعمار كانت مختلفة واحدتها عن الأخرى: فـ «الحرية» التي ناضل من أجلها ثوار أمريكا اللاتينية عُبر

عنها من خلال أيديولوجية ليبرالية على منوال الثورة الأمريكية في الشمال، في حين أنه بعد مرور نصف قرن من الزمن صارت الأيديولوجية اشتراكية، وكانت معتدلة في البداية في الهند، أما في غانا - على سبيل المثال - فجاءت أكثر صخبا، وتصاعدت ذراها في عدة حروب من أجل التحرر الوطني. إن هذه الخلفية تفسر لنا لماذا لم يكن صعبا أن تدخل التصفية الأولى للاستعمار (أمريكا اللاتينية) في أطر الاقتصاد العالمي تحت القيادة الليبرالية البريطانية، في حين كانت الصعوبات أكثر في حالة التصفية الثانية بتحدياتها الكثيرة، تحت القيادة الليبرالية الأمريكية. ونخلص من هذا إلى القول بوجه عام إن مرحلة تصفية الاستعمار الأولى كانت ثورة ليبرالية تؤذن بنهاية عصر الرأسمالية الزراعية، أما المرحلة الثانية فقد شملت ثورات مفعمة بالمفاهيم الاشتراكية في نهاية مرحلة الرأسمالية الصناعية، التي كانت بطبيعتها انقلابا على النظم السائدة.

جغرافية الإمبريالية الرسمية

الإمبريالية علاقة سيطرة بين المركز والأطراف. ولقد ظلت معالجتنا لهذه العلاقة حتى هذا المنعطف عند مستوى النظام، ولم ننظر في جغرافية هذه العلاقة، أو «من يهيمن على من، وأين ذلك»؟ ولذا فإننا في الجزء التالي سوف نجيب عن هذا التساؤل: أولا فيما يتعلق بمناطق المركز، وثانيا بدول الأطراف.

المركز: الدول الاستعمارية

من تكون هذه الدول الاستعمارية؟ الواقع أنها كانت محدودة العدد بصورة تثير الاستغراب، فعلى مدار التاريخ الاقتصادي للعالم لم يزد عدد هذه الدول التي مارست نشاطا استعماريا رسميا عن اثنتي عشرة دولة، ومن هؤلاء خمس دول فقط كانت تمثل القوى الاستعمارية الكبرى. ويبين الشكل (٣ - ٦) النشاط الاستعماري لهذه الدول في رسوم بيانية تستخدم الصيغة الواردة نفسها في الشكل (٣-٤)، ويحتوي الشكل على سبعة رسوم بيانية: رسوم منفصلة لكل من إسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وفرنسا، وبريطانيا/إنجلترا، ورسوم بيانية مجمّعة للإشارة إلى القوى الاستعمارية الأقل حجما، المبكرة أو التي لحقت بالقوى العظمى في وقت متأخر. والدولة المبكرة تتألف من دول

البلطيق: الدانمارك، والسويد، وبراندنبورج/بروسيا، أما القوى اللاحقة فهي: بلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ثم الولايات المتحدة. وتبين الرسوم الأنماط الفردية للنشاط الاستعماري للدول، الذي خلق الصورة الكلية التي عرضنا لها فيما سبق.

ففي المرحلة (أ) من اللوجستية، ما قبل سنة ١٦٠٠م، كانت عملية إقامة المستعمرات منحصرة في أيدي إسبانيا والبرتغال. ومع بداية المرحلة (ب) دخلت كل من هولندا، وفرنسا، وإنجلترا، ودول البلطيق إلى المضمار... وقد كان تقليص حجم المستعمرات الإسبانية والبرتغالية عاملا مساعدا في دخول هذه الدول إلى الحلبة. وبذلك تحول مركز الاقتصاد العالمي إلى دول الشمال، وانعكس هذا التحول بشكل مباشر على النشاط الاستعماري الجديد. ومع استمرار المرحلة (ب)، استمر نشاط هذه الدول الاستعمارية، وإن كان على نطاق أضيق، باستثناء إنجلترا /بريطانيا، التي أصبح يعنيها «تصيد» المستعمرات أكثر من إقامة مستعمرات جديدة. ومع مسايرتنا لدورات كوندراتيف، نجد أن هولندا تتوقف تماما عن إقامة مستعمرات جديدة، وبذلك أصبح تأسيس مستعمرات جديدة في منتصف القرن التاسع عشر وقفا على بريطانيا وفرنسا. وفي «العصر الكلاسيكي»، للإمبريالية، تصبح هاتان الدولتان في مقدمة الدول الاستعمارية، لتلحق بهما فيما بعد خمس قوى استعمارية أخرى.

وفي ضوء معطيات الشكل (٣ ـ ٦) يمكننا أن نحدد فترات أربع للنشاط الذي مارسته الدول الاستعمارية:

١ ـ الحقبة الأولى ـ غير التنافسية: عندما كانت إسبانيا والبرتغال ـ فقط ـ تقيمان إمبراطوريتيهما فيما وراء البحار، وهي تتزامن مع المرحلة (أ) من الموجة اللوجستية.

٢ ـ حقبة التنافس الاستعماري الأولى: والتي تقع في المرحلة (ب) من الموجة اللوجستية، عندما شاركت ثمان من دول المركز في التنافس الاستعماري.

٣ ـ حقبة ثانية خلت من التنافس الاستعماري في منتصف القرن التاسع عشر، وهي تتزامن مع عصر الهيمنة البريطانية والفرنسية على الساحة العالمية.

٤ ـ حقبة ثانية من التنافس الاستعماري: وقد تزامنت مع تدهور الهيمنة البريطانية، وتنافس سبع قوى عظمى على الساحة العالمية.

وسوف نستخدم هذا التقسيم لنشاط دول المركز في مناقشتنا لمناطق الأطراف.

القوى الاستعمارية اللاحقة

دول البلطيق

بريطانيا

فرنسا

هولندا

البرتغال

إسبانيا

نقل السيادة

إعادة الهيكلة

إقامة المستعمرات

١٥٠٠ ١٥٥٠ ١٦٠٠ ١٦٥٠ ١٧٠٠ ١٧٥٠ ١٨٠٠ ١٨٢٥ ١٨٥٠ ١٨٧٥ ١٩٠٠ ١٩٢٥

أ ب أ ب أ ب أ

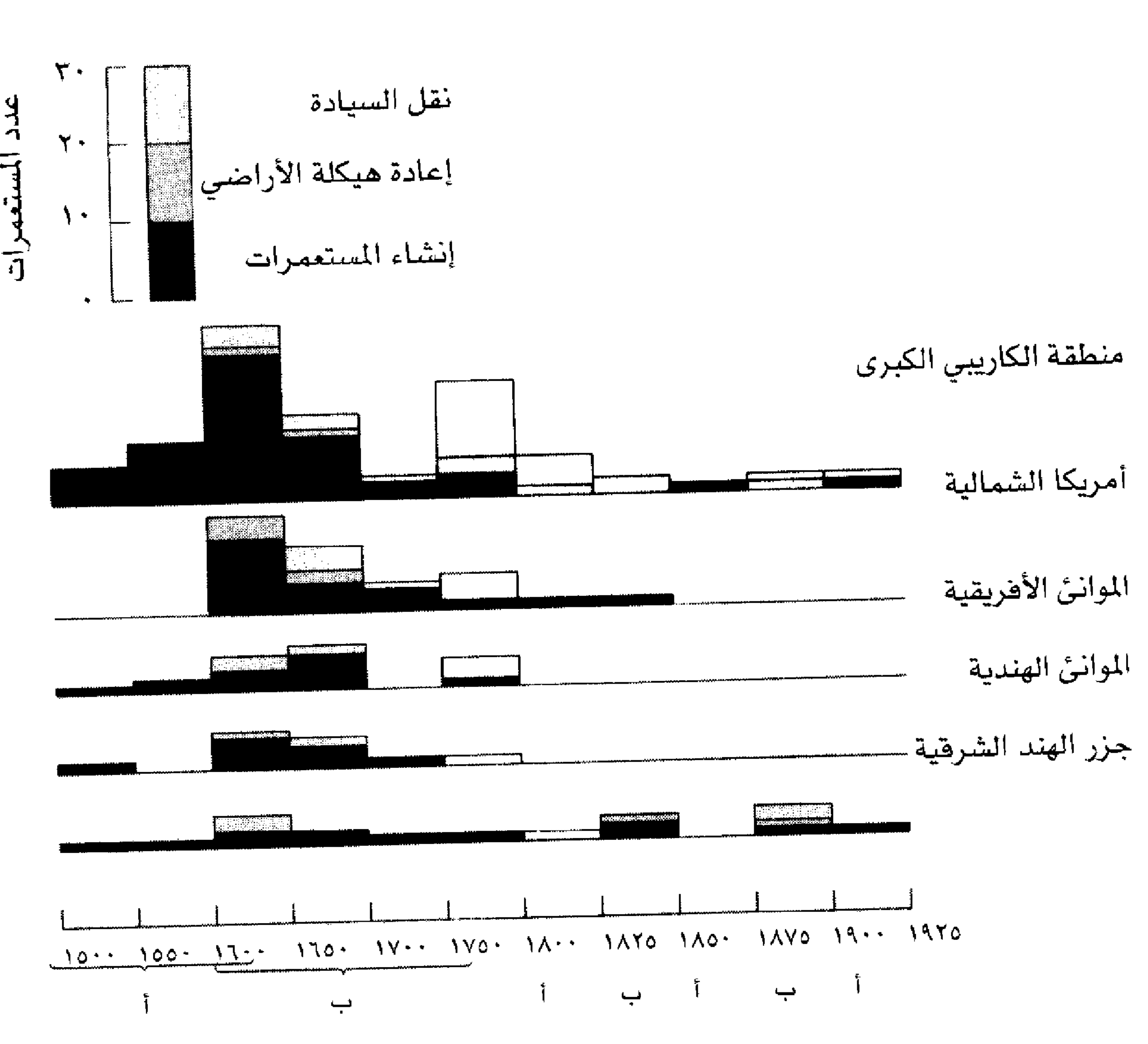
الشكل (٣ ـ ٦): إقامة المستعمرات بواسطة الدول الإمبريالية ١٥٠٠ ـ ١٩٢٥م

الأطراف: الساحات السياسية

يمكن تحديد خمس عشرة ساحة للنشاط الاستعماري في بلدان الأطراف، أولاها ساحة «أمريكا الأيبيرية»، وتشمل حيازات إسبانيا والبرتغال في أمريكا التي استولتا عليها في المرحلة الأولى غير التنافسية. أما الساحات الأربع عشرة الأخرى فتظهر في الأشكال (٣ ـ ٧) و(٣ ـ ٨) و(٣ ـ ٩) وتغطي الحقب الثلاث الأخرى للنشاط الاستعماري. وتنضوي هذه الساحات تحت هذه الحقب على أساس تاريخ تهافت القوى الاستعمارية للسيطرة عليها، وسوف نناقش كل حقبة وساحاتها تباعا.



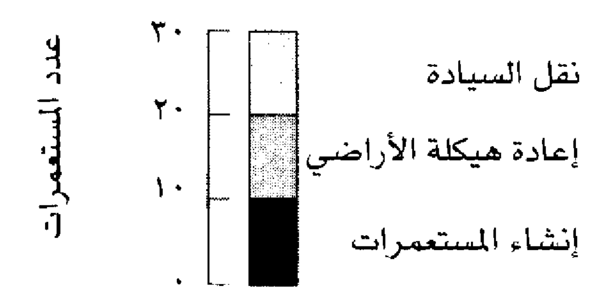
كانت الساحة الغالبة للحقبة التنافسية الأولى هي منطقة الكاريبي (الشكل ٣ ـ ٧). وكان ذلك في البداية نتيجة لأسباب تتعلق بالموقع، حيث تمارس منها عمليات سلب ونهب للإمبراطورية الإسبانية المتداعية، لكن الدور الرئيسي لمنطقة الكاريبي الكبرى (الممتدة من ميريلاند إلى شمال شرقي البرازيل) تمثل بعد ذلك في زراعة السكر والتبغ وتصديرهما للمركز. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مستعمرات أمريكا الشمالية، التي لم تكن تنتج محاصيل رئيسية، وحافظت على وضعها ولم تتحول إلى مناطق أطراف، وهي التي شهدت أولى ثورات الأطراف ضد المركز. أما الساحة الأخرى المهمة في تلك الحقبة فهي الموانئ الأفريقية التي كانت تشكل رأس مثلث لتجارة الأطلنطي. وقد كان نشاط هذه الساحة التجاري وفائض هذه التجارة



الشكل (٣ ـ ٧): إقامة المستعمرات: ساحات التنافس في المرحلة التنافسية الأولى

المزدهرة سببين في اشتداد التنافس حولها. أما الساحتان الأخيرتان، والأقل أهمية، فقد ارتبطتا بالتجارة في منطقة الهند، ويعتقد ولارشتاين أن دورهما في الاقتصاد العالمي لم يبرز إلا بعد سنة ١٧٥٠م.

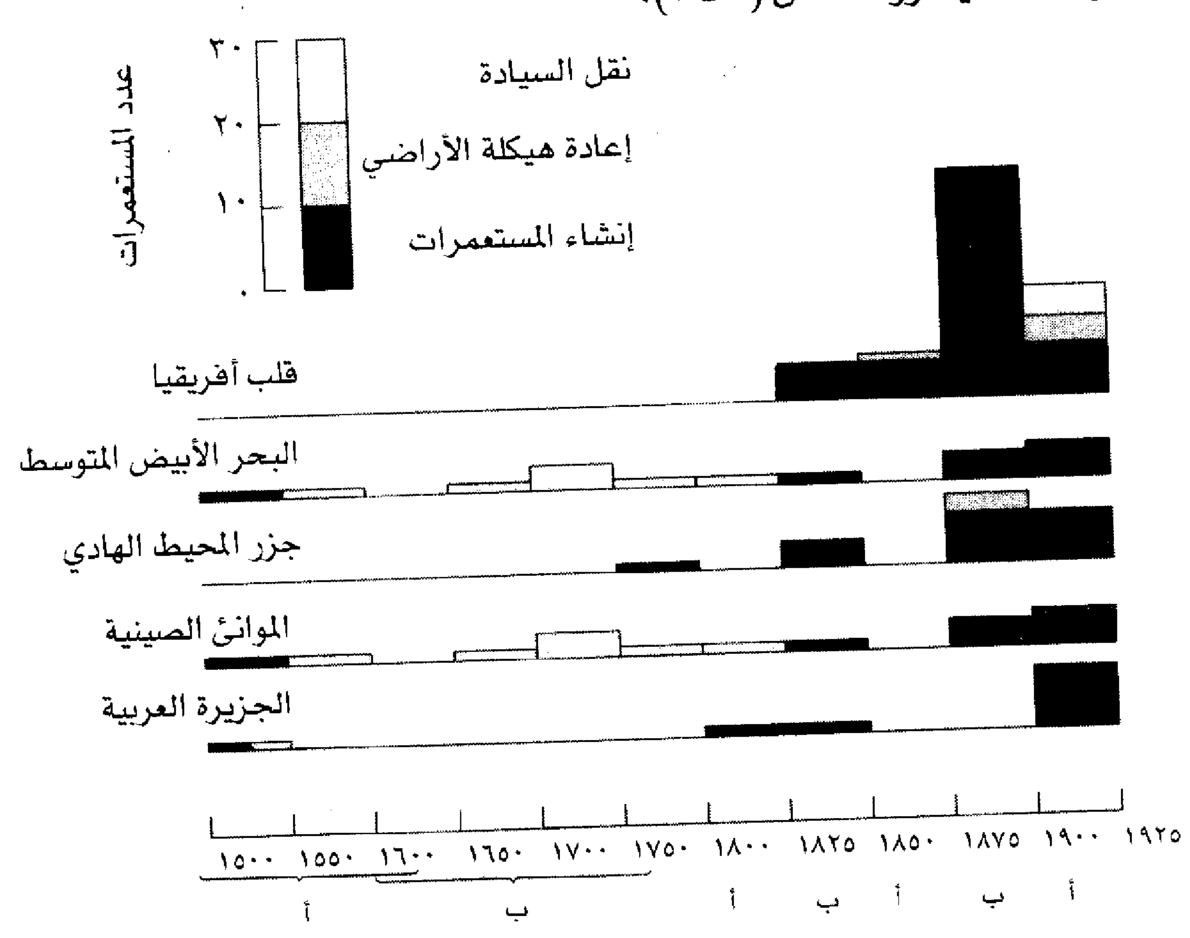
وفي الحقبة الثانية غير التنافسية خفت حدة التنافس الاستعماري، وانحصر السباق في أربع ساحات فقط في منتصف القرن التاسع عشر (الشكل ٣ ـ ٨)، وانتهى السباق بتقسيم هذه الساحات الأربع بين فرنسا وبريطانيا. ومع أن بريطانيا وفرنسا لم يكن لديهما من يحكم بينهما بالقسمة، مثلما كانت الحال مع إسبانيا والبرتغال عندما احتكمتا إلى البابا الروماني، فإنهما نجحتا ـ بالتراضي ـ في عدم التحرش واحدتهما بالأخرى في نشاط كل منهما الاستعماري: وذلك بأن تطلق بريطانيا يد فرنسا في جزر المحيط الهندي (بما في ذلك جزيرة مدغشقر)، في مقابل أن تطلق فرنسا يد بريطانيا في الهند وأستراليا.





الشكل (٣ ـ ٨): إقامة المستعمرات: ساحات مرحلة عدم التنافس الثانية.

إلا أن هذا الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا قد انهار في الحقبة التنافسية التالية، خلال سلسلة محمومة من «التكالب» الاستعماري حول أفريقيا، وحوض البحر الأبيض المتوسط، وجزر المحيط الهادي، والموانئ الصينية (الشكل ٣ ـ ٩). ومع سقوط الإمبراطورية العثمانية، تقاسم الطرفان البلدان العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبذلك يكتمل نمط الاستعمار الرسمي لدول المركز لمناطق الأطراف كما يصوره الشكل (١ ـ ٢).



الشكل (٣ ـ ٩): إقامة المستعمرات: ساحات مرحلة التنافس الثانية

اقتصاديات الإمبريالية الرسمية

مما سبق يتضح أمامنا نمط الاستعمار الرسمي، حيث نجحت مجموعة صغيرة من دول المركز، خلال دورتين تغطيان مسافة أربعمائة عام، في فرض سيطرتها على خمس عشرة ساحة مختلفة تتوزع في كل مناطق الأطراف تقريبا. لماذا؟ لأنه نتيجة لغلبة نموذج هوبسون ـ لينين في هذا النقاش، فإن معظم المناقشة تركز في الحقبة التي اصطلح على تسميتها «بعصر الإمبريالية» التابعة للدورة الثانية. وقد أثار ذلك جدلا لا ضرورة له، وضع الأسباب الاقتصادية في

مقابل الأسباب السياسية. على أن فوكن (١٩٨٢)، بعد دراسة للصراع الاستعماري حول أفريقيا، يحاج بأنه لا يمكن بحال الفصل بين الدوافع الاقتصادية والسياسية. وما هو مطلوب إنما هو رؤية للوضع من منظور الاقتصاد السياسي، حيث يستعان بأوجه متتامة من النظريات المختلفة لاستخلاص تفسير أكثر شمولا. (فوكن ـ ١٩٨٢: ١٤٠)، وهو ما سيؤدي إلى اتساق تحليل الدورة الثانية مع تحليل الدورة الأولى، حيث لم يبرز أي شك في التضافر بين الاقتصاد والسياسة في حقبة «الميركنتيلية».

وفي نهج تحليل النظم العالمية، كما لاحظنا من قبل، تفسر الإمبريالية الرسمية على أنها المنهج السياسي لخلق مناطق إنتاج جديدة داخل إطار الاقتصاد العالمي، فمنذ وقت إنتاج سبائك الذهب في المستعمرات الإسبانية في القرن السادس عشر حتى إنتاج اليورانيوم في ناميبيا، التي لم تحصل على استقلالها إلا سنة ١٩٩٠م، كان الاستعمار الرسمي هو الوسيلة الأساسية لضمان إدخال الساحات الخارجية في الأطراف في دائرة تقسيم العمل في إطار الاقتصاد العالمي. وسوف نوضح هذه العملية باستخدام الإمبرياليتين «الكلاسيكيتين» للمرحلتين التنافسيتين الأولى والثانية: الكاريبي وأفريقيا.

جزر السكر في منطقة الكاريبي

عندما قامت إسبانيا باستعمار الأمريكتين تجاهلت قيمة جزر الهند الغربية بشكل واضح، فقد اكتفت بتأمين بعض الجزر الكبيرة منها، ولكنها وظفتها بصفة رئيسية في تأمين تجارتها على البر، على أن هذا الوضع قد تغير في المرحلة اللوجستية (ب) كما يتضح من الشكل (٣ـ ٧): ففي الفترة ما بين ١٦٢٠ ـ ١٦٧٠م، أُنشئت خمس وعشرون مستعمرة في منطقة الكاريبي الكبرى بوساطة هولندا، وفرنسا، وإنجلترا، ثم «استولت» إنجلترا على ثلاث مستعمرات من إسبانيا، في حين نجحت إسبانيا في اقتطاع ثلاث مستعمرات من البرتغال، وتحولت هذه الساحة من شمال شرقي البرازيل إلى جنوب شرقي أمريكا الشمالية، بعد هذا «التدافع»، بين القوى العظمى، إلى ما عرف باسم «مزرعة أمريكا» لإنتاج التبغ والسكر على وجه الخصوص. وقد بات هذان المحصولان الرئيسيان يمثلان «مذاقا» جديدا بالنسبة للمستهلكين في دول المركز، مما خلق سوقا منتعشة في المنطقة حتى في أوقات الركود الاقتصادي العالمي (ولارشتاين: ١٩٨٠ أ).

كان إنتاج السكر يتطلب عمالة مكثفة، كما أن صناعته انطوت على آثار بيئية بالغة الضرر. وقد كانت صناعة السكر معروفة في جزر البحر الأبيض المتوسط، ولكن عندما أرهقت التربة نزحت هذه الصناعة قبالة جزر المحيط الأطلنطي، ثم إلى شمال شرقي البرازيل في أواخر القرن السادس عشر. ومن هناك نقلها الهولنديون إلى بريادوس، ثم نقلها الإنجليز إلى جمايكا، والفرنسيون إلى جزر سان دومينيك، وفي أواخر القرن السابع عشر صارت صناعة السكر الوظيفة الرئيسية لجزر البحر الكاريبي، ونظر إليها الأهلون كأنها بضاعتهم هم وحدهم، وعملوا على حظر تسريب أسرارها إلى الخارج، في البداية كان يتم تشغيل العمالة بعقود، وفي سنة ١٧٠٠م صار العبيد الذين جلبوا من أفريقيا هم عماد صناعة السكر. وهكذا أصبح السكر الكاريبي، القائم على سواعد العبيد الأفارقة، الإنتاج الرئيسي لتجارة الأطلنطي. وكانت تجارة السكر تدر أرباحا طائلة، حتى أن دول أشباه الأطراف دخلت طرفا فيها في القرن السابع عشر، بما في ذلك الدانمارك، والسويد، وبروسيا، لضمان نصيبها في جزر السكر. ومن خلال عملية الإنتاج عالية التنظيم، والقائمة على العمالة الرخيصة، أصبح ينظر إلى صناعة السكر في بعض الأحيان على أنها النموذج التمهيدي للتنظيم الذي سيمثل فيما بعد نظام المصنع عند قيام الثورة الصناعية في دول المركز. ولا شك في أن إدماج منطقة الكاريبي ضمن مناطق الأطراف، قد زاد من حجم الإنتاج الإجمالي للاقتصاد العالمي (وللمزيد عن دور منطقة الكاريبي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على مدار تلك الحقبة راجع: ريتشاردسون ـ Richardson 1992).

جزر التنمية في أفريقيا

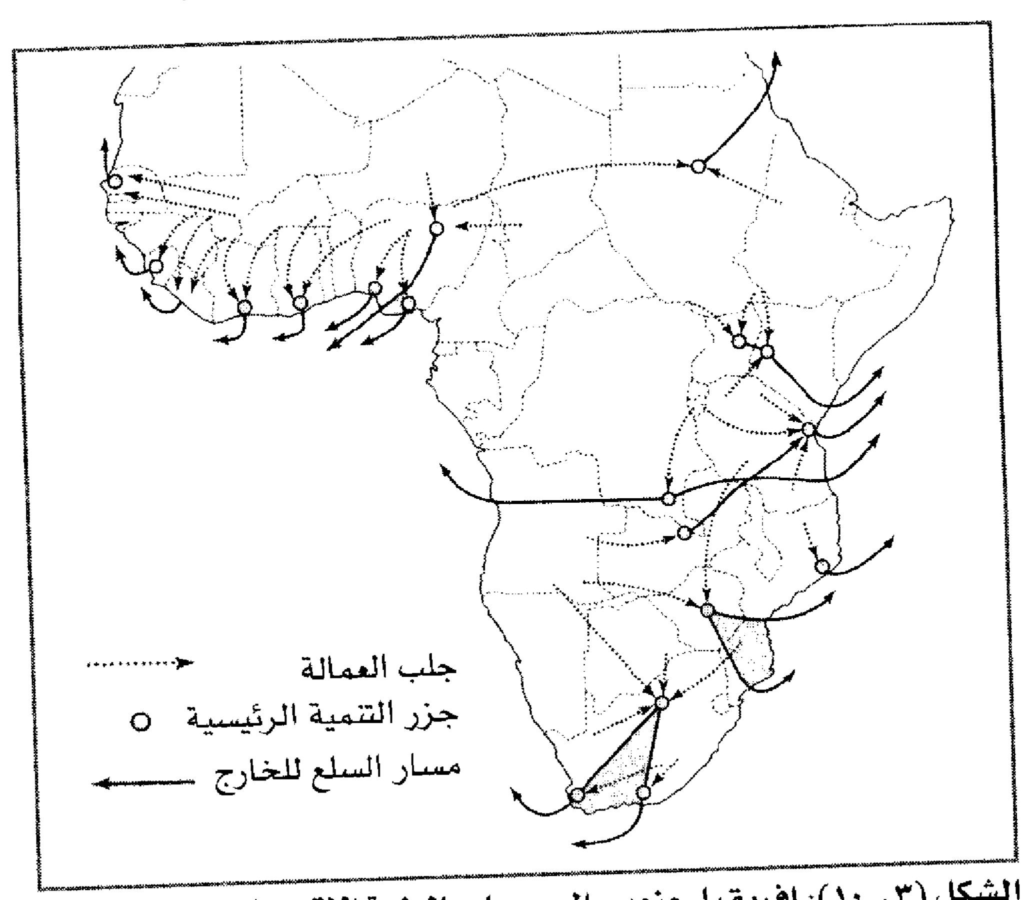
لقد عملت الدول الأوروبية على تأمين «محطات» لها على الطرف الآخر، على السواحل الغربية لقارة أفريقيا، حيث يبدأ طريق تجارة العبيد (شكل ٣ ـ ٧)، التي كان يتم من خلالها تصدير العبيد المجلوبين من أسواق النخاسة المحلية في أفريقيا. وتجارة العبيد في الأصل كانت تجارة ترف، على أنه مع حلول سنة ١٧٠٠م، وفقا لتقدير ولارشتاين (١٩٨٠أ)، صارت هذه التجارة عاملا مهما في إعادة هيكلة نظام تقسيم العمل في المرحلة اللوجستية (ب)، على أنه بعد إدماج منطقة غربي أفريقيا في دائرة الاقتصاد العالمي، لم تعد تجارة العبيد تتمتع بالقدر نفسه من الأهمية التي كانت لها في السابق. وعندما أقدمت بريطانيا

سنة ١٨٠٧م على إلغاء تجارة العبيد، فإنها كانت تضع مصالحها الاقتصادية الخاصة تحت هذا الساتر من الوازع الأخلاقي. والواقع أن عملية إدخال منطقة غرب أفريقيا ضمن مناطق الأطراف إبان القرن التاسع عشر قد تسارعت مع «التدافع» الأوروبي لتقسيم أوصال أفريقيا بين الدول الإمبريالية الكبرى (الشكل ٣ ـ ٩)، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان يتم إقامة مستعمرة جديدة في أفريقيا كل عام، وهو ما مكن القارة الأفريقية من الدخول ضمن حلبة الاقتصاد العالمي كمنطقة أطراف جديدة.

وجاءت الهيكلة المكانية لهذه العملية بسيطة للغاية، إذ تألفت من ثلاثة أقسام رئيسية لاغير (ولارشتاين ١٩٧٦ب): فهناك أولا مناطق الإنتاج للسوق العالمية، حيث احتوت كل مستعمرة على منطقة أو أكثر للإنتاج. وقد عملت السلطات الاستعمارية على إقامة بنية تحتية جديدة من موانئ وسكك حديدية لتسهيل تدفق السلع إلى السوق العالمية. ويطلق الجغرافيون على هذه المناطق مصطلح «جزر التنمية الاقتصادية»، واتخذت هذه الجزر ثلاثة أشكال: ففي غرب أفريقيا صارت منطقة «آشانتي» مصدرا لإنتاج الكاكاو، وفي وسط أفريقيا صارت الكونغو محط الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز لاستغلال الغابات والمناجم، وقد شهدت هذه المنطقة طرقا شتى من النهب والسلب للموارد الطبيعية، وفي شرق وجنوب شرقي أفريقيا كان الإنتاج في مختلف القطاعات في أيدي المستوطنين البيض. وفي الحالات الثلاث جميعا كان الإنتاج منحصرا في عدد قليل من السلع لتصديرها للمستهلكين في دول المركز.

وكان يحيط بكل جزيرة من جزر التنمية تلك منطقة لإنتاج ما تتطلبه السوق المحلية، أما بقية أفريقيا فقد أصبحت وما تزال منطقة كبيرة من الأراضي المزروعة بمحاصيل الكفاف، والتي أدمجت في الاقتصاد العالمي عبر تصديرها للعمالة للمنطقة السابقة (الشكل ٣ ـ ١٠). ومن ركائز الدوائر الاستعمارية في إدارة هذه المستعمرات كانت السياسة الضريبية، التي أجبر الفلاحون بمؤداها، على الرغم من أنهم خارج منطقة الجزر والنطاقات المحيطة بها، على دفعها لتلك الدوائر. ولكي يؤدي هؤلاء الفلاحون ما فرض عليهم من ضرائب اضطروا إلى العمل كأجراء للتمكن من سداد تلك الضريبة. وهكذا بدأت هجرة العمالة من مناطق الساحل الأفريقي إلى نقاط الموانئ غربي أفريقيا، ومن وسط أفريقيا إلى جنوب أفريقيا. كما كان لكل «جزيرة تنمية» نمطها الخاص في جلب

الأيدي العاملة لتشغيلها فيها (الشكل ٣ ـ ١٠). وبمرور الوقت أصبحت هجرة العمالة الأجنبية ظاهرة عالمية، حتى يومنا هذا، ولقد جنت الرأسمالية منها مزايا عدة، فهي عمالة زهيدة الأُجور، وليس للعمال حقوق تذكر، كما أن ذويهم يقيمون في قراهم الأصلية، وأيضا يمكن الاستغناء عن أي من هؤلاء العمال بسهولة في أوقات الركود الاقتصادي. أما المنطقة الثالثة، وهي منطقة العمالة، فتقع على حافة الاقتصاد العالمي، أي على حافة الأطراف، وفي أشد مناطق العالم ضعفا من الناحية الاقتصادية، وهي تتسم في المرحلة الراهنة ـ من دورات كوندراتيف (ب) ـ بحال من العوز الشديد وبمخاطر المجاعة.



الشكل (٣ ـ ١٠): إفريقيا جنوبي الصحراء: البنية الاقتصادية الاستعمارية

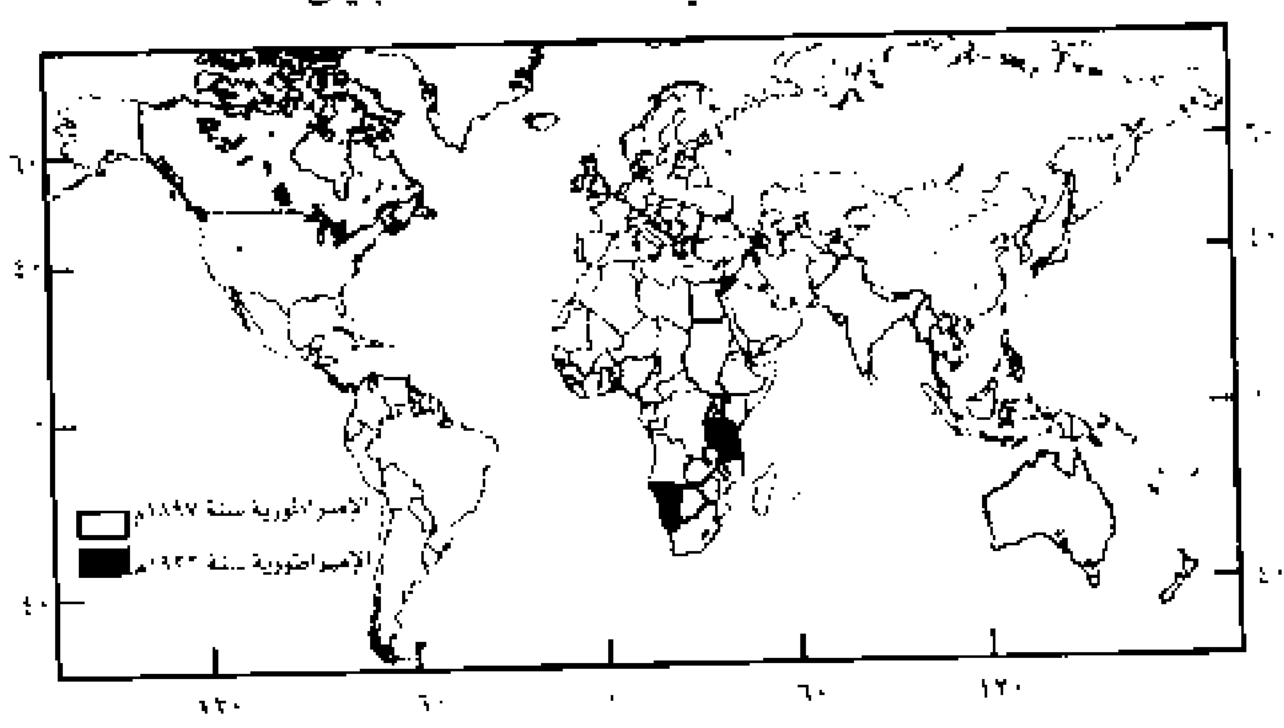
ومن الأمور المحزنة حقا أن بقاعا ضخمة من القارة الأفريقية كانت مجرد مستودعات لتصدير العمالة الرخيصة للسوق العالمية، ولقد كان ذلك هو مدخل القارة السوداء في سيناريو الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن الوضع القانوني لهذه العمالة الأفريقية قد تغير، فإن أفريقيا تبقى في الدرك الأسفل من منظومة الاقتصادية العالمية، وقد ظلت الحال على ما هي عليه حتى بعد حصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها في أعقاب الحرب

العالمية الثانية. وتستمر موجات هجرة العمالة على أشدها، وإن كانت اليوم بين دول مستقلة، وليست بين مستعمرات ومستعمرين. وقد تعد الإمبريالية الرسمية إستراتيجية مؤثرة في خلق هذا الوضع، لكن من الواضح أنها ليست معيارا ضروريا لاستمراره: فكما يقول المثل القديم: «مات الاستعمار، يحيا الاستعمار»! وهنا نلتقي بالاستعمار غير الرسمي أو المقنع، وهو موضوع نقاشنا في القسم الأخير من هذا الفصل، على أننا قبل أن نسلط الضوء على تعقيدات ودخائل هذا الاستعمار «المقنع»، نود أن ندرس كيف تتسق مناقشاتنا السابقة حول دول المركز ومناطق الأطراف، وجغرافية واقتصادات الإمبريالية في حالة إمبراطورية واحدة.

حيث لا تغرب الشمس

على الرغم من أن النظام العالمي الحديث قد ضم خمس دول إمبريالية كبرى، إلا أن واحدة فقط من هذه القوى كانت تفوقها جميعا (الشكل ٣ـ ٦). في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية أقوى دول العالم قاطبة، بل أقوى الإمبراطوريات جميعا على مر العصور، ذلك أن ربع مساحة الأرض ومن عليها من بشر كانوا جميعا تحت إمرة لندن (الشكل ٣ـ ١١). وقد وصلت الإمبراطورية البريطانية إلى أقصى مدى لاتساعها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما استولت على مستعمرات كل من ألمانيا والدولة العثمانية، في ظل الانتداب البريطاني بتفويض من عصبة الأمم، وإن كانت هذه الغنائم قد جاءت متأخرة في أعقاب النصر العسكري. وبلغت الإمبراطورية ذروة مجدها في أواخر عصر الملكة فيكتوريا، التي كانت تلقب بـ «الملكة الإمبراطورة»، التي باتت رمزا لبريطانيا العظمى سيدة القرن التاسع عشر دون منازع. وقد كان الاحتفال باليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا سنة ١٨٩٧م مهرجانا إمبراطوريا يتبختر في شوارع لندن، ليبلغ العالم أن الإمبراطورية البريطانية تلامس نقطة الذروة في التاريخ (مورس، Morris 1968). غير أنه بعد عامين اثنين من هذا المهرجان تورطت بريطانيا في حرب مريرة هي حرب «البوير» في جنوب أفريقيا، وبدأت ثقة بريطانيا في أحقيتها في حكم القسم الأكبر من العالم مسيرة انحسارها الطويل.

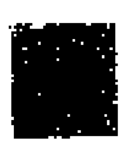
وعلى الرغم من أنه ليس هناك شيء نمطي فيما يتعلق بالإمبريالية البريطانية في علاقتها بالإمبرياليات الأخرى، إلا أننا نعدها في هذا القسم «دراسة حالة» حول الإمبريالية الرسمية، وذلك لأنها أسهمت كثيرا في رسم خريطة عالمنا الحديث. وسوف نركز على ثلاثة محاور: علاقة الإمبراطورية بالهيمنة البريطانية، والمبادئ الجيوبولوتيكية التي تم إرساؤها للإمبراطورية، ثم الأيديولوجية التي كانت تساند هذا البنيان.



الشكل (٣ ـ ١١): الإمبراطورية البريطانية سنة ١٨٩٧م وتوسعاتها حتى سنة ١٩٣٣م

الهيمنة والإمبراطورية

تقتضي «الهيمنة» ضمنا وجود اقتصاد عالمي مفتوح، في حين تستلزم «الإمبراطورية» غلق جزء من الاقتصاد العالمي عن أيدي المنافسين، لذلك لا يرتبط التوسع الإمبريالي، كما رأينا، باستراتيجيات الهيمنة. غير أن بريطانيا لم تتنازل عن شبر من إمبراطوريتها عندما حققت لنفسها الهيمنة على الساحة العالمية، بل إنها ظلت تضم ساحات جغرافية جديدة إليها، وإن كان بمعدل أقل عما سبق (الشكل ٣ ـ ٦). وطوال الوقت في ظل سياسة التجارة الحرة العالمية، ظلت الهند ـ بوجه خاص ـ الاستثناء الأكبر في السياسة البريطانية الخارجية في منتصف القرن التاسع عشر، إذ ظلت القيود المعمول بها في القرن الثامن عشر سارية المفعول في الهند دون هوادة. وفي هذا يقول هوبسبوم (١٩٨٧: ١٤٨): «كانت الهند



الجزء الوحيد في الإمبراطورية البريطانية الذي لم تطبق فيه سياسة التجارة الحرة... وظل الاستعمار الرسمي البريطاني يتوسع في الهند حتى عندما توقف عن التوسع في بقية أجزاء الإمبراطورية، ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية». لقد كانت الهند يومها تستورد ٥٠ في المائة من منسوجات مصانع لانكشير، كما كانت تصدر إلى الصين ٥٠ في المائة من واردات الصين من الأفيون، ومع حساب النفقات الحكومية وأرباح الديون، فإن ٤٠ في المائة من عجز الميزانية البريطانية مع بقية بلدان العالم كانت تغطيه مدفوعات قادمة من الهند. ولا عجب إذن أن وصفت الهند بالجوهرة التي يزدان بها تاج الإمبراطورية!

وهكذا، فعلى الرغم من «الهيمنة»، كانت بريطانيا هي القوة الإمبريالية الأعظم في العالم، وذلك قبل حركة التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر، والذي أذن ببداية أفول تلك الهيمنة. وحيث إن بريطانيا بقيت أقوى دول العالم على الصعيد السياسي، فقد كسبت أكثر من أي قوة أخرى من «الإمبريالية الجديدة»، لتخلق بذلك بنيانا إمبراطوريا إمبرياليا مهيبا، هو الذي احتفل به البريطانيون ومليكتهم فيكتوريا في أبهة زائدة سنة ١٨٩٧م.

وهذا يدعونا إلى البحث في طبيعة هذا البنيان الإمبريالي الضخم. لقد كانت الإمبراطوريات العظمى في التاريخ القديم مؤلفة من أراض متلاصقة جغرافيًا، لا من رقع جغرافية مبعثرة في أرجاء الكرة الأرضية. ومن المؤكد أنه لم تكن هناك أي إستراتيجية إمبريالية متكاملة لإنتاج ذلك النمط بعينه من الأراضي اصطبغت في النهاية باللون «الأحمر الوردي»، على خريطة العالم، ولذا فقد تندر الناس بأن الإمبراطورية البريطانية قد أحرزت «في نوبة من نوبات غياب العقل» (مورس ١٩٦٨: ٣٧). ولكن الأمر ليس بهذه البساطة أو التندر، فعلى الرغم من أن الإمبراطورية البريطانية لم تكن تدار بطريقة مركزية، إلا أن هذا البناء الضخم أنشئ عبر سلسلة طويلة من الصراعات الصغيرة والكبيرة مع قوى أوروبية أخرى، ومع شعوب محلية في المستعمرات على مدى فترة بلغت أربعمائة من الأعوام، ومن ثم فإن التمزق الذي أصاب هذا البنيان الضخم إنما جاء نتيجة لأحداث تفجرت في مناطق الأطراف وفي المركز على حد سواء.

وينبغي ملاحظة أن مشكلات بريطانيا في تمزق إمبراطوريتها كانت ترجع أيضا إلى السياسة التي اتبعت في إدارة شؤون هذه الرقع الجغرافية المتناثرة في قارات العالم، فقد كان «مكتب المستعمرات» يشرف مباشرة على إدارة «مستعمرات التاج»،

أما بقية المستعمرات فكانت تتمتع بالحكم الذاتي (مناطق المستوطنين البيض). كما أن جزءا كبيرا من الإمبراطورية كان يتألف من «محميات» أجنبية، تشرف على أمورها وزارة الخارجية، التي تولت أيضا إدارة أمور الحكومة المصرية، على الرغم من أن مصر لم تكن أبدا تابعة رسميا للتاج البريطاني. أما الهند فقد ظلت الاستثناء الوحيد، إذ كان لها مكتب خاص بها هو «مكتب الهند» الذي تولى إدارة البلاد. وأمام هذا الوضع المبعثر للإمبراطورية - جغرافيا - فإن مورس (١٩٦٨: ٢١٢) ذهب إلى القول: «لقد كانت الإمبراطورية البريطانية مؤلفة من رقع هنا وأخرى هناك، وليس في هذا أو ذاك نظام واحد يجمع بينهما».

ولمعالجة هذا التفكك الجغرافي في جسم الإمبراطورية، لجأ الساسة الاستعماريون في لندن إلى التكنولوجيا الحديثة في سبل الاتصال والمواصلات لربط أجزاء الإمبراطورية في منظومة واحدة. واهتدى الجغرافيون المعاصرون إلى فكرة التغلب على بعد المسافة المكانية بوساطة تقنيات «المسافة الزمانية» (روبرتسون - G.S. Robertson 1900). والحق أن التكنولوجيا الجديدة قد جعلت الساحة العالمية أصغر حجما عن ذي قبل، وباتت الإمبراطورية مترامية الأطراف وحدة سياسية قابلة للالتئام: فقد كان للبواخر، ولنظام الخدمة البريدية الجديد أثر بارز في لم شمل الإمبراطورية. وجاء اختراع التلغراف الكهربائي سنة ١٨٩٠م ليربط بين أجزاء الإمبراطورية ربطا مباشرا وفوريا. كما مدت بريطانيا آلاف الأميال من كابلات الاتصال في قاع البحر في أواخر القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٩٧م أبرقت رسالة الملكة فيكتوريا في عيد يوبيلها الماسي، لتصل في ثوان قليلة إلى كل أنحاء الإمبراطورية في مختلف القارات. وفي هذا المناخ الجديد، بدا أن بريطانيا كانت بصدد خلق دولة عالمية من طراز فريد، فبدلا من سياسة «الباب المفتوح» القديمة، شرعت مؤسسات جديدة - مثل «رابطة الاتحاد الإمبريالي»، و«رابطة التجارة للإمبراطورية المتحدة»، والتي أيدها كبار الجغرافيين آنذاك من أمثال ماكيندر - في صياغة ومساندة خطط لإقامة دولة إمبريالية على النمط الفيدرالي. ولأنها ستغطي الساحة العالمية كلها، لذا فإن «الحصاد الإمبريالي» ستكون له صفة الاستمرارية والديمومة. ومن ثم فإن الاكتفاء الذاتي مثّل هدفا عمليا سهل التحقيق من ناحية، وضروريا من ناحية أخرى، تحسبا للتنافس الاستعماري القادم من قبل قوى كبرى أخرى تتنمر على الساحة. وعلى الرغم من أن بريطانيا ربما تكون قد فقدت موقعها المتفرد كقوة

هيمنة، فقد ظلت هناك فرصة لإيجاد وسيلة بديلة للحفاظ على الهيمنة العالمية. على أن أهل السياسة في بريطانيا كانوا يتوجسون خيفة من سحابة قاتمة تتجمع في الأفق البعيد، فالمشكلات الدفاعية الإستراتيجية لمثل هذه الدولة العالمية المجزأة الأطراف كانت هائلة، وكانت هذه النقطة أشد ما يشغل بال ماكيندر ـ كما أوضحنا في موضع سابق ـ وكان لابد من صياغة مبادئ جيوبولوتيكية جديدة لمعالجة هذا الإشكال الجديد.

المبادئ الجيوبولوتيكية للإمبريالية

عندما اكتمل بناء الإمبراطورية البريطانية، تطلب الأمر وضع سلسلة من المبادئ الجيوبولوتيكية لتتساوق مع هذا الصرح الكبير. فلقد انتشر الضباط والعسكر البريطانيون، والموظفون المدنيون في مختلف المستعمرات لمواجهة القوى الأوروبية المتحفزة لمنافسة بريطانيا فيما وراء البحار. كذلك عمل هؤلاء الموظفون والقادة العسكريون على إيجاد وسيلة للتفاهم مع شعوب وقادة تلك المستعمرات. وقد تطلب هذا المسعى أن ينقب الإنجليز عن عناصر محلية تتعاون مع السلطة البريطانية لضمان الاستقرار في المستعمرات. وكانت بريطانيا تتبع في هذا المجال سياسة «فرق تسد»، وعليه فقد اعترف المندوبون البريطانيون في مختلف المستعمرات «رسميا» بجماعات ثقافية مختلفة، وراحوا يعملون على ضرب كل جماعة من هؤلاء النخبة بالجماعات الأخرى، ويتضح من الوثائق الرسمية البريطانية، من قبيل سجلات إحصاء السكان وغيرها، أن السلطات البريطانية قد عملت بالفعل على تحويل هذه الجماعات إلى فئات سياسية متناحرة واحدتها مع الأخرى، بحيث تسعى كل واحدة منها للحصول على الرضا لدى المندوب السامي أو المفوض البريطاني في المستعمرات. وبذلك يمكن القول صراحة إن الإمبراطورية البريطانية هي المسؤولة الأولى عن خلق هذه «الشعوبية» في خريطة العالم الحديث، التي لا يزال موروثها باقيا حتى اليوم: من ذلك ما وقع في التسعينيات من صدام بين الملل والنحل، بين الهندوس والمسلمين والسيخ في الهند، وبين التاميل والسنهال في سيري لانكا، وبين اليونان والترك في جزيرة قبرص، وبين الهند والفيجيين في جزر فيجي، وبين اليهود والفلسطينيين (في فلسطين المحتلة)، وبين الصينيين والماليزيين في ماليزيا، وغير ذلك كثير من الصراعات العرقية على طول المستعمرات البريطانية السابقة وعرضها في أفريقيا.

لقد كان ممكنا أن تنجح سياسة «فرق تسد» في إبقاء مستعمرات ومحميات الإمبراطورية تحت قبضة بريطانيا، ولكن هذه السياسة لم تكن لتصلح كإستراتيجية عالمية للدفاع عن كيان الإمبراطورية في كليتها. ولقد قامت إستراتيجية بريطانية، بوصفها إمبراطورية بحرية، على الحفاظ على تفوقها البحري بأسطول قوي في القرن التاسع عشر، بحيث يصبح الأسطول الملكي البريطاني ضعف حجم أسطولي قوتين كبيرتين معا. كما أن الأسطول البريطاني كان الوحيد الذي يحتفظ بقواعد بحرية موزعة على أرجاء الكرة الأرضية، حيث محطات التموين بالفحم، في الجزر والموانئ الكبرى على مسافة بلغت قرابة ثلاثة آلاف من الأميال تغطي جميع المسالك البحرية للبواخر.

وكان الطريق البحري إلى الهند بمنزلة «الشارع الكبير» للإمبراطورية البريطانية، الذي كان في الأصل يدور حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح. على أنه بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م صار هذا الطريق الجديد «الشريان» الرئيسي لبريطانيا في إستراتيجيتها للحفاظ على الإمبراطورية. ومن أجل الحفاظ على هذا الشريان الحيوي، وجدت بريطانيا ضرورة ملحة لطرد النفوذ الفرنسي من مصر، والسيطرة على نظام الحكم فيها. على أن الأمر الأكثر أهمية من المنافسة مع فرنسا في البحر المتوسط هو ذلك التهديد القادم من روسيا للمصالح البريطانية في شمال غربي الهند، فلقد أخذت روسيا توسع من نفوذها في جوف القارة الآسيوية، الأمر الذي هدد بوقوع صدام بينها وبين بريطانيا في القارة الآسيوية. وكانت النتيجة سلسلة من المناورات والتهديدات والمؤامرات بين الطرفين، فيما عرف «باللعبة الكبرى» في القرن التاسع عشر، وهي «لعبة» امتدت حلبتها من تركيا عبر إيران وأفغانستان، وصولا إلى حدود شمال غربي الهند. ويطلق إدواردز (١٩٧٥) على هذه المناوشات مصطلح «الحرب الباردة في عصر الملكة فيكتوريا» ولكنها لم تُصعَد إلى حرب ساخنة، وإن ظلت مصدر قلق ظل يساور بريطانيا في إستراتيجيتها الجيوبولوتيكية الإمبريالية العالمية. وعلى أساس هذه «اللعبة الكبرى» وضع ماكيندر مبادئه عن نظرية «أرض المركز»، التي ورثتها الولايات المتحدة فيما بعد عن بريطانيا تحت مسمى جديد هو «سياسة الاحتواء» وقت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي.

الأيديولوجية الإمبريالية

والجدير ملاحظته، أخيرا، أن الوحدة المفترضة للإمبراطورية البريطانية لم تكن تستند، فقط، إلى الخدمات الطبيعية والتسهيلات من قبيل محطات تموين الأسطول البريطاني بالفحم ومكاتب البرق هنا وهناك فحسب، وإنما كانت الإمبراطورية في القرن التاسع عشر مصطلحا سائدا في الأوساط الرسمية والشعبية البريطانية فيما يشبه الأيديولوجية. ولئن كنا نتفق مع مورس (١٩٦٨: ٩٩) في قوله إن «كل غاية من أهداف الإمبريالية كانت تخدم غاية أخرى هي الربح»، وإن هذا الربح كان دائما يخص «قلة» من البريطانيين، أما الشعور بالفخار والاعتزاز بفكرة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، فقد كان بطبيعة الحال من نصيب الجميع من قلة وكثرة على حد سواء. ولقد كان البريطانيون على مختلف مشاربهم يشعرون بالزهو لانتمائهم إلى أعظم الإمبراطوريات على مدار التاريخ، وبأنهم «شعب إمبراطوري» له «رسالة حضارية» للعالم أجمع. وهنا نعثر على مكمن التناقض في الإمبريالية الرسمية والذي سيطبع بطابعه أفولها ونهايتها في غضون جيلين من ذروة مجدها.

لقد استندت الأيديولوجية الإمبريالية البريطانية إلى مبدأين مهمين، الأول: الفلسفة الإمبريالية للمساواة (هاتنبك، Huttenback 1976: 21) والتي عرفت أحيانا باسم «المفهوم الفيكتوري العالمي لسياسة الإنصاف Morris) (516 :1968. فمن الناحية النظرية كانت شعوب كل المستعمرات ضمن رعايا الملكة، ومن ثم فإنهم يتمتعون بعدالة الملكة، بغض النظر عن الخلافات في اللون أو العقيدة، ومن ثم فقد كانت سيادة القانون هي عامل التوحيد الفاعل في مختلف الشؤون الإمبريالية (المرجع السابق: ١٩٥) غير أنه كان هناك مبدأ آخر يؤكد على «سمو» العنصر البريطاني على غيره من شعوب العالم، من ذلك - على سبيل المثال - ما عبر عنه سيسيل رودس عن سمو الشعوب الأنجلوسكسونية (Bowle 1974: 359)، ولقد وضح التعارض بين هذين المبدأين بشكل صارخ حيثما اختلط العمال الملونون بالعمال البيض في مستعمرات الاستيطان البريطاني.

قامت السلطات الإمبريالية البريطانية بنقل أعداد كبيرة من العمال من أوطانهم الأصلية لإقامة مناطق إنتاج جديدة في إطار الاقتصاد العالمي، فكان العمال من الهند والصين ينقلون للعمل في حقول المحاصيل المدارية في أنحاء

متفرقة من العالم، من جزر فيجي حتى جزيرة ترينيداد. وفي المناطق معتدلة المناخ من الإمبراطورية، كوّن المهاجرون البيض (الأوروبيون) قوة ضخمة من العمالة داخل نقابات ضمنت لهم أجورا أعلى من أجور غيرهم من الأيدي العاملة الملونة. وعندما فكرت الدوائر الاستعمارية في إحلال العمالة رخيصة الأجر محل العمالة البيضاء باهظة الأجر، ثار العمال البيض ضد هذه السياسة والإحلال. ولكن إذا كان كل رعايا صاحبة الجلالة متساوين نظريا أمام القانون، فكيف يمكن إبعاد هذه العمالة الرخيصة عن أستراليا، وكندا ونيوزيلندة، وجنوب أفريقيا؟

لقد واجهت هذه المشكلة السياسية رؤساء وزارات مستعمرات الحكم الذاتي، وشعرت الحكومة البريطانية بالحرج الشديد، ولذا فإنه عندما التقى هؤلاء الوزراء بوزير المستعمرات جوزيف تشمبرلين في حفل اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا في لندن سنة ١٨٩٧م، نصح تشمبرلين ضيوفه باتباع ما أصبح يعرف بـ «وصفة الهوية الأصلية» وكانت تتضمن اختبارا بلغة أوروبية لمنع الدخول إلى المستعمرات (هاتتبك ١٩٧٦: ١٤١)، وبذلك تضمن بريطانيا تحقيق المبدأ الأول، وهو المساواة في ظل القانون، وفي الوقت نفسه تضمن المبدأ الثاني القائم على التفرقة العنصرية. ويلخص هاتتبك (١٩٧٦: ١٩٤) هذه الصيغة التي ابتكرها تشمبرلين بأنها تعني ببساطة استبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم، باستخدام تشريع ظاهره «العدالة» وباطنه «التفرقة». ومن الواضح أن هذه السياسة البريطانية كانت قناعا مهذبا يخفي من تحته عنصرية بغيضة. وفي خلال عام واحد بدأت أستراليا في سن التشريع المناسب للإبقاء على نفسها «بيضاء»، مع التظاهر في الوقت نفسه بأنها إنما تنفذ المبادئ التي تقوم عليها دعائم الإمبراطورية البريطانية.

وهكذا افتضحت مزاعم بريطانيا عن الأخلاقيات العالمية التي كانت تبشر بها «رسالتها الحضارية» للعالم، وتدنت سمعة بريطانيا إلى الحضيض في القرن العشرين بوجه خاص في قضايا العدالة والإنصاف والمساواة بين شعوب المستعمرات، وكان أعظم من تصدى لفضح تناقضات الإمبريالية البريطانية الزعيم غاندي في الهند، والذي صار في نظر العالم أشد المناهضين للإمبريالية. وهكذا غدت الإمبراطورية، والإمبريالية معها، من سقط المتاع، وكُتب عليها الزوال، ولكن بقي على الشعوب أن تحصل على

استقلالها السياسي عن طريق المقاومة الفعلية. وبعد سنة ١٩٤٥م لم يكن بوسع أي من القوى الأوروبية، وحتى بريطانيا نفسها، أن توقف التيار الجارف في المستعمرات من أجل الاستقلال. وفي أوضاع العالم الجديد، حيث هيمنة الولايات المتحدة والحرب الباردة، لم يكن هناك مجال لمفارقة تاريخية أخرى مثل تلك التي كانت تمثلها الإمبراطورية البريطانية.

الإمبريالية غير الرسمية: السيطرة من دون إمبراطورية

في كتابه: «جغرافية الإمبراطورية» the Geogrephy Of Empire، لا يعرض صاحبه كيث بوكانان Keith Buchana (١٩٧٢) للإمبريالية الرسمية التي ولت أيامها، وإنما ينصرف إلى البحث في الهيمنة الراهنة للولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. ومن خلال طرحه لتعبير «الطور الجديد للإمبراطورية» يوضح بوكانان أنه في حين وفرت عملية تصفية الاستعمار استقلالا رسميا للمستعمرات عن دولة استعمارية بعينها، فإنها لم توفر لها الاستقلال عن النظام الإمبريالي ككل (بوكانان، ١٩٧٢:٥٧). ومن وجهة نظر تحليل المنظومة العالمية، فإن ما نشهده هنا هو تحول في إستراتيجيات دول المركز من الإمبريالية الرسمية إلى الإمبريالية غير الرسمية (المقنعة أو المستترة). وليس هذا بالظاهرة الجديدة في الساحة العالمية: ففي النموذج الذي قدمناه سابقا عن الهيمنة والمنافسة، ارتبطت الهيمنة بصيغة الإمبريالية غير الرسمية، ولذا فإننا نتوقع أن يؤدي صعود كل قوة هيمنة إلى حقبة من الإمبريالية غير الرسمية شبيهة بتلك التي وصفها بوكانان فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكية، ولكي نتحقق من صحة هذا الرأي، نرى أن نتوقف عند القوى الثلاث التي قدر لها أن تهيمن على تاريخ الاقتصاد العالمي، والتي ترتبط بالإمبريالية غير الرسمية التقليدية: فقد كانت هولندا في القرن السابع عشر تعتمد إلى حد كبير على تجارة بحر البلطيق، في حين بقيت بلدان شرق أوروبا مستقلة سياسيا، وإن كانت قد تحولت إلى مناطق أطراف. وقد سيطر التجار الهولنديون على التجارة، ولكن هولندا لم يكن لها سيطرة سياسية على هذه البلدان الأوروبية الشرقية. ثم جاءت بريطانيا في القرن التاسع عشر لتستخدم سياسية «إمبريالية للتجارة الحرة»، بعد أن تحولت أمريكا اللاتينية إلى التبعية البريطانية، فكانت أشبه ما تكون «بالإمبريالية غير الرسمية».

وأخيرا في منتصف القرن العشرين، بعد تفكك الاستعمار، يجيء دور الهيمنة الأمريكية ليرتبط بإمبريالية غير رسمية جديدة، بمعنى الاستقلال السياسي لدول الأطراف مع التبعية الاقتصادية.

وتمثل الإمبريالية غير الرسمية إستراتيجية أكثر التواء وتعقيدا من الإمبريالية الرسمية، ولهذا فإنها تنطوي على صعوبة أكبر من حيث التناول بالنسبة للمعالجة الوصفية التصنيفية التي استخدمناها في القسم السابق. وقد طرح بوكانان (١٩٧٩) مجموعة خرائط مثيرة للاهتمام حول موضوعات من قبيل: مساندة الولايات المتحدة لجيوش وشرطة بعض البلدان لإحكام سيطرة حكامها عليها، فيما يسميه «الفتنمة» (أي على شاكلة ما كان يتم مع فيتنام)، إلا أنه لم يلمس، عبر هذا النهج التجريبي، جوهر الآلية الأساسية للإمبريالية غير الرسمية. وفيما يتعلق بمعالجتنا فسوف نطرحها على مرحلتين: أولا، التأكيد على أن الإمبريالية غير الرسمية ليست أقل اتساما بالطابع السياسي على الرغم من تركيزها على الجوانب الاقتصادية. ويدعونا هذا إلى تناول السياسات التجارية لا على أنها جزء من نظرية اقتصادية، وإنما كسياسة بديلة للدولة داخل مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي، مع ملاحظة أن التدخل السياسي لن يغير من القيود الهيكلية للاقتصاد العالمي. ثانيا: سنصف في القسم الأخير من هذا الفصل الآلية الأساسية للتبادل غير المتكافئ الذي ينشأ بين بلدان العالم، ويؤدي إلى استمرار النمو المتفاوت على صعيد عالمنا.

العلاقات الدولية للإمبريالية غير الرسمية

ترجع بدايات الأطر العامة الفكر الاقتصادي إلى كتاب آدم سميث «ثروات الأمم» المنشور سنة ١٧٧٦م. ولقد انتقد سميث في هذا الكتاب سياسة «المركنتيلية» السائدة في عالم التجارة في عصره، واقترح بديلا لها سياسة الباب المفتوح (LAISSEZ FAIRE). ومنذ عهد سميث صارت التجارة الحرة مبدأ أساسيا للاقتصاديات الكلاسيكية. وفي أوائل القرن التاسع عشر خرج ريكاردو بفكرة أضافت بعدا جديدا لنظرية سميث، ومؤداها أن تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة بعينها تتقن إنتاجها أكثر من غيرها، مما يولد توازناً في التجارة العالمية يعود على الجميع بالمنفعة، على ألا تتدخل الدول سياسياً في تدفق السلع من وإلى بلدان العالم لأن ذلك لن يكون في صالح البلد المعني أو النظام ككل.

الجدول (٣ ـ ١): السياسات التجارية خلال دورات الهيمنة الثلاث

دورات الهيمنة	دول المركز: النظريات «العالمية»	أشباه الأطراف: الإستراتيجية السياسية	الأطراف: الأزمة والصراع
الهولندية	**جروتيوس:** «حرية الملاحة»	**انجلترا:** مركنتيلية مون **فرنسا:** سياسة كولبيرت	**شرق أوروبا:** ملاك الأراضي في مواجهة المزارعين
البريطانية	**آدم سميث:** سياسة الباب المفتوح ريكاردو: المزايا النسبية الجديدة	**ألمانيا:** نظرية «ليست» في الحمائية الولايات المتحدة: الجمهوريون وسياسة التعرفة الجمركية	**أمريكا اللاتينية:** الحزب الأوروبي في مواجهة الحزب الأمريكي
الأمريكية	**الاقتصاد الحديث** المشروع الحر التقليدي	**الاتحاد السوفييتي:** اشتراكية ستالين في «بلد واحد» **اليابان:** «سياسة الحمائية المتوارية»	**إفريقيا وآسيا:** الرأسمالية في مواجهة الاشتراكية

ولكن هذه السياسة الاقتصادية التقليدية تنطوي على تناقضين: فهي من ناحية لا تصلح للتطبيق على أرض الواقع العملي، ففي الحالات الثلاث للإمبريالية غير الرسمية التي عرضنا لها، لم يكن لدول الأطراف أي نصيب من الكسب من سياسة الانفتاح الاقتصادي، وظلت دول أوروبا الشرقية متعثرة في المؤخرة مقارنة بدول غرب أوروبا اقتصاديا، وينطبق الوضع نفسه على دول أمريكا اللاتينية من أطراف وأشباه أطراف. أما بلدان أفريقيا وآسيا، وهي من بلدان «الأطراف الجنوبية»، فهي مرتع للفقر والمجاعة، وعليه لا بد من القول بأن البلدان التي لحقت بالركب هي تلك التي استخدمت سياسات مختلفة لتحرز طفرة اقتصادية. أما التناقض الثاني في سياسة التجارة الحرة فإنه يتمثل في أن أغلب الساسة في معظم بلدان العالم في أغلب الأوقات، قد لمسوا أن هذا النظام غير عملي. وفي تقدير هؤلاء الساسة (وإن لم يقيموا هذا على

أساس نظري) أن مصالح الجماعات التي يمثلونها تتحقق بصورة أفضل من خلال بعض المساندة السياسية والتدخل في أمور التجارة وليس بالتعديل الكامل «لليد الخفية» للسوق وقد نتساءل هنا: أي الفريقين على صواب، المنظرون الاقتصاديون، أم الساسة العمليون؟ والإجابة هي أن كليهما على صواب في بعض الأحيان. ذلك أن الأمر يعتمد في النهاية على موقع الدولة المعنية ضمن خريطة النظام الاقتصادي العالمي. ويربط الجدول (٣ ـ ١) السياسات التجارية المختلفة بالمناطق المختلفة في الاقتصاد العالمي على مدى الدورات الزمنية الثلاث للهيمنة التي ناقشناها في الفصل الثاني. وفيما يلي تلخيص لتوجهات هذه السياسات بالنسبة لكل منطقة.

التجارة الحرة ودول الهيمنة

يمكننا أن نفسر وجهة النظر التقليدية المدافعة عن التجارة الحرة على أنها انعكاس للميزة الهيكلية لدول المركز، وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمي ، ومن ثم يمكن لنا أن نتوقع ارتباط بدايات تلك الأفكار بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة آدم سميث. فقد اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبرى بتأمين حرية الملاحة في البحار (Mare Liberum) التي عبر عنها الكاتب الهولندي جروتيوس سنة ١٦٠٩م في كتاب له بهذا العنوان، والتي أصبحت حجة أخذت بها القانون الدولي. ولما كانت القوى المهيمنة في المركز تمتلك كفاءة إنتاجية عالية، فقد أخذت تروج لسياسة «الاقتصاد الحر» وهي واثقة من أن السوق العالمية سوف ترحب بسلعها الجيدة الصنع. وفي وضع كهذا يصبح في مصلحة الدول الصاعدة على سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة كأمر طبيعي»، وأن ترفض التأثير السياسي بوصفه «تدخلا» وعلى ذلك فمنذ وقت جروتيوس الهولندي، مرورا بآدم سميث الإنجليزي، ووصولا إلى علماء الاقتصاد المحدثين، ظلت الحريات الاقتصادية تطرح على أنها النظرية الفعالة على الساحة العالمية، وهم يدركون بلا شك أنها تخفي وراءها مصالح الدول القوية على حساب الدول (انظر الجدول ٣ ـ ١).

وينبغي ملاحظة أن القول بأن التجارة الحرة أو السوق العالمية هي الأمر الطبيعي (وينطبق ذلك أيضا على أي من المؤسسات الاجتماعية القائمة) إنما ينطوي على مغالطة مهمة. فكما يقول شاتشنايدر (١٩٦٠) وبحق: «إن كل

مؤسسة تقام إنما تمثل ضربا من ضروب الانحياز». ونفهم من ذلك أن الاقتصاد الحر التقليدي ينطوي على انحياز للدول القوية وعلى استبعاد لمصالح الدول الصغرى من الأجندة السياسية. كذلك باكراك وباراتز (١٩٦٢: ٩٥٢) يوضحان أن السوق العالمية كانت دائما تعمل في صالح دول المركز المهيمنة، ويشهد تاريخ الاقتصاد العالمي على صحة هذا الرأي، فسواء ارتبطت التجارة الحرة بالإمبريالية غيرالرسمية، أو بسياسات الحمائية والمركنتيلية والإمبريالية الرسمية، فالوضع لا يختلف من الناحية السياسية من حيث الانحياز لقوى الهيمنة: فعلاقة الدولة بالمجتمع المدني من اختصاص العلوم السياسية، أما علاقات الدولة بالدول الأخرى فهي من اختصاص مبحث العلاقات الدولية. ويعكس هذا الفصل النظرة الشائعة التي تقسم ميدان السياسة إلى مجالين: سياسة داخلية وسياسة خارجية، غير أن الدولة في الحالين هي التي تضطلع بهذه وتلك في آن واحد. وبالنسبة للجغرافيا السياسية التي ترتكز على ربط العلاقات السياسية بالساحة الجغرافية العالمية المتباينة، فإن هذا النموذج الطوبولوجي للدولة يعد نقطة انطلاق جوهرية لتفهم طبيعة الدول.

سياسة الحمائية ودول أشباه الأطراف

لم يعدم رجال السياسة العمليون الذين تباعدوا عن سياسة التجارة الحرة من ينتصر لموقفهم من علماء الاقتصاد. ومن أشهر هؤلاء العلماء الاقتصادي الألماني فريدريش ليست Friedrich List (أواسط القرن التاسع عشر) الذي تقترب أفكاره من تحليل النظم العالمية أكثر من اقترابها من آراء آدم سميث. إذ يعتقد ليست أنه لا وجود لسياسة للتجارة أفضل من الوجهة الطبيعية»، لأن التعرفة الجمركية تخضع لعوامل الزمان والمكان ودرجة النمو (ايزاكس ٣٠٧: ١٩٤٨) بل إن ليست يعترف أنه لو كان مواطنا إنجليزيا فربما كان يقبل مبادئ آدم سميث (فرانك ٩٨: ١٩٧٨)، ولكنه كمواطن ألماني يرى أن التجارة الحرة ليست بالسياسة المواتية للصناعات الناشئة في بلده هو، ولذا فهو يدعو إلى سياسة «الاتحاد الجمركي» (الزولفرين) Zollverein، حيث تعمم تعرفة جمركية واحدة في كل أنحاء الولايات الألمانية تحت القيادة البروسية. وقد برر ليست موقفه غير التقليدي على أساس اقتناعه

بوجود ثلاث مراحل للنمو الاقتصادي، تتطلب كل مرحلة منها سياسة مختلفة: فبالنسبة للدول المتخلفة فإن التجارة الحرة قد تكون اختيارا معقولا من أجل تنمية الزراعة، وبالنسبة للدول الصناعية تصبح الحمائية سياسة ضرورية لترقية الصناعة، وأخيرا عندما تنجح الدولة بفضل السياسة السابقة في قطع شوط كبير نحو تحقيق «الثروة والقوة» تصبح سياسة التجارة الحرة ضرورية للحفاظ على تفوقها (ايزاكس: ١٩٤٨). ويمكن ترجمة نظرية «ليست» بلغة تحليل النظم العالمية إلى سياسات الدول الأطراف (بالنسبة للمرحلة الأولى) ثم دول أشباه الأطراف (بالنسبة للمرحلة الثانية) ثم دول المركز (بالنسبة للمرحلة الثالثة). ولما كانت ألمانيا، وقت أن خرج ليست بنظريته، في عداد دول أشباه الأطراف فقد دعا إلى تبني سياسة الحمائية. والواقع أنه يمكن توصيف الحمائية أو بصفة أعم «المركنتيلية»، على أنها إستراتيجية دول أشباه الأطراف. فأكبر دعاة سياسة التجارة الحرة في العصر الحديث ـ وهما بريطانيا والولايات المتحدة ـ كانتا سابقا من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلى مواقع الهيمنة: بريطانيا في مواجهة هولندا، والولايات المتحدة في مواجهة بريطانيا (الجدول ٣ ـ ١) ، لقد كانت المركنتيلية في صورتها الكلاسيكية الأولى من بنات أفكار اقتصادي انجليزي اسمه توماس مون Thomas Mun، الذي دعا في العام ١٩٢٣إلى اتخاذ إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة على الساحة العالمية (ولسون: ١٩٥٨). وعلى المنوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة الكسندر هاملتون سنة ١٧٩١ فيما عرف باسم «تقرير عن الصناعات» (لإقامة إستراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف) (فرانك: ١٩٧٨) مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتى وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعرفة الجمركية إلى الحكم في عهد ابراهام لنكولن سنة ١٨٦١ميلادية. وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفييتي بسياسة «الاكتفاء الذاتي» تحت شعار «الإشتراكية في بلد واحد» مع فرض قيود على التجارة في مواجهة إستراتيجيات دول المركز. كما أوضحنا في الفصل الثاني، ثم هناك إستراتيجية «الحمائية المقنعة» التي تتبعها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة حتى اليوم.

مأزق دول الأطراف

دافع فريدريك ليست عن التجارة الحرة بوصفها سياسة التعرفة لدول الأطراف. على أن دول الأطراف نفسها كانت ولا تزال على خلاف حول أفضل السياسات في نشاطها التجاري. ويقول جندر فرانك Grunder Frank إن منتصف القرن التاسع عشر قد شهد صراعا في أمريكا اللاتينية بين أنصار التوجه الأمريكي من جانب، والتوجه الأوروبي من جانب آخر، حول السياسات التجارية. فقد طالب أنصار التوجه الأمريكي بالعمل على حماية الصناعات المحلية، على حين دعا أنصار التوجه الأوروبي إلى انتهاج سياسة التجارة الحرة، يؤيدهم في ذلك ملاك الأراضي الزراعية الذين كانوا يتطلعون إلى تصدير محاصيلهم إلى دول المركز في مقابل سلع جيدة الصنع ورخيصةالأسعار، إن هي قورنت بالصناعات المحلية. وقد كسب أنصار التوجه الأوروبي الجولة، وانتصرت سياسة التجارة الحرة. ويستخلص فرانك من هذا الموقف أن رأس المال المحلي في دولة ما، عندما يتحالف مع رأس مال الأجنبي فهو إنما يساهم بذلك في تخلف هذه الدولة. وهذا ما حدث بالفعل في بلدان أمريكا اللاتينية في منتصف القرن التاسع عشر عندما تحالف دعاة التجارة الحرة مع قوى الإمبريالية غير الرسمية. وعلى العكس من ذلك نجح دعاة التوجه الأمريكي وبخاصة الجمهوريون من أنصار التعرفة الجمركية في الولايات المتحدة في معركتهم، وبذلك أفلتت الولايات المتحدة من الدخول في عداد الدول المتخلفة.

إن اختيارات فرانك السياسية فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية في القرن الماضي يمكن أن تنطبق على المثالين الكلاسيكيين الآخرين للإمبريالية غير الرسمية (انظر الجدول ١ ـ ٣) ولأن تسمياته الاصطلاحية لم تعد مناسبة الآن، فهو يعيد تسمية مصطلحه «التوجه الأوروبي» بـ «إستراتيجية دول الأطراف» و«التوجه الأمريكي» بـ «إستراتيجية أشباه الأطراف». أما بالنسبة لدول شرق أوروبا، فقد مثلت حركة الإصلاح المضادة انتصارا لمصالح الإقطاعية المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية في مواجهة المصالح المحلية لمواطني المدن. وفي لغتنا الاصطلاحية سنقول إن مصالح ملاك الأراضي في بلدان شرق أوروبا تبنت إستراتيجية دول الأطراف، وفتحت اقتصادها أمام الهولنديين.



أما النمط الحالي للإمبريالية غير الرسمية فإنه يوفر لقادة دول الأطراف الخيارات السياسية القديمة نفسها: إما إستراتيجة الأطراف وإما إستراتيجية أشباه الأطراف. ويتنوع الاختيار بين هذه الإستراتيجية أو تلك طبقا لموازين القوى السياسية داخل الدولة، وأيضا طبقا لعلاقاتها بمصالح دول المركز. على أن الأقنعة الأيديولوجية التي تستتر بها بعض قادة هذه الدول قد أدى إلى خلط في الجيوبولوتيكا كما بينا في موضع سابق. ففي أفريقيا على سبيل المثال يميز يونج Young 1982 بين الدول على أساس الأيديولوجيات التي تعلنها حكوماتها. والفئتان الأكثر شيوعا هما«الإشتراكية الشعبية» و «الرأسمالية الأفريقية» ومن منظور تحليلنا تمثل الأولى إستراتيجية أشباه الأطراف، والثانية إستراتيجية الأطراف. وتقدم غانا مثالا جيدا لبلد تبنى الخيارين معا. وقد مثلت سياسة الرئيس نكروما التنموية القائمة على استثمار عائدات تصدير الكاكاو في إقامة قطاع صناعي حضري نموذجا لنهج أشباه الأطراف لم يتحول إلى المنحى «الإشتراكي» إلا قرب نهاية حكمه. أما خصم نكروما الرئيس، «بوسيا»، فقد تبنت حكومته سياسة التجارة الحرة إرضاء لمصالح ملاك الأراضي من منتجي الكاكاو، وهذه سياسة «أطرافية». ومن ثم فإن الإطاحة بحكم نكروما لم تكن هزيمة للإشتراكية كما لم تكن الإطاحة ببوسيا هزيمة للرأسمالية. ومن منظور تحليل النظم العالمية يمكن القول إنه في حالة غانا فقد أخفقت كل من الإستراتيجيتين «الأطرافية» و «شبه الأطرافية» سياسيا واقتصاديا سواء بسواء، والواقع أن تحقيق النجاح في إطار الاقتصاد العالمي إنما يعتمد على أشياء تتجاوز بكثير الأهمية الشخصية للسياسيين، مهما بلغت درجة «الكاريزما» التي يتمتعون بها، على أننا سنعرض، وقبل متابعة مناقشة هذه القضية، لمثال محدد للسياسة العملية للإمبريالية غير الرسمية.

المساعدات الاقتصادية بوصفها إمبريالية غير رسمية

تمثلت إحدى الطرائق بالغة الوضوح التي واصلت بها بلدان المركز ممارسة نفوذها في بلدان الأطراف للحقبة ما بعد الكولونيالية في برامج المساعدات الاقتصادية، فقد استخدمت المساعدات الاقتصادية - والتي روج لها على أنها مبادرات دولية للإنعاش المجتمعي - كأداة للحفاظ على/أو لتطوير وتعزيز النفوذ السياسي لبلدان المركز في الدول المستقلة حديثا. ولو أن اهتمامات الدول المانحة للمساعدات كانت «إنسانوية» Humanitarian لكان من المتوقع تنفيذ برامج موجهة

للبلدان الأفقر بوجه خاص. غير أنه لم تكن هناك أي علاقة فعلية بين الفقر وأموال المساعدات الجاري تخصيصها، وإنما نجد بدلا من ذلك التنافسات الجيوبولوتيكية هي المحددات الأكثر أهمية فيما يتعلق بمن يحصل على المساعدات وحجم ونوعية تلك المساعدات. وليس في ذلك ما يثير الاستغراب، نظراً لأن فكرة المساعدات الدولية جرى تحويلها إلى سياسة عملية مع بداية الحرب الباردة وأخذت في الانحسار منذ انحسرت الحرب الباردة واختفت. وبوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية، مثلت المساعدات الاقتصادية تجليا مهما للإمبريالية غير الرسمية.

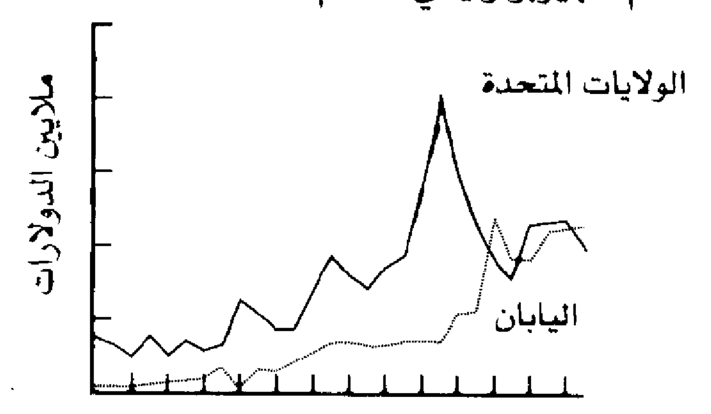
ولتوضيح الكيفية التي تستخدم بها الدول المساعدات الخارجية في تشكيل النظام الجيوبولوتيكي العالمي سوف نستخدم تحليل جرانت ونيجمان (١٩٩٧ Grant and Nijman) لمساعدات كل من الولايات المتحدة واليابان لمنطقة الباسيفيكي الآسيوية. فبوصفها القوة المهيمنة عالميا، كانت الولايات المتحدة هي الطرف الفاعل في خلق النظام الجيوبولوتيكي للحرب الباردة عبر سياسة مساعداتها الخارجية. كذلك يتعين أن يترتب على ذلك أن سياسة المساعدات الخارجية للقوة المهيمنة لا بد وأن تتغير خلال فترة أفول نفوذها وتظهر على الساحة أطراف مانحة أخرى للمساعدات الخارجية. وبتتبع نموذج وهدف المساعدات الخارجية الأمريكية واليابانية من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية يمكننا أن نرى كيف أن ضرورات النظام الجيوبولوتيكي العالمي إنما تمثل في واقع الأمر نتاجا لأفعال الدول وتأثيرا فاعلا في هذه الأفعال في آن معا.

لقد مثلت سياسة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة جزءا لا يتجزأ من النظام الجيوبولوتيكي للحرب الباردة. وكانت المخاوف الجيوبولوتيكية من قبيل القرب الجغرافي بين البلدان الشيوعية، والتمرد على أو الانشقاق عن الجماعات المدعومة من السوفييت، والموقع من ميزان القوى الإقليمي من المعايير الرئيسية فيما يتعلق بمنح المساعدات الأمريكية (المرجع السابق: ٣٥). وقد انعكست الطبيعة المتغيرة للحرب الباردة في دينامية التوجيه الإقليمي للمساعدات الأمريكية. ففي البداية، وجهت خطة أو مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية إلى بلدان أوروبا الغربية، وكان الهدف دعم بلدان أوروبا الغربية في مواجهة النفوذ الشيوعي. ثم جاءت الحرب في كوريا وفيتنام لتحول الأولويات الأمريكية نحو المساعدات العسكرية لآسيا، وبعد ذلك وفي تحرك رد فعل، تزايدت

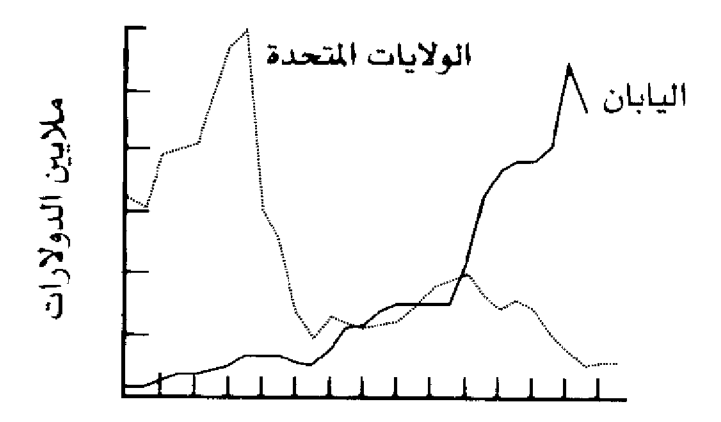
المساعدات الأمريكية لكل من اسرائيل، ومصر، والأردن زيادة كبيرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم تزايدت مرة أخرى بعد اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٨. أما أمريكا اللاتينية فلم تكن من بين المتلقين الرئيسيين للمساعدات الأمريكية حتى عهد ريجان الذي أرسل المساعدات إلى البلدان المناهضة لنظم الحكم اليسارية مثلب نيكارجوا والسلفادور (المرجع السابق نفسه)، وتوضح الجغرافيا المتغيرة للمساعدات الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة كيف أثرت الضرورات الجيوبولوتيكية المتغيرة في سلوك الولايات المتحدة، على أن المساعدت الخارجية للقوة المهيمنة ساهمت في تشكيل طبيعة النظام الجيوبولوتيكي العالمي، ويتجلى ذلك على النحو الأمثل في دور مشروع مارشال في قيام أوروبا منقسمة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن المساعدات الخارجية اليابانية تأثرت أساسا بالمعايير الاقتصادية، فخلال عقد الخمسينيات، كانت المساعدات اليابانية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي داخل البلد المانح من خلال اتفاقيات «تربط» الدول المتلقية للمساعدات بشراء السلع والخدمات اليابانية. وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة اليابانية أن تضمن من خلال تقديم المساعدات الخارجية، الطلب على المنتجات اليابانية. وفضلا عن ذلك قدمت اليابان مساعدات إلى الدول التي لديها عجز تجاري مع اليابان، مثل تايلند (المرجع السابق: ٣٦). وخلافا للولايات المتحدة، ركزت اليابان دائما مساعداتها الخارجية في منطقة الباسيفيكي الآسيوية، على أن سياسة المساعدات الخارجية لليابان لم تنحصر فقط في دورها كأداة لخدمة مصالحها الاقتصادية الخاصة. فقد ساهمت المساعدات اليابانية أيضا بدور مهم في الحفاظ على التحالف الجيوبولوتيكي الغربي خلال فترة الحرب الباردة. حجبت اليابان مساعداتها عن البلدان الاشتراكية (فيتنام، كوبا، كمبوديا، إثيوبيا) وأزادت كثيرا مساعداتها لبلدان أخرى عندما أصبحت تلك البلدان تتمتع بأهمية إستراتيجية (تركيا، الصومال، باكستان، السودان، جامايكا) (المرجع السابق نفسه: ٣٦). وعلى ذلك فقد حاولت اليابان تعزيز نجاحها الاقتصادي وتحدي الهيمنة الأمريكية من خلال توزيع المساعدات الخارجية في المنطقة الآسيوية من الباسفيكي مع الحفاظ، وفي الوقت ذاته، على النظام الجيوبولوتيكي العالمي عبر معونات اقتصادية لبلدان اعتبرت مهمة إستراتيجيا من منظور المبادئ الجيوبولوتيكية الأمريكية.

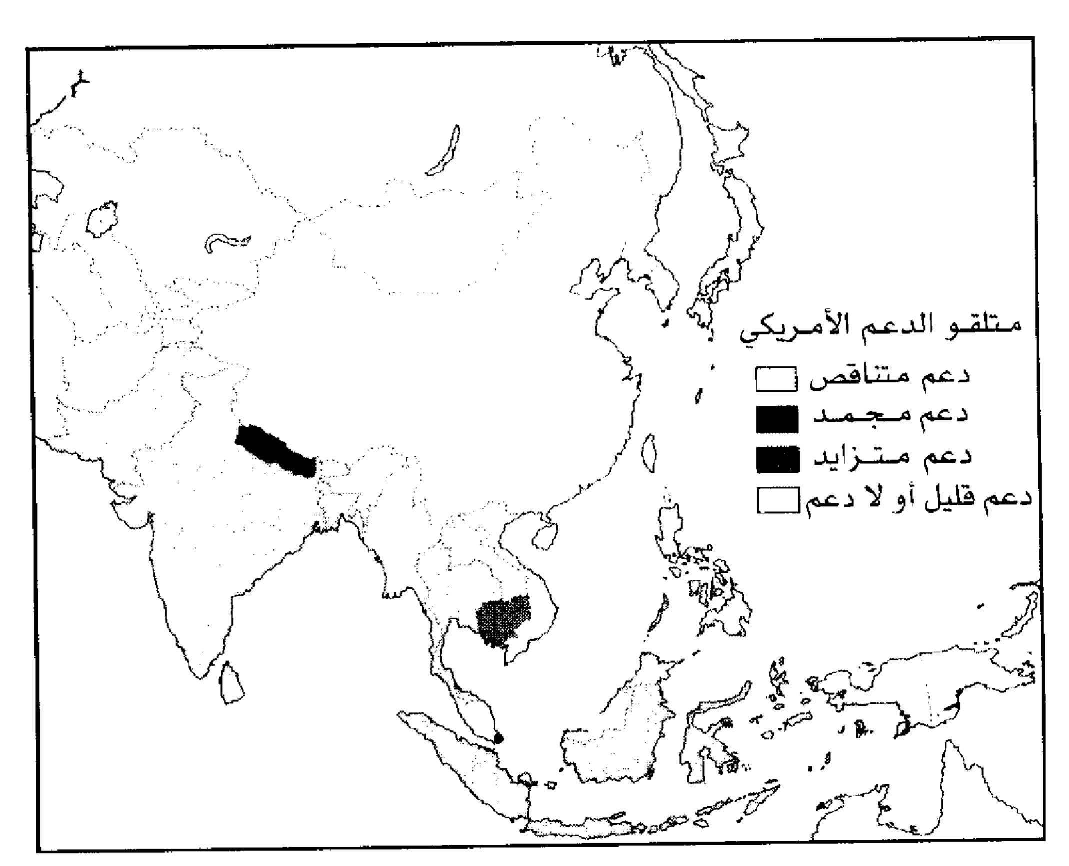
ويمكن تفسير هذه الازدواجية في الأهداف الجيوبولوتيكية للمساعدات اليابانية، على نحو جزئي، من خلال دورة الهيمنة والنقلة الجيوبولوتيكية التالية لها. ففي عام ١٩٨٨، حلت اليابان محل الولايات المتحدة كأكبر دولة مانحة للمساعدات الخارجية، وهو ما عكس الأهمية المتضائلة للمساعدات الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة قرب نهاية الحرب الباردة وانخفاض قيمة الدولار أمام «الين» (انظر الشكل ٣ـ ١٢)، وتقدم اتجاهات الأهمية النسبية لكل من المساعدات الأمريكية واليابانية في منطقة الباسيفيكي الآسيوية مزيدا من الدلالة فيما يتعلق بتضاؤل سيطرة المساعدات الأمريكية (الشكل ٣ ـ ١٣) ويوضح التمثيل الخرائطي لتلك الاتجاهات الجغرافيا المتغيرة للنفوذ الجيوبولوتيكي الممارس عبر المساعدات الاقتصادية للشكلين (٣ ـ ١٤ و٣ ـ ١٥). فمنذ عام ١٩٨٧، استخدمت اليابان المساعدات الخارجية كأداة جيوبولوتيكية خلال سعيها إلى توسيع نطاق نفوذها، العالمي في فترة من الهيمنة المتضائلة. وقد وفر النظام الجيوبولوتيكي المتغير لليابانيين الفرصة للتصرف بطريقة يمكن أن تصوغ جزئيا شكل النقلة الجيوبولوتيكية والنظام الجيوبولوتيكي القادم.



الشكل (٣ ـ ١٢): إجمالي المساعدات الخارجية (اتفاقيات ثنائية أو متعددة) المقدمة من الولايات المتحدة واليابان (١٩٦٦ ـ ١٩٩٣) ـ (Gant and Nijmam 1977)



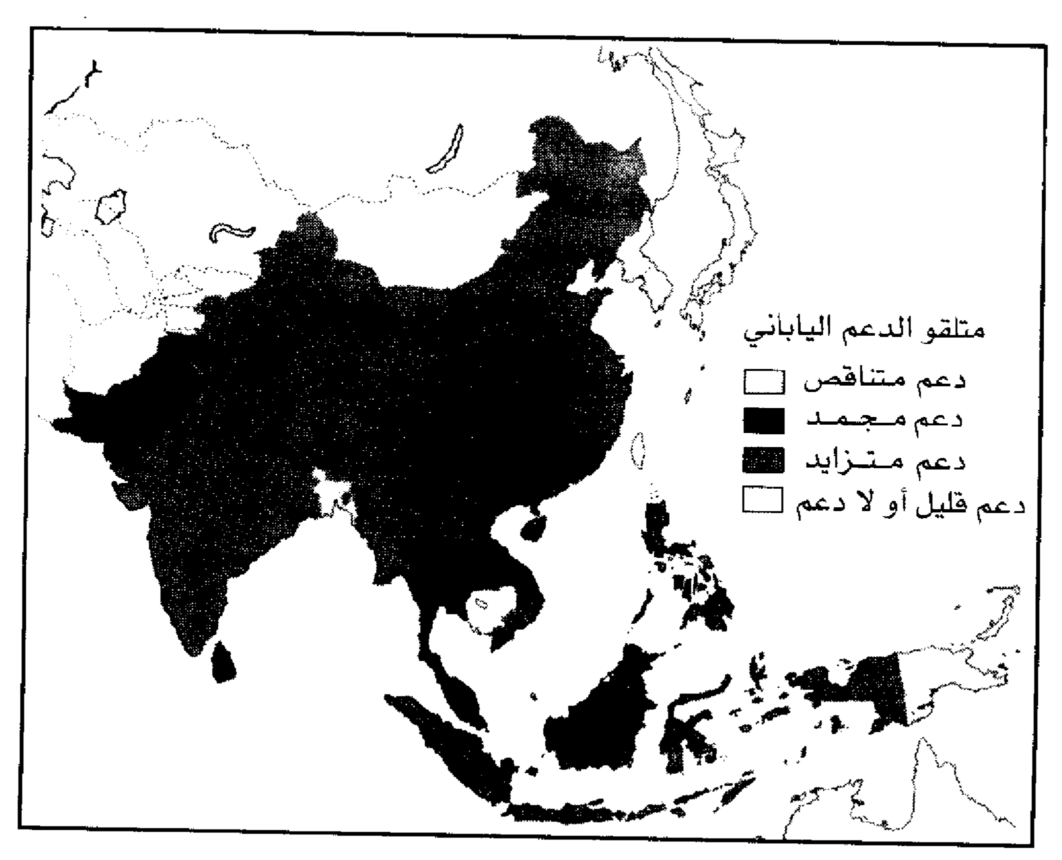
الشكل (٣ ـ ١٣): المساعدات الأمريكية واليابانية الثنائية لمنطقة الباسيفيكي الآسيوية. (Gant and Nijmam 1977)



الشكل (٣ ـ ١٤): اتجاهات المساعدات الثنائية للولايات المتحدة لدول الباسيفيكي الآسيوية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) (Grant and Nijman 1977)

الإمبريالية غير الرسمية بوصفها علاقة بنيوية

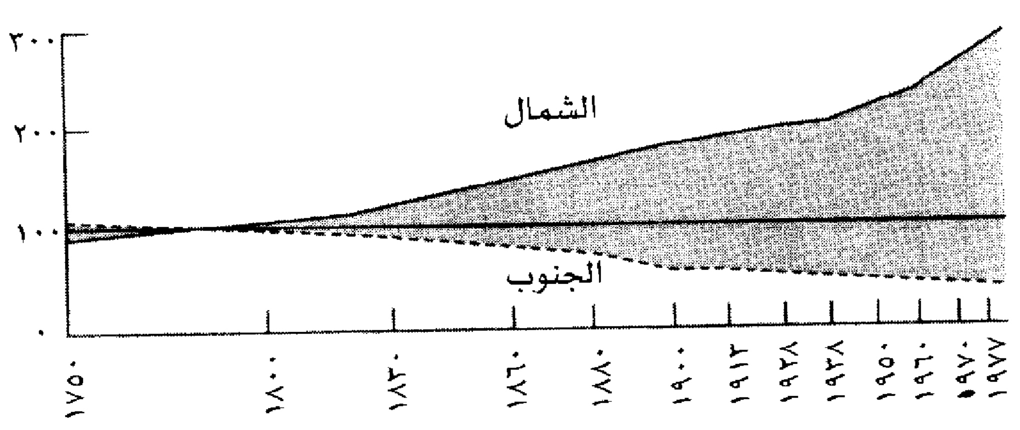
يمكن تلخيص المقولة العامة المتعلقة بالعلاقات الدولية في أن دول المركز، وخاصة دول الهيمنة تتمتع بميزة «بنيوية» في الاقتصاد العالمي، ونقصد بكلمة «بنيوية» في هذا السياق مقدرة هذه الدول على إدخال هذه الميزة في قلب أداء الاقتصاد العالمي. وتلك ميزة أكبر بكثير من أن تكون ميزة تراكمية، ذلك أن النظام يعتمد على هذا التفاوت بوصفه جزءا، أساسيا من أدائه. ومن ثم لا توجد حلول للتغلب هذا على التفاوت، وإنما المتاح هو إستراتيجيات تتبعها دول يمكن أن تساعد دولة ما على حساب دول أخرى. ويستخدم ولارشتاين (١٩٧٩) فلسفة تاوني عن بويضات الضفادع لتقريب هذا الوضع إلى الأذهان: فمع أن عددا محدودا من بويضات الضفادع في المستنقعات يقدر له أن يعيش وينمو فإن أغلبها سيهلك لا لقصور في هذه الأخيرة الهالكة وإنما لأنها جميعا جزء من بيئة لا تتيح العيش والنمو إلا لعدد محدود جدا من الضفدع. وبالمثل في عالمنا البشري، لو أن جميع الدول تبنت سياسات مثلى وسليمة من أجل التقدم الاقتصادي،



الشكل (٣ ـ ١٥): اتجاهات المساعدات الثنائية اليابانية لدول منطقة الباسيفيكي الآسيوية ١٩٨٧.١٩٩٣ (Grant and Nijman 1977)

فإن هذا لا يعني بحال أن جميع هذه الدول سوف تصل إلى مصاف دول المركز، والمعادلة ببساطة هي أنه أينما وجد المركز فلا بد له من أطراف، ومن دون الاثنين معا لن يكون هناك نظام اقتصادي عالمي. وفي وضع كهذا، تصبح المحافظة على موقع المركز أيسر بكثير من الصعود من أدنى.

لكن ما الآلية التي تحافظ على استمرارية بنية «المركز/الأطراف»؟ لقد مرت هذه الآلية بعدة أطوار عبر التاريخ «الاقتصادي للعالم» وسوف نركز هنا على فترة الرأسمالية الصناعية. اعتمادا على مفهوم إيمانويل (١٩٧٢) المتعلق بالتبادل غير المتكافئ مع التركيز على العملية السياسية. وتمثل كتابات إيمانويل محاولة لتفسير أوجه التفاوت الحديثة الهائلة في الاقتصاد العالمي. فعلى حين كانت أجور المنتجين المباشرين في مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي قبل منتصف القرن التاسع عشر، نجد الآن تفاوتا كبيرا في هذه الأجور (الشكل ٣ ـ ١٦) فما السبب في هذا التغيير الكبير في كثافة بنية «المركز /الأطراف»؟ الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ستزودنا بالآلية الأساسية للإمبريالية غير الرسمية.



الشكل (٣-١٦): فجوة الشمال/ الجنوب» المتزايدة الاتساع: المستويات النسبية للأجور (١٧٥٠-١٩٧٧)

نشأة الإمبريالية الاجتماعية

ينطلق إيمانويل في نظريته من مفهوم سوق العمالة: فلقد أدى ظهور الاقتصاد العالمي في البداية إلى توافر عمالة «حرة» في دول المركز، حيث كان بمقدور العمال من ذكور وإناث حينذاك أن يختاروا العمل لدى صاحب العمل الذي يفضلونه، ولكن هذه الحرية المفترضة كانت جوفاء حيثما لم تتوافر وظائف كافية أو حيثما يتولى عملية تحديد الأجور أصحاب العمل .. واقع الأمر أن هؤلاء العمال «الأحرار» لم يكونوا أحسن حالا من أسلافهم في عصر أوروبا الإقطاعي، بل إنهم كانوا أسوأ منهم حالا لأنهم كانوا غير آمنين على أنفسهم وحياتهم، وكان سوق العمالة في البداية يعمل على أساس فردي أحادي، فصاحب العمل هو الطرف القوي الذي يفرض على الطرف الأضعف، وهو العامل، قبول أدنى أجر ممكن مقابل العمل. وفي ظل تلك الأوضاع كان نصف أجر العامل تقريبا لا يكاد يكفي لشراء الخبز اللازم للأسرة التي يعولها العامل. وتلكم كانت الفلسفة التي ينتهجها الاقتصاديون الكلاسيكيون، ومؤداها أنه في ظل النظام «الطبيعي» للتجارة الحرية يصبح «طبيعيا» أيضا أن يحصل العمال على مايكفي لسد رمقهم فقط. ولكن المستجدات السياسية في دول المركز حدت بأصحاب العمل أن يضيفوا قضية الأجور العمالية في حساباتهم.

وهكذا ارتفعت أجور العمالة في دول المركز، خاصة عندما أخذت الأيدي العاملة تقل في العدد في بعض الحقب التاريخية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن أعلى الأجور في بلدان المركز، وإنما في مستعمرات الاستيطان خاصة في استراليا التي كانت تعاني نقصا في الأيدي العاملة. ويضيف ماركس

عنصرا تاريخيا وأخلاقيا أسهم في رفع أجور العمالة، تمثل في الفروق المناخية في البلدان المختلفة، وأيضا في التفاوت في الاستهلاك، أما إيمانويل فإنه يركز على البعد السياسي، حيث يتحد العمال للتفاوض من موقع قوة في سوق العمالة للحصول على زيادة في الأجور، وليس فقط ما يكفي لمجرد «الإعالة». وعندما فطن رجال السياسة إلى هذا التحول، راحوا يستصدرون القوانين التي تكبح جماح النقابات العمالية الناشئة، مثلما حدث في إنجلترا عند إصدار «قوانين الاتحاد» لحظر أي نشاط نقابي منظم في أوائل القرن التاسع عشر، على أنه طبقا لطومسون (١٩٦٨) فقد شهدت إنجلترا أنشطة سياسية معارضة للحكومة بعد سنة ١٨٣٢م، ومع أن هذه الحركات لم تحرز نجاحا يذكر في البداية إلا أنها نجحت في تحقيق مكاسب مهمة للطبقة العاملة وقت الانتعاش الاقتصادي في منتصف القرن التاسع عشر. ومن ثم لم تعد أجور الكفاف بل أصبحت مسألة مستوى الأجور عملية قابلة للتفاوض. ومع إن فكرة إنشاء النقابات العمالية كانت في الأصل قاصرة على العمال المهرة ـ الذين يطلق عليهم لينين «أرستقراطية العمالة» ـ إلا أن الحركة النقابية العمالية أخذت تتنامى مع مر الأيام حتى شملت جمهور العمال جميعا. ومع توسيع دائرة الحق الانتخابي، اضطرت الحكومات المختلفة إلى إعطاء العمال مزيدا من التنازلات، حتى نصل إلى مرحلة إنشاء دولة الرعاية الاجتماعية في أواسط القرن العشرين في كثير من دول المركز، وإن كان بسبل مختلفة، وحدث التوجه نفسه في عدد محدود من دول أشباه الأطراف. وتمثلت النتيجة النهائية في أجور مرتفعة في المركز وأجور منخفضة في الأطراف، وهو ما عكس كلا من «الإمبريالية الاجتماعية» وعلاقات «التقسيم» بين المركز والأطراف التي عرضنا لها سابقا (انظر الشكل ٣ ـ ٢) .

الآلية الأساسية: التبادل غير المتكافئ

تعكس أوجه التفاوت المادي الحديثة الهائلة على مستوى العالم واقع النجاح النسبي للضغوط السياسية للطبقات العاملة في دول المركز، والإخفاق في تحقيق الطبقات الكادحة في دول الأطراف لأي مكاسب مماثلة. ولكن كيف يساهم هذا التناقض في الحفاظ على استمرارية البنية الراهنة للمركز/الأطراف؟ الواقع أنه هنا على وجه التحديد، يأتي دور «التبادل غير المتكافئ». فكل تبادل بين المركز والأطراف يجري تسعيره في إطار سوق عالمية

تدمج أوجه التفاوت تلك في صلب أدائها. وبالتالي تصبح السلع التي تنتجها مناطق الأطراف رخيصة الثمن، في حين تصبح سلع المركز باهظة السعر. فعندما يشتري المستهلك الألماني - على سبيل المثال - الكاكاو القادم من غانا الأفريقية، فإن ما يدفعه من سعر زهيد يدخل فيه أيضا أجور العمالة الغانية الزهيدة، ولكن عندما يشتري المواطن الغاني سيارة ألمانية الصنع فإنه يدفع سعرا باهظا، لأن هذا السعر تدخل فيه أجور عمالة ألمانية عالية القيمة. ولا يرجع هذا التفاوت إلى مجرد الفروق في المستويات التكنولوجية - بالرغم من تضافرها مع التبادل غير المتكافئ - وإنما يكمن الفرق الجوهري في طبيعة العلاقات الاجتماعية في كل من غانا وألمانيا بمعنى القوة النسبية التي يتمتع بها العامل الألماني مقارنة بحال نظيره في غانا، ولنأخذ من التقديرات التي ظهرت للعام ١٩٦٦م أرقاما توضح هذا الوضع: فلقد وجد أنه لو كان حجم تجارة بلدان الأطراف لذلك العام، والبالغ ٣٥ بليون دولار، قد أنتج بأيدٍ عالية الأجر لبلغت قيمته ٥٧ بليون دولار (فرانك ١٩٧٨: ١٠٧). وهذا الفارق ومقداره ٢٢ بليون دولار هو نتيجة التبادل غير المتكافئ. وغني عن البيان أن هذا المبلغ أكبر بكثير من المجموع الكلي للمساعدات الأجنبية لدول الأطراف. وهذا الفارق أيضا يمثل الفارق بين «الإمبريالية الاجتماعية» وأجور الكفاف.

بهذا نكون قد وصلنا إلى لب فكرتنا: إن تداخل الصراع الطبقي على مستوى الدولة مع صراع «الأطراف» على الساحة العالمية، من خلال التبادل غير المتكافئ، هو الذي ينتج التطور غير المتكافئ الذي يميز عالمنا الحاضر. والميزة اللافتة للنظر في هذه العملية هي أنها تتواصل يوما بعد الآخر دون أن يماط اللثام عنها. وخلافا لسياسة التجارة الحرة وقضية الأجور، اللتان وقعتا ضحية للعمل السياسي، ظلت السوق العالمية بمنأى عن الأجندة السياسية. ولم يكن ممكنا أن يأتي الأمر على خلاف ذلك في عالم منقسم إلى دول شتى لكل منها سياستها الخاصة. إن التبادل غير المتكافئ مزيج متكامل من القضايا الداخلية للدولة وقضايا علاقات دول العالم واحدتها مع الأخرى، مما يتعذر على السياسة الدولية التقليدية أن تتعامل معها. السوق العالمية تقوم على القوى اللاشخصية المعرض للعرض والطلب، والتي تحدد أسعار السلع. القضايا التي تثار تقتصر على شروط إبرام الصفقات التجارية أو التوازن في الأسعار بين دول المركز ومناطق الأطراف. على أن الحقيقة القائلة إنه لامجال هنا للقول «باليد

الخفية» للسوق العالمية المحدد بتلك الشروط، لأن هذه الشروط تحددها قرون من الإمبريالية المنتجة للفوارق العالمية في تكلفة أجور العمالة بين المركز والأطراف.. هذه الحقيقة يتغافل عنها أو تُنسى دون غضاضة. ذلك أن عدم اتخاذ قرار فيها يعزز من المصالح المهيمنة في الاقتصاد العالمي المعاصر.

الإمبريالية غير الرسمية في ظل الهيمنة الأمريكية

منذ ثلاثة عقود من الزمان تساءل كونور كروز أوبرين (Conor Cruise O'Brien, 1971) عما إذا كان مصطلح «الإمبريالية» ما تزال له دلالة في أيامنا هذه، ونأمل أن نكون قد أوضحنا فيما سبق أنه على الرغم من أن العملية أقل علانية عن الماضي، فإن الإمبريالية، بوصفها علاقة هيمنة عالمية، ما تزال وثيقة الصلة بفهمنا للعالم الحديث. على أن أوبرين على حق في تحسبه فيما يتعلق باستخدام المصطلح، الذي كثيرا ما استخدم في الفترة الأخيرة لأغراض دعائية لا بوصفه مفهوما نظريا. ففي أثناء الحرب الباردة تبادلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الاتهامات، وانتقدت كل منهما الأخرى بأنها دولة «إمبريالية». يعتقد أوبرين أن استخدام هذا المصطلح في الغرب لم يكن وقفا على الصفوة من المثقفين من باب السخرية من الاتحاد السوفييتي، وإنما كان يستخدم في الدرجة الأولى لشن حملة دعائية ضد الشيوعية التي كان يدين بها الاتحاد السوفييتي. أما استخدام الاتحاد السوفييتي للمصطلح نفسه، فقد خدم السوفييت في ربط النشاط الأمريكي بالإمبريالية التاريخية المعروفة للجميع. فعندما تدخلت الولايات المتحدة في فيتنام، وصف السوفييت هذا التدخل بأنه امتداد للإمبريالية الفرنسية السابقة في الهند الصينية. على أن كلا الاستخدامين للتعبير (الإمبريالية) كان ضيق النطاق بتركيزهما على الأنشطة السياسية وحدها. ومن نقاشنا السابق سوف يتضح أن تقلص الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان إيذانا بإنهاء حقبة الإمبريالية الرسمية وبداية لحقبة جديدة من الإمبريالية غير الرسمية. ولهذا سوف ننأى عن معركة البروباجاندا ونركز على العلاقات الاقتصادية التي تؤلف صلب النشاط الإمبريالي غيرالرسمي الحديث والمعاصر. وفيما يتعلق بالنقاش حول الحرب الباردة، ربما يجدر أن نلاحظ أنه بما أن الولايات المتحدة أصبحت القوة المهيمنة عالميا فإن نشاطها أصبح الأكثر بروزا في إطار الإمبريالية غير الرسمية

منذ سنة ١٩٤٥م. على أن الاتحاد السوفييتي، وكما أوضحنا في الفصل الثاني، قد أسهم ـ بدور عندما كان في وضع دول أشباه الأطراف ـ في هذه الإمبريالية غير الرسمية. كما أن الأبحاث التي أجراها هاردنج (Harding 1971) أوضحت أنه بالقدر الذي اتخذت به أسعار السوق العالمية أساسا للتبادل التجاري بين الدول الشيوعية، فإن الاستغلال الاقتصادي يقع ويتحقق عبر آلية التبادل غير المتكافئ. ومن ثم فقد ظلت الإمبريالية غير الرسمية قائمة وهي تواصل بقاءها في النظام العالمي الحديث.

وتمثل الشركات متعددة القوميات، والتي تمارس الإنتاج والتجارة عبر مختلف بلدان العالم في أيامنا هذه الوسائط الرئيسية للإمبريالية غير الرسمية. وهذه الشركات تعد السمة الرئيسية للهيمنة الأمريكية. والأفول الراهن لهذه الهيمنة ارتبط بصعود مصاحب للشركات الأوروبية واليابانية. وتبقى العلاقة بين هذه الشركات الاقتصادية العملاقة والدول التي تمارس نشاطها فيها مسألة بالغة الأهمية. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصل الرابع. لكننا سنركز هنا على الأسلوب الذي تعمل به الإمبريالية غير الرسمية تحت نطاق الدولة والشركة. فمن المعروف أن الأفراد ينظمون أساليب حياتهم من خلال كيان أو مؤسسة نسميها الأسرة، فإلى أي حد يمكن لنا أن ننقب عن نوع العلاقة بين مؤسسة الأسرة والإمبريالية غير الرسمية. والسبب في تقصي هذه العلاقة هو أن هذه الكيانات الأسرية أو «البيوت» جزء لا ينفصل عن نشاط التبادل غير المتكافئ.

فلكي يحدث التبادل غير المتكافئ، يتطلب الأمر فيما نرى وجود منطقتين يحصل المنتجون على أجور مختلفة تماما عن عملهم. وكنا قد أوضحنا كيف تنشأ منطقتا الأجور العالية (في دول المركز) والأجور المنخفضة (في دول الأطراف)، والسؤال الآن: لماذا تظل هذه الفروق قائمة حتى يومنا هذا؟ وما الآليات التي تبقي على عملية إنتاج هيكلية «المركز/الأطراف» في الأنشطة اليومية للأفراد؟ والإجابة هي أنه قد نشأ في كل من المنطقتين نمط مختلف من «الأسر» أو «البيوت» يتوافق مع مستوى المعيشة فيها. ومن هنا تصبح الأسر أو «البيوت» جزءا من البنية التي تواصل الإمبريالية بقاءها من خلالها.

وقد طرح ولارشتاين (١٩٨٣) مفهومي «الأسر البروليتارية» و «الأسر شبه البروليتارية» وذلك لوصف المؤسستين المختلفتين في المركز والأطراف، فالأسر البروليتارية تكسب معظم دخلها من العمل المأجور، وقد نشأ هذا النمط الأسري

في ظل الأطوار المتوالية للإمبريالية غير الرسمية ودولة الرعاية الإجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومع ازدياد أجور المنتجين المباشرين، ظهر نمط جديد من الأسر وتركز حول «الأسرة النواة» وبهذا أخذت تختفي الأنماط القديمة للعائلة الكبيرة التي تضم كل الأقارب، ليحل محلها نظام الأسرة الصغيرة، التي انفصلت عن البيت الكبير، وفي الشكل المثالي لهذه الأسرة الجديدة يتكفل الزوج بكسب لقمة العيش له ولذويه، وتصبح الزوجة ربة البيت المسؤولة، في حين ينتظم الصغار في مدارسهم، وهو ما ينتج النمط «الأبوي» للأسرة، حيث تلازم المرأة البيت للسهر على شؤون الأسرة ليل نهار، دون أن تتلقى أجرا عن هذا العمل، أو حتى اعترافا بهذا الجهد الذي تبذله. وبذلك ينفرد الرجل بحق العمل والكسب، ورعاية الأسرة من خارج أسوار البيت الكبير القديم. ومن ثم يصبح دور الرجل بوصفه الرأس المهمين أمراً مسلما به و«طبيعيا» تماما.

لقد توسع هذا النمط الأسري مع اتساع نطاق الهيمنة الأمريكية ففي سنة ١٩٤٧م ـ على سبيل المثال ـ توصلت نقابة العمال في شركة «جنرال موتورز» إلى اتفاق مع أصحاب العمل انطوى على دلالة رمزية مهمة حيث خضعت الشركة لمطلبها في زيادة الأجور لرفع مستوى معيشة الأسرة البروليتارية الجديدة. وبذلك ولد نظام معيشة جديد في شكل ضواح يعيش فيها هؤلاء المنتجون المباشرون مع أسرهم الصغيرة، وأعلن جون جالبرت (١٩٥٧) أننا دخلنا الآن نوعا جديدا من الحياة المجتمعية هو «مجتمع الوفرة» لا أقل. ومع انتشار مرحلة الازدهار، طبقا لدورات كوندراتيف إلى بلدان أوروبا بعد الخمسينيات، بدأت هناك أيضا زيادة ملحوظة في مجتمع الوفرة ومستوى الاستهلاك العالي المقترن به، غير أن ذلك ليس سوى الجزء الأول من نصف القصة.

في غضون ذلك كانت التحولات الاقتصادية في بلدان الأطراف تكرس نمطا مختلفا من الأسر، وقد سميت هذه بالأسر «شبه البروليتارية». إذ لم تكن الأجور تشكل سوى نسبة ضئيلة من دخل الأسرة، ولذا فقد توجب على أفراد آخرين من الأسرة أن يعملوا لكسب مزيد من الدخل. ولعل مثالا واحدا يكفي لشرح هذا التحول: ففي التقسيم الجغرافي للعمالة في أفريقيا (الشكل ٣ ـ ١٠)، على سبيل المثال. نجد الأسر موزعة في مناطق جغرافية مختلفة، منتجة تقسيما جنسوياً مختلفا للعمل وفق الظروف المحلية لكل منطقة: ففي «الجزر» التي تعمل بإنتاج

السلع للسوق العالمية، يقوم بالعمل ذكور مهاجرون من مناطق الكفاف المجاورة، في حين يبقى أفراد الأسرة في منطقة الكفاف، حيث يتسم العمل بأنه نسائي في الغالب وغير مأجور، وهذا النمط الأبوي للأسرة قد يشبه ظاهريا الوضع في الأسرة البروليتارية في دول المركز، ولكن الفرق يبقى أن أجر الرجل هنا أقل أهمية بكثير في حياة الأسرة. فالنقود القادمة من العامل المهاجر تفيد في تسديد الضرائب وشراء بعض المستلزمات الحياتية من السوق، لكن القسم الأكبر من الاحتياجات اليومية يجري إنتاجه في إطار الأسرة. وهذا النشاط الأسري الداعم للبقاء هو الذي يجعل إمكان دفع أجور منخفضة للذكور المهاجرين أمرا قابلا للاستمرار، ومعنى ذلك أن نساء منطقة الكفاف يسهمن في دعم عمالة الذكور في مناطق الإنتاج للاقتصاد العالمي.

وهذا النمط من أسر العمالة المهاجرة أمر شائع في كل بلدان الأطراف، ولكنها تشكل نمطا واحدا من أنماط أخرى متعددة للأسر شبه البروليتارية. والصفة التي تجمع بينها جميعا هي أنها لا تنقل تكاليف الرعاية الأسرية إلى تكاليف إنتاج السلع في السوق العالمية، فهي تتولى تربية الصغار وإعدادهم ليصبحوا الجيل التالي من العمالة، فضلا عن رعاية المسنين من العمال بعد التقاعد، وجميع هذه النفقات لا تدخل ضمن حساب أسعار السلع القادمة من مناطق الأطراف بالقدر نفسه الذي تدخل به في حساب أسعار السلع الصادرة من دول المركز ولهذا فإن المشتري من (دول الأطراف) لسلع المركز يدفع ثمنا يتضمن مساهمة الدولة في الرعاية الاجتماعية للمنتجين المباشرين في المركز، في حين أن المشتري من دول المركز لسلع واردة من الأطراف لا يدفع شيئا للرعاية الاجتماعية لعمال هذه المناطق. ونخلص من هذا إلى أن نظام الهيمنة الأبوية قد تشكل في سياقين مختلفين ليساهم في إنشاء التبادل غير المتكافئ.

على أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات هامة غيرت ذلك النموذج البسيط للبنى الأسرية الذي وصفناه لتونا. ففي دول المركز تغيرت كثيرا معالم البيت «البروليتاري» القائم على أجر الزوج وحده بسبب الازدياد الكبير لعدد النساء (الزوجات) في قوة العمالة. كما أن الطابع الأبوي المستند إلى مسؤولية رب الأسرة عن لقمة العيش أخذ في الانحسار أمام تيار الأفكار التي فجرتها الحركة النسائية منذ الخمسينيات. وفي الوقت نفسه فإن التقدم التكنولوجي والإنتاج بالجملة قد تطلب المزيد من الأيدي العاملة. فسارعت المرأة إلى

الانخراط في دولاب العمالة. وبذلك ازدادت صفة «البروليتارية» بالنسبة للأسر البروليتارية في دول المركز، بعد أن أصبحت تعتمد في دخلها على أكثر من أجر واحد، للحفاظ على مستوى معيشي معقول. واستتبع هذا التحول زيادة واضحة في استهلاك البيوتات للسلع، الأمر الذي أبقى على الفروق المادية الشاسعة بين أسر المركز وأسر الأطراف، وتشهد مراكز التسوق المنتشرة في البلدان الغنية على ما تتمتع به العمالة في دول المركز من بحبوحة في العيش، مقارنة بحال العمالة في دول الأطراف، وهي بذلك تقف علامة هامة ومركزا أساسيا للتفوق العالمي المتواصل للمركز.

في أثناء ذلك شهدت أجزاء من مناطق الأطراف تطورات مهمة أيضا، فقد دخلت أعداد وافرة من النساء ضمن قوة العمالة المأجورة وذلك مع تطور حجم الإنتاج الصناعي خارج دول المركز منذ الستينيات. وينظر البعض إلى هذا التحول على أنه التقسيم الدولي الجديد للعمل. ففي بلدان جنوب شرقي آسيا - على سبيل المثال - انتعشت صناعة الإلكترونيات، حيث يعمل فيها عدد كبير من النساء. على أن هذا التفسير للنمو الصناعي شوشته الفرضية الشائعة القائلة إن (الصناعة خاصية تنفرد بها دول المركز فقط، فهم أهلها وأصحابها، وأما دول الأطراف فما عليها إلا أن تنتج السلع الزراعية وأن تقدم المواد الخام لدول المركز). فإذا ما قبلنا بهذه الفرضية، فسوف يعد ذلك التقسيم الدولي الجديد للعمل عملية حقيقية لإلغاء الطابع «الأطرافي». على أننا ناقشنا هذا الرأي في الفصل الأول، ووصلنا إلى بطلان هذا الاعتقاد، وها هي بلدان جنوب شرقي آسيا تقدم البرهان على صحة ما ذهبنا إليه من قول. إن عمليات الإنتاج في دول المركز، من منظور تحليل النظم العالمية، تتضمن أجور عمالة مرتفعة نسبيا، إلى جانب تكنولوجيا رفيعة المستوى، بغض النظر عن نوع السلعة المنتجة ولقد ظلت الولايات المتحدة طوال حقبة هيمنتها وما بعدها، هي المصدِّر الزراعي الأكبر للسوق العالمية، على سبيل المثال. ذلك أن القضية المهمة هنا ليست عملية الإنتاج في حد ذاتها. وإنما الكيفية التي يتم بها تنظيم هذا الإنتاج، أو العلاقات الاجتماعية للإنتاج، ومن ثم فإن عمليات الإنتاج في دول الأطراف إنما تتوافق مع النشاط الصناعي فيها حيث التكنولوجيا بسيطة وأجور العمالة منخفضة. ولقد أثبتت تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا أن صناعة الإلكترونيات يمكن أن تأتي على نمط «المركز» أو على «نمط الأطراف» طبقا لنمط العلاقات الاجتماعية

للإنتاج. وفي جنوب شرقي آسيا يتم إنتاج المكونات في إطار عمليات إنتاج «أطرافية» تستخدم الأبوية السائدة في المنطقة. بطريقة جديدة، فلقد تم تدريب قوة عمالة من الإناث الشابات حيث ترجمت تبعيتهن الجنسوية إلى عمل «مستأنس» وطيّع ورخيص (Mamsen and Townsend 1987:79) وهكذا يتضح أن تحول نمط الأسرة «شبة البروليتارية» إلى نمط أسر المركز «البروليتارية» لا يسفر عن تحسن ملموس في المعيشة في أسر الأطراف، إذ تكفل الأجور المنخفضة استمرارية التبادل المتكافئ، برغم تصنيع الأطراف.

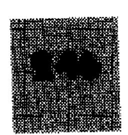
الإمبريالية والعولمة

العولمة تعبير يوحي بالانطواء على معنى التغطية الشاملة للعالم، أو مجموعة العمليات المؤدية إلى «المجانسة» ضمن تكوين واحد Homogenization. وهو ما تم التعبير عنه ـ من زاوية حركة الأموال ـ بوصفه «نهاية الجغرافيا» (Q'Brien 1992). على أن مايكل ستوربر (Michael Storper 1997:27) يرى أنه:

> «من الغريب تماما أن يجري تحليل عملية جغرافية في الأساس موصفة بتعبير جغرافي هو العولمة، إن تحلل هذه العملية بوصفها مجموعة من تدفقات الموارد دون أي اعتبار ملموس لتفاعلاتها مع الطبيعة الأقاليمية للتطور الاقتصادي، ونحن نتفق معه في هذا الرأي. فمن الواضح تماما أن «التكامل المنظومي الأعلى لم يحل محل بنى «المركز/ الأطراف، أو تنافس دول الأطراف» (Marshall 1996:886).

ومن ثم فإن السؤال هنا لا يتعلق بما إذا كانت العولمة قد حلت محل الإمبريالية، وإنما يتعلق بكيفية أداء الإمبريالية في ظل شروط أو أوضاع العولمة. وعلى رغم اتسامها بطابع أكثر تعقيدا من البنى المكانية السابقة، فإن الباحثين، بمن فيهم من يشكون منهم في استمرارية غلبة مفاهيم المركز/الأطراف، يلجأون إلى استخدام مثل هذا التحليل في دراساتهم المقارنة (Castells 1996:108).

وسوف نوضح التجلي المستمر للإمبريالية في إطار العولمة من خلال الوصف الموجز لموضوعات ثلاثة يتضح فيها بجلاء علاقات السيطرة الإمبريالية. فأولا: يوضح نقاد مرحلة ما بعد الاستعمار أن لغتنا مشربة



بالإمبريالية، وثانيا: هناك الإمبريالية الثقافية المترتبة على ثورة الاتصالات الجديدة. وثالثا: هناك انتصار النموذج «الليبرالي الجديد» في أغلب بلدان العالم الثالث، والذي نجمت عنه تبعية جديدة لا تقل رسوخا عن أشكال تبعية وجدت في السابق.

إن العولمة لا تتطور على صعيد مستو أو محايد، خال من المضمون الاجتماعي والافتراضات السياسية. وذلك ما يتجلى في أوضح صورة في لغتنا عندما نصف العالم، الذي يظل بإصرار متسما بمركزيتنا الأوروبية. فكل إنسان، على سبيل المثال، يعرف تعبير «الشرق الأوسط»، لكن القليلين هم الذين يتذكرون معناه الأصلي بوصفه المنطقة الآسيوية الواقعة في منتصف الرحلة التي قطعها البريطانيون إلى إمبراطوريتهم الهندية، وكان تعبير «الشرق الأقصى» الذي يستخدم أحيانا حتى الآن، يشير عندئذ إلى المنطقة الواقعة فيما وراء الهند. إن لغة أهل «الحكم»(*) Raj ليست مجرد طرفة تاريخية، فعملية التسمية تستحضر القوة عبر فرض الأجنبي لنظرته إلى العالم على هؤلاء العائشين في المنطقة، وهذا الاهتمام بعلاقات القوة/المعرفة مستقى من كتابات فوكو (Foucault 1980)، الذي ترك أثرا واسعا في مجال الجيوبولوتيكا النقدية الذي عرضنا له في الفصل السابق. على أن هذه المدرسة في الفكر تعرضت للنقد بسبب إهمالها لقضايا العالم الثالث، والاستثناء الوحيد هنا هو دراسة إدوارد سعيد الكلاسيكية «الاستشراق» (١٩٧٩)، حيث أوضح أن «الشرق» Qrient لم يكتشفه «الشرقيون» بل بناه الأوروبيون لكي يعرفوه بوصفه عالما شرقيا. أي أن الكتاب الأوروبيين في شؤون آسيا عرفوا هذا العالم الشرقي بوصفه نقيض عالمهم المتقدم، أو «آخر» أوروبا. وفي تلك العملية، أسبغت على آسيا صفات سلبية ـ الاستبداد، الجمود، اللاعقلانية، القسوة... إلخ، لكي تمثل المقابل للصورة الأوروبية للذات بوصفها دستورية، وديناميكية، وعقلانية، ومستنيرة. ومن زاوية سياسة السيطرة، يسمي كاباني (Kabbani 1986) هذا «ابتكر تسد»، على وزن «فرق تسد». وفي حقل الجغرافيا السياسية، كان دافيد سلاتر (١٩٩٧) هو الأكثر إسهاما في جعل الأسئلة المتعلقة بعلاقات المعرفة/القوة ذات صلة بتناولنا للأطراف. يوضح سلاتر،

(*) كلمة (الحكم) Raj هنا كما في: «الحكم البريطاني» (British Raj).

في حال أمريكا اللاتينية، أن الأساليب الهامشية للعرض المصحوبة بالأنساب التاريخية الطويلة تواصل سيطرتها على الصور المعاصرة لتلك المنطقة. على أن المثال الأوضح لعملية التنميط الراسخة التأصل، والتي تسفر عن مقياس مزدوج للسياسة إنما نجدها في التصوير الغربي المعاصر للإسلام (إدوارد سعيد Said 1981).

وتعد دراسة سعيد (المرجع السابق) للكيفية التي يرسم بها الإعلام الغربي صورة مشوهة للإسلام مثالا موضحا للإمبريالية الثقافية. وعلى رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائما سمة مهمة من سمات الإمبريالية، فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية لم تأخذ موقعها جنبا إلى جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا في عقد الستينيات كموضوع أو مجال رئيسي للدراسة العلمية. وقد تركز الاهتمام بصفة أساسية في تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة على النشاطات المعرفية في العالم. وذلك ما حدا باليونيسكو إلى المطالبة بـ «نظام معلوماتي واتصالاتي جديد» استكمالا لدعوة الأمم المتحدة إلى «نظام اقتصادي عالمي جديد». وفي البداية، كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطي، من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمرا شرسا للثقافات التقليدية. أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيدا من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافي وإما قرية كونية (Galding and Harris 1977). ولقد أكد توملينسون (Thomlinson 1991) أن الجمهور ليس متلقيا سلبيا للإعلام الخارجي، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التلفزيون الأمريكي، غير أن النتائج لا تأتي مباشرة وواضحة المعالم دائما، فمحصلات ذلك تكون دائما هجينية الطابع، يجتمع فيها النزوع الثقافي الكوني بالنزوع الثقافي المحلي الخاص، على أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية. وفضلا عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها المهددة في ظل العولمة، ففرنسا هي الناقد الأعلى صوتا للتوسع الإعلامي الأمريكي عبر السينما والتلفزيون والموسيقى. غير أن دول الأطراف هي الأكثر تعرضا للتهديد بالنظر إلى حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب، وإلى حقيقة أن كل القوى المسيطرة على حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع. وعلى

رغم أن تعبيرات مثل «Mcworld» (عالم ماك)، «الكَوكلة» Coca-Colarization تنطوي على كثير من المبالغة، فإنها تشير بالفعل إلى الاتجاه الأساسي غير الثقافي في ظل العولمة.

وأخيرا فإن إحدى سمات العولمة هي انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دائرة صنع القرار بالدولة. وعلى رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حومكتي ريجان وتاتشر على دولة الرعاية الاجتماعية في المركز، فإن تأثير هذه النقلة الأيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف، حيث انطوت عمليات الخفض في اعتمادات الدعم المحدودة الموجودة على نتائج كارثية بالنسبة للملايين من الناس، وفي ظل الديون الضخمة، وجهاز الدولة الذي يستشري فيه الفساد، والانتهاء لمسيرة النمو الاقتصادي ذات المعدلات العالية في السبعينيات والثمانينيات، وجدت أغلب دول الأطراف نفسها في مأزق صعب. وكان العقاب على هذا الإخفاق هو «الإصلاح الهيكلي» بوصفه شرطا ضروريا للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي. فيأتي فريق من خبراء صندوق النقد الدولي ليزور البلد الطالب للقرض، ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته. وسياسة الصندوق «نيوليبرالية» (ليبرالية جديدة) من حيث إن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحا أمام السوق العالمية، وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر «الخصخصة» وتخفض ميزانية الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية. وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتقشف على القطاعات الأكثر تضررا بخفض الدعم، وقد أدت إلى خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية، ولكن دون طائل، ذلك أن «مراكز القوة» تقبع خارج البلاد داخل دائرة صنع القرار بالصندوق، ومتروك للحكومة المحلية أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية على السياسة المطلوب تنفيذها أمام شعبها. ففي حالة «غانا» على سبيل المثال صاحب «الإصلاح الهيكلي» إضفاء طابع اللامركزية على أنشطة الدولة كوسيلة للحفاظ على تأييد الحكومة (Mohan 1996) . وقد بدا أن ذلك قد حقق نجاحا على الصعيد السياسي، إذ فاز زعيم النظام العسكري الحاكم في انتخابات ١٩٩٢، وهو المطلب الذي كانت الجهة المانحة للقرض تصر عليه. وكان سبب الفوز

ببساطة هو أن المعارضة لم يكن لديها بديل لسياسة التقشف المفروضة من الصندوق. ومن ثم فلم يكن الأمر سيختلف كثيرا لو اختلف الفائز في الانتخابات. فالصندوق كان سيفرض سياسته في الحالين، وهذه التبعية الجديدة الأبعد مدى تضع دول الأطراف تحت سيطرة المركز في ظل نوع من «الإمبريالية الرسمية» الجديدة المفرغة من صيغة الاحتلال العسكري. والتجربة هي خير إثبات لما تقدم: فخلال الفترة ما بين ١٩٨٣ و١٩٩١، على سبيل المثال، تدفقت أموال قيمتها حوالي ٢٠٠ بليون دولار من أمريكا اللاتينية إلى الخزانات المالية في دول المركز، أي ٥٣٤ دولارا من كل فرد، من شمال المكسيك إلى جنوب تشيلي (Green 1996)، وتكشفت مثل هذه الأرقام عن الفكرة القائلة إن الإمبريالية، في ظل العولمة، لم يعد وجودها يستند في الأساس إلى بعدها الأيديولوجي.



٩ الدول الإقليمية

وصلت الجغرافيا السياسية إلى قمة مجدها خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين (ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٣٩). وكان مؤتمر فرساي للسلام الذي انعقد في سنة ١٩١٩م قد استعان بمشورة عدد من الجغرافيين أثناء المفاوضات. وفي السنوات التالية صار مشاهير الجغرافيين من أمثال ماكيندر، وهوشوفر، وبومان، وغيرهم من زمرة الشخصيات السياسية المرموقة إلى جانب تميزهم الأكاديمي في عالم الجغرافيا. وكما سبق أن لاحظنا فقد تراجع موقع الجيوبولوتيكا هذا في حقل الجغرافيا كثيرا في أعقاب سنة ١٩٤٥م، بل إن الجغرافيا السياسية في جملتها تضاءل قدرها في عالم الجغرافيا، وتضاءل الاهتمام بالجيوبولوتيكا داخل مجال الجغرافيا السياسية، ويتضح هذا الانحسار لو أننا ألقينا نظرة على فصل من فصول كتاب في الجغرافيا السياسية صدر عن رابطة الجغرافيين الأمريكيين بمناسبة عيدها المئوي سنة ١٩٥٤م وعنوانه: «الجغرافيا الأمريكية: حالها الراهنة والتوقعات المستقبلية» American Geography: Inventory and Prospect. ففي هذا

«ليس هناك فهم صحيح للدولة إلا بوصفها استجابة لحاجات بعض القوى الاجتماعية على حساب قوى اجتماعية أخرى».

المؤلفان

«من دون الدول الإقليمية لا مجال للحديث عن نظام رأسمالي».

المؤلفان



الفصل يعبر هارتشورن Hartshorn عن الأسى لما آلت إليه حال الجغرافيا السياسية من «تخلف» داخل الإطار العام لميدان الجغرافيا. وينتقد هارتشورن المناهج المتبعة في الجغرافيا السياسية، التي غابت فيها الآفاق الدولية الرحبة لتحل محلها «دراسات عن المناطق»، و «التقسيمات السياسية للعالم»، و«الأقاليم السياسية»، ولم يكن ذلك جديدا. على أن هارتشورن استطاع أن يستخلص من الدراسات السابقة والراهنة تأكيدا لواقع وجود جغرافيا سياسية تغيب عنها الرؤى الإستراتيجية العالمية.

ولقد كان مصطلح «الإقليم السياسي» يترجم غالبا إلى «الدولة الإقليمية» أي تلك الوحدة من الوحدات ذات السيادة التي تتشكل منها الخريطة السياسية للعالم. ومن ثم أصبحت الجغرافيا السياسية محصورة في نطاق جغرافي خاص. ويلقي كلافال (١٩٨٤) بتبعة تدهور هذا الفرع من علم الجغرافيا، خلال الفترة السابقة على عقد السبعينيات، على هذا الحصر له ضمن نطاق جغرافي ضيق وعلى الإفراط الزائد في التعامل مع الجيوبولوتيكا. ومع ذلك فإن هذا النمط من الجغرافيا السياسية المتمركز حول دراسة الدولة قد أنتج نماذج مهمة للنواحي المكانية لبنى الدولة، حيث ساد نهجان: التطور المكاني للدول والتكامل المكاني للدول. وهذان المفهومان أديا إلى بلورة ميراثين جغرافيين فيما يتصل بدراستنا للدولة الإقليمية: الأول يهتم بتطور الدول، والآخر بوظيفتها، ويصعب جدا تخيل أي نهجين أبعد منهما عن التوافق مع النزوع نحو العولمة. وسوف نتناول كلا المفهومين بالدراسة في القسم الأول من هذا الفصل.

أما في القسم الثاني فسنعيد ترتيب بعض المحاور المستقاة من هذا الميراث لنبين كيف تم وضع خريطة العالم السياسية، وسوف نبدأ باستكشاف أصول الدول الحديثة عبر استخدام نموذج طبوغرافي مبسط للدولة. ثم يوفر لنا ذلك الإطار اللازم للانتقال بالموضوعات المطروحة من الجغرافيا السياسية التقليدية ومكاملتها مع تحليل للنظم القائمة بين الدول من تطور نهج النظم العالمية. وتلك مسألة مهمة، إذ إننا معنيون بدراسة عالم مؤلف من دول متعددة، ومن أجل ذلك فقد عنونا هذا الفصل في صيغة الجموع وليس في صيغة المفرد (الدول الإقليمية وليست الدولة). وبعد تتبعنا لمراحل وضع خريطة العالم السياسية كخطوة تمهيدية، يمكننا أن نتناول أداء دول العالم

داخل إطار الاقتصاد العالمي من منظور نهج تحليل النظم العالمية. وفي القسم الأخير من الفصل نتوقف عند قضايا أكثر جوهرية تتعلق بطبيعة الدول ذاتها. وسوف نعرض هنا بإيجاز للجدل الدائر حديثا في إطار النظريات الماركسية فيما يتعلق بالدولة، بوصفها مساهمات في فهم «طبيعة الدولة» Stateness ، لكننا سنخلص إلى أنها أخفقت فيما يتعلق بالتعامل مع طبيعة العلاقة بين الدول interstateness، أو الشرط البنيوي للدول المتعددة، ومن ثم فإننا ندعو بذلك إلى الحاجة إلى نظرية حول الدولة قائمة على نظرية النظم العالمية، أي النظام الجامعي بين الدول ككل.

ميراثان: التطورية والوظيفية

ارتبط النهجان التطوري والوظيفي في تناول الجغرافيا السياسية للدولة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا دائما. ويمكن أن نتلمس بداياتهما الأول عند فردريش راتزل Friedrich Ratzel الملقب بـ «أبي الجغرافيا السياسية»، وقد طور راتزل ١٩٦٩، الذي عكس في كتاباته المناخ الفكري السائد في أواخر القرن التاسع عشر، «نظرية حول الطبيعة العضوية للدولة» تتألف من سبعة قوانين للنمو المكاني للدولة. ومنذ ذلك الحين أصبحت كل من النزعتين التطورية والوظيفية محورا مركزيا في فكر الجغرافيا السياسي التقليدي، وسوف نركز هنا على الأمثلة الأوسع تأثيرا لكل من النهجين وهما: نموذج پاوندز عن تطور الدولة، ونهج هارتشورن الوظيفي في تناول الجغرافيا السياسية.

التطورية

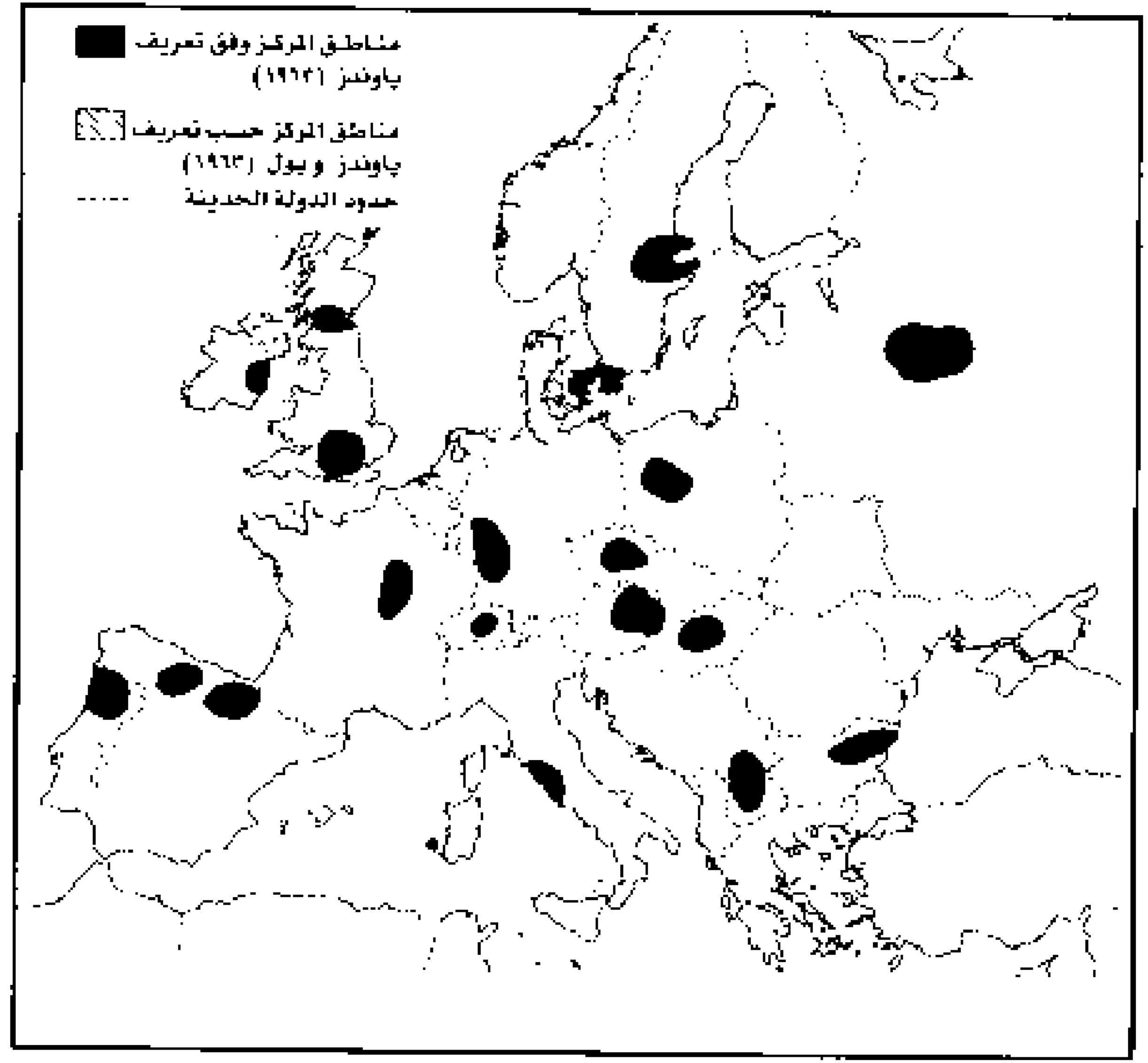
في النصف الأول من القرن العشرين شاعت التناظرات البيولوجية في مختلف دوائر علم الجغرافيا. فدورة وليم مورس ديڤز. فيما يتعلق بالتطور الفيزيائي للمكان أو الحيز الجغرافي كان أكثر شهرة من شهرة نظرية راتزل عن الدولة. ووجدت دورات ديڤز صدى لها في اللغة الاصطلاحية المستخدمة في نظرية ڤان ڤالكنبورج الدورية (١٩٣٩) عن الدولة. وطبقا لهذه النظرية، فإن الدولة شأنها شأن أودية الأنهار، مقدر لها أن تمر بمراحل تطور أربع: الصبا، فالمراهقة، فالنضج، فالشيخوخة. فالولايات

المتحدة - على سبيل المثال - مرت بالمرحلة الأولى ما بين عامي ١٧٧٦ و١٨٠٣م عندما كانت تعزز من بنيتها الداخلية، أما المرحلة الثانية فقد استغرقت الأعوام ما بين ١٨٠٣، ١٩١٨م حيث أخذت الدولة في التوسع، ومنذ تلك الفترة دخلت الولايات المتحدة مرحلة «النضج»، حيث راحت تسعى إلى التعاون الدولي السلمي. وفي عقد الثلاثينيات، وحسبما يرى، بلغت بلدان أوروبية كثيرة مرحلة الشيخوخة، على أن دي بليج (De Blij 1967:104) يزودنا برؤية أكثر حداثة للنظرية الدورية نجد فيها تلك الدول الأوروبية قد استعادت «نضجها»، ويعد هذا الرأي الأخير حالة متطرفة من النزعة التطورية، فجميع الدول كيانات لكل منها استقلاليته وتتطور عبر مسارات متوازية، وإن جرى ذلك في تواريخ مختلفة وبسرعات مختلفة أيضا. أما بقية بلدان العالم فإنها توجد فقط من أجل إمكان «قطعها» لسياق التعاقب الزمني.

إن ما يوضحه هذا النموذج هو أن الفكر التطوري موجود ومؤثر في الجغرافيا السياسية، بل والجغرافيا البشرية بشكل عام (انظر: Taylor 1957)، وذلك قبل تبني العلوم الاجتماعية لمثل هذا التنظير في الخمسينيات والستينيات. وتلك هي العلوم التي يهاجمها ولارشتاين (١٩٧٩)، وسوف نركز هنا على أمثلة من الجغرافيا السياسية. وأوسعها انتشارا في السنوات الأخيرة النموذج الذي وضعه نورمان باوند عن دول المركز.

تفسير تطور الدولة على أساس منطقة المركز

وضع كل من پاوندز وبول (Pounds and Ball 1964) نموذج «منطقة المركز» لتفسير تطور نظام الدولة الأوروبي، وهما يبدآن بتحديد فئتين من الدول: الدولة، والدولة «العضوية»، ويكشف المصطلح الثاني عن أثر أفكار راتزل. وفي الحالين يبقى الهدف واحدا، وهو الكشف عن السبل المختلفة التي تحصل فيها كل دولة على مساحتها من الأرض: ففي حالة الدولة تكون رقعة الأرض قد اختصت بها الدولة في إطار جغرافي محدد مسبقا ونتيجة لتسوية سياسية، أما في حالة الدولة «العضوية» فإن رقعة الأرض تتطور ببطء حول منطقة المركز كلما ضمت الدولة إليها أراضي من حولها. وهذه الحالة الأخيرة هي التي يخص بها پاوندز وبول الدول الأوروبية.



الشكل (٤ - ١): «مناطق المركز» للدول الأوروبية

ويرى باوندز وبول (١٩٦٤) أنه لكي تصبح مناطق المركز المنطقة الجنينية للدولة الحديثة فلا بد أن تنطوي على مزايا أساسية تفوق مزايا المناطق المجاورة لها. ولكي تؤهل منطقة كوضع منطقة المركز، لا بد أن يتوافر لها من وقت مبكر فائض اقتصادي، يمكنها من حشد الموارد للدفاع عن نفسها ضد الغزو الخارجي، من ناحية، ومن توسيع دائرة سيطرتها على جيران أقل حظا في الموارد. وقد تمثلت هذه المزايا في أوروبا الإقطاعية زمن العصور الوسطى في رقعة أرض خصبة تؤمن إنتاجا زراعيا وافيا، إلى جانب موقع عند ملتقى طرق التجارة لتبادل السلع غير المتوافرة محليا. وتتضح قيمة هذه العوامل من واقع اتساع دائرة نفوذ ملوك فرنسا منذ سنة ٩٧٨م يوم أن كانوا لا يسيطرون إلا على مدينة باريس وما حولها، ثم راحوا يعززون من سلطاتهم على مر الوقت بالقوة العسكرية على أيدي أسر ملكية حاكمة قوية. وكانت النتيجة اتساع رقعة المملكة الفرنسية

فيما وراء نطاق المركز في باريس، حتى إذا وصلنا إلى سنة ١٣٦٠م وجدنا أن سلطان الملك الفرنسي قد وصل إلى شاطئ المحيط الأطلنطي غربا، وجبال البرانس جنوبا. أما الحدود الشرقية لفرنسا فقد توسعت تدريجيا حتى وصلت سنة ١٧٨٩م إلى حدودها التي نعرفها اليوم، ويعتبر پاوندز و پول هذا النموذج الفرنسي «نموذجا أوليا» لعملية عامة، وهما يعددان تسع عشرة دولة أوروبية أخرى تقارب هذا النموذج الفرنسي (الشكل ٤ ـ ١).

تقييم نقدي

أبسط نقد يمكن توجيهه إلى هذا النموذج أنه نوع من الاجترار لحيثيات قضية ما بعد «صدور الحكم» فيها: فحيث إننا نعرف الدول القائمة على خريطة العالم اليوم، فإن تحديد منطقة المركز فيها لا يعني أننا صرنا نملك تفسيرا كافيا للعمليات التي جرت بها في الماضي كما أن مناطق المركز التي يحددها الكاتبان ليست هي المناطق المحتملة وحدها التي تملك الخصائص الجغرافية التي تؤهلها لتصبح المنطقة الجنينية لنشوء الدولة الحديثة.

والواقع أن مناطق المركز التي أوردها پاوندز في مؤلفه منفردا سنة ١٩٦٣م كانت تختلف إلى حد ما كما يتضح في حالة النرويج، على سبيل المثال، التي فقدت منطقة المركز ضمن ذلك التفسير. (الشكل ٤ ـ ١).

بل إن «النموذج الأولي» (الفرنسي) أصبح موضع نقد شديد أيضا، فقد رأى بيرجهارت (Burgherdt 1973:225) أنه لم يكن في مخيلة ملوك فرنسا خطة مسبقة يسعون لتحقيقها لخريطة فرنسا، وإن ما تم قد تم كنتاج لسلسلة من المغامرات العسكرية لهؤلاء الملوك تباعا. كما أن فاينر (Finer 1974:96) يذهب إلى حد القول وفقا للمنطق الأقاليمي، فإن فرنسا تصبح شيئا غير مرجح الحدوث».

ويحدد بيريجهارت (١٩٦٩) ـ الذي وجه نقدا إضافيا إلى النموذج بالنظر بعد اتساقه فيما يتعلق بتعريف مفهوم «منطقة المركز» ـ مفاهيم أساسية في هذا الصدد: ١ ـ «المركز/النواة» بوصفه منطقة جنينية شكلت الأراضي والأقاليم المضافة إلى الدولة الأقاليمية الحديثة. ٢ ـ «المركز الأصلي» بوصفه منطقة جنينية لكنها أخفقت في إضافة أراض حولها. ٣ ـ «المركز المعاصر» بوصفه المنطقة الأهم حاليا اقتصاديا وسياسيا ضمن دولة ما.

ويرى بيرجهارت أن تصور پاوندز و پول لمنطقة المركز في الدولة الأوروبية يخلط بين المركز النواة والمركز الأصلي، فلم تشكل منطقتا المركز المحددتان لكل من بولندا والمجر - على سبيل المثال - الأساس لعملية إضافة المزيد من الأراضي برغم أنهما تمثلان تاريخيا منطقتي المركز للدولتين الحديثتين. ويتضح الخلط أكثر عندما يجري تطبيق النموذج على يد پاوندز (١٩٦٣) ثم دي بليج (١٩٦٧) خارج حدود أوروبا، حيث نجد خلطا بين المفهوم التاريخي والمفهوم الحديث لمنطقة المركز (بيرجهارت ١٩٦٩). ونحن من جانبنا نرى أنهما لا يخلطان فحسب بين العمليات السياسية عبر الزمن، بل يخلطان أيضا بين هذه العمليات عبر البيئة المكانية الاقتصاد العالمي، فمعظم مناطق المركز في الدول الحديثة خارج حدود أوروبا تتألف من النطاقات الجغرافية الأصلية التي دخل الإقليم عبرها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وهي بوصفها كذلك، إما أن تكون مناطق ساحلية، أو تكون مرتبطة بمواد أولية جذبت إليها القوى الأوروبية. ومن ثم فهي نقيض منطقة المركز الأوروبية الأصلية، فبدلا من أن تمثل عملية تكوين لدولة أقاليمية قوية كوحدة تجمع بين الأمن والفرصة الاقتصادية، نجد مناطق المركز في الدول غير الأوروبية، هي المناطق المعرضة أكثر من غيرها للاستهداف الاستغلالي اقتصاديا من المصالح الخارجية، ومن هنا تمثل معادلة التنامي في مناطق المركز الأوروبية بتطور الدول الأقاليمية خارج أوروبا ذلك الخطأ ذاته للنزعة التطورية الذي أشرنا إليه في موضع سابق. إن معظم دول الأطراف بدأت تاريخها كملحقات استعمارية لدول إمبريالية، وتلك حقيقة تقدم مثالا آخر لإهمال الإمبريالية بوصفها أحد عوامل تشكيل عالمنا المعاصر. يمكن القول إذن إن الدول الأقاليمية الحديثة خارج أوروبا لا تعيد تكرار العمليات السياسية التي نشأت عنها الدولة الأوروبية، ولهذا فإننا في نهجنا في تحليل للنظم العالمية، نحدد آليتين رئيسيتين، واحدة لدول المركز، وأخرى لدول الأطراف.

لقد سبق أن عرضنا لبعض العمليات التي تشكلت من خلالها دول الأطراف خلال معالجتنا لموضوع الإمبريالية في الفصل السابق. ونركز هنا على الآليات التي تم من خلالها بناء دول المركز في أوروبا، وبطبيعة الحال فإن بناء الدول الحديثة، كما يؤكد تيللي (Tilly 1975) يتجاوز كثيرا مجرد توافر الشروط الجغرافية، فنحن في حاجة إلى تحديد طبيعة المجتمع الذي كان يعيش على هذه

المناطق المركزية حتى نستطيع أن نفهم العمليات التي شكلت أساس نجاحاتها السياسية. ولقد أجرى كل من هشتر وبروشتاين (Hechter and Brustien 1980) دراسة مهمة في هذا الشأن عن بلدان غرب أوروبا، وخلصا إلى القول إن مناطق المركز الأساسية في كل من إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وإنجلترا كانت تتمتع بتوازن بين مصالح أهل المدن من التجار مصالح ملاك الأراضي الزراعية، أما في بقية بلدان أوروبا، فلم يكن هذا التوازن قائما بين الحضر والريف، اذ كانت الغلبة إما لهذا الجانب أو ذاك. على أنه كان هناك، في هذه المواقع الأربعة، نوع من الانقسام السياسي يمكن استغلاله من قبل السلطة المركزية للدولة. وذلك هو أساس السلطة ذاته للدولة الأقاليمية الذي حدده سميث (١٩٧٨). وكانت النتيجة النهائية هي نشوء دول متوسطة الحجم في أوروبا الغربية، تناقضت مع كل من الدول المحكومة من طبقة تجار المدن والإمبراطوريات المحكومة من ملاك الأراضي في أوروبا الوسطى والشرقية على التوالي.

ويكشف هذا النموذج لهشتر وبروشتاين عن القصور الأساسي في النموذج التقليدي «منطقة المركز»، فليس الخطأ في البحث عن مناطق المركز وإنما في الإطار النظري الذي مورس هذا البحث من خلاله، وبدلا من تحديد فئة عامة لمناطق المركز تنتج جميعها المحصلة نفسها، أي الدولة الحديثة، يطرح هشتر وبروشتاين عملية نوعية للدول الأربع أسهمت بصورة رئيسية في النمو الأولي لنظام عالمي مبني على أوروبا الغربية. أما عمليات المركز اللاحقة، والتي أتاحت بقاء هذه الدول الأربع ونشوء دول أوروبية حديثة أخرى، فيرتبط بالجيوبولوتيكا التي ناقشناها في الفصل الثاني، وأيضا يرجع إلى سياسة المركنتيلية التي سنتناولها فيما يلي:

الوظيفية

يرجع الفضل إلى كل من جوتمان (١٩٥١، ١٩٥٢) وهارتشورن (١٩٥٠)، وجونز (١٩٥٤) في تطوير العناصر الأساسية للنظرية الجغرافية للدولة في الخمسينيات من هذا القرن. وقد حلل جوتمان ظاهرة التجزؤ السياسي للعالم، واستنتج أنها قامت على عاملين رئيسيين هما: الحركة، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، والأيقونوغرافيا (أي التمسك بالتراث والأعراف والتقاليد) التي تؤدي إلى الاستقرار. وفي إطار هذا النهج تشمل الحركة كل أنواع التبادل في العالم

سواء فيما يتعلق بالبشر أو السلع أو الأفكار. أما الأيقونوغرافيا فهي مجموعة الرموز الروحية والثقافية لشعب من الشعوب، بما في ذلك المشاعر الوطنية الدفاقة، بدءا بعلم الدول أو رمزها الوطني ووصولا إلى التراث الثقافي الذي تتناقله الأجيال عن طريق التعليم. وبطبيعة الحال فإن هاتين القوتين تناقض إحداهما الأخرى. وخريطة العالم في أي حقبة تاريخية ليست سوى ذلك التوازن بين هذين العاملين: الاستقرار وعدم الاستقرار. ولقد طور هارتشورن (١٩٥٠)، من خلال نهجه الوظيفي في تناول الجغرافيا السياسية، هذه الفكرة المتعلقة بقوتين متعارضتين على نحو أكثر تفصيلا.

فالمهمة الأساسية للدولة - في رأي هارتشورن - هي أن تجمع مكوناتها الاجتماعية والأقاليمية المختلفة في نسيج مترابط واحد. وهذه الوظيفة التكاملية يمكن أن تنجز بطريقة «رأسية» بالنسبة لفئات المجتمع، وبطريقة «أفقية» بالنسبة لجماعات الأقاليم. ويرى هارتشورن أن التكاملية «الرأسية» ليست موضوعا لاهتمام الجغرافيا السياسية إلا حيثما ارتبطت بالاختلافات الأقاليمية، ومن ثم فهو يقدم ما يمكن تسميته بنظرية في التكامل الأقاليمي.

نظرية هارتشورن في التكامل الأقاليمي

يعتمد التكامل الأقاليمى على مجموعتين من القوى: قوى طاردة تمزق أوصال الدولة، وقوى جاذبة تلملم الأطراف جميعها فى شمل واحد، وتمثل فكرتا «الحركة» والأيقونوغرافيا» اللتان قدمهما جوتمان مثالين مهمين للقوى الطاردة والجاذبة على الترتيب، ويتضمن نهج هارتشورن الآن قائمة من مفردات كل من هذين النمطين من القوى، ومناقشة لعملياتها، وسوف نتناول بإيجاز هنا كلا من هاتين المجموعتين من القوى.

والقوى الطاردة هى الخواص الطبيعية لأراضى الدولة وأقاليمها، مساحة وشكل وعوامل طبيعية، وهي التي تحدد عوامل الطرد، التي ناقشها بالتفصيل دي بليج (١٩٦٧:٤٢-٤٥). ولكن هذه العوامل الطبيعية تختلف في درجة تأثيرها كقوة طاردة: فمع أن الانفصال الطبيعي الأصلي لدولة باكستان إلى جزأين شرقي وغربي، قد أدى في النهاية إلى تفكك الدولة الأصلية سنة ١٩٧١م إلى باكستان الجديدة فى الغرب، وبنجلاديش فى الشرق، إلا أن هذا الفصل الطبيعي لم يمنع الولايات المتحدة - مثلا - من ضم ولايتيها التاسعة



والأربعين ثم الخمسين، وهما ألاسكا، وهاواي. كذلك في حين أن الدول المحاطة بالأرض من جميع الجهات في أفريقيا تعاني مشاكل التبعية والاعتماد على الغير مما يهدد كيانها أحيانا، إلا أن مثل هذا الوضع الجغرافي يبدو أقل أهمية بكثير بالنسبة لبلدان مثل سويسرا والنمسا. ومن الواضح، مرة أخرى، أن هذه التناقضات إنما تعكس فوارق بين عمليات المركز وعمليات الأطراف في الاقتصاد العالمي، حيث تنطوي هذه السمات الجغرافية على أهمية متفاوتة، ولذا فإن هارتشورن على صواب في ألا يقيم وزنا كبيرا لهذه العوامل الطبيعية، مقارنة مثلا بما يسميه بتباين الطابع السكاني للدولة، والذي يمكن أن يعبر عنه بأشكال عديدة منها التباين اللغوي، أو العرقي، أو الديني. وهذه التباينات هي أكثر القضايا شيوعا في الصراع الأقاليمي داخل الدول، إلى جانب قضايا أخرى من قبيل الفلسفة التي تقوم عليها التربية والتعليم، ومستويات المعيشة المتفاوتة من إقليم لآخر، مما يساهم في تفكيك أواصر الترابط الاجتماعي، ويعتبر شورت (١٩٨٢) هذا العامل الأخير ـ أي التفاوت في مستويات المعيشة بين الأقاليم داخل الدولة ـ من أخطر قوى الطرد في عالمنا الحديث. وسوف نعود إلى هذه النقطة عند مناقشتنا للنظريات المادية في القومية في الفصل الخامس.

وقد ارتبطت السمات السابقة كلها من مختلف الدول بالحروب الأهلية وأحيانا بالتقسيم، وإن كان التقسيم أمرا نادر الحدوث. كما أن هنالك دولا عديدة لم تخبر في تاريخها حروبا أهلية، وعليه فقد نتساءل: ما الذي يحفظ للدولة كيانها كوحدة متماسكة إذن؟ يحدد هارتشورن قوة جذب أساسية ذات أهمية بالغة تتمثل في فكرة الدولة ذاتها. فلكل دولة مبرر وجودها، وقوة هذه «الفكرة» ورسوخها هي التي تبطل تأثير عوامل الطرد والتمزق. وفي عالمنا الحديث ترتبط هذه الفكرة، أي فكرة الدولة، مثل فكرة جوتمان عن الأيقونوغرافيا، ارتباطا وثيقا بفكرة القومية، وسوف نعرض لها من هذا المنطلق في الفصل الخامس. على أننا يمكن أن نذكر هنا أنه من الأسهل بكثير أن نعرفها عندما تكون غائبة: فلقد قيل ـ على سبيل المثال ـ إن السر في فشل اتحاد أفريقيا الوسطى واتحاد جزر الهند الغربية هو «فكرة ـ الدولة» ذاتها، أنها لم تكن تحظى باقتناع واسع النطاق داخلهما (دكشت ١٩٧١، موير ١٠٩:١٩٨١).

وتقدم نظرية هارتشورن في التكامل الأقاليمى نموذجا لتحليل الحالات العينية، وقد طور جونز (١٩٥٤) آراء هارتشورن فى نظريته «المجالية الموحدة» فى الجغرافيا السياسية . فمفهوم هارتشورن فيما يتعلق بـ «فكرة ـ الدولة» يوسع في هذه النظرية بحيث يشكل سلسلة من خمسة مفاهيم مرتبطة وهي: الفكرة السياسية، والقرار والتحرك والمجال، والساحة السياسية، وفي حالة الدول الحديثة تتمثل الفكرة السياسية فى مبرر وجود الدولة، أما القرار فهو الاتفاقية النوعية المقرة بإمكان تطبيق الفكرة. وأما التحرك فهو مفهوم مصطلح جوتمان للتدابير المطلوبة لتفعيل القرار وترجمته الي الواقع، وأخيرا تأتي الساحة السياسية وهي أقاليم الدولة التي قامت بالفعل. على أنه لو قدر لهذه السلسلة أن تتقطع، فلسوف تعمل عوامل الطرد فعلها فى هذا الكيان للدولة. ويقدم جونز قائمة يرصد بها هذه الخطوات المتتابعة فى قيام الدول الحديثة.

التقييم

لقد سادت هذه الأفكار التي أتى بها كل من جوتمان وهارتشورن وجونز في حقل الجغرافيا السياسية لما يربو على جيل كامل، وأعيد إنتاجها في العديد من المراجع العلمية، ومن ثم فليس بإمكاننا استبعادها ببساطة على أساس من عدم تساوقها، وإنما علينا أن نخضعها للمراجعة والتقييم؛ كي نخرج بفهم نقدي لنقاط قوتها وضعفها. والواقع أن المشكلة الأساسية في كل النظريات الوظيفية في كل مجالات البحث العلمي هي أنها محافظة بشكل أساسي من حيث طبيعتها. بمعنى أنها تفترض حالة من الأمر الواقع، ولا تبحث في الكيفية التي أوصلت المنظومة إلى ما صارت عليه من حال، كما أنها لا تتساءل عن كيفية الخروج من هذا الوضع الراهن، وقد وجه بيرجهارت (٢٢٦ : ١٩٧٣) هذا النقد لتلك النظريات بعبارات بليغة قال فيها :

> «إن علماء الجغرافيا السياسية الأمريكيين من أتباع المدرسة «الوظيفية» في اتباعهم المثال هارتشورن، أصبحوا ينظرون إلى الأقاليم والأراضي كشيء معطى، ومن ثم ركزوا على القوى التي يبدو أنها توحد (دولة ما) ، تماسك هذه أو تمزقها. كما أن من الواضح أن تأكيد جوتمان على الحراك والأيقونوغرافيا يفترض وجود دولة ذات أبعاد إقليمية محددة ومستقرة، وليس هذا من الصواب في شيء».

وبرغم أننا لا ننكر قدرة التحليل الوظيفي على طرح أسئلة مهمة، إلا أنه لا يقدم إلا أجوبة جزئية، ومن ثم فإننا لا نستبعد المعالجة الوظيفية كلية هنا، غير أن هناك، فيما يتعلق بتحليلات الجغرافيا السياسية تلك، مشكلات مهمة أخرى تحجّم جدواها كثيرا.

وهناك انتقادان خاصان يمكن أن نوجههما لنظرية التكامل الأقاليمي. أولهما أن هذه النظرية تركز على الدولة كحالة فردية. ونجد أمامنا بعض المفاهيم المجردة نسبيا والمطلوب تطبيقها على دراسات الحالة. ومثل هذا التحليل لكل دولة على حدة يقلل كثيرا من أهمية وجود النظام الجامع بين الدول. وبرغم أن هارتشورن (١٩٥٠) يضمن في تحليله «الوظائف الخارجية» للدولة فإنه لا يقدم مفهوما شاملا للبيئة الخارجية التي توجد فيها هذه الوظائف. ومن الواضح أننا سوف نتناول الدول الإقليمية، من خلال نهجنا في تحليل النظم العالمية، بوصفها أجزاء متتامة مع نظام جامع بين الدول.

أما وجه النقد الثاني فيتصل بتأكيد هارتشورن أن التكامل ـ أي التنظيم المؤسسي للأقاليم ـ هو الهدف الجوهري للدولة. وهذا يعطي انطباعا كما لو أن من المسلم به أن الدولة تعمل من أجل نفسها. غير أن توزان القوى الذي يقدم لشرح أسباب النجاح أو الفشل في تحقيق هدفها الأكبر تجرد من التركيبة الاجتماعية التي توجد في ظلها هذه الدولة أو تلك. ويحضرنا عند هذه النقطة صدى مقولة شاتشنايدر ١٩٦٠ إن «كل تنظيم هو تحيز» والحق أن عملية إقامة الدول وهدمها إنما يمثلان انتصارا لبعض الفئات الاجتماعية وهزيمة لفئات اجتماعية أخرى. ولأجل هذا فإنه ليس بإمكاننا استبعاد عنصر التكامل «الرأسي» للفئات الاجتماعية من الجغرافيا السياسية، كما اقترح هارتشورن. فليس هناك فهم صحيح للدولة إلا بوصفها استجابة لحاجات بعض القوى الاجتماعية على حساب قوى اجتماعية أخرى. والتكاملية إذن إنجاز ينظر إليه الرابحون بعين الفخار، ولكن علينا أيضا ألا ننسى الخاسرين في مثل هذا الصراع. ونحن نجد لدى النظريات الماركسية عن الدولة اعترافا واضحا بالصراعات الاجتماعية، ولهذا لقيت هذه النظريات قبولا واسعا في الجغرافيا السياسية في السنوات الأخيرة. وسوف نعرض لهذه النظريات المتعلقة بالدولة عندما نبحث في طبيعة الدولة

بتفصيل أكثر فيما يلي. على أن علينا قبل ذلك أن نعيد النظر في بعض القضايا المهمة الأخرى في الجغرافيا السياسية التقليدية التي تناولتها كل النزعة التطورية والوظيفية.

وضع الخريطة السياسية للعالم

لعل أكثر الخرائط تداولا بين الناس هي الخريطة التي توضح حدود كل دولة على وجه الأرض. وتمثل هذه السياسة للعالم التعبير الجغرافي البسيط عن النظام الجامع بين دول العالم. ويتمثل الحد الأدنى مما هو مطلوب من أي جغرافية سياسية في فهم هذه الخريطة. على أن الخريطة في حد ذاتها قد تكون مضللة، إذ إنها تعطي انطباعا بحال من الاستقرار هو زائف كلية. وربما يفسر ذلك، جزئيا، الدهشة التي شعر بها من تلك الزلزلة الكبرى التي حطت بخريطة العالم منذ اندلاع الثورة في بلدان شرق أوروبا سنة ١٩٨٩م. ولقد جاء انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا المفاجئ ليضيف دولا جديدة على الخريطة العالمية بشكل غير مسبوق في تاريخ النظام الدولي. ويرجع هول المفاجأة إلى أن أعيننا كانت قد ألفت خريطة العالم في ظل الحرب الباردة قبل سنة ١٩٨٩. ويدعونا هذا إلى القول إن أي خريطة سياسية، بما في ذلك خريطة أيامنا هذه، إنما تصور وضع الدول في لحظة بعينها من الزمن، ولكن هذا الوضع في حال من التغير والتبدل لا تنقطع، ولهذا ينبغي أن تقرأ خريطة العالم السياسية على أنها سلسلة من الأنماط المتتابعة التي شهدت تغيرات في الماضي، والتي سوف تخبر تبدلات أخرى كثيرة في المستقبل. والذي يشغلنا في هذا المقام هو أن نفهم الملابسات التي جعلت خريطة العالم على ما هي عليه اليوم، وهذا سؤال تاريخي إمبريقي (تجريبي وعلمي) من ناحية، ومفاهيمي نظري من ناحية أخرى، ولذا فإن إجابتنا سوف تمزج بين هذين النهجين.

أصول الدول الإقليمية: (النموذج) الطوبولوجي(*)

ربما كان من الصعب علينا، في كثير من الأحيان، أن نتخيل عالما سياسيا لا ينتظم في شكل دول. فالدول جزء من تصورنا المسلم به للعالم، ولا يكاد يرد في أذهاننا أي تساؤل حول وجودها. بل إن الدول قد تبدو في

(*) الطوبولوجيا: الدراسة الطوبوغرافية (السمات السطحية كالهضاب والأودية والأنهار.. الخ) لمكان ما.

نظرنا كما لو كانت ظاهرة طبيعية، وهو ما يعزوه جاكسون (١٩٩٠: ٧) للخريطة السياسية للعالم:

«فعندما يشاهد تلاميذ المدارس خريطة سياسية للعالم، بشكل متكرر، فإنهم يخلصون إلى النظر إلى دول العالم بالرؤية نفسها التي ينظرون بها إلى السمات والخصائص من أنهار وسلاسل جبال، والتي تعيَّن في بعض الأحيان حدودها الدولية .... على أن الدول ليست من الظواهر الطبيعية في شيء فجميع الدول الحديثة ذات السيادة كيانات من صنع التاريخ، ولا يتجاوز عمر أقدمها ثلاثة أو أربعة قرون على أكثر تقدير».

إن إشارة جاكسون إلى تاريخ الدول الحديثة تمهد الطريق لتفنيد هذه «الطبيعية» المتصوَّرة. ومن الواضح أن بإمكاننا، من خلال وصف الفترة الحديثة، عندما كانت دول مثل التي نعرفها الآن غير موجودة بعد، أن نقوض الزعم بأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن للسياسة أن تنتظم من خلالها. وفضلا عن ذلك فإن دراستنا لظهور الدولة الحديثة ستلقي بعض الضوء على طبيعتها الأساسية.

أوروبا سنة ١٥٠٠م

كانت أوروبا سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي، ولكنها كانت منقسمة سياسيا: فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوروبية مسيحية، إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة. ولذا فإن أوروبا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية عالمية غير عادية بالمرة. فهناك إمبراطورية اسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية القديمة، ألا وهي الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة ألمانيا، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوى جزء بسيط من القارة الأوروبية، وحتى في هذا الجزء البسيط، كانت سلطتها مطوقة ومحدودة. فلقد كانت أوروبا خليطا معقدا من الكيانات التراتبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحاكمة.

ومن الوجهة الجغرافية، شملت هذه التركيبة المعقدة مجموعة منوعة من النظم والمقاييس، فهناك أولا: التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي إن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم، إلا أنها ساعدت على الحفاظ على وجود عالم سياسي أوروبي مميز

ومتفرد. وهناك ثانيا، وفي الاتجاه النقيض، ذلك النزوع المفرط في المحلية، والمتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوروبا: من طبقات للفرسان، ومن مدن مستقلة ناشئة، ومن أسقفيات، ودوقيات، وهي جميعا كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها. كما كانت هناك، ثالثا، روابط وإن كانت مخلخلة، تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين (البابوية والإمبراطورية)، وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في أوروبا العصور الوسطى. وعلى هذا فإن وصف أوضاع أوروبا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعنى كاملا، فالمسألة كانت أكثر تعقيدا من ذلك: إذ يقدّر تيللي عدد الوحدات (١٩٧٥:٢٤) السياسية المستقلة في أوروبا في تلك الفترة بما يزيد على ١٥٠٠ وحدة.

إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية؟ بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين العالمية، والمحلية. لقد افترض تيللي وجود خمسة بدائل أمام أوروبا سنة ١٥٠٠م: احتمالان في مصلحة المحلية، إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضا. ثم احتمالان لمصلحة العالمية، إما في شكل اتحاد كهنوتي (ثيوقراطي) أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيرا إمكان قيام نمط من دول «متوسطة الحجم». إذا نظرنا إلى الوضع الأوروبي نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م، فسوف نرى أن الفرض الأخير كان أكثر البدائل توافقا مع التحولات الاقتصادية الحادثة مع ظهور النظام الرأسمالي. ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة.

الرؤية الداخلية والرؤية الخارجية

من ملامح التعقد الذي ساد عالم السياسة في أوروبا سنة ١٥٠٠م، أن الأقاليم التي كانت تدين بالولاء للحاكم نفسه كانت منفصلة جغرافيا عادة بعضها عن بعض. وقد وصف لوارد Luard ١٩٨٦ هذه الأوضاع بأنها «عصر الأسر الحاكمة» (١٤٠٠ ـ ١٥٥٩) حيث كانت الأسر النبيلة تفرض سيطرتها على الأراضي عبر مزيج مركب من الحرب والمصاهرة والوراثة. وهذه العلاقة المتشابكة يمكن أن تسمح لبعض العائلات بدعاوى ناجحة بأحقيتها في حكم

أقاليم في مواقع مختلفة، من ذلك نجاح أسرة هابسبورج في ضم أقاليم في كل من إسبانيا، والنمسا، وإيطاليا، وبرجنديا، لتكون منها «مملكة» هي النقيض من الناحية الجغرافية لصورة الدولة الأوروبية الحديثة. على أنه مع نهاية هذه الحقبة التاريخية ـ حسبما يرى لوارد ـ راحت هذه الأسر تعمل على تركيز سلطانها في أقاليم متجاورة ومتماسة لكي تشكل قاعدة لدولة متماسكة قوية. ومن أمثلة ذلك أن إنجلترا أعلنت سنة ١٥٥٩م تنازلها عن مطالبتها بميناء كاليه الفرنسي في الوقت الذي طالبت بأحقيتها في ضم منطقة فرنسية أخرى.

ولكن ما الذي يعنيه إنجاز عالم قوامه مثل هذه الدول المتماسكة والمتصلة الأراضي؟ إن هذا التحول ينتج في نهاية الأمر طوبولوجيا جديدة يصبح تعريف كل دولة فيها مرتبطا بمنظورين هما «الداخل» و«الخارج»، ومن ثم تصبح الطبيعة الأساسية للدولة مؤلفة من علاقتين: ما يمكن أن نسميه التوجه إلى الداخل والتوجه إلى الخارج. وتختص الحالة الأولى بعلاقات الدولة بمجتمعها المدني، أي بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية القائمة داخل أراضيها. أما الحالة الثانية فتختص بعلاقات الدولة ببقية عناصر أو مكونات النظام الجامع للدول، والتي هي نفسها أحد عناصره. وقد عولج كل من هاتين العلاقتين الداخل والخارج، في عدد كبير من التحليلات السياسية، بصورة منفصلة فقط، حيث اختصت فعليا بأمور الإدارة المتعلقة بالإقطاعيات والمحكمة العليا والخزانة. ونتيجة لهذه الركيزة ضيقة النطاق لأنشطتها فإن ستراير يسمي هذه الممالك «دول القانون» وقد قدر لهذا الشكل من الأنظمة السياسية أن يجتاز أزمة الإقطاع بعد سنة ١٣٥٠م، واستمر جنبا إلى جنب مع كيانات سياسية أخرى حينما بدأت أوروبا تخطو في بناء العالم الحديث بعد سنة ١٥٠٠م.

والواقع أن وجود هذه المجموعة من «دول القانون» قبل قيام النظام العالمي الحديث هو الذي أتاح لبعض هذه الدول أن تدعي لنفسها استمرارية تاريخية تعود إلى زمن العصور الوسطى. بيد أن هذا الرأي ينطوي على المغالطة، لأن ما كان موجودا قبل سنة ١٥٠٠م إنما كان يمثل مكونا واحدا من مكونات الدولة بمفهومها الحديث بعد سنة ١٥٠٠م، فلم يكن هنالك مؤسسات ترعى شؤون السياسة الخارجية، ولعل ذلك يرجع إلى أن مفهوم السياسة الخارجية حينذاك كان غائبا في ظل الفوضى السياسية الضاربة بأطنابها. لقد كانت

النظرة إلى الحروب التي تنشب من حين لآخر، وكذا إلى صفقات المصاهرات بين الأسر الحاكمة بالرؤية نفسها على أنها مسائل عائلية لا تستوجب إقامة جهاز خاص في الدولة لرعايتها. وظلت الحال على ما هي عليه دون تغيير حتى حلول القرن السادس عشر، عندما ظهرت بوادر دول إقليمية قوية بالمفهوم الحديث. ولقد كانت فرنسا صاحبة السبق في هذا الخصوص، إذ كانت تملك أجهزة حكم متقدمة قياسا بغيرها من الدول المجاورة، ولكنها أيضا قد تباطأت في خلق مؤسسة تسهر على الشؤون الخارجية برغم هذا السبق، والواقع أنه على الرغم من إدراك أهمية الشؤون الخارجية في أوروبا القرن السادس عشر، إلا أن الدول قد ألقت بهذه التبعة على الأجهزة والمؤسسات القائمة بالفعل، دون أن تخلق مؤسسات جديدة للاضطلاع بهذه المهمة الخارجية. ففي فرنسا مثلا، كانت هناك أربع جهات مسؤولة عن قضايا الأمن الداخلية في الأقسام الأربعة لفرنسا، كما أضيفت لكل منها أيضا مسؤولية العلاقات مع البلدان المجاورة لكل من هذه الأقسام الأربعة (ستراير ١٩٧٠: ١٠٣) ومع حلول القرن السابع عشر طورت فرنسا وعدد آخر من الدول الأوروبية جهاز دولة ضم مجموعة مؤسسات تتعامل مع كل من العلاقات الخارجية والداخلية. وبهذا تبتعد الصورة عن أوضاع العصور الوسطى لتتمثل في نظام جامع بين الدول تتنافس كل الدول في ظله ككيانات تتطلع إلى اتجاهين: الداخلي والخارجي. وهكذا ولدت سياسة عالمية جديدة تقوم على الأرض والسيادة، وهي أمور نأخذها كقضايا مسلم بها اليوم. وسوف نعرض، فيما تبقى من هذا القسم بشيء من التفصيل للعمليات السياسية التي جرت في إطار هذا النظام الجامع بين الدول.

الأراضي والسيادة

قدم جان جوتمان (١٩٧٣: ١٦) توصيفا لأصول مفهوم «الأراضي» أو «الأقاليم». وكلمة «الأراضي» Territory مشتقة من اللاتينية (Terra)، وكانت تعني الأحياء التي تحيط بالمدينة والتي تخضع لها في الحكم والتشريع. وكان استخدام الكلمة يرتبط في بادئ الأمر بـ «الدول/المدن» في العالم القديم، ثم ظهرت الكلمة من جديد لتحديد نطاق الولاية القضائية للمدن الإيطالية في العصور الوسطى. ولم تستخدم الكلمة مطلقا في وصف الإمبراطورية

الرومانية في مجملها أو العالم المسيحي في العصور الوسطى. وينطوي تعبير «الأراضي» على تقسيم للسلطة السياسية، وفي الاستخدام الحديث لم تعد الكلمة تستخدم للإشارة إلى المدن، وإنما صارت تستخدم لوصف الدول، فالأراضي هي الساحة المكانية التي تخص حاكم دولة من الدول، وهذا المعنى يعود إلى سنة ١٤٩٤م، وهو التاريخ التقريبي لمولد الاقتصاد العالمي.

أما المعنى الحديث «للأراضي» فيرتبط ارتباطا وثيقا بالمفهوم القانوني للسيادة، وبذلك تتميز الكلمة عن تعريفها القديم الذي كان مقصورا على نطاق دويلة المدينة، والسيادة تعني أن هناك سلطة واحدة مطلقة تهيمن على المجتمع سياسيا (هنزلي ١٩٦٦:٢٦) ولم يكن هذا المفهوم معروفا لدى الإغريق القدامى، إذ لم تكن أراضي المدن تتمتع بالسيادة. ويرجع هنزلي أصول هذا المفهوم إلى زمن الإمبراطورية الرومانية، والسلطة المخولة لشخص الإمبراطور (Imperium) على كل أرجاء الإمبراطورية بمعنى هيمنة الإمبراطور السياسية، ولكنها لا تفصح عن سيادة على الأرض التي كانت الإمبراطورية الرومانية تزعم بأنها عالمية الصبغة، وهذا المفهوم الروماني هو ما نقله القانون الروماني لأوروبا في العصور الوسطى. ويظل هذا المفهوم باقيا في لغتنا الحديثة عندما نتكلم عن حامل التاج (ملكا كان أو ملكة) على أنه «سيد البلد» أو سلطانها. ولكن أوروبا العصور الوسطى في ظل الإقطاع كانت نظاما تراتبيا للسلطة والسلطان لا نظاما إقليميا، أو متعلقا بالسيادة على الأراضي. لقد كانت العلاقات بين السيد الإقطاعي ورعاياه علاقات شخصية تقوم على الحماية والخدمة، ولم تكن ترتكز على الأراضي. على أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة. وقد حدث هذا خلال القرن التالي لسنة ١٤٩٤م، وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا التي وقعت سنة ١٦٤٨م، والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث. فلقد اعترفت هذه المعاهدة بأن كل دولة «صاحبة سيادة» على أراضيها، بحيث يصبح أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول خرقا للقانون الدولي. وكانت النتيجة أن برزت إلى الوجود خريطة أوروبية مقسمة إلى قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة على أراضيها، وقد مثل ذلك الأساس الإقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة، أو أول «خريطة سياسية للعالم».

الأراضي: الأمن والفرصة الاقتصادية

لقد مثلت هذه اللوحة الفسيفسائية الأولى للأقاليم أو الأراضي ذات السيادة نتيجة مباشرة للصراعات الناتجة عن الحروب الدينية التي اشتعلت في أعقاب حركة الإصلاح الديني بين البروتستانتية والحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية. فقد سادت أوروبا آنذاك حال من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي ساهم في السعي نحو إرساء قواعد دول إقليمية للخروج من هذه الفوضى، لتحقيق الأمن والاستقرار (هيرز Hers 1957)، وفي البدء استندت فكرة السيادة المشروعة على «حواجز محصنة» من نظم الدفاع لتأمين الأرض وما عليها ضد غائلة الهجمات الخارجية. وهكذا ارتسمت فكرة الدولة الإقليمية كصيغة مثلى لضمان الأمان والحماية، ويتتبع هرز (١٩٥٧) مراحل هذا التطور: فلقد كان استخدام البارود في الحرب ثورة مهمة باتت معها الاستحكامات القديمة لحماية المدن سلاحا باليا عفى عليه الزمن. ومن ثم استُعيض عن حزام الدفاع بالأسوار والأبراج حول المدن، بالدولة ذات السيادة وبنظام دفاعي جديد ومتطور يعتمد على مزيد من الموارد. ولقد تطلبت هذه التطورات أساسا حدوديا ثابتا للأراضي وليس التراتبية الشخصية القديمة في العصور الوسطى.

ويعد تفسير هيرز جيدا من حيث إنه يدخل بعدا مهما في أصول تكوين الدولة الحديثة، غير أنه يبقى تفسيرا جزئيا. ويضيف تيللي (١٩٧٥) عوامل أخرى إلى عوامل «بقاء» هذه الدول والنظام الجامع بينها. وأهم هذه العوامل هو عامل «الأمن» الذي يوفر مناخا من الاستقرار يمكن المسؤولين في الدولة من استثمار موارد الأراضي بطريقة أكثر إيجابية. وقد ارتبطت هذه المرحلة بقيام ملكيات مطلقة في أوروبا، ذات حكومات بيروقراطية ونظام ضرائب متسمين بالمركزية، وجيوش كبيرة. على أننا سنكون في حاجة، عند تطبيق نهجنا في تحليل النظم العالمية، إلى المضي أبعد من هذه العوامل «السياسية» وسوف نتبع جوتمان (١٩٧٣) في تحديده لمهمتين أساسيتين: الأمن والفرصة الاقتصادية. وتتصل قضية الأمن بأصول المنظومة الدولية، أما الفرصة الاقتصادية فترتبط بالسوق العالمية الناشئة حديثا.

لقد أتاح ظهور السوق العالمية فرصا كثيرة لرجال الأعمال ولأصحاب المشاريع ومنظميها في مواقع متعددة. وقد بين ولارشتاين (١٩٧٤أ و١٩٨٠أ) أنه مع ظهور السوق العالمية المبكرة، كانت الفئات الأكثر تنافسا للحصول على المكاسب من السوق العالمية الجديدة تتألف من كبار ملاك الأراضي الزراعية من ناحية وتجار المدن من ناحية أخرى. ويرى سميث (١٩٧٨) أن هذا الصراع على المصالح بين الفئتين يتصل بشكل مباشر بقيام الدولة الحديثة، مع تنازل الأرستقراطية الزراعية عن حقوقها فترة العصر الوسيط في مقابل دعم الملوك لهم ضد طبقة التجار المتنامية النفوذ في المدن. على أن هذا التحالف المبدئي بين الأرستقراطية والقائمين الجدد على أجهزة الدولة لم يلبث أن أفسح في المجال أمام «سياسة» أكثر مرونة. ففي ظل نظام دولة يقوم على المنافسة، يتطلب الأمن ما هو أكثر من مجرد الاعتراف بالسيادة، إنه يتطلب مسايرة الركب مع الدول المجاورة على المستوى الاقتصادي. وهكذا ظهرت المركنتيلية التي كنا قد عرضنا لها في الفصول السابقة. والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلى يد الدولة الإقليمية (إيزاكس ١٩٤٨: ٤٧ ـ ٤٨). وقد عزز نطاق التقييدات الإقليمية على التجارة ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية في صنع الدولة.

ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في القرن السابع عشر ارتباطا مباشرا بالهيمنة الهولندية. فالدولة الهولندية التي كانت قد انسلخت من سيطرة أسرة هابسبورج النمساوية بالثورة في أواخر القرن السادس عشر، كانت تتألف من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي. وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية، لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار. وباختصار، لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها. ويمكن القول عن هذه المدن إنها اتبعت ـ اذا ما استخدمنا لغة العصر ـ سياسات للتنمية الاقتصادية. وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك، وبالتالي قدمت بديلا جديدا لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة، والحروب ومجد الملك (بوجمان ١٩٧٨). والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعني أن النظام العالمي قد تعزز كاقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخرى

ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة. وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور المركنتيلية (الجدول ٣ ـ ١) (ولسون ١٩٥٨).

ذلك ان للهيمنة الهولندية المركنتيلية كقاعدة تحتم على كل دولة أن تنتزع لنفسها أكبر قدر من الربحية في السوق العالمية يمكنها انتزاعه، وذلك من خلال تعزيز صناعاتها وتجارتها على حساب البلدان الأخرى المنافسة في السوق الدولية. وقد نتج عن هذا السباق نوع من التوازن بين مصالح ملاك الأراضي الزراعية من ناحية، ومصالح التجار من ناحية أخرى، فلقد نجح ملاك الأراضي نجاحا باهرا في شرق أوروبا في تثبيت أقدامهم كقوى أطرافية، تاركين لهولندا الهيمنة على تجارة بحر البلطيق. أما في بقية بلدان أوروبا فقد تباين ميزان القوة: فلقد نجح التجار في إنجلترا في التصدي للهيمنة الهولندية، كما أن فرنسا قد انتهجت سياسة مركنتيلية على يد كولبيرت بعد سنة ١٦٦١م (الجدول ٣ ـ ١)، حتى أن سياسة كولبيرت اكتسبت صيتا ذائعا، ودخلت «الكولبيرتية» قاموس النشاط الاقتصادي. وفي جميع هذه الحالات مثَّل هذا الاهتمام الجديد بالسياسة الاقتصادية فيما يتعدى نطاق المدن نتاجا للدولة الإقليمية، والمنظومة الدولية الناشئة القائمة، على المنافسة. وكل المسائل المتعلقة بالأمن، والنظام، والفرصة الاقتصادية، والمركنتيلية إنما قامت على أساس من الدولة الإقليمية. كما نلحظ تركيزا خاصا على السياسات الاقتصادية، التي تجاوزت الآفاق الضيقة لسياسات المدن، ومن هنا تبلورت فكرة الدولة الإقليمية.

السيادة بوصفها مؤهلا للوجود الدولي

الحدود الإقليمية هي مجاز المشاركة في العلاقات الدولية، وتأتي السيادة لتضفي على تلك المشاركة طابع المشروعية. ذلك أن «السيادة هي القاعدة الحاكمة في ساحة العلاقات بين دول العالم من حيث إنها تحدد الكيانات الإقليمية المؤهلة للمشاركة في اللعبة» (جيمس، ١٩٨٤: ٢).

لذا لا تعد كل الأقاليم دولا ذات سيادة وقبل القرن العشرين، عندما كانت هناك مناطق عديدة خارج دائرة الاقتصاد العالمي، لم تكن الكيانات السياسية في المنطقة خارج تلك الدائرة يعترف لها بأي حقوق سياسية، ومن أمثلة ذلك قبيلة الإيروكوا في أمريكا الشمالية، والزولو في جنوب أفريقيا، والماراثا في

وسط الهند، فكل هؤلاء لم يكونوا في الحسبان كأصحاب دور في منظومة العلاقات الدولية. وبهذه الأوضاع صارت أراضي هؤلاء الأقوام عرضة لأن تبتلع في خياشيم دول السيادة في توسعاتها الخارجية، ويصف سمول وسنجر (١٩٨٢) الحروب التي نتجت عن هذه الأوضاع بأنها بمنزلة «توسيع الدوائر» في نشاط الإمبريالية الرسمية المشروع في القانون الدولي حينذاك، لأن هذا التوسع للدوائر لم يكن خرقا لحقوق كيانات ذات سيادة معترف بها.

ويلاحظ أن مجرد إعلان السيادة من جانب جماعة ما على أرض ما ليس كفيلا بضمان الاعتراف بهذه السيادة، أو احترام الآخرين لها. فالسيادة ليست قرارا يتخذه طرف واحد، وإنما هي ترتيب يتم الاتفاق عليه بين الدول، ولا وجود لسيادة إلا باعتراف الدول الأخرى بشرعية هذه السيادة ضمن أطر وأنماط المنظومة العالمية (ولارشتاين:١٩٨٤:١٧٥). فعندما منحت جماعة البانتو الاستقلال من قبل جنوب أفريقيا كجزء من سياسة التفرقة العنصرية، لم يعترف بها أحد، وبذلك ظلت البانتو خارج المنظومة الدولية المشروعة. وبالمثل كانت الحال مع الجمهورية التي أقامها الأتراك في النصف الشمالي لجزيرة قبرص في أعقاب الغزو التركي للجزيرة سنة ١٩٧٤م، إذ لم يعترف بها أحد سوى تركيا نفسها. ومنذ سنة ١٩٤٥ م، أصبحت السيادة لدولة ما تتأكد عند قبولها في عضوية هيئة الأمم المتحدة، ولقد سارعت الدول التي استقلت من الاستعمار في أفريقيا وآسيا إلى طلب الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة لتعلن بذلك دخولها عضوا على المسرح العالمي. وقد تكرر هذا مرة أخرى في أعقاب انهيار كل من الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا. وباختصار فإن السيادة هي التي تعطي الدول الناشئة أهلية دولية، ودورا في منظومة الاقتصاد العالمي.

ويؤكد كل من جيمس (١٩٨٤)، وولارشتاين (١٩٨٤:٣٣) حتمية هذه السيادة الإقليمية في تكوين الدول الحديثة، وفي هذا يقول ولارشتاين: «إن السيادة هي المسوغ الأهم في النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي لدخول دولة ما ضمن إطار العلاقات الدولية، وهي بذلك السمة الخاصة للدولة الحديثة التي تميزها عن «الكيانات البيروقراطية السابقة». أما التواصل التاريخي الذي يتعلل به البعض في وصول بعض الدول الحديثة بأصولها التاريخية في العصور الوسطى (كما هي الحال مع البرتغال، وفرنسا،

وإنجلترا)، فهو أمر مضلل في أحسن الأحوال ومريك في أسوئها. وكنا قد لاحظنا من قبل أن هذه الدول كانت مجرد كيانات قانونية ذات سيادة داخلية، ولم تكن البرتغال أو فرنسا أو إنجلترا في القرن الرابع عشر دولا مستقلة تعمل في ظل نظام من الدول ذات السيادة، بل كانت كل دولة منها تعمل وفق سياسات متباينة في ظل أوضاع دولية تحكمها قواعد متباينة أيضا. أما السيادة كنشاط متبادل بين الدول فلم تبرز إلى الوجود إلا في ظل النظام الرأسمالي العالمي.

الصراع حول السيادة

إن تلازم مبدأ الأرض بالسيادة كأساس للقانون الدولي قد ولد نتيجة مهمة ملازمة أيضا، إذ أصبحت الدول «المجموع الكلي للأفراد» الذين تصاغ القوانين كإطار حاكم لحياتهم. ومن ثم أصبحت حقوق الدول لها الأولوية مقارنة بمصالح المؤسسات الأخرى. وهذا ما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، التي تؤكد على سلامة أراضي الدول الأعضاء وتدين أي تدخل في شؤونها الداخلية (بيرجهارت ١٩٧٣: ٢٢٧) ويعني هذا أيضا أن القانون الدولي قانون محافظ النزعة، يحافظ على الوضع القائم في العلاقات الدولية. ولكننا كنا قد لاحظنا في موضع سابق أن الاستقرار لم يكن الطبع الغالب دائما على الخريطة السياسية للعالم، فلقد حدثت تغيرات كثيرة نتيجة لمزاعم سياسية ونزاعات حول الأراضي وجاءت هذه النزاعات لتطغى على الشرعية المحافظة، فكيف أمكن إذن تبرير هذا التجاوز؟

لقد بحث بيرجهارت (١٩٧٣) العديد من هذه المزاعم والنزاعات السياسية، وخلص إلى أن ثلاثة منها قد أثرت في تشكيل خريطة العالم، وهي حسب ترتيب أهميتها: السيطرة الفعلية على الأراضي، وحدة أراضي الدولة، المزاعم التاريخية والثقافية. أما السيطرة الفعلية على الأرض كحجة لتبرير حق دولة ما على ساحة ما من الأرض، فهي دائما التبرير الذي تحتج به الدول لإضفاء الشرعية على غزوها المسلح لأرض ما. وهناك عرف في ساحة القضاء المحلي والدولي بأن وضع اليد يمثل تسعة أعشار القانون. ورغم كل المثاليات التي يحفل بها خطاب الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية الأخرى، فإن سياسة القوة لا تزال تتحكم في العلاقات الدولية:

فلا يملك أحد أن ينازع الهند فيما أقدمت عليه سنة ١٩٦٢ م عندما ضمت إليها مستعمرة جوا البرتغالية، وباتت سيادة الهند عليها أمرا مقبولا ومعترفا به. ومعنى هذا أن السيطرة الفعلية بالقوة على الأرض أصبحت عرفا دوليا. وقد كان هذا هو المبدأ الذي طُبّق في تقسيم أفريقيا بين القوى الأوروبية بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤م.

أما «وحدة الأراضي» فيمكن استخدامها لمعارضة حق دولة ما تمارس سيطرة فعلية على أرض ما. والدعاوى الجغرافية يمكن أن تكون على أي نطاق أو مستوى. ومن أشهر الأمثلة هنا المفهوم الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع رقعتها من المحيط الأطلنطي الى المحيط الهادي «المصير المحتوم» (بيرجهارت ١٩٧٣:٢٣٦). والمزاعم من هذا القبيل عديدة ومتنوعة في أرجاء العالم، وإن كانت أقل حجما من المزاعم الأمريكية: فمنذ وقت قريب طالبت إسبانيا بمنطقة جبل طارق على أساس وحدة الأراضي، وعلى الرغم من الإدارة البريطانية المتميزة لجبل طارق، ورغبة الأهالي في أن يظلوا على صلة ببريطانيا، فإن هيئة الأمم المتحدة قد صدقت سنة ١٩٦٨ على نقل السيادة على جبل طارق إلى إسبانيا، على أساس أن هذه الرقعة الجغرافية تمثل جزءا مكملا لشبه الجزيرة الأيبيرية، ومن ثم فقد تبرر مطلب إسبانيا لتكامليتها الإقليمية (بيرجهارت ١٩٧٣:٢٣٦).

أما المزاعم التاريخية والثقافية فهي أكثر تنوعا من حيث طبيعتها، وإن كان بالإمكان تلخيصها في نمطين أساسيين: فالمزاعم التاريخية ترتبط بالأسبقية في وضع اليد على الأرض. ولكن هذا السبق لا يعدو أن يكون رحلة بحرية مبكرة وقت الكشوف الجغرافية الأوروبية، وبطبيعة الحال فإن حجة الأسبقية في وصول دولة أوروبية قبل الأخرى إلى هذه الرقعة أو تلك في أفريقيا أو آسيا لا يبرر مثل هذا الزعم، لأن الأرض ليست في الأصل أرض سيادة لأي من هذه القوى الأجنبية (راجع ميرفي: ١٩٩٠، للمزيد عن المزاعم حول الأراضي المسلوبة فيما وراء البحار). أما المزاعم الثقافية فهي ترتبط بالمشاعر القومية فيما يعرف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وانتمائها القومي، وهذا ماسوف نعالجه في الفصل الخامس. وتقدم القارة الأفريقية أمثلة عديدة عن المزاعم المرتبطة بالأسبقية التاريخية في مقابل الروابط الثقافية: فمعظم الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها حدودها

الحالية هي الحدود نفسها التي كانت لها يوم كانت مستعمرة أوروبية، وهي حدود لم تأخذ في الاعتبار الأنماط الثقافية المختلفة بين شعوب القارة الأفريقية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الحدود التي تم ترسيمها لأفريقيا بوساطة القوى الاستعمارية بعد عام ١٨٨٤م كما هي. ويصور هذا الموقف نزعة التحفظ والإبقاء على الوضع الراهن التي تحكم النظام الدولي، والتي تقف حائلا دون إجراء أي تعديل في حدود الخريطة السياسية للعالم. وغني عن القول إن الدول الحديثة النشأة لا تؤيد تفتيت حدود دولة أخرى، لأن هذا لو تم فسوف يفتح ملف وحدة الأراضي المتوارث الذي قد يمس الكثيرين، فعندما حاولت بيافرا الانسلاخ عن نيجيريا في الحرب الأهلية (١٩٦٩ ـ ١٩٧١م)، لم تجد من يؤيدها من الدول الأفريقية الأخرى، والجدير ملاحظته أن حدود الدول الأفريقية اليوم أقدم بكثير من تاريخ حدود الدول الأوروبية نفسها.

لقد ترددت المزاعم حول ملكية الأرض على لسان الكثيرين من ساسة العالم على مدار السنين، وينظر إلى معاهدة فرساي سنة ١٩١٩م على أنها كانت ذروة التعبير عن تقرير المصير عند الدول الأوروبية. وقد أخذت المطالبة بالأرض على أساس الحقوق التاريخية تزداد في أعقاب سنة ١٩٤٥م (ميرفي ١٩٩٠: ٥٣٤). وهذه الدعاوى التاريخية البعد شبيهة بالدعاوى التي يجادل بها أصحاب الملكيات الخاصة حول الأراضي والعقارات. ويعود هذا التماثل إلى وقت صياغة القانون الدولي في القرن السابع عشر، وهو شبه له وجاهته، حتى أن الأمم المتحدة وإن كانت تدين الحروب بمختلف أشكالها، إلا أنها لا تدين «الحروب الدفاعية» من أجل استرداد الأرض المسلوبة، على أساس تاريخي. ولكن ميرفي يعتقد أن المبررات التاريخية التي يسوقها السياسيون للاستحواذ على أرض الغير إن هي إلا قناع يخفي من تحته دوافع أخرى. ومع ذلك تبقى العوامل التاريخية عاملا مهما في تبرير هذا المسلك أو المزاعم في أرض الغير.

وتمثل قضية الحدود في أفريقيا والعدوان العراقي على الكويت مثالين مهمين للنتيجة المستخلصة من هذه المناقشة، والمتمثلة في أن رسم خريطة العالم السياسية قد جاء كمحصلة لسياسات القوة، وهي دائما وأبدا خريطة قابلة للتبديل والتغيير ما بين رابح وخاسر. وفي حين تمثل الأرض مسرح هذا

الصراع، تمثل السيادة مبررا له. على أنه لا هذا ولا ذاك يكفيان لحماية دولة ما من غائلة سياسة القوة التي يتسلح بها خصم بعينه، وقد عقد العزم على إزالة كيان سياسي من خريطة العالم.

وقبل أن ننهي هذا النقاش عن المزاعم الإقليمية، تبقى كلمة عن السيادة على البحار: ففي سنة ١٩٨٢م أقرت هيئة الأمم المتحدة ميثاقا جديدا لقانون البحار، وقعت عليه ١٥٩ دولة، عدا الولايات المتحدة. ولمزيد من التفصيل عن هذا القانون وانعكاساته على الجغرافيا السياسية، نحيل القارئ إلى كتابات كل من جلاسنر (١٩٨٦)، وبليك (١٩٨٧) في هذا الموضوع.

الحدود والعواصم

إذا كانت الأرض والسيادة هما أهم الأبعاد في قراءة خريطة العالم السياسية، فإن خطوط الحدود، ومدن العواصم يمثلان أيضا أهمية خاصة. ويلاحظ أن المواطنين داخل أي مجتمع في دول العالم، ليسوا دائما على علم كامل بما يدور خارج حدودهم من سياسات، ولكن عندما يتصل الأمر بالمساس بحدود دولتهم أو بعاصمتهم فإن الأمر يختلف تماما.

وترتبط قضية الحدود والعواصم بمسألتين خطيرتين من السلوك وهما: تهريب السلع عبر الحدود، ثم الدبلوماسية؛ فلقد أتاحت الخريطة السياسية للعالم الفرصة لرجال الأعمال للبحث عن المزيد من المكاسب، بأن يقوموا بشراء السلع الرخيصة من موقع ما، ثم يقومون ببيعها بسعر مرتفع بعد تحايلهم على الضريبة الجمركية وقت دخول السلع لأرض دولة أخرى. والحق أن الرأسمالية قد ارتبطت في تاريخها بظاهرة التهريب منذ بداية نظام الاقتصاد العالمي، وهي امتداد لسياسة الاحتيال والمخادعة، التي كان يتبعها التجار القدامى في التهرب من دفع المكوس التي كانت تفرضها المدن في العصور الوسطى على السلع الوافدة عليها من الخارج (برودل ١٩٨٤). وجاءت الحدود الجديدة لدول العالم لتخلق خليطا من الأسواق الحرة، مع معدلات متفاوتة من الضريبة الجمركية. ويسعى المهربون إلى الولوج عبر مناطق الحدود سعيا وراء المزيد من الربح. أما العواصم فهي مقر البعثات الدبلوماسية لتمثيل مختلف بلدان العالم لدولة بعينها. وفي القديم كان نظام العلاقات الثنائية بين الدول مكلفا، ولم يعد يصلح لمواكبة تطورات العصر،

فقد صار لزاما على الدول الأوروبية أن تتخلى عن تقاليد العصور، الوسطى، عندما كان الملك وحكوماته ينتقلون جميعا للتفاوض مع دولة أخرى. ومع ظهور الحاجة إلى مقر دائم لحكومة الدولة لتدبير الشؤون الداخلية والخارجية، ظهرت الحاجة إلى الحصول على معلومات عن نشاط منافسيها، والسعي من خلال ممثليها للتأثير في القرارات التي تتخذها هذه الدولة أو تلك، وبذلك ولدت الديبلوماسية، وأخذت الدول ترسل مندوبيها إلى مدن العواصم في الدول الأخرى.

وبمرور الوقت أصبحت الحدود والعواصم من أهم القضايا التي تشغل بال الدولة، لأنها تمس كيانها كدولة ذات سيادة بطريق مباشر. وقد غدت الحدود وتوابعها من إدارات وجمارك، إلى جانب التجهيزات الدفاعية من السمات المميزة لعالمنا الحديث، كما أن العواصم أصبحت بمنزلة رمز الدول بما فيها من طرز معمارية وسمات خاصة تعكس ثقافة الدولة ومناخها العام. وبهذا تكون الحدود والعواصم من أهم سمات منظومة العلاقات الدولية، وبطبيعة الحال لن نستطيع معالجة تفاصيل الحدود والعواصم التي نشأت وتشكلت خلال تكوين الخريطة العالمية، ولذا فإننا نكتفي بوصف طوبولوجيتهما بقدر ارتباطهما بفعاليات الاقتصاد العالمي.

التخوم والحدود

تعد التخوم والحدود أكثر الموضوعات شعبية في الجغرافيا السياسية، برغم أن الاهتمام بهما قد أخذ في الفتور منذ الستينيات (پاوندز ١٩٦٣:٩٣-٩٤). ولعل هذا الفتور يعكس انحسارا في المنازعات حول الحدود في أكثر مناطق العالم انشغالا بالجغرافيا السياسية، وهي أوروبا وأمريكا الشمالية. على أن الأوضاع كانت مختلفة في النصف الأول من القرن العشرين في أوروبا، عندما كانت مشكلات الحدود قضية محورية في السياسة الدولية. يضاف إلى ذلك أن عددا من المشتغلين بالجغرافيا في أوائل هذا القرن، من أمثال السير توماس هولدريش، كانوا أنفسهم من مرسمي الحدود ومساحي الأرض في مناطق الأطراف الخاضعة للقوى الاستعمارية. من ذلك يتضح أن الاهتمام بقضايا الحدود كان رهنا بالمصالح المتغيرة لبلدان المركز صعودا وهبوطا، وتظل قضايا الحدود أمرا حيويا اليوم في السياسة

الخارجية لدول أوروبا وأمريكا الشمالية. وهناك عرض طيب لقضية الحدود في كتابات كل من: منجهي (١٩٦٣)، وجونز (١٩٥٩)، وبرسكوت (١٩٦٥)، ولكننا سوف نكتفي في هذا السياق بإعادة تفسير بعض الأفكار من منظور نهجنا في تحليل النظم العالمية.

ونقطة البداية في هذا الأمر، أن نبين الفرق بين التخوم والحدود، لأن المصطلحين أصبحا يستخدمان بشكل متداخل ليؤديا المعنى نفسه. وقد بحث كرستوف (١٩٥٩) في الأصول اللغوية لكل من المصطلحين للكشف عن الفروق الجوهرية بينهما: فكلمة «تخوم» (Frontier) مشتقة من المفهوم «إلى الأمام» (in front) بوصفه «الواجهة المتقدمة» لحضارة ما. «أما مصطلح «الحدود» (Boundaries) فهو مشتق من كلمة الأطراف (Bounds) بمعنى أطراف الأراضي أو الإقليم الذي تحده. وبذلك تقوم التخوم في اتجاه الخارج، والحدود في اتجاه الداخل بالنسبة للدولة، وفي حين تمثل الحدود خطوطا واضحة المعالم ومحددة في الفصل بين رقعتين جغرافيتين، فإن التخوم تبقى منطقة تواصل بين النطاقين الجغرافيين.

ويتفق هذا التعريف مع إطار نهجنا للنظم العالمية: فمنطقة التخوم هي تلك المساحة الواقعة بين كيانين اجتماعيين مختلفين. وفي ظل الإمبراطوريات الكبرى القديمة، كانت مناطق التخوم تقع بين إمبراطورية وأخرى، أو «منطقة تجاور» مع كيانات أقل حجما خارج سلطان الإمبراطوريات. ومن الأمثلة القديمة على ذلك التخوم المجاورة لإمبراطوريتي الصين والرومان، فمع أن كلا منهما قد أقامت لنفسها أسوارا تفصل بين حضارتها والعالم «المتبربر»، إلا أن تلك الأسوار والحواجز ظلت ضمن نطاق التخوم الكبرى برغم ذلك. وفي بريطانيا في ظل الحكم الروماني، على سبيل المثال أيضا، قام الإمبراطور هادريان ببناء سور على المناطق المرتفعة ليصبح جزءا من الاستحكامات العسكرية لعزل المناطق الشمالية والغربية عن مناطق الجنوب والشرق البريطاني، لأن المناطق الشمالية والغربية قد استعصت على سلطان روما في الجزيرة البريطانية. ومع ظهور النظام الاقتصادي العالمي، عملت القوى الإمبريالية على دفع هذه التخوم في زحفها لاقتلاعها، وللتمكين لها في إرساء قواعد جديدة للمنظومة الجديدة، تخدم أغراضها التوسعية. ونجد الشيء نفسه في قضية «التخوم القديمة» وقت التوسع الأمريكي تجاه الغرب، ونجده

أيضا في أستراليا، وفي جنوب أفريقيا، وأمريكا الشمالية والشمال الأفريقي، وفي شمال غربي الهند، وفي روسيا الآسيوية، وهي جميعا قضايا قد اختفت مع إرساء قواعد النظام العالمي الجديد مع بدايات القرن العشرين، فلم تعد هناك اليوم قضية تخوم، بل أصبحت الكلمة اليوم في ذاكرة التاريخ.

لقد حل مصطلح «الحدود» محل التخوم في كل أرجاء الأرض، وأصبحت قضية الحدود هي المكوِّن الأساسي للسيادة الإقليمية، لأن أهم مسوغات السيادة هي الحدود المرسَّمة. ومن هنا يجيء دور الحدود في منظومة اقتصادنا العالمي. على أن هناك خلافا حول كيفية ترسيم الحدود بين الدول، فلقد حدد جونز (١٩٥٩) ـ مثلا ـ خمسة مفاهيم للحدود هي: الحدود الطبيعية، والقومية، والتعاقدية، والهندسية، ثم الحدود التي تمليها سياسة القوة. وهذه التصنيفات ليست في عزلة واحدتها عن الأخرى، ونعتقد نحن من جانبنا أن جميع الحدود في خريطة العالم إنما تعكس سياسة هذه القوة لصانعيها. أما فكرة الحدود الطبيعية فإنها ترجع إلى فرنسا في القرن الثامن عشر، يوم أن كانت تمثل أقوى الدول الأوروبية، وراحت من خلال استخدامها للفلسفة العقلانية الجديدة في ادعاء الحق في حجم أكبر من الأراضي الطبيعية». (پاوندز ١٩٥١:١٩٥٤).

وعلى النقيض من موقف فرنسا، ظهرت فكرة الحدود «القومية» كرد فعل ألماني لسياسة فرنسا التوسعية. وسوف نعالج رد الفعل الألماني هذا عندما نعرض لفكرة «الأمة» فيما بعد. وتمثل الفكرتان من حدود طبيعية وحدود قومية تبريرا للمواقف السياسية المتعلقة بالقوة للقوى في المركز وأشباه الأطراف في الاقتصاد العالمي. أما في مناطق الأطراف، فقد ظهر نمطان آخران في ترسيم الحدود: ففي الساحات التي كانت بعيدة عن التنافس الدولي في القرن التاسع عشر، مثل الهند والهند الصينية، تعكس الحدود سياسة التوسع التي كانت تمارسها دولة من دول المركز على حساب مجتمعات ضعيفة ترجع إلى عصور ما قبل ظهور النظام الرأسمالي. فلقد عملت قوى المركز على دفع هذه التخوم في توسعها الجغرافي، ثم رسمت الحدود بما يخدم مصالحها. وعندما تقترب قوتان متنافستان من مناطق الأطراف التابعة لكل من هاتين القوتين المتنافستين، فقد يتفق الطرفان على إقامة منطقة عازلة بينهما، كما كانت الحال بين روسيا وبريطانيا في أفغانستان، أو في تايلاند بين فرنسا وبريطانيا، يوم أن كانت

بريطانيا تسيطر على الهند وفرنسا تسيطر على الهند الصينية. وفي ساحات التنافس بين القوى الكبرى عادة ما توضع الحدود وفق ترتيبات تعاقدية بين القوتين المتنازعتين. وهذه المناطق بالذات هي التي في حاجة ماسة إلى ترسيم حدود دولية «واضحة»، منعا للمنازعات بين الحين والآخر. وفي أغلب الحالات يعتد بالظواهر الجغرافية الطبيعية من أنهار وجبال وما شاكلها، بوصفها الخطوط الهندسية لتحديد خطوط الطول والعرض في تحديد الحدود. ومن أمثلة ذلك «الحدود التعاقدية» التي رسمتها الولايات المتحدة لنفسها في مناطق الغرب الشمالي والجنوبي في تواز مع خط الطول ٤٩ شمالا، وخط ريوجرأندي جنوبا. وفي أواخر القرن التاسع عشر شهدت القارة الأفريقية تنافسا محموما في ترسيم العديد من الحدود «التعاقدية» الدولية، ولم يؤخذ في الاعتبار - في حالة أفريقيا - أي من الاعتبارات الطبيعية أو «القومية»، إذ إن العديد من الجماعات العرقية الواحدة، وأحواض الأنهار قد قطعت، في تناقض صارخ ما كان متبعا في ترسيم الحدود في دول المركز. وهنا يتضح مرة أخرى أن ترسيم الحدود في دول الأطراف مناقض لترسيمها في دول المركز، وهذا بعد أساسي ومميز في نهج النظم العالمية.

مدن العواصم كمراكز سيطرة

من الملامح المهمة في مناطق المركز، أنها تختار لعواصم دولها موقعا في قلب الدولة، من أمثال باريس ولندن على سبيل المثال. وقد أدى هذا ببعض الجغرافيين السياسيين إلى الإشارة إلى بعض العواصم على أنها «طبيعية»، وأخرى على أنها «مصطنعة». وقد حرصت دول المركز على أن تختار لعواصمها موقعا «طبيعيا» في قلب الدولة، كما يقول بعض الدارسين. ولكن سبات (spat 1942) كان قد أوضح منذ وقت بعيد، أن هذا التميز بين عواصم طبيعية وأخرى مصطنعة قد يؤدي إلى سوء فهم للمجتمعات الأوروبية: إذ لم تعد لندن أكثر «طبيعية» من مدينة «كانبيرا» مثلا في أستراليا، فقد تم اختيار المدينتين بناء على قرارات سياسية، وإن اختلفت الأوقات والملابسات. ويرفض سبات، بحق، الفصل العتيق بين المفهومين، لكنه يعود إلى دراسات الحالة بوصفها نهجه في دراسة المدن والعواصم. ومع أن دراسة كل عاصمة على حدة تلقى المزيد من الضوء على طبيعة هذه المدن كعواصم، إلا أنها

لا تكفي لإبراز دورها كمدينة محلية مهمة في الدولة الإقليمية. والعواصم، مهما قيل، مراكز تحكم في الدولة، وهي أيضا مراكز صنع القرارات، ورمز الدولة. وعلى الرغم مما يذهب إليه سبات من أن كل عاصمة تنفرد بسمات خاصة بها، فإننا نعتقد بوجود سمات مشتركة تجمع بين كل عواصم العالم.

هذا وقد لاحظ بعض الكتاب الأوروبيين أن مدينة واشنطن تعتبر عاصمة شاذة، لأنها ليست من المدن الكبرى في أمريكا، حتى أن كاتبا مثل لونثال (١٩٥٨) يصفها بأنها «لا عاصمة» anti-capital السياسة «اللاعواصمية» الثورية للأمريكيين. أما هنريكسون (١٩٨٣) فقد خلص من قراءته لتلك الكتابات إلى القول بأن اختيار واشنطن يعكس تحيزا قائما على المركزية الأوروبية وهو ـ مثل سبات من قبله ـ لا يجد مبررا مقنعا يجعل من باريس أو لندن النموذج المثالي للعواصم. ويقدم هنريكسون نموذجين لمدن العواصم، أحدهما أوروبي والآخر أمريكي: والنموذج الأوروبي يجعل من العاصمة مركزا للفكر السياسي والثقافي والاقتصادي. أما النموذج الأمريكي فيجعل من العاصمة مركزا متخصصا في أمور السياسة فحسب. ونجد كاتبا آخر مثل فايفر (١٩٨١) يصف مدينة واشنطن بأنها «مدينة شبيهة بإحدى الشركات»، أما هنريكسون فهو أكثر شاعرية في وصفه لواشنطن حين يقول إنها «المدينة الصغيرة التي تعطيك شعورا بالراحة المنزلية، وهي أيضا ذات أبعاد كوكبية».

على أن هذين النموذجين، أو المفهومين للمدينة العاصمة، لا يغطيان كل الحالات. ولقد قدم جيفرسون (١٩٣٩) بحثا مرموقا بعنوان «قانون المدن الكبرى»، تصبح بمقتضاه عواصم الدول من كبريات المدن. ويتفق هذا القانون مع المفهوم الأوروبي، لكنه يختلف عن المفهوم الأمريكي، وإن كان الكثيرون يستشهدون به في كتاباتهم خاصة في بلدان الأطراف. وواقع الأمر أن العواصم في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا من كبريات المدن، من قبيل: بيونس آيرس، وليما، ودار السلام، وداكار، وجاكرتا، ومانيللا، على سبيل المثال لا الحصر من القارات الثلاث، ولا ينبغي أن يفسر ذلك بأن هذه الدول قد اقتبست المفهوم أو النمط الأوروبي عند اختيار عواصمها، لأن ظروف نشأة كل عاصمة ترتبط بظروف خاصة ومختلفة. وكما استبعدنا النموذج الخاص بمنطقة المركز الأوروبية عند الحديث عن دول الأطراف، كذلك راعينا عدم تطبيق المفهوم الأوروبي في الحديث عن أغلب عواصم دول الأطراف.

وبإمكاننا تجاوز هذه المشكلات المتعلقة بالتعريف، وأن نضيف إلى تحليلنا للمدن العواصم هذه الخلافات في المفاهيم، لذا يتعين علينا أن ننظر إلى هذه العواصم من خلال تطبيق نهج النظم العالمية: فهناك ثلاثة أنماط من العواصم: الأول نتاج لعمليات واقعة في المركز، والثاني نتاج للعمليات الأطرافية، والثالث نتاج لعمليات شبه أطرافية. وتنتمي العواصم في دول المركز إلى المفهوم الأوروبي الذي قال به هنريكسون، حيث بقيت الأنماط الكلاسيكية في الأذهان وقت قيام النظام الاقتصادي العالمي. وعندما أصبحت أوروبا قلبا لهذا الاقتصاد العالمي، واشتد التنافس في ظل سياسة المركنتيلية للموجة اللوجستية، برز نشاط سياسي محموم في العواصم العريقة ذات التاريخ الرأسمالي، ففي هذه المدن الكبرى أقيمت البيروقراطيات الجديدة، وتطورت هذه المدن لتصبح قلب الدولة بالفعل. وبهذا الشكل أصبحت هذه العواصم مراكز التحكم السياسي التي تخطط لشؤون الاقتصاد العالمي في كل الاتجاهات لتحقيق أكبر عائد للدولة. وعلى العكس من ذلك ظهرت مدن جديدة في دول الأطراف، أو تطورت مدن قديمة فيها، لتصبح همزة الوصل التي تخدم مصالح دول المركز في استغلالها لموارد دول الأطراف. واختيرت هذه المدن غالبا في الموانئ التي لها اتصال مباشر مع دول المركز. وهي بذلك كانت أشبه ما تكون «بالخروق» أو الثقوب التي امتصت دول المركز من خلالها ثروات دول الأطراف. وفي حقبة الإمبريالية الرسمية. تحكمت دول المركز سياسيا في هذه المدن حتى أصبحت هذه المدن الطفيلية عواصم استعمارية، وحتى بعد استقلال دول الأطراف، بقيت هذه المدن محتفظة بوضعها السياسي لتصبح المثال الأكثر وضوحا لما يطلق عليه جيفرسون «المدن الكبرى».

على أن دولا كثيرة بعد أن حصلت على استقلالها نقلت عواصمها إلى مدن أخرى بقصد التخلص مما تبقى من روابط استعمارية، وأيضا لكي تمحو ما كانت تمثله تلك العواصم القديمة من دلالات ورموز سلبية، وهو ما يعتبر في الأغلب من الحالات رد فعل بعودة العاصمة إلى داخل الأرض حيث «المركز» القديم للواقع الاجتماعي قبل ظهور الاقتصاد العالمي، ومن أمثلة ذلك أن روسيا عندما دخلت في أطر الاقتصاد العالمي، قامت بنقل العاصمة من موسكو إلى موقع بكر على بحر البلطيق حيث أقيمت مدينة سان بطرسبرج

لتكون «نافذة تطل على الغرب». وبعد قيام الثورة البلشفية أعيدت إلى موسكو كعلامة على الرجوع عن هذا الموقع الخارجي، وقطع الخيوط التي تعني تهميش روسيا كمنطقة أطراف. كذلك قام الأتراك بنقل عاصمتهم من إستانبول إلى أنقرة في قلب الأناضول، كما نقلت باكستان عاصمتها من كراتشي إلى إسلام أباد إلى قلب البلاد، وفعلت البرازيل الشيء نفسه في نقل العاصمة من ريودي جانيرو إلى برازيليا، وكذلك فعلت نيجيريا بنقل العاصمة من لاجوس إلى آبوجا في وسط البلاد. وقد شاعت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في القارة الأفريقية (بست ١٩٧٠، هوبل ١٩٧٨، يوتس ١٩٨٥).

بشكل عام يمكن تفسير هذا النقل للعواصم على أنه جزء من إستراتيجية شبه أطرافية لتحجيم العمليات الأطرافية الجارية في البلاد. ويعتقد هنريكسون أن هذا التحول شبيه بالمفهوم الأمريكي للعاصمة، فقد جاء اختيار مدينة واشنطن كعاصمة للحيلولة أيضا دون تهميش الولايات المتحدة الوليدة إلى منطقة أطراف، ولترمز إلى السيادة القومية وإلى التطلع إلى منظومة الاقتصاد العالمي. وقد صارت واشنطن نموذجا احتذت به دول فيدرالية عديدة، فهي بموقعها وطبيعتها تمثل الحل الوسط بين مصالح الولايات الشمالية والولايات الجنوبية، ويشبهها في هذا كل من مدينة أوتاوا الواقعة بين مدينة كويبك ذات الطابع الفرنسي، ومدينة أونتاريو ذات الطابع الإنجليزي. كذلك الحال مع مدينة كانبيرا التي تقع بين أكبر مدينتين في أستراليا، وهما سيدني وملبورن، وتمثل هذه العواصم جميعا جزءا من إستراتيجية جديدة لحشد طاقات أقاليم جديدة للدخول في حلبة الاقتصاد العالمي.

وهكذا نخرج بثلاثة أنماط للعواصم، تعكس ردود الفعل لمنظومة الاقتصاد العالمي: عواصم دول المركز الأوروبية، وعواصم الأطراف في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، ثم عواصم أشباه الأطراف، القديمة منها والحديثة.

تقسيم إدارة الدولة

قد تمثّل المدن/العواصم مراكز السيطرة في خريطة العالم السياسية، ولكن ينبغي عند النظر إلى الدول الإقليمية أن ندرك أنها ليست معادلا للدول / المدن التي عرفها الماضي. ونظرا للمساحة الضخمة التي تملكها الدولة

الإقليمية، فإن الساحة الواقعة بين العاصمة وحدود الدولة لا تحتكم دائما لأمر ونهي العاصمة مهما بلغت سطوة الحكومة المركزية في العاصمة، ولهذا فإن الدولة تلجأ إلى تقسيم إدارة هذه الساحة الكبيرة على سلطات تنوب عن الحكومة المركزية في تصريف الأمور.

وقد ورثت الدول الأوروبية تقسيمات محلية وإقليمية من أسلافها في العصور الوسطى: ففي إنجلترا مثلا، نجد نظام «المقاطعات» والكونتينات التي كانت تدار أمورها من قبل حكام المقاطعات. وفي فرنسا أتاحت زيادات الأراضي خلال حقبة العصر الوسيط مجموعة واسعة من الوحدات/الدويلات بدرجات متفاوتة من السلطة المركزية. ولما قامت الثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩م)، ألغت التقسيمات القديمة وأعادت هيكلة الدولة الفرنسية لتتفق مع مبادئ الثورة وأفكار رجالاتها. وجاءت هذه الهيكلة الجديدة لتحقيق هدفين: إقامة وحدات جغرافية أكثر منطقية، ثم تقويض الولاءات والتبعيات القديمة. ففي سنة ١٧٨٩م، قدم الأب سييس هيكلة جديدة لفرنسا تقوم على وحدات باسم «المقاطعات»، تطمس معالم النظم الإقليمية العتيقة، فهي سلسلة من الأقسام الإدارية المنسقة شكلا ومساحة، بعيدة عن الأنماط الاجتماعية البائدة قبل قيام الثورة، بحيث أصبحت هندسة اجتماعية مكانية جديدة تقتلع وصمة التبعية التي كانت من سمات الولايات الإقطاعية القديمة. ولهذا فإن المقاطعات الجديدة أسقطت البصمات المحلية القديمة والدلالات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية السابقة. واتخذت مسميات من الظواهر الطبيعية كالأنهار والجبال وما شاكلها، وقد فعلت يوغوسلافيا الشيء نفسه سنة ١٩٣١م، عندما أقامت تسعة أقاليم جديدة بمسميات «محايدة» على أحواض الأنهار، بهدف إضعاف المشاعر العرقية المتعددة في البلاد. كما ضرب الملك كارول مثلا رائعا آخر عندما أعاد تقسيم رومانيا سنة ١٩٣٨م إلى عشرة أقاليم جديدة، تقطع التقسيمات القديمة بعرقياتها وتواريخها المختلفة، وذلك بهدف القضاء على نقاط التجمع الطائفية والعرقية (هيلين ١٩٦٧:٤٤٢-٣). ويتفق هذا كله مع مزاج الثورة الفرنسية ودعوة نابليون بونابرت إلى إقامة «الدولة - الأمة» الموحدة التي لا تنفصم عراها. ومن الواضح أن تقسيم إدارة الدولة ليس ممارسة تقنية محايدة، وإنما يمثل توجها سياسيا جوهريا بالنسبة لكل الدول الإقليمية.

إن التقسيم الإداري لأراضي الدولة يرتبط في الأساس بأهداف دفاعية وإدارية، وهذا الارتباط استمر في القرن العشرين: فلقد ظلت «المناطق النموذجية» في إنجلترا ـ على سبيل المثال ـ والتي أقيمت أصلا للدفاع عن البلاد وقت الغزو الخارجي، القاعدة الأساسية لشؤون الحكم المحلي، مع احتفاظها بمهمتها الأصلية في الدفاع عن البلاد، ففي حالة وقوع هجوم نووي على بريطانيا قد يدمر شبكة المواصلات والاتصالات مع لندن، تظل هذه المناطق وحدات سيادية ذات «عواصم» محلية تحت الأرض كمراكز تحكم بديلة.

ومع ازدياد أعباء الدولة في القرنين التاسع عشر والعشرين، صار توزيع أجهزة الإدارة والحكم في الأقاليم مطلبا يتجاوز أغراض الإدارة والدفاع. ومع هذا التطور اختارت بعض الأقاليم أن تختط لنفسها سياسات خاصة: من ذلك على سبيل المثال؛ السلطات المخولة لوادي تنيسي في الولايات المتحدة، والصلاحيات التي تتمتع بها الأقاليم في بريطانيا، كما أن حكومات دول أوروبا الشرقية وجدت نفسها مضطرة إلى أن تعيد هيكلة أراضيها؛ لتعديل مساراتها الاقتصادية في أعقاب انهيار الأنظمة الشيوعية فيها.

ويتضح توجه الدول الحديثة نحو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها في توسيع دائرة الحق الانتخابي، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية استتبع هذا الحق الانتخابي ـ صوت واحد لكل مواطن ـ ضرورة تحديث الدوائر الانتخابية على أسس جديدة. وفي الوقت نفسه، نتج عن سريان الديموقراطية في أجهزة الحكم المحلي، ظهور صف آخر من الأقاليم التي تتمتع باستقلالية في أمور الإدارة والدفاع.

إن الدوائر الإنتخابية، وأجهزة الحكم المحلي، تشترك جميعها في خاصة واحدة، وهي أنها تمثل تقسيمات لأقاليم الدولة وأراضيها لا تنتهك بأي شكل سيادة الدولة، لكن الحال لا تكون كذلك بالنسبة لكل تقسيمات الدولة: فالتقسيمات الفيدرالية والدولة من ناحية وتجزئتها. من ناحية أخرى، تقسيمان يختلفان في النوعية عن التقسيمات الأخرى. وفي الحالة الأولى تكون السيادة «مشاركة» بين وحدات جغرافية موزعة بطريقة «رأسية» متعددة مع الحكومة المركزية، أما التجزئة فتعني فصلا «أفقيا» أو جغرافيا في سيادة

الدولة بحيث تصبح مشاركة بين نطاقات جغرافية مختلفة. وتمثل الفيدرالية والتجزئة قضيتين محوريتين في خريطة العالم الحديث، وهذا ما يتفق عليه المشتغلون بالجغرافيا السياسية التقليدية، حيث يكون تكامل الدولة أهم قضاياهم. وسوف نعالج هاتين القضيتين فيما يلي:

الفيدرالية بوصفها الصيغة السياسية الأكثر «جغرافية»

وفقا لمفهوم التكامل السياسي للدولة، يمكننا أن نحدد أربعة مستويات للسيادة:

١ ـ الدولة الواحدية كاملة السيادة، وعادة ما تذكر كل من بريطانيا وفرنسا كنموذج كلاسيكي لهذا النمط: ففي بريطانيا تقع السيادة في قبضة «التاج من خلال البرلمان»، مما يعطي دورا مهما للبرلمان الإنجليزي، على أنه مع قيام الاتحاد الأوروبي لم تعد بريطانيا ولا فرنسا النموذج «المثالي» للدولة الواحدية.

٢ ـ الدولة الفيدرالية (الاتحادية)، حيث تتوزع السلطة بين مستويين، كما هي الحال في الولايات المتحدة، من سلطة فيدرالية، وصلاحيات الولايات الخمسين في منظومة واحدة. وفي الدول الفيدرالية يكون الدستور هو الوثيقة المرجعية التي تحدد توزيع السلطة على المستويين الفيدرالي والمحلي.

٣ ـ الدول الكونفدرالية، وهي التي ترتبط في تنظيمات أكثر سعة، وتختلف عن الفيدرالية في أن الولايات الفيدرالية لا يمكنها أن تنفرط عن عقد الاتحاد الذي يجمع سائر الولايات في رباط واحد. أما الكونفدرالية فهي مجموعة من الدول الأعضاء مثل الاتحاد الأوروبي التي تلزم الأعضاء فيها بالتنازل عن بعض الجوانب من سيادتها، فالهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي ـ على سبيل المثال ـ تنعقد بشكل دوري وتصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء؛ ولهذا يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي بعيد تماما عن «الولايات المتحدة الأوروبية» التي كان تطلع إليها الآباء المؤسسون. ولعل أهم قصور يعتور السلطات السيادية للاتحاد الأوروبي ما يتصل بقضايا الدفاع، إذ إن الدول الأعضاء في الجماعة تحتفظ لنفسها بمهمة الدفاع عن أراضيها.

٤ ـ الدولة المقسمة، والتي تصبح في وضع يستحيل فيه المحافظة على وحدة الأراضي وفرض السيادة عليها، وأشهر أمثلة ذلك الإمبراطورية النمساوية/الهنغارية، وما حل بها من تجزئة وتقسيم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى دول جديدة عدة.

الفيدرالية: الفرصة والتنوع

يعرف ك. و. روبنسون (٣:١٩٦١) الفيدرالية بأنها الصيغة الأكثر تعبيرا جغرافيا عن مختلف النظم السياسية. وليس غريبا أن الفيدرالية قد استرعت انتباه الكثير من الباحثين الجغرافيين، من أمثال ديكشت (١٩٧٥)، وباديسون (١٩٨٣)، وغيرهما وتُفسَّر الفيدرالية بوجه عام بأنها أكثر عوامل الجذب أو التلاحم، التي عبر عنها هارتشورن تحت مظلة التنوع، من حيث إنها يتعين أن تبنى بوعي لتتوافق مع وضع محدد طابعه التنوع. وهذه المسوغات تعزز من وضع كل ولاية على حدة، كما تسهم في ترسيخ مفهوم الدولة الفيدرالية، كما هي الحال في الولايات المتحدة. ولكن المشكلة في تطبيق هذا النموذج الذي يقدمه هارتشورن تكمن في أنه يغلب التعددية الإقليمية على عوامل الضغوط الخارجية، التي كانت دائما الحافز الأكبر في قيام الفيدراليات تاريخيا، ففي حين أن كلا من فرنسا وإنجلترا تمثلان نموذج الدولة الواحدة في بدايات النظام الاقتصادي العالمي، تقدم كل من سويسرا وهولندا تجارب رائدة في هيكلة الفيدرالية؛ فلقد كانت الدولتان تتألفان في الأصل من مجموعة كانتونات (ولايات صغيرة) تآزرت فيما بينها في مواجهة جيران أكبر حجما في حقبة المنافسة المركنتيلية؛ ولهذا فإنه يتعين علينا أن نناقش العوامل الداخلية والخارجية للخروج بصورة عن الفيدرالية أكثر توازنا ومعقولية.

لقد حاول المشتغلون بالجغرافيا والعلوم السياسية أن يحددوا الظروف التي تصبح فيها الفيدرالية الصيغة الأفضل لبناء الدولة، ويورد باديسون (١٠٥:١٩٨٣) أربع نقاط في هذا الصدد، مع ملاحظة أن هناك العديد من الأفكار الأخرى التي يمكن استنتاجها من واقع الفيدراليات القائمة بالفعل. ولعل أهم العوامل التي تعزز من إقامة دولة فيدرالية وجود جماعة قوية ومؤثرة تتمكن من إقناع المسؤولين في سائر الولايات الأخرى بجدوى الاتحاد، وما يحققه من أمن ومزيد من الفرص للجميع تحت مظلة واحدة على أرض

أكثر رحابة، بدلا من البقاء في رقع جغرافية صغيرة مبعثرة منكفئة على نفسها. ويتطلب هذا المسعى وجود تحالف بين الداعين إلى بناء الدولة الفيدرالية وبين رجالات الاقتصاد الذين يستشرفون المكاسب من وراء هذا البنيان الكبير. وهذا ما نراه في حالة الولايات المتحدة، وما دلل عليه كل من بيرد (١٩١٤)، وليبي (١٨٩٤) في بحوثهما. وقد استعان كل من فايفر (١٩٧٦)، وآرشر وتيلور (١٩٨١) بالخرائط التي كان قد أعدها ليبي عن دستور الفيدرالية الأمريكية سنة ١٧٨٩م، لتوضيح الفروق التي كانت تميز بين المستعمرات في أمريكا، وهي ليست فروقا بين ولايات شمالية وأخرى جنوبية، وإنما هي تباين في الظروف والأنشطة التجارية لبعض المستعمرات، في مقابل مناطق تخوم في مستعمرات أخرى، فلقد كانت المدن ومناطق الاتجار بالمحاصيل الزراعية المرتبطة بالاقتصاد العالمي تؤيد إقامة الفيدرالية تأييدا قويا. أما المناطق المنعزلة التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي اقتصاديا، فلم تكن ترى في إقامة الفيدرالية أي مزايا يمكن لها أن تجنيها من ورائها. ولهذا فإن الشكوك قد ساورت هؤلاء الأخيرين، خاصة في فكرة مركزية الحكومة، وعليه فقد عارضوا فكرة الدستور الفيدرالي. على أن الأغلبية الشعبية المرتبطة بالاقتصاد العالمي هي التي انتصرت في نهاية الأمر، وقامت الولايات المتحدة على أساس دستوري، مما مكن رجال الاقتصاد من مواجهة نظام الاقتصاد العالمي السائد آنذاك والمستخدم للسياسات المركنتيلية من خلال الحكومة الفيدرالية. ومع أن طبيعة الفيدرالية الأمريكية وموازينها قد تغيرت مع مرور الوقت، فإن الدستور الأصلي للبلاد أسهم في تعزيز بقاء الدولة ونهوضها، وأصبح يشكل اليوم عنصرا جوهريا في مفهوم «الفكرة ـ الدولة» الأمريكي.

على أن النقيض من هذا المثال الناجح المتعلق بالولايات المتحدة يمكن أن نجده في حالة دولة كولومبيا في القرن التاسع عشر. وكنا قد أشرنا في الفصل الثالث إلى حالة التناحر بين أنصار النموذج الأمريكي وأنصار النموذج الأوروبي في بلدان أمريكا اللاتينية، وقد ظهر هذا التناحر على أشده في كولومبيا، في شكل صراع بين المحافظين والليبراليين (دلپار ١٩٨١)؛ فقد أعلن الليبراليون أنهم يمثلون الأفكار الحديثة و «العقلانية»، ولذا فإنهم دعوا إلى إقامة نظام حكومة فيدرالية متحررة من أغلال الكهنوت، تنتهج سياسة الباب المفتوح في الاقتصاد. وكان هؤلاء الليبراليون يعتقدون أيضا أن

الحكومة المركزية صنو للدكتاتورية (دلپار ١٩٨١:٦٧). ومع حلول الخمسينيات في القرن التاسع عشر، بدأ الليبراليون في تنفيذ أفكارهم الفيدرالية، ونجحوا بعد حرب أهلية في وضع دستور فيدرالي سنة ١٨٦٣م. وقد نجح هذا الحزب من أنصار النموذج «الأوروبي» والتوجه الدستوري في تبني سياسة الباب المفتوح اقتصاديا، ولكن قدر لهذه الفيدرالية أن تصبح ضحية لارتباطها بهذه الاستراتيجية الاقتصادية. وكما أوضح دلپار (١٩٨١:٧١)، فإن القطاع الخاص في كولومبيا لم يكن قادرا على المضي قدما دون دعم من الدولة، ولذا فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الثمانينيات لم تؤتِ أكلها، واندلعت حرب أهلية ثانية في كولومبيا سنة ١٨٨٦م، انتصر فيها «المحافظون» الذين أدخلوا نظام تعريفة جمركية عالية، ووضعوا دستورا جديدا للبلاد. وهكذا ولدت «الجمهورية الواحدية» في كولومبيا، وحُوِّلت الولايات الفيدرالية إلى أقسام إدارية تخضع للحكومة المركزية. وبهذا يقف فشل الفيدرالية في كولومبيا مثالا مناقضا للنجاح الذي أحرزته الفيدرالية في الولايات المتحدة، في أعقاب انتصار حزب «الحمائية الأمريكية» من الجمهوريين في الحرب الأهلية التي دارت أحداثها ما بين العامين ١٨٦١ و ١٨٦٥م. ويوضح هذان المثالان أنه لا يمكن تناول قضية الفيدرالية في معزل عن القضايا السياسية الأخرى التي تؤثر في مدى نجاح الدولة ضمن أطر الاقتصاد العالمي.

ومنذ سنة ١٩٤٥م ارتبطت الفيدرالية بالبلاد الكبرى في العالم، من أمثال الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والهند، ونيجيريا، والبرازيل، وكندا، وأستراليا (وتبقى الصين الاستثناء الأكبر). وقد اعتبرت الفيدرالية الصيغة الدستورية الأنسب لتجاوز الخلافات الاجتماعية والاقتصادية، التي هي من سمات البلاد كبيرة الحجم. ولكن هناك أسبابا أخرى لقيام بعض الفيدراليات: فبعد الحرب العالمية الثانية أصرت كل من بريطانيا وفرنسا على أن يكون دستور ألمانيا الغربية دستورا فيدراليا، لأنهما اعتقدتا أن هذه الصيغة سوف تخلق دولة ضعيفة لا تمثل تهديدا جديدا لأي منهما في المستقبل. ويعيدنا هذا مرة أخرى إلى الفرضية المتعلقة بالصلة بين مركزية الحكم والاستبداد.

خارج مركز الاقتصاد العالمي، ترتبط الفيدرالية بدول تعاني مشكلات حادة تتعلق بالتعددية الثقافية: ففي الهند على سبيل المثال يوجد ١٦٥٢ من «اللغات الأم»، ولذا يتحتم على الفيدرالية هنا أن تتواءم مع هذه التعددية الثقافية وما تمثله من

ضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة. ويوم أن حصلت الهند على استقلالها قسِّمت إلى ٢٧ ولاية في فيدرالية دستورية، تتباين في درجات السيادة. وقد مثلت الولايات الجديدة تجمعات لوحدات سابقة للاستقلال، ولكنها لا ترتبط بالظروف الجغرافية والثقافية المحلية. وكان حزب المؤتمر الهندي قد دعا سنة ١٩٤٥م إلى إقامة ولايات على أساس لغوي، على أنه بعد وصوله إلى الحكم راح يغير من خطته الأصلية (هاردجريف ١٩٧٤). ولذا فقد عين الحزب لجنة خاصة لدراسة القضية، وانتهت اللجنة إلى أن إقامة ولايات على أساس لغوي سوف يهدد سلامة الوحدة الوطنية، وعليه فقد تم ترسيم الولايات بطرق جبرية، وذلك لتفويت الفرصة على دعاة الانفصال من المنابر القائمة على الفروق اللغوية آنذاك. على أن هذه الإستراتيجية التي تبناها ساسة الحكومة المركزية كانت تنطوي على خطورة بالغة، لأن الولايات بشكلها الجديد لم تكن تمثل قاعدة سياسية شعبية تسهم في بلورة سياسة متكاملة تعبر عن البلاد ككل؛ ولهذا فقد قوبل الدستور الفيدرالي للهند بنقد شديد من قبل الجماعات الثقافية المتعددة لما فيه من غبن للتنوع الثقافي للهند. وكان لا بد أمام هذا النقد من المبادرة إلى تغيير دستوري سنة ١٩٥٥م، وتولت لجنة جديدة إعادة هيكلة الولايات إلى ١٤ ولاية فقط، تقوم على أساس الفروق اللغوية، ثم أعيد تعديل البنية مرة أخرى، حتى أصبحت الهند اليوم فيدرالية تضم ٢٢ ولاية، تعكس التنوع الثقافي في الهند، وقد تبين للحكومة الفيدرالية أن مخاوفها القديمة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية لم يكن لها ما يبررها، وصارت الفيدرالية الهندية عامل جذب وتلاحم بين سائر الولايات.

ولا بد من الاعتراف بأن تغيير حدود الولايات في الهند قد تم في يسر وهوادة، إذ لم تتطلب هذه الهيكلة الجديدة سنة ١٩٥٥م أكثر من أغلبية في الأصوات في البرلمان الهندي لإخراجها إلى حيز التنفيذ، وهذا النجاح شيء لم تصبه دول المركز نفسها باليسر نفسه، وتعكس حالة الهند توازنا في القوى، الذي يميل بطبيعته نحو نقطة الحكم الفيدرالي المركزي في الدولة، ولذا فإن بعض التعريفات تستبعد الهند من دائرة الدول الفيدرالية، وإن كانت هناك نظائر أخرى لحالة الهند في دول الأطراف. ففي نيجيريا - مثلا - اتخذت الفيدرالية شكل إستراتيجية للتنمية الاقتصادية (إكبوريكبو ١٩٨٦). فعند الاستقلال سنة ١٩٦٣م، ورثت نيجيريا أرضا مقسمة إلى أربع مناطق إدارية، وفي سنة ١٩٦٧م أصبحت نيجيريا دولة فيدرالية تتألف من ١٢ وحدة، ثم ظهرت ولايات جديدة

فيما بعد، حتى أصبحت نيجيريا مع حلول سنة ١٩٨٣م تتألف من ٢٩ ولاية، مع اعتزام كيانات أخرى بلغ عددها ٤٨ الحصول على هذا الوضع كولايات ضمن الفيدرالية النيجيرية، وقد قبل بعضها بالفعل في الفيدرالية (إكبوريكبو ١٩٨٦)، وتمثل كل من هذه الولايات النيجيرية «ساحة للتنمية»، كما أن عواصمها تعد مراكز مؤهلة للتطور والنمو الاقتصادي. وتعد هذه التجربة النيجيرية مثالا فريدا لإطار فيدرالي دستوري يقوم على نمط مكاني متكافئ، بحيث يتيح لكل نطاق داخل الدولة الفرصة لتنفيذ خطته التنموية بالأسلوب الذي يراه. ولا شك في أن هذه التجربة تقدم صورة جديدة للتنمية الاقتصادية بقيادة الدولة. ويذكرنا هذا المثال النيجيري مرة أخرى بالفوارق في الظروف بين دول المركز ودول الأطراف، حيث نجد معنا دولة أطرافية لها تجربة في استخدام ترتيباتها الأقاليمية الدستورية بطريقة مبتكرة تماما.

إنشاء دول جديدة من خلال التقسيم

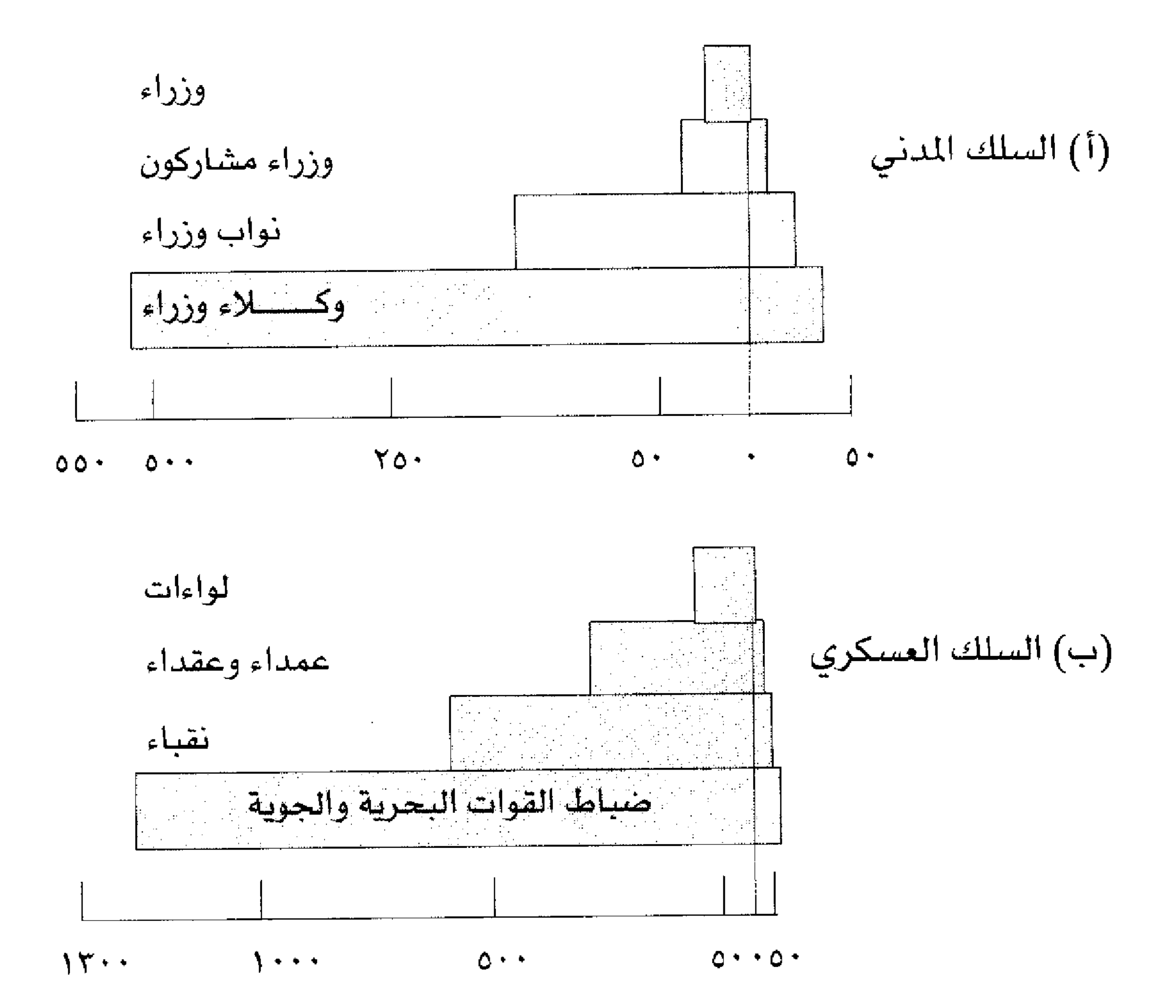
لم يقدر لجميع الأنساق الفيدرالية أن تحقق النجاح، ففي المرحلة الأخيرة من تصفية الإمبراطورية البريطانية، قامت محاولات لإنشاء فيدراليات عن طريق دمج بعض المستعمرات معا لإقامة دول مستقلة فيدرالية جديدة، ولكن هذه السياسة لم تلق نجاحا. وهذا ما وقع بالفعل في جزر الهند الغربية، وفي وسط أفريقيا، وفي شرقي أفريقيا، حيث انهارت جميع هذه الفيدراليات، ثم جاء انسلاخ سنغافورة عن ماليزيا ليكمل هذه السلسلة من الإخفاقات في السياسة البريطانية، وتفسير ما حدث من منطلق الجغرافيا السياسية التقليدية أنه لم تكن هناك فكرة واضحة في الأذهان عن إقامة دولة فيدرالية، ولذا فإن الكيانات التي خُلقت بطريقة مصطنعة ومفتعلة قد انهارت بفعل عوامل الطرد والتفكك في تلك البلدان. ولو أننا تناولنا شعار الإمبريالية البريطانية التليد، ألا وهو سياسة «فرق تسد»، ثم استبعدنا من الشعار وقت استقلال المستعمرات جزئية «تسد»، فلا يبقى من مخلفات بريطانيا في المستعمرات سوى «فرق» أو الفرقة والانقسام، وهذا ما كشفت عنه الأحداث التي وقعت في الهند وقت الاستقلال سنة ١٩٤٧م من «فرقة» ثم تقسيم بين الهند وباكستان، وذلك بعد هلاك مليون من الأنفس، وتهجير لاثني عشر مليونا من البشر من مواطنهم الأصلية.

ومنذ سنة ١٩٨٩ مع انهيار الأنظمة الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية، فعل التقسيم فعله في خريطة أوروبا: ففي دول البلطيق (لاتفيا، ولتوانيا، وإستونيا)، تفككت الفيدرالية السوفييتية إلى أجزاء منفصلة، وبعد أن فقدت خريطة العالم السياسية دولة واحدة، رزقت بأربع عشرة دولة جديدة، ولم يكن هذا هو الهم الوحيد أمام راسمي الخرائط السياسية الجديدة، فلقد جاء انقسام الفيدرالية اليوغوسلافية أيضا ليتمخض عن كيانين قديمين نشأت عنهما أربع دول سيادية جديدة، وأخيرا في سنة ١٩٩٢م، اجتاحت تشيكوسلوفاكيا عدوى التجزئة، فانقسمت إلى دولة تشيكية وأخرى سلوفاكية. والدرس المستفاد من هذه التحولات هو أن الفيدرالية لا يمكن أن تبنى إلا على قاعدة من الاقتناع والرضا الراسخين، وليس على القهر أو الإجبار. وفي غيبة هذه القاعدة، فإن التقسيم وارد إن عاجلا أو آجلا.

إن ما وقع من تقسيم في بعض الدول في السنوات الأخيرة، كان نتاجا لمناخ الميوعة السياسية التي هي من ملامح كل نقلة جيوبوليتيكية جديدة. ففي أوقات الاستقرار السياسي في ظل منظومة دولية جيوبولوتيكية راسخة، يصبح التقسيم أمرا نادر الوقوع في العالم، لأن أي تجزئة تحدث تمثل تهديدا للوضع القائم، ولهذا فإن حركات انفصالية كثيرة لم تلق تأييدا يذكر من المجتمع الدولي. كما لاحظنا في حال بيافرا على سبيل المثال. على أن العكس من ذلك قد حدث عندما انفصلت بنجلاديش عن باكستان سنة ١٩٧١م، إذ حظي هذا الانفصال بالقبول من المجتمع الدولي بعد قيامه في الحرب الباكستانية الأهلية من خلال التدخل العسكري الهندي.

وحقيقة الأمر أن باكستان القديمة بقسميها الغربي والشرقي المتباعدين جغرافيا كانت دولة ضعيفة، يفصل بين شطريها آلاف الأميال من أرض جار يناصبها العداء هو الهند. على أنه ينبغي ملاحظة أن العامل الأساسي وراء قبول المجتمع الدولي لتقسيم باكستان إلى دولتين سنة ١٩٧١م، انما يرجع إلى فشل باكستان في التسليم بنتائج الانتخابات التي وضعت الحكومة في أيدي حزب سياسي من باكستان الشرقية، القسم الأكثر سكانا، الأمر الذي فجر الضغائن الدفينة حول أساليب باكستان في التحيز الدائم لباكستان الغربية على حساب باكستان الشرقية. ويبين الشكل (٤ - ٢) أن جهاز الدولة الباكستانية القديمة، على المستويين العسكري والمدني، كان في قبضة حزب واحد في البلاد، ويعني هذا أن سياسة باكستان هي التي كانت تغذي عوامل الطرد والتفكك، مما أدى

إلى تقسيمها في نهاية الأمر إلى دولتين. وعندما تم التقسيم، لم ينظر العالم إلى دولة بنجلاديش على أنها حركة انفصالية بمعنى الكلمة، وإنما اعتبرها تصحيحا للأوضاع الموروثة عن ترسيم الحدود عند تصفية الاستعمار. وقد جاء قيام بنجلاديش حدثا استثنائيا، نظر إليه المجتمع الدولي على أنه لا يخلخل الوضع القائم. وفي غضون سنوات ثلاث اعترفت باكستان (الغربية سابقا) بالدولة الجديدة، التي اتخذت اسم بنجلاديش (باكستان الشرقية سابقا).



الشكل (٤ ـ ٢): توزيع الوظائف العليا في باكستان قبل سنة ١٩٧١م بين غربي باكستان (إلى اليسار) وشرقي باكستان (إلى اليمين)

وقد قدم وترمان (١٩٨٧:١٩٨٤) دراسة مستفيضة لعمليات التقسيم من زاوية الجغرافيا السياسية، مسترشدا بأفكار كل من هندرسون، وليباو (١٩٧٤)، وتوصل إلى وجود نمطين مختلفين تماما من الانقسام: «الأمم المنقسمة»، «والدول المقسَّمة». وبالنسبة للنمط الأول فإن الانقسام يحدث لأمة ذات وحدة ثقافية ولغوية لظروف طارئة، كما حدث لألمانيا (١٩٤٩ ـ ١٩٩٠م)، وكوريا، ومنغوليا،

والصين، وڤيتنام (١٩٥٥ ـ ١٩٧٤م). وجاء الانقسام في هذه البلدان نتيجة لعوامل خارجية، ولم تنظر إليه شعوب تلك البلدان على أنه انقسام سوف يطول العهد به. وبالفعل فقد تم توحيد كل من ڤيتنام وألمانيا، وبقي في الحالات الأخرى مفهوم الأمة الواحدة راسخا في ضمائر شعوبها برغم انشطارها إلى قسمين. أما النمط الثاني ـ أي الدولة المقسّمة ـ فينظر إليه على أنه تقسيم دائم، لأنه تم نتيجة لضغوط داخل الدولة نفسها، بسبب خلافات وفوارق جوهرية لو أنها استمرت لدمرت بنيان الدولة تماما. ومن ذلك ما وقع من انفصال بين الهند وباكستان، وفي جزيرة قبرص، وفي آيرلندة، ومن الناحية التاريخية، جاء نجاح هذا النمط من التقسيم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما غلب تيار حق تقرير المصير كمعيار لقيام الدول. وخير مثال على ذلك ما تم من تقسيم الإمبراطورية النمساوية الهنغارية العتيقة متعددة القومية إلى سبع دول جديدة. وسوف نتناول موضوع الأمة والدولة بالتفصيل في الفصل الخامس.

طبيعة الدول

جاء عرضنا لخريطة العالم السياسية حتى هذا المنعطف عرضا وصفيا، بمعنى الاهتمام بالكيفية التي رُسمت بها هذه الخريطة أكثر من اهتمامنا بالسؤال المتعلق بالحاجة إلى وجود مثل هذه الخريطة في المقام الأول. ولذا فإن القسم المتبقي من هذا الفصل سوف يركز على التناول النظري خلال استكشافنا للدوافع الكامنة وراء نشوء النظام الجامع للدول أو المنظومة الدولية.

وهمزة الوصل بين هذا القسم والقسم السابق هي النموذج الطوبولوجي للدولة ومن ثم سيكون لدينا، فيما وراء العلاقات المعتادة بين المادة التجريبية والنظرية، نموذج بسيط نسترشد به في بلورة نظرية عن مقومات الدولة. وسوف نلاحظ، من زاوية جغرافيتنا السياسية، ان نظرياتنا حول الدولة ما هي إلا تفسيرات جزئية لماهية الدولة: فقد ساد اتجاه في طرح التصورات النظرية، يركز على العلاقات الداخلية في الدولة على حساب العلاقات الدولية. ومن زاوية نموذجنا الطوبولوجي فإن هذه النظريات تبدو في أغلبها أحادية النظرة، وإحدى أوضح مميزات تحليل النظم العالمية لموضوع الدولة هي أنه سيتناول كلا الوجهين.

النظرة الأحادية: نظريات الدولة

تنطوى فكرة السيادة على افتراض دولة قائمة بالفعل، ولكن هذه الفكرة تحمل بين جنباتها علاقة من حدين: ففي أبسط مستوياتها تعرف الدولة على أساس سيادتها على رقعة أرض معينة، وهذا ما يميزها عن سائر الأشكال الأخرى من النظم البشرية. ويعرف لاسكي (١٩٣٥: ٢١-٢٢) السيادة بأنها مرهونة بالإمساك بزمام السلطة على أرض محددة المعالم. فالدولة تصدر أوامرها للكل، ولا تتلقى أوامر من أحد داخل حدودها المعترف بها؛ ولذا فإن الغزو الخارجي على يد قوة أجنبية، أو التمرد الداخلي بهدف الانفصال عن الدولة، يعد انتهاكا لهذه السيادة. وعندما تفشل الدولة في إلحاق الهزيمة بالعدو الخارجي، أو العصيان المتفجر من الداخل، فإنها تصبح عندئذ دولة عاجزة، ويكون مصيرها الضياع. وخير مثال على ذلك ما لحق بدولة بولندا، عندما قسِّمت بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي سنة ١٩٣٩م.

ومن المهم أن نفرق بين مفهومي الدولة والحكومة في بداية هذا النقاش. وبالعودة إلى لاسكي (١٩٣٥: ٢٣)، يمكن تعريف الحكومة بأنها الوكيل الأساسي عن الدولة، والقائم بتنفيذ الأمور اليومية المتعلقة بالدولة. والحكومات آليات قصيرة الأجل لإدارة الأهداف طويلة الأجل للدولة. والحكومات المتتابعة في الدولة تمثل هذه الدولة، ولكنها ليست بديلا لها؛ لأن الحكومة ليست هيئة تتمتع بالسيادة، كما هي الحال مع الدولة. وفي حين أن معارضة الحكومة تعتبر نشاطا سياسيا مشروعا، فإن معارضة الدولة تعد خيانة. وتحاول بعض الحكومات أن تظهر في أعين المواطنين كتجسيد للدولة، وذلك لكي تبرر إدانة منافسيها أو معارضيها بتهمة «الخيانة»، ولكن هذه اللعبة الحكومية تعرض الدولة لخطر بالغ من داخل حدودها، قد يؤدي إلى ظهور «دولة متمردة» داخل الدولة (ماك كول ١٩٦٩). ومعنى هذا أنه في حالة سقوط تلك الحكومة، فإن هذا سوف يعجل بالإطاحة بالدولة نفسها، كما حدث في فيتنام الجنوبية - مثلا - سنة ١٩٧٥م.

ولقد قيل إن هذا التمييز بين الدولة والحكومة ليس له دلالة علمية، لأن جميع الأمور التي تشغل الدولة تؤديها الحكومة باسمها (لاسكي ١٩٣٥: ٢٥). على أن النقطة المهمة هنا هي أن هذا التمييز مسألة نظرية، ففي العلوم السياسية والجغرافيا السياسية عادة ما ينظر إلى الحكومات من خلال نشاطها السياسي، دون توفية الإطار الأوسع وهو الدولة حقها. ولهذا فإننا نحتاج إلى نظرية عن الدولة بعيدا عن أنشطة بعينها تضطلع بها هذه الحكومة أو تلك، على أن نعود لموضوع الحكومات مرة أخرى في الفصل السادس.

قدم كونتين سكنر (١٩٧٨: ٣٥٢ ـ ٣٥٨) بحثا وصف فيه أصول المفهوم الحديث للدولة، ونجد مرة أخرى أن المفهوم الأساسي المتعلق بالدولة سيظهر لأول مرة مع ظهور الاقتصاد العالمي نفسه. إن كلمة دولة (State) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Status)، التي معناها المستخدم في العصر الوسيط هو «حالة» أو «وضع» المملكة. أما فكرة وجود سلطة عامة منفصلة عن الحاكم والمحكومين بمعنى السلطة السياسية العليا، فهذا أمر لم تعرفه العصور الوسطى أو العصور التي سبقتها، وإنما تطور المفهوم الحديث للدولة عن هذا الاستخدام الوسيطي خلال القرن السادس عشر، عندما كانت كل من فرنسا وإنجلترا تملكان الصلاحيات التي تؤهل كل منهما لبناء دولة حديثة (سكنر ١٩٧٨)، حيث توافر نظام حكم مركزي، وبيروقراطية عالية الكفاءة، داخل حدود واضحة المعالم. وقد ترسخ مفهوم الدولة الحديثة في هذين البلدين مع نهاية القرن السادس عشر، ويمكن القول إنه بداية من تلك الفترة بدأ التحليل السياسي الحديث لطبيعة الدولة.

ويرجع الفضل إلى كل من كلارك ودير (١٩٨٤) في تقييمهما الشامل لمختلف النظريات الحديثة عن الدولة، فهما يعددان ثماني عشرة نظرية، ثم يختزلانها إلى نمطين من التحليل: نظريات عن الدولة في ظل النظام الرأسمالي، ثم نظريات عن الدولة الرأسمالية. ويعالج النمط الأول أداء الدولة وأنشطتها في عصر الرأسمالية، وهي غالبا في تلك الأوضاع دولة ليبرالية أو محافظة. أما في النمط الثاني، فتدخل العلاقات الاقتصادية للرأسمالية في عملية التحليل السياسي.

نظريات حول الدولة المحايدة في ظل النظام الرأسمالي

تبدو لنا الدولة، في دول المركز في عالمنا الحديث، بوصفها المورِّد للسلع والخدمات العامة (كلارك، ودير ١٩٨٤ :١٨ـ١٩). وقد أعد تيتز (١٩٦٨) قائمة مختصرة بحاجات المواطن التي توفرها له الدولة منذ مولده حتى مماته، ليبين إلى أي حد باتت حياتنا الحديثة تعتمد على ما تقدمه لنا الدولة من خدمات في التعليم والعلاج والأمن والمطافئ، والتخلص من القمامة، والخدمات البريدية الخ .. وتهتم دراسات كثيرة، في حقل الجغرافيا السياسية، بقياس كفاءة هذه الخدمات،وإبراز أكثر مناطق العالم خدمية لشعوبها (ماسام ١٩٧٥).

ومن الأمور المهمة أيضا في حياة المواطنين اليومية، دور الدولة كمنظِّم ومقدم تسهيلات، وتلك هي النظرية الثانية التي يشير اليها كلارك وديرو ـ المتعلقة بإدارة الدولة للسياسات الاقتصادية وسياسات ـ دعم الانتعاش

الاقتصادي وسياسات دعم الانتعاش الاقتصادي داخل البلاد. كما أن الدولة هي المسؤولة عن توفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل العجلة الاقتصادية: بإقامة المرافق والطرق والسكك الحديدية، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وما شاكلها (جونستون.13: 1982a). ويهتم المشتغلون بالجغرافيا السياسية بهذه الخدمات، لأنها وثيقة الصلة بالتكامل المكاني للدولة.

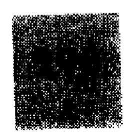
ومن أهم النظريات عن الدولة في ظل الرأسمالية، تلك التي تضع الدولة في وضع «المحكّم» (كلارك، ودير ١٩٨٤:٢١ - جونستون أ ١٩٨٢: ١٢ و١٣)، بمعنى أن تتخذ الدولة موقعا يتعالى على الصراعات الدائرة في قلب المجتمع، ومن هذا الموقع يمكنها أن تتصرف كحكم محايد في فض المنازعات والصراعات داخل المجتمع. وتحكم هذه النظرية أغلب الممارسات السياسية داخل دول المركز في الاقتصاد العالمي، فالأحزاب السياسية في البلدان التي تتم فيها الانتخابات على قاعدة التنافس الحر، عادة ما ينظر إلى الدولة فيها على أنها مؤسسة محايدة. وفي جميع الأحوال، لا يعني كسب جولة انتخابية وتشكيل الحكومة بالنسبة للأحزاب انتصارا حقيقا، لو أن الدولة وقفت تحول دون تنفيذ حكومة ما لبرنامجها السياسي. ويقدم كوتس (١٩٧٥:١٤٢) مثالا موضحا لهذا الافتراض من تاريخ حزب العمال البريطاني: فلقد شبه هارولد ولسون، رئيس الوزراء من حزب العمال في الستينيات والسبعينيات، الدولة بالسيارة، قائلا إن من يكسب الانتخابات يحصل على مفتاح تحريك السيارة، ويحق له الجلوس في مقعد القيادة، ثم يوجه السيارة إما في اتجاه اليسار وإما في اتجاه اليمين. وهذه الأفكار في صيغة الأكثر تعقيدا، تشكل فيها مفردات كنظرية تعددية عن الدولة، وهو سنناقشه في القسم التالي بمزيد من التفصيل.

ويتمثل أحد أسباب قبول أحزاب اليسار للنظريات المتعلقة بالدولة في ظل النظام الرأسمالي في أنها تمكنهم من ترجمة الكثير من آرائهم على أرض الواقع. ويشبه كلارك ودير (١٩٨٤:٢٠) الدولة في ظل الأوضاع الرأسمالية «بالمهندس الاجتماعي»، بمعنى اضطلاع الدولة بمهمة تحقيق درجات من العدالة الاجتماعية داخل مجتمعها. وهذا ما اصطلح على تعريفه بدولة «الرعاية الاجتماعية»، وكنا قد لاحظنا من قبل أن عملية إنشائها يمكن أن تتمثل في الإمبريالية الاجتماعية من أعلى السلم إضافة إلى ضغوط الطبقات الكادحة بين أسفل السلم. وقد اكتسبت «جغرافيا الرعاية الاجتماعية»، المعنية بأوجه التفاوت المكاني، حيزا متزايدا في الجغرافيا السياسية المعاصرة (كوكس ١٩٧٩).

ويضيف جونستون (١٩٨٢أ: ١٢٩) مقولة أخرى للدولة بوصفها مصدر الحماية للمواطنين، وهو بذلك يجمع بين نظرية «الخدمات العامة» لكلارك ودير، ودور «الهندسة الاجتماعية»، مع إشارة أوضح «للوظيفة البوليسية». وهذه النقطة الأخيرة بالغة الأهمية؛ لأن معظم النظريات عن الدولة في ظل الرأسمالية عادة ما تغفل دور الدولة في تصريف أمورها بطرق جبرية. وهذا ما يجعل الدولة شكلا مختلفا عن سائر النظم الاجتماعية الأخرى، وتتضح هذه السياسة الجبرية بشكل خاص في دول الأطراف في سياسات القمع ضد المواطنين. وخلاصة القول أن النظريات عن الدولة في ظل الرأسمالية، تتسم بالانحياز الواضح لدول المركز. كما أنها تبدو سطحية في وصفها لوظائف الدولة. ولا يعني هذا أن ما يقال عن أداء دول المركز ليس واقعيا. وإنما مكمن القصور في هذه النظريات أنها تنصرف إلى رصد الأداءات السطحية للدولة؛ ولهذا فإن الماركسيين يصفون هذه النظريات بأنها تبقى عند السطح دون أن تتغلغل في الواقع الاجتماعي الكامن خلف هذه المظاهر (كلارك ودير ١٩٨٤ :٨).

وفي الفترة الأخيرة، تقدم موقف كلارك ودير خطوة إلى الأمام من خلال باحثين في الجغرافية السياسية، استخدموا «تحليل الخطاب» في محاولة لتوصيف الواقع الاجتماعي، الذي يحكم الظواهر المجتمعية، ويخضع نهج «تحليل الخطاب» عبارات وأقوال السياسين، والمحامين، والصحفيين، وغيرهم من صنّاع الرأي للمساءلة، ويحاول الكشف عن الواقع الكامن خلف مفردات الخطاب. وفيما يتعلق بالأقوال أو العبارات المتعلقة بالدولة، وجد أن الشخصيات السياسية تميل - لمصلحة استخدام جهاز الدولة لما فيه خدمة مصالح رأس المال - إلى تصوير أداء الدولة وممارساتها بعبارات محايدة (مثل: موفّر تسهيلات، منظّم، محكّم). وسوف نستخدم هنا معالجة نيكولاس بلوملي Nicholas Blomley لإضراب عمال المناجم في بريطانيا عام ١٩٨٤ لتوضيح الكيفية التي صورت بها الدولة بوصفها مؤسسة محايدة، في الوقت الذي استخدمت فيه لتقويض دعائم أقوى نقابة في بريطانية، أي النقابة الوطنية لعمال المناجم (NUM).

لقد مثل إضراب عمال المناجم معركة إستراتيجية أساسية في إطار مسعى مارجريت تاتشر لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع البريطانيين. وكانت عملية الإضراب المنظمة جيدا لنقابتهم عام ١٩٧٢ خلال إضراب الفحم قد هزت بعنف الحكومة السابقة للمحافظين، وأدت إلى سقوطها في النهاية. وفي أعقاب إعادة



انتخاب المحافظين عام ١٩٧٩، وضعوا خططا من أجل مواجهة جديدة مع النقابة، شملت خططا لتخزين الفحم واستيراده، وخطط طوارئ قومية لتعبئة قوات الشرطة المحلية في جماعات صغيرة متنقلة، يمكنها التصدي لعمال المناجم المضربين في أي مكان في البلاد. وكانت النقابة أقل استعدادا آنئذ للقيام بإضراب، وتراجع أداؤها فيما يتعلق بتكتيلها فى تنظيم عملية الإضراب والمرابطة على الأبواب مقارنة بنجاحها عام ١٩٧٢. وكان تكتيك «المرابطة» الثانوية و«المرابط الطائر» قد أثبت دوره الحاسم فى المواجهات البدنية والخطابية خلال الإضراب، ويمثل أسلوب «المرابطة الثانوية» تكتيكا ـ لتوسيع القاعدة الجغرافية لنزاع ما ـ وهو يعني، عمليا، نشر مساحة الإضراب باستخدام الإقناع المباشر و (أو) التهديد من أجل ترغيب/ترهيب غير المضربين. وفى هذه الحالة، كانت تستهدف المناجم ومصانع معالجة الفحم الأخرى، وقد شكلت وحدات الشرطة المتنقلة من أجل مثل هذه المرابطة عند الأبواب. لقد تمثلت الدوافع الكامنة وراء الإضراب في مسعى حكومة المحافظين إلى جعل الاقتصاد البريطاني أكثر ارتباطا بالسوق، من خلال تحجيم وخصخصة الصناعات المؤممة مثل صناعة الفحم. وهذه السياسات تجد موقعها في المصفوفة المعلوماتية الزمانية المكانية، التي طرحناها في موضع سابق (انظر الجدول ١ ـ١) بوصفها أمثلة لإعادة هيكلة من المرحلة (ب). والواقع أن إضراب عمال الفحم الأخير على المستوى القومي، كان ضمن إطار المرحلة (ب) السابقة (عام ١٩٢٦). فقد من صناعة الفحم البريطانية صناعة قومية تقليدية كان يتعين «تدويلها» من أجل خفض التكلفة، وكان على محطات القوى الكهربائية البريطانية أن تستخدم الفحم الأرخص سعرا المتاح في السوق العالمية، سواء من أوروبا الوسطى أو الشرقية حيث ينتجه عمال أرخص أجرا، أو من أستراليا، حيث الصناعة أكثر مكننة، والفحم يستخرج من مواقع أقرب للسطح، وكانت هذه الإستراتيجية مثالا في نطاق الدولة لما سيطلق عليه في وقت لاحق العولمة الاقتصادية.

لقد تمثل أحد أوجه الضعف الرئيسية في مقاومة هذه «العولمة» في جغرافية هذه المقاومة. فالتأييد المتفاوت للإضراب عبر مناجم الفحم المختلفة في بريطانيا العظمى، كانت بمنزلة «كعب أخيل» المضربين، فتأييد الإضراب كان في أقوي درجاته، في مناجم «كنت» وجنوب ويلز واسكتلندا، ويوركشاير وجنوب شرق إنجلترا، على أن ١٥ ٪ فحسب من عمال المناجم في مقاطعات الوسط وركشاير، ونوتنجهامشير، وجنوب دربشاير شاركوا في الإضراب في بدايته

(بلوملي ١٩٩٤: ١٥٤)، فالإحجام عن الإضراب في نوتنجهامشاير كان منحى ثابتا في الممارسات النقابية المحلية التقليدية التوجه، والأقل اتصافا بالطابع السياسي مقارنة بالنقابة القومية (كانت برمنجهامشاير مركز مقاومة إضراب عام ١٩٢٦) وأكثر اهتماما بالشواغل، لذلك اتجه «مجلس الفحم القومي» حديثا إلى تركيز أكبر قدر من استثماراته في نوتنجهامشاير المحلية (جريفيث وجونسون ١٩٩١) وتمثلت النتيجة في سياسة «فرق تسد» جغرافية، كما أقرّ إيان ماكروجر - رئيس مجلس الفحم القومي في وقت لاحق: «إذا ما استطعنا الحفاظ على استمرارية حقل الفحم الشاسع والمزدهر هذا، فلن يكن لدي أي شك في أننا، ومهما طال الوقت، سنحقق النجاح». (ماكروجر ١٩٨٦ مأخوذ عن بلوملي ١٩٨٤:١٥٥). وهكذا أصبحت نوتنجهامشاير الهدف الرئيسي للمرابطين الثانويين، في حين كثف مجلس الفحم القومي جهوده - بمساعدة الشرطة - للحفاظ على استمرارية العمل في هذه المواقع خلال الإضراب. وتمكنت الشرطة، من خلال فرض نظام دقيق وواسع من حواجز الطرق، من إحكام إغلاق مداخل موقع الإنتاج لمنع عمال المناجم من الحقول الأخرى من دخول نوتنجهامشاير والمرابطة عند الأبواب.

فلندرس الآن هذا الوضع من زاوية الدولة ومفردات الخطاب المستخدمة في تبرير أفعالها - وسنبدأ بملاحظة أن الدولة كانت، بأي معيار قابل للتفسير، لاعبا مؤثرا، وليس السبب في ذلك فقط أن صناعة الفحم تابعة لقطاع الدولة؛ ومن ثم كانت إدارتها معينة من قبل الدولة - فهناك عناصر أخرى من جهاز الدولة جُلبت لمواجهة المضربين، والشرطة بوجه خاص، وكذلك السلطة القضائية بالنسبة لمن ألقي القبض عليهم، التي دعمت وساندت أساليب الشرطة. على أن الخطاب المستخدم من قبل ماكجروجر وسياسيي الحكومة صوّر الدولة على أنها محكّم محايد يطبق سياسات للصالح العام ضد «العدو الكامن هناك»، أي عمال المناجم، وداومت الحكومة ومجلس الفحم القومي على الرجوع إلى التعريف الليبرالي لـ «حق العمل» من أجل تبرير المشروعية المريبة لحواجز الطريق المنصوبة من قبل الشرطة. وعلى هذا النحو أصبح ينظر إلى أفعال الشرطة على أنها التطبيق اللازم لدور الدولة كمحكِّم محايد: فلكل الناس حق في العمل، وعلى الدولة أن تتحرك لمنع تكتيكات مرابطي البوابات المتمرِّدين.

ولقد جاء الجانب الساخر في هذا الطرح مثيرا جدا في ضوء سياسات الحكومة الساعية إلى مصادرة «الحق في العمل» بالنسبة للألوف من عمال المناجم عبر إغلاقات المواقع. ومثل هذا التناقض مثال نموذجي للتفسير

الليبرالي المتطرف (بمعنى التركيز الشديد على الفرد) «للحق في العمل». فهذه الوجهة من النظر ترى وضع العامل الفرد على أنه ينطوي على الحرية في اختيار أن يعمل داخل سوق عمل غير مقيدة (بلوملي ١٩٩٤). غير أن المجتمع لا يتألف من أفراد يذهبون إلى العمل فحسب، بل هو يشمل أيضا التزامات وارتباطات ناشئة بين الأفراد في إطار بنى تُسمّى مجتمعات محلية. ذلك كان أساس النظرة الأكثر جماعية لمجلس الفحم القومي «للحق في العمل». على أن ترويج خطاب يؤكد النظرة الليبرالية لحق العمل، ساعد على رسم صورة للدولة بوصفها محكما محايدا في الوقت الذي تسهل فيه، في واقع الأمر، عملية تراكم رأس المال عبر إعادة الهيكلة.

إن هذا المثال المتعلق بسياسات الدولة وألوان الخطاب الحكومي المرتبطة بها خلال إضراب عمال المناجم في بريطانيا، يوفر لنا ما يكفي من الأسباب للشك في حيادية الدولة بوصفها مقدم تسهيلات، وحاميا، ومحكما، وبالنظر إلى أن الشرطة أحضرت ضباطا من كل مناطق البلاد، منحية جانبا كوادر الشرطة المحلية، فقد عايشت المجتمعات المحلية شعورا بأن هناك قوة محتملة غريبة داخل بلادها. ويمكن أن نجد شعورا مشابها لذلك في الولايات المتحدة بالنسبة للإدارات الفيدرالية ـ انظر في ذلك الجدل الحديث الذي أثاره أندرو كيربي (١٩٩٧) ـ، وينتهي بنا كل هذا إلى حقيقة مؤداها أن اعتبار الدولة عنصرا محايدا تصور بالغ السذاجة، فالدولة، بوصفها معقلا للسلطة، لا يمكن لها أن تبقى خارج السياسة، سواء نظرنا إليها على أنها تتصرف بصورة خيّرة أو شريرة.

نظريات حول الدولة الرأسمالية

لم تكن عملية تطوير نظرية «سياسية» حول الدولة بالأمر السهل. وعلى الرغم من أن الدراسات التجريبية المفصلة، كالتي عرضنا لبعضها هنا، ربما فندت الفرضية المتعلقة بحيادية الدولة، إلا أنها لم توفر ، بصورة مباشرة، فرضية بديلة. وفي أسوأ الاحتمالات، فإن هذه الدراسات يمكن أن تؤدي إلى عدد وافر من نظريات المؤامرة، كما هي الحال مع الجماعات «الوطنية» الأمريكية، التي تمثل نوعا من البارانويا الاجتماعية، وليس نظرية اجتماعية جادة. وفيما يتعلق بهذ الأخيرة، فقد تحول العلماء الاجتماعيون، خلال العقود الأخيرة، إلى النظريات الماركسية، التي توفر نموذجا صراعيا للمجتمع، للدولة

فيه مشاركة جوهرية. وعلى النقيض من الدولة المحايدة والتفكير القائم على فكرة المؤامرة الجزئية، وفرت هذه المدرسة نظريات حول الدولة الرأسمالية. على أن هذه النظريات لم تخل أيضا ـ كما سنرى ـ من مشكلاتها الخاصة.

من المعروف أن ماركس نفسه لم يطور أبدا نظرية حول الدولة، وإن مثل ذلك مشروع ظل يشغله لفترة ولكنه لم يكمله. لذلك فإن النظرية الماركسية حول الدولة كانت من إنتاج أتباعه، وذلك ما أدى بالضرورة إلى وجود تفسيرات متباينة لما يمكن أن تقوله مثل هذه النظرية، ومن ثم فليست هناك «نظرية» عن الدولة ، وإنما هناك «نظريات» ماركسية حول الدولة. وفي نقاشنا التالي سوف ندرس كلا من أوجه الاختلاف والتشابه للعدد المحدود من هذه النظريات، الذي اكتسب حضورا في حقل الجغرافيا السياسية. وسنبدأ ذلك بوصف موجز للموقف الماركسي الأصلي قبل الانتقال إلى عرض ثلاثة أنواع من الطرح تحيط بالمحاولات الحديثة من قبل الماركسيين «لعصرنة» نظريتهم. وأخيرا، سنقدم مجموعة واحدة من الأفكار ترتبط، بوجه خاص، بمنظور قائم على نهج النظم العالمية في تناول قضايا الجغرافيا السياسية.

لقد ترك ماركس وفرة من المادة الخام عبر كتاباته السياسية الغزيرة، ليصوغ منها أتباعه نظرياتهم حول الدولة. وهناك فكرتان سادتا الفكر السياسي الماركسي: أولاهما ـ وقد وردت في «البيان الشيوعي» ١٨٤٨ ـ نبذت الدولة بوصفها مجرد «لجنة لإدارة الشؤون المشتركة لمجموع الطبقة البورجوازية». والفكرة الثانية تقوم على «نموذج البنية الفوقية» للمجتمع، حيث يستخدم هذا التشبيه الهندسي في وصف أساس للعلاقات الاقتصادية تتبني عليه البنية الفوقية الأيديولوجية والسياسية. والحق أنه من العسير أن نوفق بين هاتين الفكرتين الماركسيتين وطبيعة الدولة الحديثة، ذلك لأننا لو سلمنا بهما، فإن هذا سوف يقودنا إلى ابتسار لكل الأساليب الحديثة وللدولة نفسها إلى مجرد ردود أفعال اقتصادية فقط. ومثل هذا الابتسار هو ما اصطلح عليه بمسمى النزعة «الاقتصادية» (Economism) ويقول هنت (١٩٨٠: ١٠) في نقده لنظرية لينين عن الدولة، أن لينين يفترض وجود علاقة قوية بين مراحل النمو الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل التنافس الرأسمالي، تتخذ الدولة شكل الديموقراطية البرلمانية، والعسكرية البيروقراطية، تماشيا مع نظام الاحتكار الرأسمالي. وهذه النظم هي التي تمهد لظهور الاشتراكية، حيث تحل «ديكتاتورية البروليتاريا» محل هذه النظم

البالية. ويضيف الماركسيون شكلا آخر من أشكال هذه الدول، هو «الدولة الرأسمالية الاحتكارية» (جيسوب ١٩٨٢)، حيث تتشابك الجوانب الاقتصادية والسياسية في حقبة تاريخية معينة. وهذه النظريات الماركسية جميعا تعادل شكل الدولة بالقاعدة الاقتصادية السائدة فيها ـ طبقا لمفهوم لينين ـ وهذا ما سميناه من تونا بالنزعة الاقتصادية. وبطبيعة الحال فإن هذا النموذج ليس أقل تطورية من النظرية «العضوية» التي قدمها روستو عن مراحل النمو الاقتصادي للدولة (ولارشتاين: ١٩٧٤ب). والجدير ملاحظته أن جل الكتاب الماركسيين الجدد ينأون عن مثل هذه التحليلات المخلة في تبسيطاتها (هنت ١٩٨٠)، ومع ذلك فذلك هو الميراث بالنسبة للنظريات الماركسية الحديثة. وقد أصبحت المشكلة الأساسية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين المعاصريين، تتمثل في كيف. يمكن تحدي النزعة الاقتصادية دون فقد الأساس المادي الأساسي في فكر ماركس.

بدأ الاهتمام بالنظريات الماركسية حول الدولة في مجال العلوم الاجتماعية في العالم الناطق بالإنجليزية مع ظهور كتاب رالف ميليبلد «الدولة في ظل المجتمع الرأسمالي» (١٩٦٩)، والذي نشره كحملة مضادة لنظرية «التعددية» السائدة آنذاك عن الدولة في مجال العلوم السياسية. وتجعل هذه النظرية «التعددية» وظيفة الدولة كوظيفة «الحكَم»، الذي يفصل في الخصومات التي تنشب بين الأطراف المتصارعة، والمصالح المتداخلة، وذلك في تسويتها للمشكلات في مجالات الصناعة والزراعة والعقارات وما شاكلها. وهذه التسوية للمشكلات ترتكز على إقامة توزانات بين المصالح المتباينة، وذلك وفقا لاختلاف الحكومات المتعاقبة في الدولة. وفي جميع الأحوال، تبقى الدولة تعددية الطابع، وقادرة على التجاوب مع المصالح المتباينة للمجتمع، مهما كانت سعة هذه المصالح، وتعاقب الحكومات. وهذه النظرية التعددية تمثل النقيض للنظرية الماركسية التي تقوم على فكرة الصراع الطبقي. ومع ذلك تشترك نظرية التعددية والنظريات الأخرى غير الماركسية عن الدولة في أمرين أساسيين: فهي من ناحية تنظر إلى الدولة كأنها جهة محايدة، أو هيئة عليا تتعالى على السياسات اليومية، التي تتكفل بها مختلف المؤسسات والقوى الاجتماعية. ففي دول غرب أوروبا ـ مثلا ـ يفترض أن الحزب الذي يفوز في الانتخابات، سواء كان من حزب العمال أو الديموقراطيين الاشتراكيين، يصبح في مقدوره تنفيذ برنامجه السياسي، وتصبح الدولة طوع بنانه. ومن ناحية أخرى، فإن هذه النظريات تنظر إلى المجالات السياسية في معزل عن الجوانب الاقتصادية للمجتمع. والواقع أن العلوم

السياسية تؤكد على الفصل بين أمور السياسة وقضايا الاقتصاد، وتجعل لكل منهما مسارا ذاتيا كمنظومة مستقلة (وهذا ما كنا قد عرضنا له في الفصل الثاني). وخلاصة القول أن معطيات نظريات التعددية عن الدولة تبدو عقيمة في فهم طبيعة الدولة، كما أن النزعة الاقتصادية الماركسية تعاني القصور نفسه.

وتبدو لنا النظريتان وكأنهما حدان متعاكسان لمقياس يقيس مدى استقلالية الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي. ففي حين أن النزعة الاقتصادية لا تسمح بشيء من الاستقلالية المفترضة، نجد أن الحد السياسي يفصح عن استقلالية مطلقة. وبين الحدين نجد درجات متفاوتة من الاستقلالية النسبية، حيث لا تحدد السياسية تبعا للعوامل الاقتصادية، وإن كانت ليست مستقلة عنها تماما، ولقد وضعت التحليلات الماركسية الحديثة ثقلها على هذه الدرجات المتفاوتة من الاستقلالية النسبية» في هذا المقياس. ومن هذه المنطقة ذاتها جاء هجوم ميليباند على نظرية التعددية: إن قوام نظرية التعددية الذي ترتكز عليه هو العملية الانتخابية الديموقراطية. ففي سنة ١٨٤٨ ربما كانت الدولة في غرب أوروبا تبدو أشبه ما تكون بمؤسسة لطبقة واحدة.

على أنه مع إدخال الإصلاحات الانتخابية وتوسيع دائرة الحق الانتخابي، اتسمت هذه الدولة بصبغة ديموقراطية ليبرالية قريبة الشبه بنموذج الدولة التعددية. وسوف نعرض لموضوع الديموقراطية، الليبرالية بشيء من التفصيل في الفصل الخامس، أما هنا فيعنينا تفهم النقد الذي وجهه ميليباند لنموذج الدولة التعددية: يعتمد منهج ميليباند على المادة التي جمعها عن الصفوة في الدول الحديثة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ثم يبين أنهم جميعا ينتمون إلى أصول طبقية واحدة، إما من خلال الروابط العائلية، وإما التعليم المشترك، وإما المصالح المشتركة. ثم يخرج بنتيجة مؤداها أن طبقة واحدة بعينها هي التي كانت تهيمن على المجتمع، لا ينافسها أحد، وهي قادرة على التلاعب بأجهزة الدولة بغض النظر عن نوع الحكومة التي تشغل كراسي الحكم. وهذا الوضع هو ما اصطلح على تسميته بنظرية «الدولة الواسطة» أو «الأداة»، بمعنى صيرورة الدولة أداة في أيدي أهل الصفوة من الطبقة المهيمنة. وهذه النظرية تقوض تماما نظرية الدولة المحايدة التعددية.

وقد أثارت نظرية ميليباند معارضة قوية من قبل بولنتزاس ١٩٦٩ بشأن كيفية صياغة نظرية ماركسية عن الدولة على قواعد لم يضعها الماركسيون أنفسهم. ولا يعترض بولنتزاس على المنهج الإمبيريقي الذي اتبعه ميليباند، فليس العيب في

المنهج في حد ذاته، وإنما يكمن الخطأ في إقحام هذا المنهج في النظرية الماركسية. ويعتقد بولنتزاس أن ميليباند قد ابتسر الموضوع في وصف أدوار بعينها داخل أجهزة الدولة، مع بحث الروابط بين الأفراد الذين يقومون بهذه الأدوار، وهذا البحث في الروابط الشخصية بين هؤلاء الأفراد يشي بفكرة التعددية التي يهاجمها ميليباند، وهذه الروابط ليست في حاجة إلى إثبات صحتها أو بطلانها إمبريقيا. ويقول بولنتزاس إنه لا يمكن الحكم على دولة بأنها رأسمالية لمجرد أن طبقة معينة ذات روابط رأسمالية تسيطر على الدولة لتحقيق مصالحها الرأسمالية، ذلك لأن الدولة تكون رأسمالية عندما تتبع النمط الرأسمالي في الإنتاج، وهذا يجعل حركة الدولة محدودة، بحيث لا يصبح أمامها خيار سوى أن تمتثل لمتطلبات رأس المال وآلياته، ولا يغير من هذه الصفة الأساسية للدولة مجرد تبنيها لسياسة ديموقراطية ليبرالية. وهذا منطق الأمور الذي لا يحتاج إلى تجريب إمبريقي لإثبات صحته، كما أن هذه البنية لا يمكن أن تبتسر إلى مجرد الارتكاز على العامل الاقتصادي وحده (النزعة الاقتصادية). ومع هذا، فإن بولنتزاس يتفق مع ميليباند في وجود درجة من الاستقلالية النسبية على المستوى السياسي، عندما ترتكز الدولة على القاعدة الاقتصادية فقط في نهاية المطاف.

ولقد انتقل هذا الجدل بين ميليباند وبولنتزاس إلى ساحة الجغرافيا على يد دير وكلارك (١٩٧٨). وفي الوقت نفسه تقريبا - ظهرت كتابات الماركسيين الجدد في ألمانيا الغربية، الذين عرفوا باسم «الاشتقاقيين» أو «التأصيليين» (هولواي وبيكيوتو ١٩٧٨) لتفنيد آراء كل من ميليباند وبولنتزاس. يرفض «الاشتقاقيون» فكرة «الاستقلالية النسبية»، لأن افتراض وجودها يعني التسليم بالفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية، ويعني استبعاد البعد السياسي في عمليات التراكم الرأسمالي. ويعتقد هؤلاء أن النقطة الجوهرية ليست في درجة الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية، وإنما في الأسباب التي قد تؤدي إلى هذا الفصل في المجتمع الرأسمالي. وليس في مقدور التحليلات التي قدمها كل من ميليباند أو بولنتزاس - رغم اختلافهما - أن تبرز هذه الأسباب لأنهما قد تخليا عن النظرية الكلية الشاملة لمنظومة الاقتصاد السياسي. ولهذا يرجع هؤلاء الكتاب الألمان إلى الأفكار التي قال بها ماركس في كتابه «رأس المال»، لاشتقاق ما كان يدور في رأس ماركس عن طبيعة الدولة. وقد توصلوا إلى أن وضع التنافس الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي يحتاج إلى مؤازرة من الدولة للحفاظ على

التوازن. وقد تضطر الدولة في هذا المناخ إلى انتهاج سياسات للرعاية الاجتماعية للطبقات الكادحة. وقد تبدو هذه السياسات من الظاهر مناقضة للنظام الرأسمالي، ولكنها في حقيقة الأمر سياسات مقصودة لضمان الحفاظ على أيد عاملة صحية وماهرة ومتعاقبة لمصلحة رأس المال على مدى الأجيال. وقد يفسر البعض هذا الموقف للدولة وكأنها في موقف الحيدة، متجاوزة الصراعات السياسية بين أصحاب رأس المال والطبقة العاملة، ولكن هذا غير صحيح.

هذا وقد طرح دير وكلارك (١٩٧٨)، مسترشدين بأفكار كان قد طرحها جولد ورفاقه (١٩٧٥)، رؤية ماركسية أخرى عن الدولة بمعنى أنها «أيديولوجية». ومع أن جميع النظريات الماركسية تقوم على الأيديولوجية، إلا أن الأيديولوجية التي تقوم على فكرة تعمد الدولة انتهاج سياسة «المداراة» أو «التعمية»، بمعنى التستر على الصراع الطبقي داخل المجتمع تحت قناع أيديولوجي زائف من الإجماع الوطني (راجع الفصل الأول). ويرتبط هذا بما ورد عند جرامشي ومدرسته (جيسوب ١٩٨٢) عن مفهوم الهيمنة، بمعنى سيادة الأفكار السياسية والثقافية والأخلاقية، التي تفرضها الطبقة الحاكمة لتطويع الطبقات المحكومة (جيسوب ١٩٨٢:١٧). فإلى جانب أجهزة الدولة القمعية (من شرطة وجيش وقضاء... إلخ) هناك أجهزة الدولة الأيديولوجية في مجالات التعليم، والإعلام ووسائل الترفيه وغيرها من الوسائل، التي يتم خلالها استئناس الطبقات المحكومة. مع ضرورة ملاحظة أن هذه المهام الأيديولوجية لا تضطلع بها الإدارات الحكومية، فلقد كانت سيادة الدولة، تاريخيا، ترتكز على تسييس قوى أخرى مؤثرة داخل المجتمع، ممثلة في الأعيان والوجهاء في الأقاليم، وفي رجالات الكنيسة الذين يبشرون بتعاليم العقيدة (الكاثوليكية على سبيل المثال)، ويمثل هؤلاء وأولاء خطورة على الدولة إن هي فشلت في استقطابهم. وبالنسبة للكنيسة، عمدت الدولة في أوروبا إلى إضفاء طابع القومية على سكانها، وسحب البساط من تحت قدمي الكهنوت، وذلك بأن حولت المقررات الدينية في المدارس إلى صيغة أيديولوجية تخدم سيادة الدولة. وبهذا المزيج الناجح من القمع والهيمنة ظهرت على الساحة «الدولة المتكاملة»، وهنا نجد موازيا أو مقابلا لنظريتنا حول التكامل الإقليمي ومفهوم الدولة وما تمثله بالنسبة للمواطنين على قواعد ثقافية وأيقونوغرافية (كما أوضحنا في موضع سابق). على أن فكرة جرامشي عن الهيمنة تتسم بعمومية زائدة، كما أنها مشتقة من الأساس الطبقي

للدولة. وفي هذا الطرح تبقى مقولة ماركس الشهيرة عام ١٨٤٨ بأن الدولة إن هي إلا «لجنة لرعاية مصالح الطبقة البورجوازية» محتفظة بصدقيتها بوجه عام، ويبقى الفارق بين زمنها (١٨٤٨) وأيامنا متعلقا بالتوزان النسبي المتغير بين أدوات السيطرة القمعية والأيديولوجية.

من الواضح أن من الصعوبة بمكان تلخيص هذا الكم الهائل من الدراسات حول النظريات الماركسية عن الدولة في صفحات متعددة (شورت ١٩٨٢:١٠٩)، وتزداد الصعوبة عندما نتناول هذه الدراسات تناولا نقديا. ولعل هذا يغفر لنا أننا لم نوف هؤلاء الكتاب حقهم الكامل في هذا العرض المختصر، فعلى سبيل المثال تقدم دراسة ميليباند الأصلية (١٩٦٩) مناقشة ممتعة لأيديولوجية السيادة الطبقية، أما آراء بولنتزاس فهي غاية في الثراء، ولكنا عرجنا عليها فقط في نقاط ردوده على آراء ميليباند برغم أن جيسوب (١٩٨٢) يعتقد أن أفكار بولنتزاس تمثل أعظم ما كتب عن النظرية الماركسية الجديدة حول الدولة (للمزيد راجع جيسوب ١٩٨٢). أما كلارك ودير (١٩٨٤) فقد انصب اهتمامهما على أجهزة الدولة المختلفة وطريقة أدائها.

إن العرض السابق لمختلف النظريات عن الدولة يكشف لنا عن وجوه النقص التي تشوبها، وذلك من منظور تحليل النظم العالمية: فلقد انكفأ لينين داخل نطاق النزعة الاقتصادية، أما الذين تصدوا لنقد هذه النظرية اللينينية فقد طرحوا آراء مختلفة، لكنهم لم يعالجوا المشكلة المتعلقة بتطورية لينين. ومع أننا مضينا بعيدا بالنقاش عن النزعة الاقتصادية الفجة، فإن أغلب التحليلات التي سبق عرضها تظل هي الأخرى منكفئة عند المستوى نفسه، وعليه فسوف نستعين في القسم التالي ببعض الأفكار الماركسية، لكننا سنطبقها من زاوية نموذجنا الطوبولوجي، الذي ينظر إلى الدولة من زاويتين في آن واحد: الداخل والخارج.

رؤية من الاتجاهين: نظرية عن الدول

إن ما يعنينا في دراسة المجال السياسي ليس الدولة في حد ذاتها، وإنما المنظومة الكبرى الشاملة التي تبحث في علاقات دول العالم، واحدتها مع الأخريات، أي أننا في حاجة إلى رؤية تعددية وليست أحادية. ولقد اتضح لنا من العرض السابق أن النظريات الخاصة بالدولة لم تسعفنا بهذه الأبعاد، ذلك أن النظرة إلى الداخل في قلب الدولة لفهم العلاقات المدنية بين أفراد المجتمع،

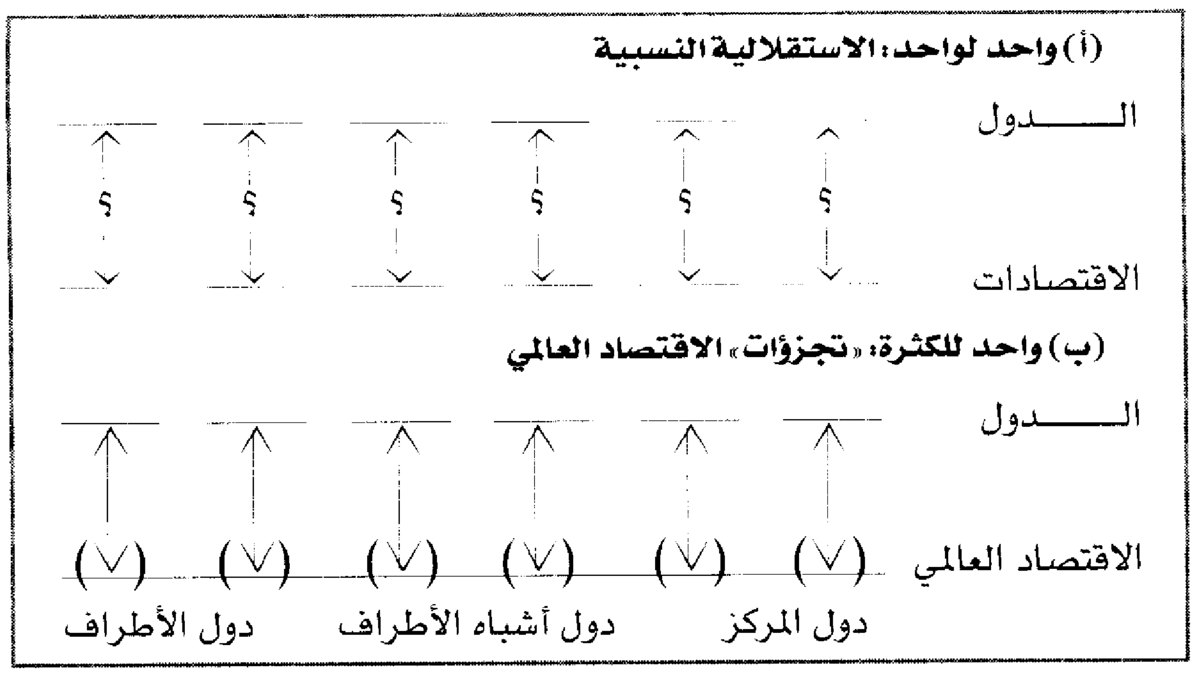
وإن كانت أمرا ضروريا، إلا أنها لا تكفي في غيبة النظرة إلى خارج الدولة وحدودها، لاستكشاف العديد من القضايا الإشكالية الخاصة بالدولة، ولذا فلا مناص أمامنا من الجمع بين بعض الأفكار التي وردت في هذه النظريات وبين تحليل النظم العالمية (لمزيد من النقاش: راجع تيلور ١٩٩٤ و١٩٩٣ ب).

اقتصاد واحد ودول متعددة

إن أشد ما يؤخذ على النظريات الماركسية عن الدولة إغفالها لحقيقة أساسية، ألا وهي أن النظام الاقتصادي نفسه (الرأسمالية) كان قادرا على إنتاج أشكال مختلفة تماما للدولة في بلاد مختلفة، فمع أن كلا من الولايات المتحدة وإيطاليا - على سبيل المثال - دولتان رأسماليتان. إلا أن كلا منهما تنتهج سياسات مختلفة عن الأخرى. وهذا التنوع في الأشكال السياسية هو النقطة الجديدة الجوهرية، التي اتخذها التحليل الماركسي الجديد موضوعا لدراسته (ميليباند ١٩٧٧، سكيس ١٩٨٠)، إلى جانب التنصل من النزعة الاقتصادية. ولكن أتباع مدرسة «الاشتقاقيين» الماركسية راحوا يتشككون أيضا في الاستقلالية النسبية للسياسة عن الاقتصاد، ولكنهم لم يقدموا تفسيرات بديلة لأسباب التعددية السياساتية في الدول، برغم إنتهاجها لنظام رأسمالي واحد. ويوفر تحليل النظم العالمية تفسيرا بديلا لهذا التنوع السياسي، الذي يجعل مفهوم الاستقلالية النسبية أمرا لا ضرورة له. والنقطة الجوهرية هي أن نعود إلى النظر إلى الدولة بوصفها مؤسسة أساسية ضمن منظومة الاقتصاد العالمي. إن هذه المؤسسة (الدولة) قابلة لأن تدار لمصلحة بعض الجماعات أو الطبقات على حساب جماعات أو طبقات أخرى داخل النظام العالمي. ويتم ذلك عن طريق سياسة المناورة، التي نضعها هنا بديلا لما يسمى بـ «الاستقلالية النسبية».

إن فكرة الاستقلالية النسبية تقوم ضمنا على الاعتقاد بأن كلا من الدولة والاقتصاد يشغلان الحيز الجغرافي نفسه من رقعة الأرض: فمثلا يعالج سكيس (١٩٨٠) العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في كل دولة من دول أوروبا على حدى، للنظر في علاقاتها الثنائية بدولة أخرى، بمعنى ربط الاقتصاد القومي للدولة بسياستها التي تسلكها تجاه دولة أخرى. ولكنا نتساءل: كيف تكون الحال عندما لا يكون هناك ما يسمى بـ «الاقتصاد القومي» المستقل، ألا يعني هذا أن المشكلة تختفي ببساطة كقضية نظرية؟ إن المخرج من هذه الإشكاليات يتمثل في ضرورة

تسليمنا بوجود علاقات بين الدولة وسائر الدول الأخرى، بدلا من التوقف عند مستوى العلاقات الثنائية بين الدول. ولا يتأتى ذلك إلا بإقرار وجود نظام اقتصادي عالمي يغلف سائر البلدان في العالم (الشكل ٤ ـ ٣). وبهذا لن نكون في حاجة إلى القول بالاستقلالية النسبية في شرح الأنماط السياسية المتباينة للدول في ظل الرأسمالية. وعندها سوف نكتشف ان «تجزؤات» الاقتصاد العالمي تنساح على الساحة، بحيث تختار الدول التي تتمتع بالسيادة ما تجده مناسبا لها من هذه «التجزؤات». وحيث إن هذه التجزؤات الرأسمالية تختلف من بلد لآخر، فليس ثمة ما يبرر افتراض أن جميع الدول الرأسمالية متشابهة واحدتها مع الأخرى، لأن هذه «التجزؤات» للرأسمالية مختلفة فيما بينها أيضا. ولعل هذا يقربنا من فهم أسباب التعددية السياسية بين الدول. ولكن ليس هناك ما يبرر النكوص إلى القول بالاستقلالية النسبية بين الاقتصاد والسياسة.



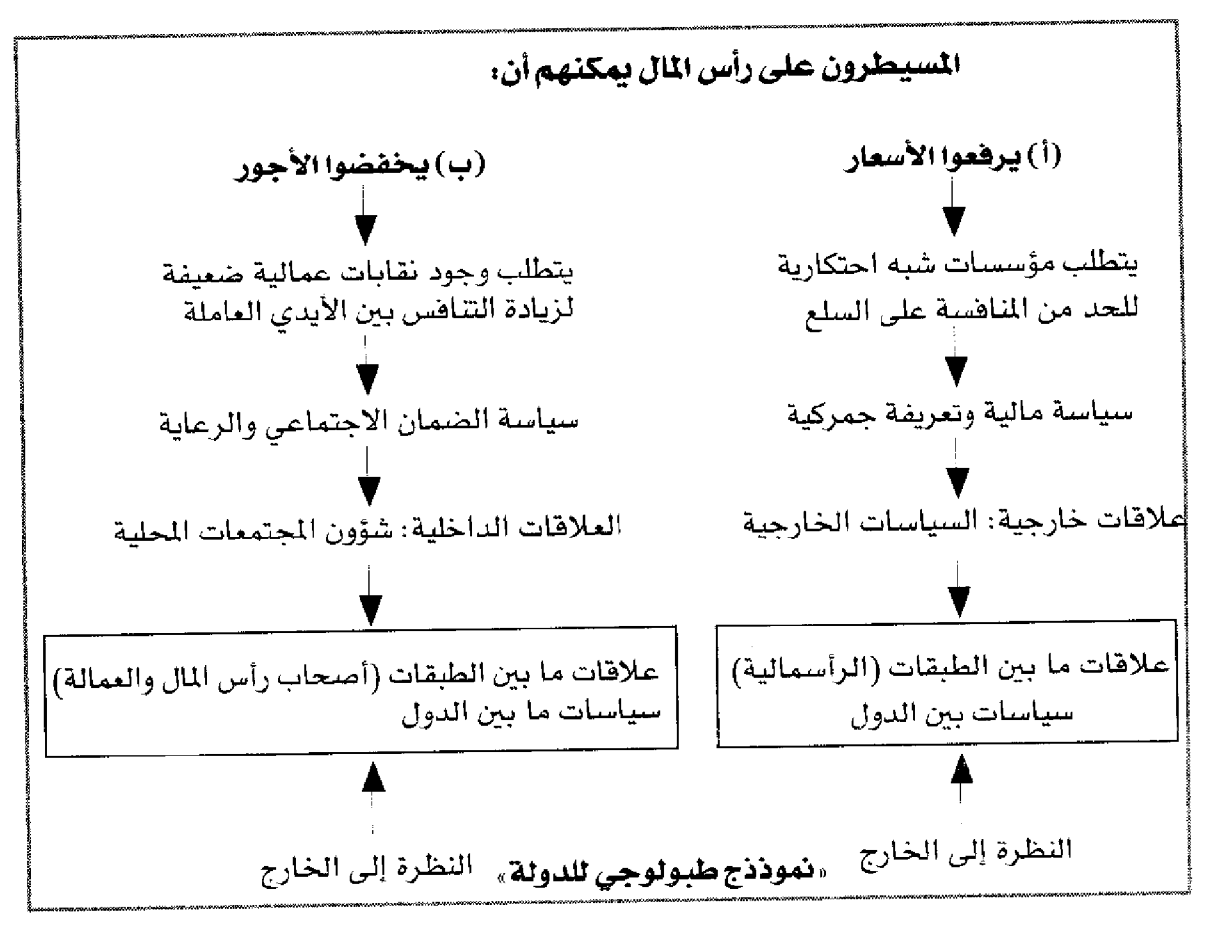
الشكل (٤ ـ ٣): صورة بديلة لعلاقات الدولة/الاقتصاد

إن استبعاد نظرية «الاستقلالية النسبية» بين الاقتصاد والسياسة يقربنا من أفكار «الاشتقاقيين» الماركسيين، ولكن هذه الأفكار الاشتقاقية تنطوي على مشاكل كثيرة تحول دون تطبيقها في إطار نهجنا للنظم العالمية: فالدولة عند أصحاب هذه النظرية نشأت أصلا للتغلب على الآثار الفوضوية للرأسمالية «الحرة». وإذا ترجمنا ذلك على مستوى النظام العالمي، فسنجد أن هذه النظرية تتنبأ بنشوء حكومة عالمية، لتحول دون وقوع فوضى على الساحة العالمية. وهذا بطبيعة الحال هو نقيض الاقتصاد الرأسمالي العالمي كما صوره ولارشتاين؛ فوجود تعدد واسع من الدول

ضروري - كما سبق أن رأينا - في افساح مجال المناورة أمام الفاعلين الاقتصاديين على الساحة العالمية. ونشوء حكومة عالمية سوف يعني نهاية الرأسمالية كنمط للإنتاج. وفي هذا الصدد يمكن القول إن فكرة «المناورة» هي التي تفصل بين تصورنا وتصور الاشتقاقيين وهي التي تشكل أساس نظريتنا حول الدول.

الدولة والقدرة على المناورة: اشتقاق «أداتية» جديدة:

إن على نظريتنا أن تشتق طبيعة الدولة من طبيعة الاقتصاد العالمي، وعليه فسنعمد إلى إحلال مفهوم «المناورة»، التي تقوم بها الدول كمؤسسات ضمن إطار الاقتصاد العالمي، محل فكرة الاستقلالية النسبية للدولة لكيان منفصل عن إطار الاقتصاد العالمي. وهذه المؤسسات هي المؤسسات الخاصة للنظام الممسكة بالسلطة الرسمية، فهي التي تسن القواعد والأحكام وتسهر على حمايتها. والدول بوصفها مستودع هذه السلطة تصبح بمنزلة أدوات للجماعات القادرة على استخدام السلطة لتحقيق مصالحها الخاصة. من هنا يمكننا استخلاص نظرية عن الدول من واقع الصراعات الدائرة بين الجماعات داخل أطر الاقتصاد الرأسمالي (الشكل ٤ ـ ٤).



الشكل (٤ ـ ٤): استخلاص سياستين

ولنبدأ بالقاعدة المنطقية الأساسية للنظام العالمي الحديث، وهي قاعدة تراكم رأس المال الذي لا يتوقف. وكنا قد لاحظنا في الفصل الأول أن هذا التراكم لم يتم من خلال مؤسسات طبقية معينة بالتحالف مع من بأيديهم رأس المال سعيا وراء الحصول على أكبر نصيب من فائض العالم، إذ إن هذا الفائض يتحقق كمكاسب في السوق العالمية. ولدى أصحاب رأس المال إستراتيجيتان أساسيتان لزيادة مكاسبهم: فهم إما يرفعون أسعار السلع، وإما يخفضون تكاليف إنتاجها. وتنطوي الإستراتيجية الأولى على سياسة أشبه بالاحتكار للتقليل من فرص المنافسة السلعية في السوق، أما الإستراتيجية الثانية فتتطلب سياسة قسرية مع العمالة، وذلك بالتصدي لنقابات العمال بقصد إضعافها عن طريق خلق جو من المنافسة للحصول على العمل، وفي كلتا الإستراتيجيتين يستخدم أصحاب رأس المال الدولة كأداة مهمة في سعيهم للحصول على الفائض العالمي.

وتستخدم الدولة أولا وقبل كل شيء في التحكم عبر حدودها. ومن خلال هذه القيود على حركة السلع والأموال يتم ترسيخ سياسة شبيهة بالاحتكار، كما أن في الإمكان دوما التلاعب بالأسعار. وقد سبق أن لاحظنا في الفصل الثالث أن بعض الدول قد تلجأ إما إلى سياسة الاكتفاء الذاتي (أو الاقتصادي القومي المغلق) وإما إلى سياسة التجارة الحرة (الاقتصاد القومي المنفتح على العالم)، ولكن واقع ما يجري أن الدول دائما ما تتبنى سياسات وسطية تقع بين هذين الحدين، ومهما كانت السياسة التي تتبناها الدولة، فإنها تظل تحابي بعضا من القوى المسيطرة على رأس المال، سواء على الصعيد الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويتم ذلك بطبيعة الحال على حساب فئات أخرى في المجتمع، ولذا فإن سياسات الدول في أواخر القرن التاسع عشر كانت تتمثل في إستراتيجية التجارة الحرة لمواجهة مبدأ «الحمائية». واستمر هذا الصراع في التسعينيات حتى أن بعض الدول سعت إلى استعادة رأس المال الوطني إلى داخل البلاد، إلى جانب انتهاج سياسة من «الحمائية المستترة» في علاقاتها التجارية. ويحضرنا هنا ما وقع من خلافات في مفاوضات «الجات» (GATT)(*) حول قدر الحرية المسموح بها في السوق العالمية فيما يتعلق بالسلع الزراعية: فقد ضغط المزارعون في كل من الولايات المتحدة واليابان ودول الجماعة الأوروبية على حكوماتهم بطرق مختلفة للحفاظ على مكاسبهم لزيادتها. ويمثل هذا الضغط على الدولة

(*) الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ـ Gatt:General Agreement on Tariff And Trade

في علاقاتها الخارجية جانبا من جوانب التنافس داخل الدولة نفسها بين الطبقات التي تتحكم في رأس المال سواء كانوا من ملاك الأراضي الزراعية أو رجال الصناعة.

هذا وتُستخدم الدولة بطريقة أساسية أخرى تتمثل في وضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاجتماعية لعمليات الإنتاج داخل الدولة، وبهذه القوانين يمكن المحافظة على تكلفة الإنتاج عند الحد الأدنى. وما القوانين التي تسنها الدول حول الأجور، واضطلاع أصحاب العمل بالضمان الاجتماعي للعمال، وقواعد العضوية في النقابات العمالية، إلا أمثلة من سياسات الدولة بطريق مباشر لتحديد تكلفة الإنتاج. ويلاحظ أن قوانين حظر النشاط النقابي للعمال أمر شائع في بلدان الأطراف، كما أن هذا الموقف يظل عنصرا مهما في آليات الإمبريالية غير الرسمية حتى اليوم. وخير مثال على ذلك عندما رفضت بريطانيا في التسعينيات التوقيع على الفصل الاجتماعي اتفاقية الجماعة الأوروبية الموقعة بين الدول الأعضاء عام ١٩٩٢ من أجل مزيد من التكامل الاقتصادي، وذلك كي تحفظ للشركات البريطانية سلطتها في تحجيم أجور العمال والحد من مطالبهم. ويمثل هذا الموقف بعدا مكملا لقضية الصراع الطبقي بين أصحاب رأس المال والمنتجين المباشرين.

وهكذا يمكن استخلاص نمطين، للسياسة من إستراتيجيتي أصحاب رأس المال: فرفع الأسعار ينتج سياسة ما بين طبقية ودولية تتجه إلى الخارج، في حين ينتج خفض التكلفة سياسة ما، بين طبقية ودولية تتجه إلى الداخل (انظر الشكل ٤ ـ ٤). ولا ينبغي أن يفهم مما سبق أن تلك هي السياسات الوحيدة الممارسة في الاقتصاد العالمي، وإنما هي في واقع الأمر السياسات الأكثر فاعلية نظرا لأنها تدخل مباشرة في صلب النظام، أي عملية تراكم رأس المال.

هذان الشكلان للسياسة متأصلان في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، غير أنهما يصبحان أكثر وضوحا بوجه خاص خلال فترات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وخلال المراحل (ب) الكوندراتيفية تحفز الضغوط الاقتصادية مختلف الطبقات إلى تكثيف جهودها من أجل استخدام الدولة لحماية موقعها. وسوف نوضح النزعة «المناوراتية» للدول من خلال مثالين مستخلصين من ردود الفعل السياسية إزاء النتيجة المترتبة على إعادة الهيكلة أولا في كساد الثلاثينيات، وثانيا في العولمة الاقتصادية للتسعينيات.

تعد الإطاحة بجمهورية فيمار في ألمانيا عام ١٩٣٣، وحلول دولة جديدة محلها ـ الرايخ الثالث لأدولف هتلر ـ مثالا مباشرا، بل فجا، لنزعة المناورة لدى الدولة. لقد أقيمت جمهورية فيمار في أعقاب هزيمة الحرب العالمية الأولى، وصمدت أمام حرب أهلية ثورية. على أن الآثار السلبية لهذه الأحداث لم تندمل أبدا. نظرا لأن حيادية الدولة كانت معرضة للتعدي باستمرار. وقد نظر إلى الانضمام إلى معاهدة فرساي للسلام من قبل «اليمين» وعلى نطاق واسع ـ على أنها خيانة للأمة الألمانية، وهو ما أدى إلى تزايد مشاعر البغض لدى قوى رجعية عديدة، خاصة في الجيش، للسياسيين الدستوريين وأحزابهم. وكان من بين نتائج ذلك صعود الحزب النازي كقوة انتخابية في بدايات الثلاثينيات. وفي جبهة اليسار، أدت الهزيمة في الحرب الأهلية إلى افتقاد مواز للثقة في الدولة أسفر عن ازدياد في التأييد الانتخابي للحزب الشيوعي في بدايات الثلاثينيات. وقد أصبحت الدولة الجديدة، الموصومة في الوقت ذاته بالخيانة القومية، في حاجة إلى بناء وترسيخ سياسة وسطية لكي تنجح، إلا أن فترة إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تكن الوقت المناسب لمثل هذا الطريق الوسط. وفي غياب إضفاء المشروعية على هذا الموقف الحيادي، كانت جمهورية فيمار بمنزلة كارثة سياسية في طريقها إلى الحدوث.

لقد مثل الاضطراب العنيف الذي وسم جمهورية فيمار انعكاسا لشكلينا الأساسيين للسياسة العاملين في وضع قوامه الضرورة: فالدولة الألمانية المهزومة كانت تحتاج إلى مناورة حاسمة داخل إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وعلى مستوى السياسة، داخل الطبقة ركزت النخب الاقتصادية على النزاعات بين قطاعات الاقتصادالمختلفة وعلاقتها بالعالم الخارجي والصناعات المرتبطة في أنشطتها بالعالم الخارجي في تلك المنخرطة في الأنشطة الجديدة «لأشباه المراكز» (كالصناعات الكهربائية والإلكترونية)، والتي كانت تنافسية الطابع على صعيد السوق العالمية. ومن ناحية أخرى كانت الصناعات المرتبطة بالداخل (كالملكيات الزراعية البروسية ضخمة المساحة) تبحث عن الحماية للتغلب على المنافسة القادمة من السوق العالمية. وعلى ذلك فقد مثلت الصراعات داخل الطبقة في ألمانيا تعبيرا كلاسيكيا عن سعي دول أشباه الأطراف لزيادة وتعزيز حضور عمليات المركز ومنع الاتسام بالطابع «شبه الأطرافي» داخل نطاق سلطانها القانوني والقضائي، على أن الوضع في تلك الحالة عقد تعقيدا بالغا بفعل النشاط السياسي داخل الطبقة المترتب على الحرب الأهلية؛ فقد تحولت الثورة المهزومة

إلى صراعات سياسية محتدمة حول مستويات الأجور وغيرها من الفوائد الاجتماعية، مهددة بالتالي عملية تراكم رأس المال بالخطر. وفي هذا الوضع تقاطعت السياسة فيما بين الطبقات مع السياسة داخل الطبقة: فمصالح النخب الاقتصادية انقسمت فيما بين صناعات أشباه المركز الراغبة في تقديم تنازلات تجاه السياسة الاجتماعية وزيادات الأجور والصناعات الداخلية التقليدية الراغبة في الحفاظ على النظام الاجتماعي القديم، وتمثلت النتيجة في نشوء الحكومات الائتلافية وسقوطها ، التي أسفرت في النهاية عن دولة عقيمة سياسيا (أبرهام ١٩٨٦). وقد استغل حزب النازي إخفاق «مناورة» دولة فيمار استغلالا جيدا في تلك الأوقات الصعبة ونجح بالتالي في الإطاحة بها. وتمثلت النتيجة في ظهور دولة جديدة، أعادت تنظيم جهاز الدولة الذي تخلص من النشاط السياسي فيما بين الطبقات وأنشأ دولة موحدة لإعادة الهيكلة الداخلية من خلال تخطيط الدولة وسياسة خارجية عدوانية لتصحيح «أخطاء» موقعي معاهدة فرساي، ولقد قدِّر في النهاية لهذه الممارسات المناوراتية أن تجلب الكارثة على ألمانيا وبقية العالم، إلا أنها لاقت تأييدا جماهيريا جارفا بين الألمانيتين في بدايات الثلاثينيات، وبدت أفضل بالتأكيد مقارنة بالسلف الفيماري الضعيف.

ومن الأمثلة المعاصرة لنزعة المناورة لدى الدولة في ظل ظروف العولمة السياسة الأمريكية في التسعينيات (شيلي وآل، ١٩٩٦ ستايهيلي وآل، ١٩٩٧)، في تلك الفترة قدم الحزب الجمهوري وثيقة سياسية تحت عنوان «عقد مع أمريكا» إلى الناخبين وقد جاءت تلك الوثيقة بعد فترة عامين من التغير الاقتصادي، الذي خفض دخل الأسرة المتوسطة، وزاد من أوجه التفاوت في الثروات (O'Loughlin 1977). وكانت هناك دعاوى عدة متنافسة فيما يتعلق بسبب هذه الاعتلالات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة التقدم في التكنولوجيا، والمنافسة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة، والعجز التجاري الذي جعل السلع المستوردة الأرخص أكثر جذبا بالنسبة للمستهلك الأمريكي من السلع المنتجة في الداخل (المرجع السابق). على أنه أيا كان نوع الجدل الأكاديمي حول الأسباب الخارجية للمشكلات، فقد كان واضحا أن الولايات المتحدة في حاجة إلى مسار جديد داخل الاقتصاد العالمي، ولقد وافق كل من الحزبين الجمهوري والديموقراطي على أن الاصلاح الداخلي يمثل متطلبا أساسيا من أجل التغيير، واتخذ ذلك شكل إعادة تنظيم لجهاز الدولة الأمريكية، والذي اصطلح على تسميتها «نهاية

الحكومـة الكبـيـرة». وقـد مـثلت وثيـقـة «عـقـد جـديد مع أمـريكا» سلسلة من السـيـاسـات تسـتـهـدف خـفض حـجم الجـهـاز الحكومي وتفكيك بعض الأدوار الحكوميـة (مثل خفض بعض الإعانات الاجتماعيـة) وخصـخصة البعض الآخر وإحالة مسؤوليات أخرى إلى تبعية الولايات الخمسين (كورداس، ١٩٩٧أ).

وتمثل الهدف من هذه السياسات في تخفيف وترشيد اللوائح الحكوميـة ... وتعزيز الحريـة الاقتصادية ... وإزالة القيـود غيـر الضرورية أمام تسجيل السلع والناجمـة عن القـواعـد المنظمـة، والتـشريعات البـرلمانيـة والقـرارات القـانونيـة» (جيلسبي وسكيلهاس ١٩٩٤:١٢٦ـ ٨جـ) مأخوذ عن (١٩٩٧:٤ ليك)، وبعبارة أخرى، إن على رأس المال أن يصبح أكثر تحررا في الحركة من استثمار لآخر حتى يراكم مزيدا من رأس المال. وعلى رغم أن هذه السياسات كان مرجحا أن تلحق الضرر بمصالح العمالة المنظمة (هارولد ١٩٩٧أ)، والشركات الصغيرة (ليك ١٩٩٧) والأسر الفلاحية (بيج ١٩٩٧)، فضلا عن الفقراء (كوب ١٩٩٧) والبيئة (ووترستون ١٩٩٧) فقد استطاع الجمهوريون حشد ائتلاف عريض من الناخبين حققوا به انتصارا هائلا في انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤، وقد ساعد على جعل هذا التأييد السياسي متاحا أفعال السياسيين وخطبائهم الذين نسجوا المشكلة والحل حول دور الدولة. وعلى رغم اخفاق الجمهوريين في هزيمة الرئيس كلينتون في انتخابات ١٩٩٦، فقد رأوا قسماً كبيرا من توجه برنامجهم ينفذ على يد الإدارة الديموقراطية. وفي ظل احتكار كل من الحزبين للأجندة السياسية، لم يكن هناك أي تعارض جدي سواء على مستوى الطبقة أو فيما بين الطبقات فيما يتعلق بهذا اللون من المناورة من قبل الدولة. وأكمل كل من الحزبين مجموعة التغييرات الداخلية من خلال تأييد كلا الحزبين لمعاهدة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية التي ربطت اقتصاد الولايات المتحدة باقتصاد كل من كندا والمكسيك. أما العمالة المنظمة (اليسار الديموقراطي) والشركات والأعمال الصغيرة (اليمين الديموقراطي) فقد همشت انتخابيا بالنظر إلى افتقارها إلى القدرة على تقبل المزيد من الاستقطاب الاقتصادي. وعلى رغم اتسامها بالطابع الديموقراطي، فإن المحصلة انطوت على أوجه تشابه عدة مع المناورة الأسبق للدولة الألمانية.

نستطيع بوجه عام أن نستخلص مما تقدم أن الطبيعة الفعلية والمحصلة الفعلية للسياسة القائمة على نزعة المناورة لدى الدولة إنما هي نتاج لكل من الضرورات البنيوية الملحة للتراكم وإعادة الهيكلة واستغلال هذه الأوضاع وتوظيفها من قبل

السياسيين، وشأنها في ذلك شأن الخريطة السياسية للعالم، لا تمثل السوق العالمية على أي نحو مكون معطى للاقتصاد العالمي، إنها شيء يجري التصارع حوله بشكل دائم ويعاد صنعه من أجل أن يوافق مصالح جماعات معينة على حساب جماعات أخرى، وللدول دور محوري في هذه العملية والعولمة المعاصرة، وعلى رغم كل تأثيراتها السلبية بالنسبة للدولة، فهي ليست استثناء في هذا الصدد، والآن، وفي ضوء ما تقدم، أصبحنا في موقع يتيح لنا أن نطرح إطارا عاما بشأن تنوع أشكال الدول من خلال التعامل معها بوصفها أدوات في مسار الصراع حول الفائض العالمي.

تنوع أشكال الدولة: مقدمة مكانية ـ زمانية

يعتمد الشكل الذي تتخذه الدولة على نوع الارتباط أو الاتحاد بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل أراضيها في الماضي والحاضر، ومن ثم فإن شكل كل دولة سيأتي متفردا. غير أننا يمكن أن نستخلص إطارا عاما لهذه الأشكال من زاوية البنى المكانية ـ الزمانية التي سبقت الإشارة إليها في موضع سابق. ويمكن تصميم مصفوفة بسيطة (مقياس ٣ × ٢) يمثل فيها البعد الزمني بمرحلتين من الانتعاش والركود (أ، ب) مع توزيع البعد المكاني على ثلاثة نطاقات لدول المركز، وأشباه الأطراف، والأطراف، وذلك للخروج بصورة عن الدولة في كل من المواقع الستة على المصفوفة. وينبغي علينا أن نأخذ في الاعتبار ما قد يحدث من تغيرات بفعل ظروف تاريخية معينة، أو موقع الدولة في الحقب الزمنية المتتابعة. وفي جميع الأحوال تشترك الدول في الاضطلاع بمهمتين أساسيتين هما: تهيئة الظروف لتراكم رأس المال، ثم الحفاظ على مشروعية النظام. ويحدد أوكونور (١٩٧٣) هاتين الوظيفتين الأساسيتين للدولة في دراسته حول الأزمة المالية مع الإشارة بخاصة إلى الولايات المتحدة. وسوف نتوسع هنا في تطبيق أفكاره ـ المعتمدة في الأساس على الاشتقاقيين الألمان ـ على الدول بوجه عام داخل إطار مقولاتنا المكانية ـ الزمانية للاقتصاد العالمي. كما سنعتبر وظيفة المشروعية بوجه خاص نوعا من التوازن المتغير بين قوى الإملاء والقبول أو الإجماع.

يلاحظ من هذا الرصد أن دول المركز تتمتع بحال من الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن الإجماع الوطني فيها يمثل بعدا بارزا ومهما أكثر من سياسة الإملاء والفرض من أعلى فيما يتعلق بإدارة شؤون البلاد، ومرد ذلك أن أصحاب

رؤوس الأموال في دول المركز يتمتعون بمواقع مميزة في السوق العالمية، وفي مقدورهم أن يقدموا قسطا من فائض الربح الذي يحصلونه إلى الأيدي العاملة عندهم ضماناً للاستقرار. وهذه هي إستراتيجية الإمبريالية غير الرسمية التي عرضنا لها في الفصل الثالث. والمسألة أكثر من كونها رشوة يقدمها هؤلاء السادة الرأسماليون للعمال في بلدانهم، لأن أجور العمالة تمثل ضلعا مهما في منظومة الاقتصاد العالمية، وفي تحديد أسعار السلع.

ومن هذا الموقع تعتبر دول المركز في وضع «الهيمنة» بكل ما تعنيه الكلمة، وإن كانت درجة هذه الهيمنة تتفاوت بين مراحل الانتعاش والركود (أ، ب)، ففي أوقات الانتعاش تكون الموارد وفيرة. فيتعزز استقرار المنظومة، وتترسخ قواعد الهيمنة، وتنتعش النقابات العمالية، وتتطور خدمات الضمان الاجتماعي وتتبلور ملامح دول الرعاية الاجتماعية. أما مع بداية فترة الركود، فنجد ضغوطا للحفاظ على تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديد لاستقرار الدولة وفقدان مشروعيتها. ويلاحظ أن دول المركز قد نجحت في اجتياز مرحلة الركود (ب) التي يشهدها العالم اليوم.

أما في دول الأطراف، فإن العكس تماما هو الذي يقع، حيث تسود حالة من عدم الاستقرار: فليس ثمة فائض من المال لرشوة العمال، الذين لا يجدون سبيلا للدفاع عن حقوقهم إلا بالتمرد برغم القهر الذي يتهددهم من فوق، والنتيجة هي صورة تشكّل «بنية فوقية تطورها زائد» بالنسبة إلى القاعدة الاقتصادية. توهم المراقبين بحال من «النمو الاقتصادي» كما يقول آلافي (١٩٧٩) ولكن هذه الصورة في حقيقة أمرها تعكس ضعفا اقتصاديا في دول الأطراف. وواقع الأمر أن دولا كثيرة تلجأ إلى هذه المظهرية المخادعة على السطح لكي توهم العالم بأنها دول قوية، ولكن الحقيقة غير ذلك تماما. ويذهب آلافي (١٩٧٩) إلى أنه في مجتمعات ما بعد الحقبة الاستعمارية تظهر جماعة عسكرية بيروقراطية لرعاية مصالح ثلاث طبقات استغلالية: (١) دول المركز الكبرى المهيمنة (٢) مصالح الصناعة الحضرية المحلية (٣) مصالح ملاك الأراضي الزراعية . هذه النوعيات الثلاث من رأس المال تجمعها مصلحة مشتركة في الحفاظ على النظام القائم داخل الدولة ضمانا لتراكم رأس المال. ولكن العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة أيضا لا تخلو من التنافس، وذلك من

زاوية علاقات الدولة بالاقتصاد العالمي، وما يطرأ عليها من ركود وانتعاش. وبصفة عامة يمكن القول إن مصالح دول المركز ومصالح ملاك الأراضي في دول الأطراف تحبذ سياسة الاقتصاد المنفتح على العالم، في حين أن أرباب الصناعة في دول الأطراف يفضلون سياسة «الحمائية». وهذه الثنائية متشعبة الإستراتيجيات في دول الأطراف وأشباه الأطراف، هي ما كنا قد لاحظناه في إستراتيجيات أحزاب تتبنى السياسة الأمريكية، وأخرى تتبنى السياسة الأوروبية في المجال الاقتصادي. وعلى قدر ما تنجح نظم الحكم العسكرية البيروقراطية في ترقية مصالح أرباب الصناعة، فإن الدولة تقترب من ساحة دول أشباه الأطراف. على أن هذا السعي قد يصاب بالفشل، لأمر أو لآخر، فتعود الدولة أدراجها للتدني من جديد إلى القاع مع دول الأطراف، وتمثل حالة غانا وفشل زعيمها نكروما في سياسته «الاشتراكية الأفريقية» مثالا على ذلك (أوساي - كوامي، وتيلور ١٩٨٤). إن ما يدفع بالاقتصاد العالمي نحو الانتعاش مرهون بقدر الفرص المتاحة على الساحة العالمية، وهذه الفرص مرهونة بدورها بمرحلتين متعاقبتين ما بين الانتعاش مرة والركود مرة أخرى، وتفصح مرحلة الركود التي يمر بها العالم اليوم عن أن الفرص المتاحة محدودة للغاية، وينعكس هذا على دول الأطراف وشعوبها بمعاناة بالغة السوء. وفي مثل هذه الظروف، تبدو كلمة «العولمة» تسمية مغلوطة تماما؛ فهي لا تحمل من العالمية - أو الكوكبية - إلا أقل القليل، ما دام القسم الأكبر من أفريقيا على، سبيل المثال، قد جرى تجاهله من قبل العولمة المعاصرة. ويعد تعبير «العولمة غير المتكافئة» لكل من هولم وسورنسن (١٩٩٥) وصفا موفقا تماما لهذا الوضع.

وأخيرا نأتي إلى دول أشباه الأطراف، وهي - كما لاحظنا في الفصل الأول - تمثل القطاع الحيوي للاقتصاد العالمي، حيث تؤثر القرارات السياسية لحكام هذه الدول على البنية المستقبلية للنظام. ويعتقد تشيس دون (١٩٨٢) أنه هنا في دول أشباه الأطراف، يظهر الصراع الطبقي على أشده، حيث التوازن بين سياسة الإملاء من أعلى وسياسة الإجماع الوطني أمر شائك للغاية، وتتلخص سياسات حكومات هذه الدول في العمل على تراكم رأس المال، وفي اللحاق بالموكب، ولذا فإنها تتبنى إستراتيجية «الحمائية» بصفة خاصة، والمركنتيلية بشكلها العام. وهذه الثنائية توقع الدولة في مشكلات عدة، ولذا فإن أغلب دول أشباه الأطراف ترتبط بنظم حكم ديكتاتورية،

ويلاحظ أن سياسة «القهر» أو الإملاء مسألة باهظة للغاية، إذ إنها ترهق موارد الدولة ومواطنيها، الأمر الذي قد يعوق هذه الدول عن اللحاق بالموكب الذي تتوق إلى اللحاق به. وهناك بعض الدول شبه الأطرافية التي ترتكز ـ بطريقة أو بأخرى ـ على قاعدة من الدعم الشعبي، كما كانت الحال في نظم الحكم الفاشية والشيوعية، وأيضا في الحركات القومية. وجميع هذه وتلك إستراتيجيات لحشد المشاعر القومية للجماهير خلف طبقة متسيدة، دون أن تتكبد الدولة النفقات الهائلة التي تنفقها دول المركز في «الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة. وفي مراحل الركود تتعرض دول أشباه الأطراف لضغوط سياسية شديدة، ففي السنوات الأخيرة سقطت نظم حكم قمعية عدة في بلدان كثيرة في تلك المناطق، كالديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية والحكومات الشيوعية في شرق أوروبا. أما ما ترتب على ذلك من «صعود للديموقراطية» فسوف نناقشه في الفصل السادس. ومن منظور العولمة، يمثل صعود آسيا الباسيفيكية فيما وراء اليابان بوصفها «حلبة عولمة» (بيفرستوك و آل، ١١٩٩)، والمبني على ازدهار مدن عالمية مثل هونج كونج وسنغافورة، مثالا واضحا لحالة شبه أطرافية عامة استفادت بميزة إعادة الهيكلة ولمحة نوعية لعالم تقوده المدن. على أنه مع عودة هونج كونج إلى الدولة الأم ـ الصين ـ لا يتبقى سوى سنغافورة كـ «دولة ـ مدينة» داخل إطار النظام الجامع للدولة، ومن ثم فسيتعين، فيما يتعلق بأي تقييم معاصر للعمليات السياسية العالمية، أن تظل الدولة الإقليمية موضع الاهتمام الأساسي.

الدول الإقليمية في ظل شروط العولمة

تعد الفكرة القائلة إن سلطة الدول تتعرض للتآكل أكثر قدما بكثير من الجدل الراهن حول العولمة: فنجد أن دوتيش (١٩٨١) يرى دخول العالم «عصر الذرة» العام ١٩٤٥ كان معناه أن الدول لم تعد قادرة على القيام بوظيفتها الأكثر أساسية والمتمثلة في الدفاع عن شعوبها. كذلك طرح براون ـ في كتابه «عالم بلا حدود، ١٩٧٣»، «قائمة» للمشكلات بالنسبة للبشرية تتجاوز إطار الدولة الإقليمية، مثل الأزمة البيئية، ، والانفجار السكاني، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وقد سلط مزيدا من الضوء على تنامي ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للعالم، وذهب إلى أن «السيادة القومية

يضحى بها بالتدريج ولكن باطراد لمصلحة الوفرة (١٨٧ : ١٩٧٣). ومثلما هي حال العولمة اليوم، تساءل هؤلاء الكتاب عما إذا كانت نهاية الدولة الإقليمية والنظام الجامع للدول قد أصبحا ماثلين في الأفق؟ وهل أصبحت نهاية الدولة وشيكة؟

الواقع أن رسالة هذا الفصل من الكتاب إنما تتمثل في أن الدعاوى المتعلقة بانحلال الدولة القومية هي أمر مبالغ فيه كثيرا. فإذا كنت في حاجة إلى مزيد من الإقناع فلتحاول أن تتجنب دفع ضرائبك! على أن قوة سلطة الدول هي الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة. فالدول أصبحت تدرك أن سيادتها تتعرض للهجوم من التدفقات الكونية لرأس المال داخل إطار الاقتصاد العالمي، واختارت أن تنقل بعض سلطتها إلى مؤسسات أخرى. وعلى ذلك فقد مثل تخفيف سيادة الدولة نتيجة مترتبة على عمليات بدأتها الدول ذاتها (ساسين ١٩٩٦، Sassen).

وأحد أمثلة ذلك إقامة الاتحاد الأوروبي EU. لقد كان هناك رأيان منفصلان فيما يتعلق بدور الاتحاد: فهؤلاء الذين رغبوا في الاحتفاظ بأقصى قدر من سيادة الدولة اقترحوا صيغة «ما بين حكومية» (قوامها العلاقة بين مجموعة الحكومات)، وطرحوا رؤية حول «أوروبا أمم» ويرى أنصار هذه الصيغة «ما بين الحكومية» الاتحاد الأوروبي على نحو مجرد مجموع لأجزائه، وحيث القرارات تتطلب إجماع كل الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، رأى دعاة النظرة المتجاوزة للقومية Supernationalists في قيام الاتحاد سيادة أقل للدول وقرارات أكثر ارتباطا بالإطار المؤسسي للاتحاد القائم بينها. ومن ثم طرحوا رؤية حول «ولايات متحدة أوروبية». وفي بداية مسيرة الاتحاد، كان المنظور الأول هو السائد بين الدول الأعضاء، غير أن الأمر اختلف في السنوات الأخيرة حيث اسند المزيد من المهام والوظائف للاتحاد. وقد تمثل ميدان الصراع الرئيسي بين «المابين حكوميين» - مثل الموقف البريطاني - ودعاة تجاوز القومية (كالألمان) في الأساليب التي ينبغي اتباعها في التصويت خلال اجتماعات الوزراء الممثلين للدول الأعضاء، فالدول المؤيدة للاتجاه الأول رأت أن تحتفظ الدول الأكبر في الاتحاد بسلطة الفيتو بالنسبة للقرارات الرئيسية، في حين رأت الدول المؤيدة للتوجه الثاني أن تصدر القرارات بالأغلبية العادية للأصوات.

وقد حلت هذه المشكلات في الممارسة جغرافيا من خلال السماح بتطبيق متفاوت لسياسات الاتحاد الأوروبي، ومن ثم، ففي حين تغطي السوق الاقتصادية الواحدة كل بلدان الاتحاد، فإن العملة الموحدة يبدأ تطبيقها في إحدى عشرة دولة من دول الاتحاد الخمس عشرة. كذلك لا تلزم اتفاقية «شنجن» - التي تتيح التدفق الحر للأشخاص عبر الحدود بين الدول الموقعة عليها - كل دول الاتحاد (وفي مقدمتها بريطانيا). على أن وجود هذه الترتيبات المتجاوزة للدولة على نطاق أغلبية دول الاتحاد إنما يعني في واقع الأمر أن الزخم السياسي قد أصبح يميل لمصلحة دعاة تجاوز القومية. غير أن السياسات تظل برغم ذلك، فقد خولت السيادة اختياريا إلى الاتحاد. ولتفسير هذه المفارقة الواضحة علينا أن نسلم بأن بلدان أوروبا فقدت السيادة بالفعل للعمليات الاقتصادية، فسيادة الدول الأوروبية اخترقتها - كما يرى نوجنت (١٩٩١) - تدفقات رأس المال داخل الشركات المتعددة الجنسية، وفي الأسواق المالية الدولية كذلك قوضت المنافسة بين الدول الكبرى داخل أوروبا الاستقلال العسكري والسياسي. وقد أجمل جاك دي لور - رئيس المفوضية الأوروبية آنئذٍ - ذلك إجمالا بليغا حين قال «إن اتحادنا ليس ثمرة التاريخ والضرورة فحسب، بل والإرادة السياسية أيضا». فقد نُظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه أداة يمكن للدول من خلالها أن تجمع قواها من أجل الحفاظ على نفوذ فاعل على نطاق العمليات الاقتصادية الكونية. وتمثل الهدف، بوجه خاص، في إصدار العملة الموحدة (اليورو) لمواجهة الدولار الأمريكي بوصفه عملة دولية، ومن ثم اكتساب جانب من الميزة الاقتصادية من الولايات المتحدة (مارتن وشومان ١٩٩٧). وعلى نحو مشابه لقابلية التطبيق والميزة النفعية للدول الفيدرالية التي عرضنا لها في موضع سابق، فقد عملت دول أوروبا الغربية على تعميق وتوسيع نطاق الاتحاد من أجل تسهيل تفاعلها مع الاقتصاد العالمي.

لقد صور العالم المعاصر في بعض الأحيان على أنه حلبة من التنافس المحموم تقوم عبرها الشركات الخاصة العملاقة بتقويض أركان الدولة القومية التقليدية. ومن بين الطرق الشائعة في التعبير عن هذه المنافسة ترتيب الدول والشركات معا من زاوية إنتاجها المحلي الاجمالي ومبيعاتها الإجمالية. ولقد وجد براون - مثلا - أن شركة جنرال موتورز أضخم اقتصاديا بكثير من معظم دول العالم، إذ إن ترتيبها يأتي في المرتبة الثالثة والعشرين في الجدول الذي أعده

تحت مسمى «جدول العصبة»، ويخلص براون من هذا الرصد إلى أن «الشمس تغرب حقا عن الإمبراطورية البريطانية، ولكنها لا تغيب عن إمبراطورية الشركات العظمى على ساحة الكرة الأرضية» (براون ١٩٧٣: ٢١٥ ـ ٢١٦). وإذ صح ـ كما يقال ـ أن الدول الإقليمية تلفظ أنفاسها الأخيرة، فإن الوريث الذي يطل من الأفق البعيد هو الشركات العملاقة، حسبما يتحسب معظم المحللين.

على أن هذا الرأي يتوقف على نشاط هذه الشركات العملاقة وسياساتها في المناورة على الساحة العالمية، مقارنة بنشاط الدول الإقليمية المحدود. إذ إن سياسات هذه الدول مع نهاية عصر الإمبريالية غير الرسمية قد انصرفت إلى شؤونها الداخلية، والعمل على الحفاظ على تكاملها الإقليمي وسيادتها في المقام الأول، إلى جانب سعيها لتراكم رأس المال عن طريق إستراتيجية التجارة الحرة. أما الشركات العملاقة، فإنها تمارس نشاطها عبر العديد من بلدان العالم، كما أنها في إستراتيجياتها قادرة على التلاعب بدولة ضد الأخرى. وفي مجال الإنتاج، تتحكم هذه الشركات أيضا في فاتورة الضرائب الإجمالية المستحقة عليها، عن طريق التلاعب بأسعار السلع، والتلاعب أيضا بمفردات هذه السلع ونقلها من مصنع إلى آخر في المصانع التابعة لها في بلدان عدة من العالم، والغرض من هذا النقل هو الإبقاء على الربحية العالية في البلدان التي تجبي من هذه الشركات ضرائب منخفضة، وعلى الربحية الهزيلة أو حتى الخسارة الحقيقية في البلدان التي تتقاضى منها ضرائب عالية. وتتسق هذه الإستراتيجية تماما مع سياسة «فرق تسد». إن الغلبة النهائية تبدو أنها من نصيب الشركات العملاقة في مواجهة الدولة الإقليمية، كما يرى العديد من المراقبين. على أننا نبادر بالتحفظ بأن المسألة ليست بهذه البساطة فهناك خاصية مهمة تملكها الدول الإقليمية، ولا تملكها الشركات العملاقة، وهي السلطة الشرعية والحق في تشريع القوانين. كما أن ممتلكات هذه الشركات مضمونة بقوة قانون الملكية الذي تصونه الدول الإقليمية المختلفة. ولا شك في أن العلاقات بين هذه الشركات والدول الإقليمية لا تخلو من شد ورد، ولكنها في نهاية الأمر أقرب ما تكون إلى صيغة «التكافل» بين الطرفين، نظرا لحاجة كل منهما إلى الآخر. فالدولة تحتاج إلى تراكم رأس المال داخل إقليمها، والشركات العملاقة تحتاج إلى أوضاع قانونية لهذا التراكم الرأسمالي، وهو ما توفره الدولة.

ولو أننا افترضنا أن الشركات العملاقة لا يمكن أن تصبح الوريث المرتقب للدول القومية، فكيف لنا أن نفسر النفوذ المتنامي لهذه الشركات متعددة الجنسية على الساحة العالمية منذ العام ١٩٤٥م؟ يعتقد الماركسيون أن هذا التحول يمثل مرحلة جديدة من مراحل سيطرة الرأسمالية الكونية، حيث بات الإنتاج يتجاوز حدود الدول الإقليمية، أما من منظور تحليل النظم العالمية فإن هذه الظاهرة تمثل اتجاها عالميا في زيادة تركز رأس المال، غير أن هذا التزايد لا ينطوي على آليات أو بنى جوهرية جديدة. لقد تجاوز الانتاج في النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي حدود الدول الإقليمية دائما، ولنتذكر هنا ان الاقتصاد العالمي يتحدد دائما وفق تقسيم للعمل على نطاق الساحة العالمية كلها. كذلك علينا أن نلاحظ أن منظومة رأس المال العالمي كانت تتباين في هيكلتها في أوقات مختلفة أيضا، مثلما حدث مع شركات الامتياز أيام الهيمنة الهولندية، صكوك الاستثمار وقت الهيمنة البريطانية، وأخيرا في الشركات العملاقة في دورة الهيمنة الأمريكية. وهذه جميعا وسائل متباينة ولكنها تخدم الهدف الواحد نفسه، ولسوف يواصل الاقتصاد العالمي مسيرته على الدرب والمنوال أنفسهما، كما كانت الحال في الفترات الزمنية السابقة. وعلى رغم المزاعم الكثيرة بأن الشركات العملاقة متعددة الجنسية باتت تهيمن على مراكز قوى عديدة وجديدة (راجع بارنت، وموللر ١٩٧٤)، فقد عجزت عن الحيلولة دون وقوع انكماش في الاقتصاد العالمي في سبعينيات هذا القرن. و كل ما قامت به هذه الشركات الضخمة لا يختلف عما قامت به الأطراف الفاعلة الأخرى على الساحة العالمية، عندما عملت على توفيق أوضاعها للتكيف مع الظروف الجديدة، لكي يقدر لها البقاء على هذه الساحة. ولقد نجحت هذه الشركات في التكيف مع الظروف الجديدة، بأن أقامت سلسلة أخرى من شركات أكبر حجما، وهذا الأسلوب هو ما كانت تنتهجه الرأسمالية وقت الأزمات أيضا (تيلور، وثرفت ١٩٨٢). وفي جميع الأحوال لا يمكن الزعم بأن كفة الميزان قد أصبحت في مصلحة رأس المال في مواجهة الدول الإقليمية بأي حال، فرغم جبروت هذه الشركات هل كان في مقدورها أن تعمل على إفلاس الدولتين العظميين في العالم في التسعينيات، مثلما حدث فعلا لإسبانيا وفرنسا سنة ١٥٥٧؟

إن النقطة الإشكالية فيما يتعلق بالفكرة القائلة بانحلال الدولة في ظل العولمة هي أن تخلط أوجه تكيف الدولة مع الأوضاع الجديدة بفكرة تآكل الدولة (تايلور ,١٩٩٤، ١٩٩٥) والواقع أن الدولة الحديثة في تعدديتها: ليست شيئا أزليا وسوف تؤول إلى الزوال يوما ما عندما يبلغ النظام العالمي الحديث نقطة انحلاله. غير أنه تبقى حقيقة مهمة، وهي أن المنظومة الدولية القائمة تعد جزءا متمما من أداء الاقتصاد العالمي، ومن دون دول العالم المتعددة لن يكون أمام الشركات العملاقة ومشروعاتها الضخمة نوافذ تدخل منها، فهذه النوافذ في قبضة الدول، التي تسمح أو لا تسمح لهذه الشركات الكبرى أن تدخل منها، وهنا تكمن العلاقة الملغزة بين الدول الإقليمية ورأس المال. وعلى حد تعبير دويتش (١٩٨١:٣٣١): تبقى الدول «شيئا لا غنى عنه وغير كفء في الوقت ذاته»، سواء في أيامنا هذه، أو على مدار تاريخ الاقتصاد العالمي. وفي النهاية فمن دون الدول الإقليمية لا مجال للحديث عن نظام رأسمالي (تشيس ـ دون ١٩٨٩).



نهاية

الجزء الأول

المؤلفان في سطور

بيتر تيلور

● أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة لوفبورو ـ بريطانيا.

● حاز جائزة «جيل» في العام ١٩٨٩، التي تقدمها الجمعية الملكية للجغرافيا، عن إنجازاته في حقل الجغرافيا السياسية.

● أسس ورأس تحرير مجلة «الجغرافيا السياسية» (١٩٨٢ ـ ١٩٩٨)، ومجلة «الاقتصاد السياسي الدولي» (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧).

كولن فلنت

● أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا في جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

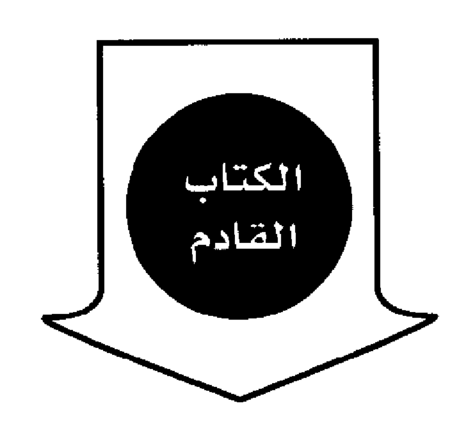
● له عدد من المؤلفات والدراسات والأبحاث في مجالات الجغرافيا السياسية وتقنيات الإحصاء وتحليل النظم الدولية.

المترجمان في سطور

عبدالسلام رضوان

● ليسانس آداب جامعة عين شمس، قسم الفلسفة ١٩٦٩.

● ترجم كتبا عديدة منها «الإخوان المسلمون» ريتشارد ميتشيل ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤ ـ مكتبة مدبولي، القاهرة. «مسرح الشارع في أمريكا» هنري ليسنك ١٩٧٩ ـ دار الفكر المعاصر، القاهرة. «الوفد



الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

(الجزء الثاني)

تأليف: بيتر تيلور
كولن فلنت

ترجمة: عبدالسلام رضوان
د. إسحق عبيد

وخصومه» ماريوس ديب، ١٩٨٧ ـ المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت. «المتلاعبون بالعقول» هربرت شيللر: العدد ١٠٦ من سلسلة «عالم المعرفة» ـ أكتوبر ١٩٨٦. «حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): العدد ١٥٠ من «عالم المعرفة» ـ يونيو ١٩٩٠. «الإنسان ومراحل حياته» ١٩٨٩ ـ دار العالم الجديد، القاهرة. «المعلوماتية بعد الإنترنت»: العدد ٢٣١ من سلسلة «عالم المعرفة» ـ مارس ١٩٩٨.

● راجع ترجمة كتب: «النهاية»: العدد ١٩١ من «عالم المعرفة» ـ نوفمبر ١٩٩٤. «جيران في عالم واحد»: العدد ٢٠١ من «عالم المعرفة» ـ سبتمبر ١٩٩٥. «ثورة الإنفوميديا»: العدد ٢٥٣ من «عالم المعرفة» ـ يناير ٢٠٠٠. «اللغة والاقتصاد»: العدد ٢٦٣ من «عالم المعرفة» ـ نوفمبر ٢٠٠٠.

● تولى إدارة تحرير عدد من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، منها مجلة «عالم الفكر»، و«إبداعات عالمية»، ثم تولى إدارة تحرير سلسلة «عالم المعرفة» منذ عام ١٩٩٨ وحتى وفاته في عام ٢٠٠١.

د. إسحق عبيد

● يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ الأوروبي الوسيط ـ جامعة نوتنجهام بإنجلترا.

● رأس قسم التاريخ في كلية الآداب، جامعة عين شمس.

● من أهم مؤلفاته: الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية ١٩٧٢، الفرسان والأقنان في مجتمع الإقطاع ١٩٧٥، محاكم التفتيش ١٩٧٩، روما وبيزنطة، من آلارك إلى جستينان ١٩٧٧، الدولة البيزنطية في عصر باليوغوس ١٩٧٥.

● من أعماله المترجمة: العجوز والبحر لإرنست همنجواي ـ صنعاء ١٩٨٥، بروميثيوس في الأغلال ـ أسخولوس ـ القاهرة ١٩٩٢.

هذا الكتاب

بدأت الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية في العام ١٨٩٧ على يد الباحث الألماني راتزل، ولكنها أهملت تماما بعد أن ساء صيتها نتيجة للتوظيف النازي لها، ولم تعد إلى دائرة الضوء إلا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين؛ لتصبح واحدة من الحقول الواعدة في محاولة فهم عمليات وآليات التحول السياسي على المستوى الدولي، من خلال بحث العلاقات القائمة بين الحقائق المكانية والعمليات السياسية، أو بعبارة أخرى: دراسة الخصائص المكانية للعمليات السياسية.

لقد حملت السنوات القليلة الماضية عددا من التغيرات الدرامية على صعيد المعترك السياسي، فلقد ظهرت دول جديدة على الساحة الدولية، كما استمر التقسيم الجغرافي لعقد التسعينيات من القرن العشرين في التحول. ويحاول هذا الكتاب الربط بين هذه العمليات الكونية والخبرة اليومية، كما يحاول تحقيق التكامل بين السياسات المتباينة المنتشرة عبر الدروع الجغرافية لكي يزودنا، من خلال هذه المحاولة، بمقدمة ضرورية لفهم تنامي ظاهرة العولمة ومدى تأثيرها.

ومن خلال وضع التغيرات العالمية في سياق نظري يستند إلى منظور نهج تحليل النظم العالمية، يحاول هذا الكتاب جعل هذه التغيرات أكثر قابلية للفهم ضمن الإطار العام للتاريخ وللنمط الجغرافي للتطور السياسي للعالم.

ISBN 99906 - 0 - 082 -1

رقم الإيداع (٢٠٠٢/٠٠٠٠٨)